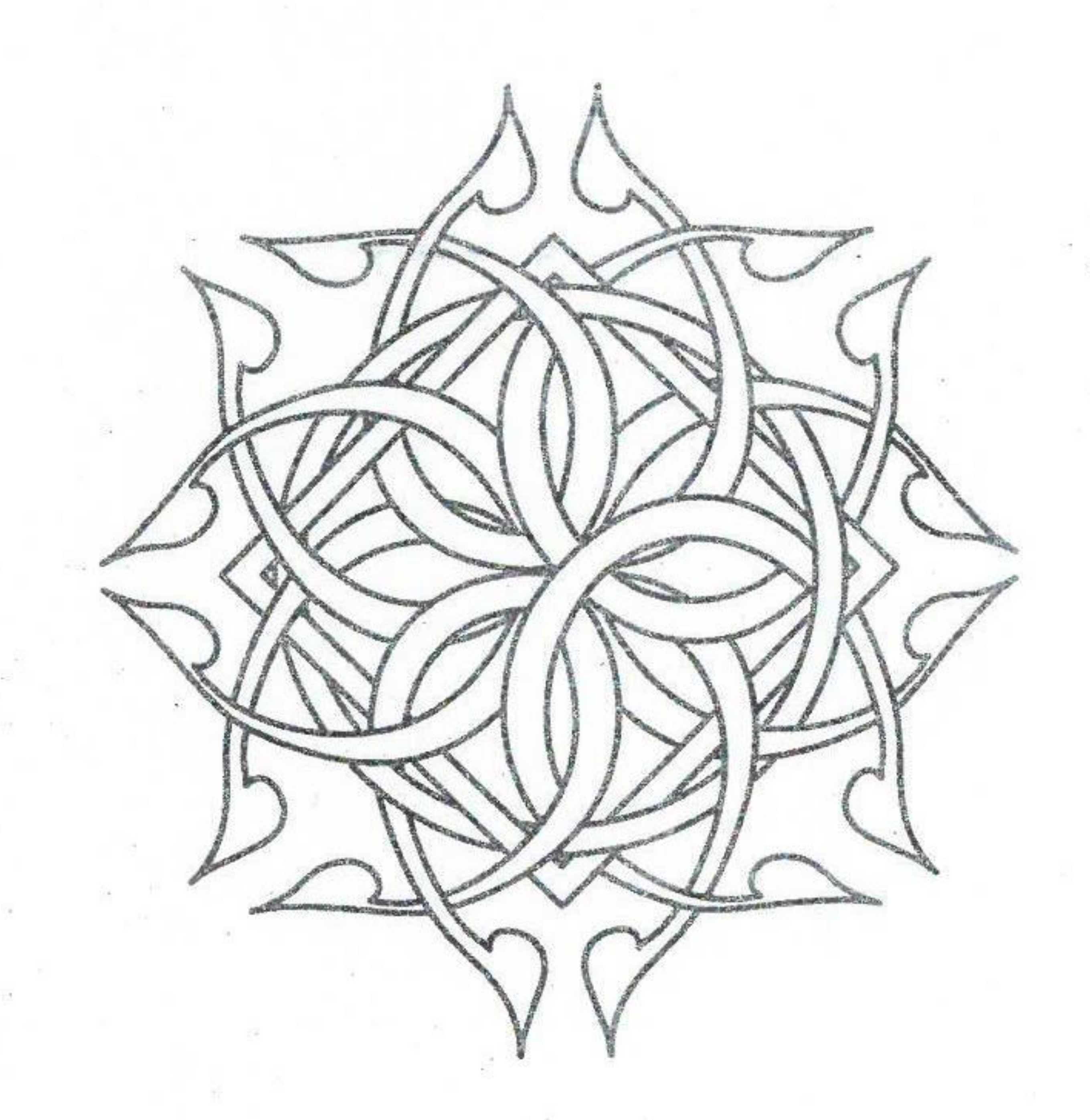


ثبوت القرآن

بين أهل السنة والشيعة الإمامية

الدكتور
محمد السيـد الصيَّاد

النون




ثبوت القرآن
بين أهل السنة والشيعة الإمامية

٢٠١٦



بين أهل السنة والشيعة الإمامية

الدكتور

محمد السيد الصيَّاد





ثبوت القرآن بين أهل السنة والشيعة الإمامية

محمد السيد الصيَّاد

الطبعة الأولى :٢٠١٦ م

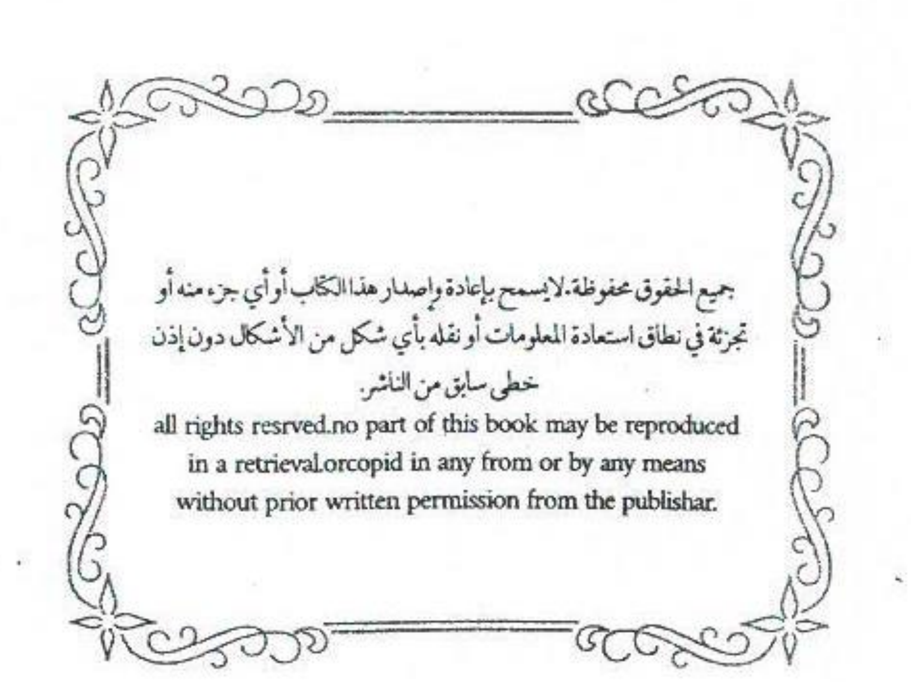


دار النور المبين للنشر والتوزيع

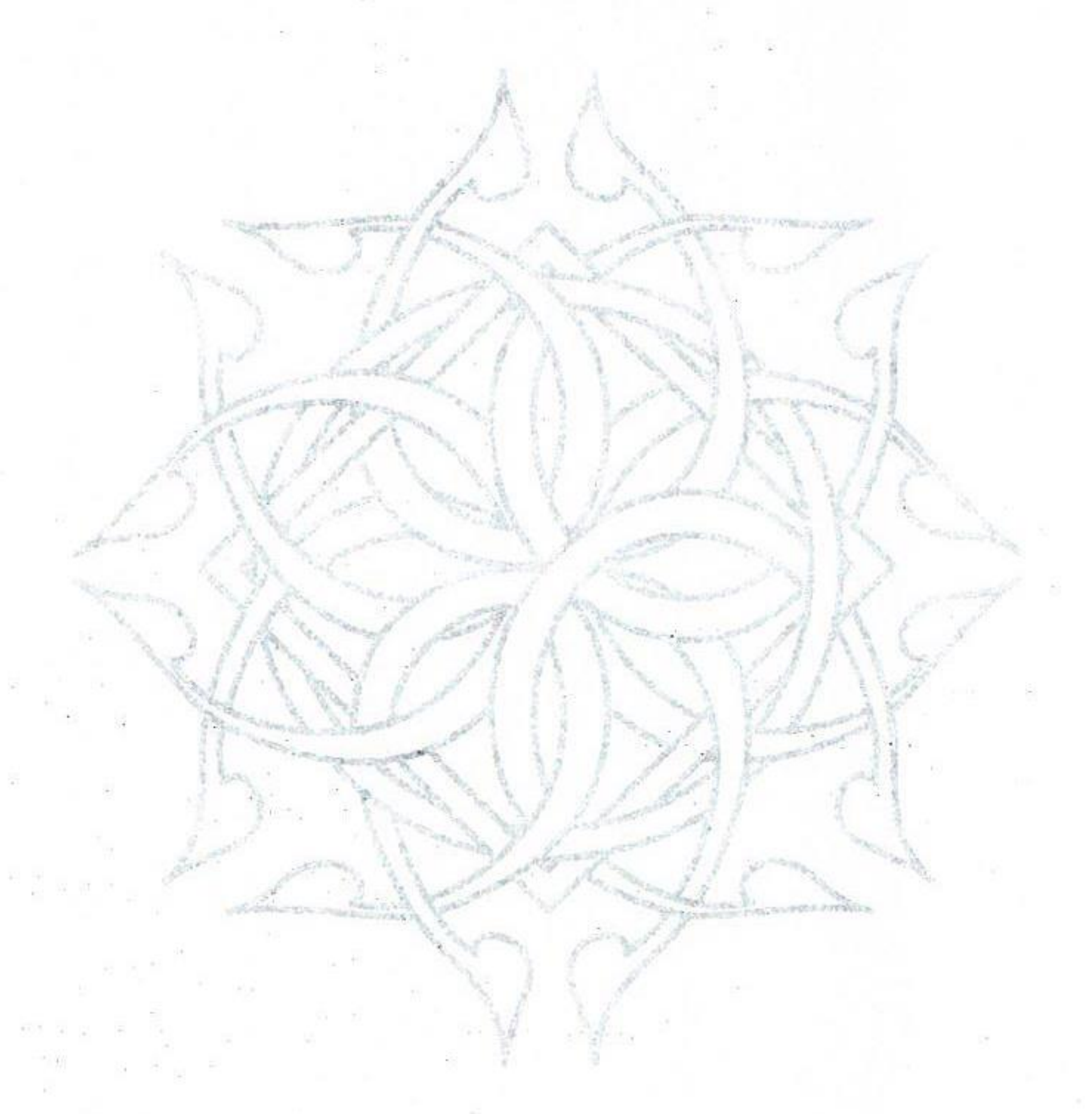
عمّان، الأردن، تلفاكس: 0096264615859

Email: darannor@gmail.com

www.darannor.com







مقدمة الكتاب

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا رسول الله وبعد...

إنّ دراسةَ ثبوت القرآن بين السنة والإمامية، وجلاءَ الحقيقة في نفس الأمر، أمرٌ في غاية الأهمية؛ لأننا نجد كثيراً من التهم المتبادلة بين غلاة من الطائفتين بتحريف القرآن، فيسارع المستشرقون ويتلقفون تلك التهم المتبادلة ويروجونها على أنها الأصيل والبدهيات لدى المسلمين.

ونحن إذ نبحث هنا في مسألة ثبوت القرآن بين السنة والشيعة فإنّما نردّ في الأساس على أولئك النفر من المتغربين والحداثيين والمستشرقين، الذين يوقظون المعارك الوهمية بين فصائل الأمة، ليجعلوا من الكذب حقيقة، ومن الحقيقة وهماً، وليزعزعوا الثقة في الكتاب العزيز، ولنُثبت في الأساس ثبوت القرآن، من غير تبديل ولا تحريف، وسلامة جمعه وتدوينه، وسلامة وصوله إلينا.

وقضيّة ثبوت القرآن قضيّة مفروغ منها، بمعنى أنها من الثوابت والبدهيات، عند المسلمين، بيد أنّه قد توجب على الباحث أن يدرس كيفية هذا الثبوت، وماهيته، وآلياته، وكيفية وصول الكتاب العزيز مكتوباً مدوّناً مصوناً من كل شَوْب، إلينا، ودراسة بعض الروايات الموهمة للتحريف.

أهمية الموضوع:

ويمكن تحديد أهمية الموضوع فيما يلي:

- تعتبر الشيعة الإمامية أكبر طوائف الشيعة، وأكبر طائفة إسلامية بعد أهل السنة، فدراسةُ رأيهم في ثبوت القرآن، دراسة تدل علي ما في نفس الأمر عندهم، ثم مقارنة ذلك برأي أهل السنة، أمرٌ مفيدٌ للأمة كلها، وينسحب علي لُحمة الأمة، واعتصامها، وعلى قداسة النصّ القرآني.

– نسعى هنا لبحث مسألة ثبوت القرآن وتحديد معالمها ورصد فروعها والأسئلة الشائكة التي يثيرها البعض حول قطعية أو دلالة بعض النصوص التي تهدم أصل الثبوت.

– رصد الفوارق المنهجية، بين الأصوليين والأخباريين، وكيف أثّرت المدرسة الأخبارية على موقف الإمامية في مسألة ثبوت القرآن، ومدى قبول جمهور الإمامية من الأصوليين لهذه المدرسة.

– هذا البحث من البحوث القرآنية المهمّة؛ لأنّ نتيجة هذا البحث سوف تؤكد لنا سلامة مضمون النصّ القرآني، وسلامة الأسس والمفاهيم، والأحكام المذكورة فيه، والمستنبطة منه.

– بيان جمع القرآن، وصيانته عن الضياع والفقدان أثناء عملية الجمع، ومن ثمّ حجية القرآن وثبوته، ودفع الروايات الموهمة للحنٍ أوْ تحريفٍ وما أشبه، -مما لم تأخذ حقها في دراسة أو لم تفرد في مصنّف مستقل-، ورصد أقوال العلماء من الفريقين في هذا الباب.

– رصد الفوارق بين المدارس الشيعية، في قضية الثبوت [الأصوليين- الأخباريين]، وكذلك عند أهل السنة.

– لتوضيح الفارق بين المنهج الذي هو لبُّ المذهبِ وأصل المُعْتنق، وبين الآراء المتناثرة في ثنايا الكتب، وبطون المصنفات، وأيها المعتبر، والمعمول به؟

– يسعى البحث هنا للخروج بنتائج منهجية وعلمية مبنية على مقدمات سليمة وأسس علمية تبدي مدى العناية التي أحاطت بالنصّ القرآني في أزمنته المختلفة، خاصة في الصدر الأول.

أسباب اختيار الموضوع:

– تحديد الملامح العامّة لرأي الشيعة والسنة في ثبوت القرآن، والمنطلقات المنهجية والعقلية التي ينطلق منها كلّ فريق.

– توضيح مسألة تحريف القرآن بجلاء، ومعرفة هل هي من ثوابت الإمامية الاثني عشرية، أم لا؟!

– عدم معرفة كل فريق بوجهة نظر الآخر، وتوجيه الروايات عند كلّ فريق، وانتشار التهم المتبادلة بالتحريف، في كثير من الأحيان.

– خُلوّ المكتبة الإسلامية من دراسة ترصد قضيّة الثبوت، عند الطرفين، دراسة مقارنة.

ومثل هذه الدراسات المقارنة تفتح آفاق المعرفة وسبل الهداية، أمّا القطيعة المعرفية، وبناء الجسور بين المذاهب الفقهية أو العقائدية فمن شأنها أن تؤجج الصراعات لا أن تخمدها، وتوسع الفجوات لا أن تضيقها. فها هو الإمام العلاّمة الشيخ طاهر الجزائري رحمه الله وقد (صحب كثيراً من **غُلاة الشيعةِ** والطوائف الباطنية، فما برح يتلطف بهم حتى أضعف من غلوائهم، وأبدلهم بعد الجفوة أُنساً، وغيّر من انقباضهم وانقباضِ الناس عنهم، ليعيشوا في هناء وسط المجتمع الإنساني الأكبر)[1]. فالإسلامُ هو دينُ الإنسانيةِ كلِّها، ورحمته بالبشر جميعاً تتنزل.

الصعوبات التي واجهت الباحث:

١ – الطبيعة الشائكة للموضوع، التي تتطلب حيادية وإنصافاً، ومنهجية بحثية عالية.

٢ – صعوبة الوصول إلى كثير من المراجع الشيعية، وصعوبة معرفة المعتمد الذي تلقاه الشيعة بالقبول من غيره، مما يفقد الباحث قدرته على الإنصاف والتجرد، ورصد الواقع وما هو كائن في نفس الأمر، مما اضطرني إلى السفر إلى مدينة النجف كي أحصل على أكبر قدر من المراجع الشيعية، ومقابلة أكبر عدد من رجال الدين الشيعة، ورصد المناهج التنظيرية والواقعية بنفسي، ومعرفة الثقافة الشائعة في البيئة الشيعية الخصبة، والوقوف على عرف الجماهير ورجال الدين هناك!. وبالفعل استفدتُ كثيراً في رسالتي من هذه الرحلة، فقد تحصلت على كتب نادرة، ولقاءات هامّة، وولوج في البيئة الدينية الشيعية، ومخالطة العوام ورجال الدين، والصلاة في

---

(١) مقدمة العلاّمة المُحدّث عبد الفتاح أبو غدّة لكتاب: «التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن»، للشيخ طاهر الجزائري، ص٢٧، ط٥/ مكتب المطبوعات الإسلامية ١٤٣٣هـ. وانظر: صفحات من صبر العلماء على شدائد العلم والتحصيل، للعلامة عبد الفتاح أبو غدة، ص٢٢١، ط/ البشائر.

مساجدهم، ودخول مكتباتهم الكبرى والهامّة، مثل: مكتبة الإمام الحسن، والمكتبة الحيدرية، ومكتبة الإمام محسن الحكيم.

- ومن الصعوبات كذلك: صعوبة تحرير كتب الشيعة والوصول إلى المعتمد من الآراء المتعددة بين علمائهم التي تصل إلى درجة من التناقض في كثير من الأحايين. فغربلة هذا التراث الضخم، وضبط المنهج المعتمد لديهم أمر صعب.

الدراسات السابقة:

ما وجدتُهُ مِنْ دراسات تدخل جلها في حيز علم الكلام، والعقيدة، والفلسفة. ولم أجد من الدراسات دراسة مقارنة تناولت رأي الإماميّة في ثبوت القرآن، ثم مقارنة ذلك بموقف أهل السنة في ثبوت النص القرآني أيضاً.

ومع ذلك فمن الدراسات التي تلمس –ولو من قريب– موضوعنا هذا:

- صيانة القرآن من التحريف، محمد هادي معرفة. (كتاب). وهو يبحث في مسألة تحريف القرآن فقط، من وجهة نظر شيعية. وهو يدافع فيه عن سلامة النصّ القرآني، ويردّ على الأخباريين الذين قالوا بالتحريف، ويوجّه روايات الكافي للكليني بما يخرجه من حيز القائلين بالتحريف.

- صيانة القرآن من التحريف، السيد كمال الحيدري. (كتاب). وهو أيضاً يبحث في مسألة التحريف من وجهة نظر شيعية.

- مع الاثنى عشرية في الأصول والفروع، د. علي أحمد السالوس. (كتاب). وهو كتاب عامّ يبحث في عقائدهم، ومباحثهم الفقهية والأصولية، وتكلّم عَرَضَاً عن موقفهم من القرآن الكريم، لكنْ لم يفرد موقفهم حول ثبوت القرآن بالمساحة اللازمة، ولم يتطرق إلى معالمها، من كافّة الجوانب.

والجديد هنا في هذه الدراسة: أنني أقومُ بِرَسْمِ مَلامح عامة لمسألة الثبوت التي يترتب عليها تفسير النص القرآني، واستنباط الأحكام الفقهية، وتحديد ضوابط محددة لمعالم الموقف

الشيعي الإمامي من القرآن الكريم، من حيث الثبوت، والجمع، والتدوين. أي نقوم برسم ملامح عامة لقضية ثبوت القرآن الكريم بصفة عامة.

منهجية الدراسة:

تقتضي طبيعة هذه الدراسة استخدام «المنهج الاستقرائي»، عن طريق استقراء كتب الشيعة الاثني عشرية قديماً وحديثًا، والوقوف علي المعتمد منها. كما تستخدم الدراسة المنهج المقارن لتوازن بين رأي أهل السنة في الثبوت ورأي الإمامية فيه.

الخطة المقترحة للدراسة:

وسيأتي البحث في مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول. ستتوالى على النحو الآتي:

أولاً: مقدمة وفيها:

- بيان أهمية الموضوع وصلته بالواقع المعاصر، وحاجة الأمة إليه.

- أسباب اختياري لهذا الموضوع.

- الدراسات السابقة.

-منهجية الدراسة.

ثانياً: تمهيد يشتمل على:

- تعريف الشيعة.

- أصولهم العقدية.

ثالثاً: المحتوي، وفيه:

الفصل الأول: القرآن وتنزلاته بين السنة والشيعة.

المبحث الأول: التعريف بالقرآن والوحي بين السنّة والشيعة.

المطلب الأول: التعريف بالقرآن، بين السنة والشيعة.

المطلب الثاني: الوحي بين السنّة والشيعة.

المبحث الثاني: نزول القرآن بين السنة والشيعة.

المطلب الأول: في معنى النزول، بين السنة والشيعة.

المطلب الثاني: في كيفية النزول بين السنة والشيعة.

الفصل الثاني: جمع القرآن بين السنة والشيعة.

المبحث الأول: جمع القرآن عند السنة.

المطلب الأول: جمع القرآن وتدوينه في عهد النبي ﷺ.

المطلب الثاني: جمع القرآن في عهد الصحابة.

المبحث الثاني: **جمع القرآن عند الشيعة الإمامية.**

المطلب الأول: جمع القرآن في عهد النبي ﷺ.

المطلب الثاني: جمع القرآن في عهد الصحابة.

خاتمة: الموازنة بين الفريقين، والرأي الراجح.

الفصل الثالث: دعوى تحريف القرآن عند الإماميّة وموقف السنّة منها.

المبحث الأول: الشيعةُ ودعوى تحريف القرآن.

المطلب الأول: التحريف عند الإماميّة بين الإثبات والنفي.

المطلب الثاني: الحركة الأخبارية وموقفها من التحريف.

المطلب الثالث: كيفية التعامل مع روايات التحريف، وتفسيرها.

المطلب الرابع: مصاحف الشيعة.

المبحث الثاني: السنة ودعوى وتحريف القرآن.

المطلب الأول: دعوى اللحن في القرآن.

المطلب الثاني: قرآنية البسملة.

المطلب الثالث: قرآنية المعوذتين.

المطلب الرابع: دعوى التحريف في سورة الأحزاب.

المطلب الخامس: دعوى أكل الداجن لصحائف القرآن.

المطلب السادس: اختلاف مصاحف الصحابة.

تمهيد

الشيعة، مقدمات منهجية ومداخل معرفية

لا أسعى في هذا التمهيد لاستيعاب نشأة المذهب الشيعي الإمامي، ولا لاستقصاء عقائده، وحصر مناهجه، فذلك خارج نطاق هذا البحث الذي هو في الأساس دراسة حول تاريخ القرآن الكريم، وبحث ثبوته من زوايا عدّة ذكرتها كتب علوم القرآن على عجالة، ومن ثمّ حجيته، علاوة على أنّ كتب العقائد ورسائل الفلسفة استقصت نشأة التشيع، وطوائفه، وما أشبه، بيد أنني أريد أنْ ألفت النظر إلى ما يصبّ في مصلحة البحث، ومظانّ الدراسة، فأقوم بالتركيز على كلّ فكرة من شأنها أنْ تفيد أخرى داخل الدراسة، أو تزيل غموضا، أو تحلّ إشكالا، وأقوم بالمرور سريعاً على ما لا تحتاجه الدراسة ولا تُعدّ من مظانّه، أو تجاهله بالكليّة.

تعريف الشيعة

أولا: التعريف اللغوي

الشيعة لغة: جاء في لسان العربِ: (والشِّيعةُ: القومُ الذين يجتمعون على الأمر. وكُل قومٍ اجتمعوا على أَمر، فهم شِيعةٌ. وكُلُّ قوم أمرُهم واحد يَتْبَعُ بعضُهم رأي بعض، فهم شِيَعٌ. قال الأزهريُّ: ومعنى الشيعة الذين يتبع بعضهم بعضاً وليس كلهم متفقين، قال الله عز وجلّ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٥٩]، كلُّ فِرْقةٍ تُكفِّر الفرقة المخالفة لها، يعنى به اليهود والنصارى لأنّ النصارى بعضُهم يكفِّر بعضاً، وكذلك اليهود، والنصارى تُكفِّرُ اليهود واليهود تكفرهم، وكانوا أُمروا بشيءٍ واحد.

والشيعةُ: أَتباع الرجل وأَنصاره، وجمعها شِيَعٌ، وأَشْيَاعٌ جمع الجمع. ويُقال: شايَعَه كما يُقال والاه من الوَلْيِ.

وقد غلبَ هذا الاسم على من يَتَوالى عليًّا وأهلَ بيته، رضوان الله عليهم أجمعين، حتى صَارَ لهم اسماً خاصّاً، فإذا قيل: فلانٌ من الشيعة عُرِف أنه منهم، وفي مذهبِ الشيعةِ كذا: أي عندهم. وأصلُ ذلك من المشايَعةِ، وهي المُتابعة والمُطاوعة؛ قال الأزهريُّ: والشيعةُ قومٌ يَهْوَوْنَ هوى عِتْرةِ النبي ﷺ، ويوالونهم)[1] اهـ.

وجاء في مختار الصحاح: (وَشِيْعَةُ الرَّجُلِ: أتباعُه وأنصارُه. وتشيَّع الرجل: ادَّعى دعْوى «الشِّيعة». وكل قومٍ أمرُهم واحدٌ يَتْبع بعضُهم رأي بعض، فهُم شِيَعٌ. وقولهُ تعالى: ﴿كَمَا فُعِلَ بِأَشْيَاعِهِم مِّن قَبْلُ﴾ [سبأ: ٥٤]، أي بأمثالهم من الشِّيَع الماضية)[2].

ومما سبق يبدو أنّ الدلالة اللغوية لكلمة الشيعة تعني الفرقة والطائفة، والعصبة التي يناصر بعضها بعضاً.

---

(١) لسان العرب، جمال الدين ابن منظور، ٨/ ١٧٦، ط/ دار صادر، بيروت، د.ت. مادة: شيع، باختصار.

(٢) مختار الصحاح، زين الدين محمد بن أبي بكر الرازي، ص٣٠٧، ط١/ دار السلام٢٠٠٧م. مادة: شيع.

ثانياً: الشيعةُ اصطلاحاً

يقول الشهرستاني رحمه الله: (الشيعةُ هم الذين شايعوا عليًّا رضي الله عنه على الخصوص، وقالوا بإمامته وخلافته نصًّا ووصية، إما جليا، وإما خفيا)[1].

يقولُ ابن خلدون: (ويُطلق لفظ الشيعة في عرف الفقهاء والمتكلمين من الخلف والسلف على أتْباع علي وبنيه رضي الله عنهم)[2].

فهذا الاسم «الشيعة» غلب على أتباع عليّ وولده ومن يواليهم، والمراد بالمشايعة ليس مجرد الحب، بل هناك خصوصية زائدة وهي الاقتداء والمتابعة له[3].

ما سَبَقَ، تعريفٌ للشيعة في عمومها، أي بكلّ أقسامها وفئاتها.

ثالثاً: تعريف الشيعة الإمامية

انقسم الشيعة إلى طوائف: الزيدية، والإمامية الاثنا عشرية، والإمامية الإسماعيلية. ومدار هذا البحث حول الإمامية الاثنا عشرية.

الشيعةُ الإماميَّة:(هم القائلون بإمامة علي -رضي الله عنه- بعد النبي ﷺ، نصًّا ظاهراً، وتعيينًا صادقًا من غير تعريض بالوصف بل إشارة إليه بالعين)[4].

يقول الأشعريّ:(وهم يُدعون الإمامية لقولهم بالنصّ على إمامة علي بن أبي طالب)[5]. وكذلك يدعون الاثنا عشرية لقولهم باثنى عشر إماماً.

ويعرّفهم ابن حزم رحمه الله بقوله: (ومن وافق الشيعة في أن عليًّا رضي الله عنه أفضل

---

(١) الملل والنحل، الشهرستاني، ١/ ١٤٦، ط/ مؤسسة الحلبي د.ت.

(٢) مقدمة ابن خلدون، بعناية دكتور على عبد الواحد وافي، ٢/ ٥٧١، ط/ الهيئة المصرية العامة للكتاب٢٠٠٦م.

(٣) انظر: عقائد الشيعة المسمى أصل الشيعة وأصولها، محمد الحسين آل كاشف الغطاء، ص٦٧، ط١/ مكتبة النافذة٢٠٠٦م. تقديم: د. حسن حنفي، والإمام الأكبر محمود شلتوت، ومحمد رشيد رضا.

(٤) الملل والنحل، الشهرستاني، ١/ ١٦٢.

(٥) مقالات الإسلاميين، أبو الحسن الأشعري، ١/ ٣٤، ط١/ المكتبة العصرية ٢٠٠٥م.

الناس بعد رسول الله ﷺ، وأحقهم بالإمامة وولده من بعده؛ فهو شيعي، وإن خالفهم فيما عدا ذلك مما اختلف فيه المسلمون، فإن خالفهم فيما ذكرنا فليس شيعيًّا)[1].

ويُوافق بعضُ رجال الدين الشيعة ابنَ حزم في تعريفه، ويرونه من أدقّ التعاريف[2].

ولأئمة أهل البيت تعريفات خاصّة بهم للشيعة: فعن أبي جعفر (ع) قال: (لا تذهب بكم المذاهب، فوالله ما شيعتنا إلاّ من أطاع الله عز وجل)[3]. أي: (لا تحسبوا أنّ مجرد القول بالتشيع كافٍ في النجاة، من دون مشايعة لنا في عبادة الله تعالى)[4].

والخلاصةُ: أنّ الإمامية يقولون: نحن شيعة علي وتابعوه نسالم من سالمه ونحارب من حاربه، ونعادي من عاداه، ونوالي من والاه، إجابة وامتثالا لدعوة النبي ﷺ: «اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه»، وحبنا وموالاتنا لعلي وولده إنما هي محبة وموالاة للنبي وطاعة له[5].

وهم لا يكتفون بالقول بإمامة عليّ بل يذهبون إلى القول بعصمته، وبنيه من بعده[6]، وفي هذا مغالاة وتجوّز لا يقبله عقلٌ سديد، ولا منطق قويم، ولا يؤيده برهان قطعي الدلالة والثبوت! وسوف نقف مع هذه المسألة لاحقاً.

والغريبُ هنا أنّهم يقولون بكفر النواصب، الذين يناصبون عليًّا العداء، ويبغضونه وذريته من خلفه[7]، ثم يناصبون هم العداء والبغضاء والكراهية لأبي بكر وعمر وجلّ

---

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل، ابن حزم، ٢/ ١٠٧.

(٢) تاريخ الإمامية، عبد الله فياض، ص٣٣، نقلا عن: (مسائل الاعتقاد عن الشيعة الاثنى عشرية ١/ ٢٧، محمد زكريا النداف، ط١/ دار السلام ٢٠١١م).

(٣) أصول الكافي ٢/ ٧٩، كتاب الإيمان والكفر، باب الطاعة والتقوى. قلت: وهذا تعميم شديد، أوْ قصْر للطاعة على الشيعة دون سواهم، وهذا غير صحيح. (بإفادة شيخنا الدكتور مدكور).

(٤) الوافي شرح الكافي ٣/ ٦٠.

(٥) عقائد الشيعة، محمد الحسين آل كاشف الغطاء، ص٨٨.

(٦) راجع: هذه هي الشيعة، للمجتهد الشيعي باقر شريف القرشي، ط/ ستاره- النجف ٢٠١٠م.

(٧) حوار مع السيد صالح الحكيم يوم ٢٥ فبراير ٢٠١٣م، في النجف.

أصحاب رسول الله ﷺ. مع أنّ عليًا كرّم الله وجهه لم يلعن غيره من الصحابة، بل ولم يهجرهم مع أنّه كرم الله وجهه لم يخفهم، ولم يهبهم، وكان قويًا شجاعاً قوّالاً بالحق، مقداماً في كل عهود الرسالة، كي لا يزعم زاعمٌ أنّه فعل هذا تقية. فكان عليّ كرم الله وجهه من أهل الشورى في كل الأزمان قبل خلافته، وارتضى ما أسفرت عنه لجنة التحكيم بعد موت عمر، ولم يخرج ليقول لهم: «أنا معصومٌ، وأنا الإمام بالنصّ وأنا أحقّ بها»[1]!

بل إنه رضي الله عنه عاون الخلفاء بالرأي السديد، والمشورة الحسنة، ولم يتخلّ عنهم، أو ينتبذ بنفسه عن كيان الأُمّة، بل كان جزءًا لا يتجزأ من همومها، ومعاركها الحربية والفكرية.

إذن لماذا لا يتأسون بالإمام عليّ رضي الله عنه وكرّم الله وجهه؟!

إذن الشيعة بالمصطلح الآني ليسوا فقط هم أتباع عليّ وأنصاره، بل هم من حرّفوا منهج أتباع عليّ عن حقيقته وعمّا كان في عهد عليّ نفسه، فزادوا عليه العصمة، والنص بالإمامة، والاثني عشر إماما، وتلك النظرية التي تبلورت، مما لم يقله عليّ كرم الله وجهه، ولم يكن شائعاً في عهده، ولا يرتضي به إن وُجد!. ففي بداية الأمر كانت الشيعة مجرد فرقة من الأمة لها رأي سياسي، لكنهم حادوا عن المنهج السياسي ليشكلوا منظومة عقدية وفكرية، وفقهية مغايرة لمسار الأمة، وخطوطها الطبيعية.

وهذا التطور في الكيان الشيعي ومن ثمّ في تحديد المصطلح، ألمح إليه الحافظ ابن حجر رحمه الله، فقال: (التشيّع في عرف المتقدمين هو اعتقاد تفضيل عليّ على عثمان، وأنّ علياً كان مصيباً في حروبه، وأنّ مخالفه مخطئ، مع تقديم الشيخين وتفضيلهما، وربما اعتقد بعضهم أنّ عليًا أفضل الخلق بعد رسول الله ﷺ، وإذا كان معتقِد ذلك ورعاً ديناً صادقاً مجتهداً فلا تردّ روايته بهذا، لا سيما إن كان غير داعية.

فمن قدمه على أبي بكر وعمر فهو غالٍ في تشيعه، **ويُطلق عليه رافضي، وإلاَ فشيعيّ**، فإن انضاف إلى ذلك السبُّ أو التصريح بالبُغْض –وهو التشيّع في عرف المتأخرين– فغالٍ في

(١) وجّهت هذا السؤال للسيد محمد باقر السيستاني، فتلعثم، وأجاب بإجابة واهية، وسيأتي.

الرفض، وإنْ اعتقد الرجعة إلى الدنيا فأشدُّ في الغلو، ولا تُقبل رواية الرافضي الغالي ولا كرامة)[1].

وعندما نتأمل في كلام ابن حجر الدقيق، نراه يلمح إلى تطور المصطلح، وأن المتقدمين كانوا قد اكتفوا بتقديم عليّ على عثمان، مع تفضيل الشيخين، ثم خلف من بعدهم أناسٌ يقدمون عليًا على سائر الخلق بعد رسول الله، ثم قالوا بالعصمة، ثم بالنصّ، وهلم جرًا.

أصول العقيدة عند الإمامية

والإماميّة يشاركون أهل السنّة في بعض العقائد، ويفترقون في بعضها. فهم يشتركون مع السنة في الإيمان بالله والنبوات والإيمان بالملائكة، والإيمان بالبعث وما بعده، ولهم في بعض هذه الأصول فهم خاص بهم. أمّا أهمّ عقائدهم الخاصّة التي يفترقون بها عن السنّة فهي:

التقيّة

تُعرّف التقية على أنّها إظهار خلاف ما في الباطن. واستدلّ الشيعةُ على عقيدتهم في التقية، وأنها ركن من أركان المذهب، لقول الله تعالى: ﴿لَّا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۖ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىْءٍ إِلَّآ أَن تَتَّقُوا۟ مِنْهُمْ تُقَىٰةً ۗ وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ ۗ وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلْمَصِيرُ﴾ [آل عمران: ٢٨].

قال **الطبريّ** تعليقاً على هذه الآية: (التقية التي ذكرها الله في هذه الآية إنما هي تقية من الكفار لا من غيرهم)[2].

فهي عند أهل السنة (سلوك عمليّ، ورخصة مرتبطة بالضرورة والاضطرار، وليس عقيدة دائمة، ولا عزيمة مؤكدة)[3].

(١) تهذيب التهذيب، الحافظ ابن حجر ١/ ٩٤، ط/ حيدر آباد الدكن بالهند ١٣٢٥هـ. وانظر: الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، للإمام اللكنوي، بعناية عبد الفتاح أبو غدة ص١٤٦، ط/ دار السلام بالقاهرة ٢٠٠٠م.

(٢) تفسير الطبري ٦/ ٣١٦.

(٣) مسائل الاعتقاد عند الشيعة الاثني عشرية، د. زكريا النداف، ٢/ ٧١٣.

والفارق أنّ الشيعة أوجبوها وجعلوها من ثوابتهم ومعتقداتهم وقت الحاجة إليها، فلا يمكن لشخص أن ينفضّ عنها بالمصارحة والمجاهرة بها في نفسه، لكنها عند السنّة رخصة وقت الضرورات القصوى[١].

والشيعةُ في ذلك فريقان:

أولا: الفريق الأول

من عُلماء الشيعة من قصرها على الضرورات ولم يتوسع فيها، أو يعتبرها من أُمّهات العقائد، يقول المفيد: (التقية كتمان الحقّ، وستر الاعتقاد فيه، وكتمان المخالفين، وترك مظاهرتهم **بما يعقب ضرراً في الدين أو الدنيا**)[٢]. فحصرها فيما يعقبه ضرر ديني أو دنيوي.

ويؤيد ذلك ما يراه بعض علماء الشيعة أنّ التقية وُجدت في ظل ظروف معينة، ولأسباب معينة، فلمّا زالت تلك الأسباب، انتفت التقية وصارت جزءًا من الماضي، أي: إذا انتفت العلّة، انتفى المعلول، فيقول جواد مغنية: (لعن الله من أحوجنا إليها، اذهب الآن أنّى شئت من بلاد الشيعة فلا تجد للتقية عندهم عيناً ولا أثراً)[٣].

ثانياً: الفريق الثاني

ارتأى هذا الفريق أنها ركنٌ من أركان الدين، وعقيدة من عقائده. واستندوا إلى الأقوال الآتية:

رواياتهم وأقوالهم في التقية

- قال الصادق: (لو قلت أن تارك التقية كتارك الصلاة، لكنتُ صادقاً)[٤].

(١) انظر: السابق: ٢/ ٧١٦.

(٢) شرح عقائد الصدوق، ضمن كتاب أوائل المقالات ص٢٦١، ط/ إيران.

(٣) الشيعة في الميزان، محمد جواد مغنية، ص٥٢.

(٤) من لا يحضره الفقيه، ابن بابويه، ٢/ ٨٠، وسائل الشيعة للحر العاملي ٧/ ٩٤.

- وقال الشيخ شيخ الطائفة الصدوق: (اعتقادنا في التقية أنها واجبة، من تركها بمنزلة من ترك الصلاة)[١].

- وقال: (التقية واجبة لا يجوز رفعها، إلى أن يخرج القائم عليه السلام فمن تركها قبل خروجه فقد خرج عن دين الله تعالى وعن دين الإماميّة، وخالف الله ورسوله والأئمة عليهم السلام)[٢].

- ورُوى عن جعفر الصادق: (إنكم على دين من كتمه أعزه الله، ومن أذاعه أذله الله)[٣].

- عن معمر بن خلاد قال: (سألتُ أبا الحسن عليه السلام عن القيام للولاة؟ فقال: قال أبو جعفر عليه السلام: (التقية من ديني ودين آبائي، ولا إيمان لمن لا تقية له)[٤].

- وفي رواية عندهم: (إنّ أكرمكم عند الله أعملكم بالتقية قبل خروج قائمنا)[٥].

إذن التقية كما بدا من رواياتهم وأقوالهم ليست للضرورة فحسب، بل ركنٌ من أركان مذهبهم، ومبدأ عام، وجزء من المنهج، حتى يخرج القائم عليه السلام!.

ممارسة الأئمة للتقية

مارس أئمة الشيعة الإمامية التقية في حياتهم. فقد روى الكُلَيني أنّ (رجلاً من المنافقين، مات فخرج الحسين بن علي صلوات الله عليهما يمشي معه، فلقيه أحد شيعته فقال له الحسين رضي الله عنه، أين تذهب يا فلان؟ قال: فقال له مولاه: أفرّ من جنازة هذا المنافق أن أصلي عليها، فقال له الحسين عليه السلام: انظر أن تقوم على يميني فما تسمعني أقول فقل مثله. فلما أن كبّر عليه وليّه، قال الحسين عليه السلام: الله أكبر، اللهم العن فلاناً عبدك ألف لعنة مؤتلفة غير

(١) الاعتقادات ص١١٤.

(٢) الاعتقادات ص١١٤ - ١١٥.

(٣) أصول الكافي ١/ ٢٢٢.

(٤) أصول الكافي ٢/ ٢٢٢.

(٥) بحار الأنوار، للمجلسي، ٢٥/ ٣٢١.

مختلفة، اللهم أخز عبدك في عبادك وبلادك، وأصله حرّ نارك وأذقه أشد عذابك، فإنّه كان يتولى أعداءك ويعادي أولياءك، ويبغض أهل بيت نبيك ﷺ)[١]. وتنقل كثيرٌ من الروايات أنّ الأئمة كانوا يمارسون التقية مع أتباعهم[٢].

وهذه الروايات هي نفاقٌ صراحٌ ومعاذ الله أن تُنسب لإمام من أئمة الإسلام فضلا عن الإمام الحسين رضي الله عنه[٣].

وفارقٌ كبير بين أن تكون التقية لحالة الضرورة كفرع فقهي، يباح وقت الحاجة، لمن أراد أن يستعمله، وبين أن تكون عقيدة يتوجب على الجميع أن يستعملها، ويأخذ بها.

ولقد وجد الباحث انتقادات كثيرة من الشيعة موجهة إلى علماء الدين السنّة بزعم أنهم جميعا من فقهاء السلاطين! مع أنّ الواقع يُنافي ذلك، وفي نفس الوقت نجدهم يقولون بالتقية وينافقون السلاطين، في تاريخهم القديم والحديث!. وهو ما لمحه الإمام الخميني وتخوف وحذّر منه. وسننقله بعد قليل.

بين الفريقين

(وقد أدرك بعض علماء الشيعة المعاصرين المبالغة في أمر التقية ولذلك علت صيحاتهم تدعو إلى الاقتصاد في التقية ومحاولة ضبطها)[٤]، **فالإمام الخميني** رحمه الله يقول: (فلا ينبغي التمسك بالتقيّة، في كل صغيرة وكبيرة، أمّا إذا كان الإسلام كله في خطر فليس في ذلك متسع للتقية والسكوت، ماذا ترون لو أجبروا فقيهاً على أن يشرع ويبتدع؟ فهل ترون أنّه يجوز له ذلك تمسكاً بقوله عليه السلام: «التقية ديني ودين آبائي»)[٥].

---

(١) الكافي للكليني ٣/ ١٨٩.

(٢) أصول الكافي ١/ ٦٢٨، كتاب الحجة باب صلة الإمام.

(٣) قال شيخنا الدكتور مذكور: (هل يعقل أن يقول الحسين هذا، وقد تعلم من جدّه ﷺ، أنّ المسلم المؤمن ليس شتّاماً ولا طعانا ولا لعاناً).

(٤) مسائل الاعتقاد عند الشيعة الاثني عشرية، ٢/ ٧٢٤، د. محمد زكريا النداف.

(٥) الحكومة الإسلامية، الإمام الخميني ص١٤٢.

ولقد حاول أيضاً السيد الخوئي رحمه الله أن يجد مخرجاً لمفهوم التقيّة ومواطن استعمالها فيقول: (والصحيح عدم اختصاص التقية بوقت دون وقت، وإنّما الحكمة في تشريعها هي المداراة وتوحيد الكلمة وإبراز الميزة بينهم وبين العامّة، وعليه فهي تأتي في أمثال زماننا أيضاً، فيستحب حضور مساجدهم والصلاة معهم)[١].

والتقية كما رأينا من صميم عقيدتهم، وهي نفاق محض، وإلغاء لثوابت الدين بزعم التقية.

الرجعة

الرجعةُ لغة: الانصراف، يقال: رجع يرجع رجوعاً: إذا عاد. وراجع الرجل امرأته، وهي الرَّجْعَة والرِّجْعة[٢]. وفلانٌ يؤمن بالرجعة، أي: بالرجوع إلى الدنيا بعد الموت[٣]. وهذا المعنى اللغوي هو ما أراده الشيعة.

يقول المفيد: (أجمعت الإمامية على وجوب رجعة كثير من الأموات إلى الدنيا قبل يوم القيامة، وإن كان بينهم في معنى الرجعة اختلاف)[٤].

أدلتهم

١ - **القرآن**: واستدلّ الإماميّة بقول الله تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُ مِن كُلِّ أُمَّةٍ فَوْجًا مِّمَّن يُكَذِّبُ بِـَٔايَٰتِنَا فَهُمْ يُوزَعُونَ﴾ [النمل: ٨٣].

والمفسرون من السنّة قالوا بأنّ المقصود منها الجزاء والحساب يوم القيامة، لا قبلها[٥]. لكن الشيعة يجعلونها عمدة استدلالهم في الرجعة[٦]. وقد ردّ أهل السنّة على هذه العقيدة، وعلى

---

(١) كتاب الطهارة، ٤/ ٣١٨، السيد الخوئي، ط/ دار الهادي ١٤١٠هجري.

(٢) انظر: معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، ص٣٧٢، ط/ دار الحديث ٢٠٠٨م.

(٣) انظر: مختار الصحاح للرازي، ص٢٠٧، مادة: رجع. ط/ دار السلام بالقاهرة.

(٤) أوائل المقالات، المفيد، ص٤٦.

(٥) انظر: تفسير الطبري ٢٠/ ١٧. والكشاف ٣/ ٤٢٨.

(٦) انظر: مسائل الاعتقاد عند الشيعة الاثني عشرية ٢/ ٧٤٢. وراجع تفسير شبر ص٣٦٩.

هذا الاستدلال، ردًّا مطوّلاً، وافياً، وقد بسط الشيعةُ أيضاً القول في الرجعة، وأسبابها، ولمن تكون، ونحو ذلك، وهذا كلّه مبسوط في كتب ورسائل العقائد[1]، وليس من مقاصد البحث.

٢- الإجماع: قال المفيد [٤١٣هـ]: (وقد جاء القرآن بصحّة ذلك وتظاهرت به الأخبار، والإمامية بأجمعها عليه إلا شذّاذاً منهم تأولوا ما ورد فيه، مما ذكرناه، على وجه يخالف ما وصفناه)[2].

وفي نقل الإجماع يقول عبد الله شُبَّر [١٢٤٢هـ]: (وقد عرفت من الآيات المتظافرة والأخبار المتواترة، وكلام جملة من المتقدمين والمتأخرين من شيعة الأئمة الطاهرين أن أصل الرجعة حق لا ريب فيه، ولا شبهة تعتريه، **ومنكرها خارج عن ربقة المؤمنين**، فإنها من ضروريات مذهب الأئمة الطاهرين، وليست الأخبار الواردة في الصراط والميزان ونحوهما مما يجب الإذعان به أكثر عدداً وأوضح سنداً وأصرح دلالة وأفصح مقالة من أخبار الرجعة)[3].

ونحب أن نؤكد في ختام الحديث عن الرجعة أن بعض علماء الشيعة حاولوا أن يقتربوا هنا من أهل السنة، وأن يتنازلوا عن كونها عقيدة، فيقول الإمام كاشف الغطاء ردًّا على من زعم أنّ القول بالرجعة ركن من أركان التشيّع: (وليس التدين بالرجعة في مذهب التشيع بلازم، ولا إنكارها بضارّ، وإنْ كانت ضرورية عندهم، ولكن لا يناط التشيع بها وجوداً وعدماً. وليست هي إلاّ كبعض أنباء الغيب، وحوادث المستقبل، وأشراط الساعة. مثل: نزول عيسى من السماء، وظهور الدجال، وخروج السفياني وأمثالها، من القضايا الشائعة عند المسلمين. وما هي من الإسلام في شيء، ليس إنكارها خروجاً منه، ولا الاعتراف بها بذاته دخولاً فيه، وكذا حال الرجعة عند الشيعة)[4].

---

(١) انظر: مسائل الاعتقاد عند الشيعة الاثني عشرية، د. محمد زكريا النداف، ٢/ ٧٤٤. وأصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية، د. ناصر عبد الله القفاري، ص٨٠٥. وانظر نقداً شاملاً لنظرية الرجعة: الإسلام والرجعة، عبد الوهاب تنكابني، ترجمة: سعد رستم، ط/ بيروت.

(٢) أوائل المقالات ص٧٨.

(٣) حق اليقين في معرفة أصول الدين، عبد الله شبر، ص٣٣٧.

(٤) أصل الشيعة وأصولها، محمد الحسين آل كاشف الغطاء، نقلا عن: التفسير والمفسرون، محمد هادي معرفة، ١/ ٥٠٩، ط/ الجامعة الرضوية للعلوم الإسلامية- مشهد- إيران.

ولكن قد يكون هذا الكلام من قبيل التقية، أو كالشاذ في عموم مذهبهم. لأننا كما رأينا يعدونها عقيدة من عقائدهم، وركنا من أركان الدين.

تكفير الصحابة

ومن عقائدهم أنهم يكفرون الصحابة، بسبب اتهامهم بالارتداد عن الإسلام بعد وفاة النبي ﷺ.

قال آية الله العظمى السيد مرتضى الحسيني اليزدي الفيروز آبادي: (ويؤيد حديث عمرو بن ثابت في الجملة ما روى من طرقنا الإماميّة وهو ما ذكره في «الوافي» في باب: «أنّ عامّة الصحابة نقضوا عهدهم وارتدوا بعد رسول الله ﷺ»، عن الكشي أنّه روى بإسناده عن أبي جعفر عليه السلام، أنه قال: ارتدّ الناس إلاّ ثلاثة نفر: سلمان وأبو ذر والمقداد، (قيل: فعمّار)، قال: كان جاض جيضة –الجيضة: الميل يميناً أو يساراً- ثمّ رجع)[1].

وبغضّ النظر عن مكانة الرواية في عالم الروايات الشيعية، لكنّها من أصرح الروايات على المقصود. وهنا نقول:

١- يتجاهل الإماميّة الظاهرة التاريخية[2] لأصحاب النبي ﷺ، ويتمسكون بالظاهرة الروائية ولو كانت ضعيفة، فحسب.

٢- لم يثبت في أيّ من روايات الفريقين تكفير الصحابة أو القول بردّتهم عن أمير المؤمنين عليّ عليه السلام، أو أحد ولديه الحسن والحُسين، وما ثبتَ عند الشيعة نُسب إلى أئمتهم وفقهائهم لا إلى الإمام عليّ ولا إلى أحد أبنائه.

---

(١) السبعة من السلف من الصحاح الستة وغيرها من الكتب المعتبرة عند أهل السنة والجماعة، آية الله السيد مرتضى الحسيني الفيروز آبادي، ص٤٠، منشورات ضياء الفيروز آبادي- قم.

(٢) نطلق في هذا البحث كثيراً مصطلحي الظاهرة التاريخية، والظاهرة الروائية. ونقصد بها: ١- الظاهرة الروائية: الروايات والآثار المنقولة في واقعة محددة. ٢- الظاهرة التاريخية: هي تلك المواقف العمليّة والحقائق التاريخية الثابتة تاريخياً والمفهومة من مجمل وثنايا الروايات، لكن لم يُصَرَّح بها، لشهرتها، أو لافتراض عدم الاختلاف فيها، أو لبداهتها، وقوة ظهورها، أو الأمر المستقر تاريخياً.

قال شيخنا الدكتور مذكور: (وكلاهما يحتاج إلى توثيق وتثبيت، لا سيما إذا ترتب عليها أحكام بالكفر أو اللعن ونحوها). قلت: ولذلك فنحن نستعملها كشاهد، وتابع، ومُعضّد لا كأصل مستقل.

٣- لقد تعاونَ عليٌّ كرم الله وجهه مع أبي بكر وعمر وعثمان بعد وفاة النبي ﷺ، بقيادة أبي بكر، ثم عمر، ثم عثمان، وكان من أهل الشورى، ومن المقرّبين، والمقدمين في الرأي، ولقد نفذ رأيه في عهد عمر في وقائع كثيرة أشهر من أن تشهر، وأكثر من أن تُحصر. فهل تعاملَ عليٌّ مع دولة كافرة؟ ورجال كافرين مرتدّين؟! والغريب هنا أنهم اعتبروا استعانة عمر بعلي وسؤاله له، (عجزاً وجهلاً علمياً)[1]!. ثم نقول: (هل قال الإمام عليّ شيئاً من هذا حتى بعد توليه الخلافة أو الإمامة؟)[2].

٤- لقد رضي أمير المؤمنين عليّ كرم الله وجهه باللجنة التي أوصى بها عمر من بعده، وقبل بالشورى، وارتضى النتيجة، فهل رضي عليٌّ بلجنة الكفر والمرتدين؟! وهل رضي بنتيجة يتولى على إثرها رجلٌ (مرتد!) الحكم في بقاع الدولة الإسلامية؟! هذا كلامٌ صبياني، لا يقره عقل، ولا يقبله شخص محترم علمياً، ومنطقياً. بيد أنّ تلك العقائد تجد رواجاً لديهم للأسف، ويدندن بها العوام والسذّج، وينتفع من ورائها علماء (دين!) يُصنفون، ويكتبون، ومطابع تطبع، ودور نشر تنشر، وترس كامل ومنظومة متكاملة، من الصعوبة أن تتوقف.

-في الوقت الذي يُظهر فيه الشيعة أنفسهم ضحيّة للفكر التكفيري كما يقولون، فإنّهم يمارسون التكفير والإقصاء العام، بفعل بعض رجال الدين المتطرفين فكرياً، بل بتوجيه وتأسيس الآيات العظمى.

-يستدل علماء الإماميّة بروايات مرويّة في كتب السنّة، لا دلالة فيها على الارتداد أو التكفير، وهذه مشكلة تواجه الباحثين في دراسة المذهب الإمامي: أنّ أركانه قائمة على مجموعة من الروايات والأدلة، التي لا تقتضي القول بما يريدون إثباته، ودلالتها لا تحتمل هذا التفسير، ومع ذلك يستمسكون بالدلالة الظنية، في لبّ المسائل، وأمهات العقائد!.

---

(١) ليالي بيشاور، السيد محمد الموسوي الشيرازي، ص٢٢٠، مطبوعات رابطة أهل البيت الإسلامية العالمية- النجف د.ت.

(٢) بإفادة شيخنا الدكتور مذكور.

يقول د. محمد عمارة: (إن تراث الشيعة في المصادر المعتمدة التي تدرس حتى اليوم، في الحوزات العلمية، والتي تكون العقل الفقهي للمراجع الشيعية، الذين يقودون جمهور المقلدين، إنما يعم هذا التراث «فاحشة التكفير»، لتشمل جمهور صحابة رسول الله صلى اله عليه وسلم وأزواجه، أي أنهم يعممون هذه الفاحشة على جمهور الأمة، بأجيالها المتابعة، منذ صدر الإسلام وحتى هذه اللحظات!. لقد طفحت الأحاديث التي نسبوها إلى أئمتهم، وامتلأت مصادرهم في العقائد وأصول الدين والتفسير للقرآن الكريم، وكتب الرجال والتاريخ، بالروايات التي تعمم فاحشة التكفير، والارتداد واللعن لجمهور الصحابة، رضوان الله عليهم، وجمهور أمة الإسلام. ووضعت هذه الفواحش الفكرية على العديد من المواقع على الشبكات المعلوماتية، سواء من قبل متعصبي الشيعة أو من خصومهم السلفيين. ومن هذه الفواحش الفكرية التكفيرية على سبيل المثال: الحكم بالكفر والردة على أبي بكر الصديق وعمر الفاروق، وعثمان ذي النورين رضي الله عنهم، فلقد جاء في الأصول من الكافي للكليني: «عن أبي عبد الله جعفر الصادق أن الآية: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بَعْدَ إِيمَـٰنِهِمْ ثُمَّ ٱزْدَادُواْ كُفْرًا﴾ [آل عمران: ٩٠]. قد نزلت في أبي بكر وعمر وعثمان، وكذلك آية: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱرْتَدُّواْ عَلَىٰٓ أَدْبَـٰرِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ ٱلْهُدَى﴾ [محمد: ٢٥]، وأنهم آمنوا بالنبي في أول الأمر، وكفروا حين عرضت عليهم ولاية علي بن أبي طالب، وأنهم ارتدوا عن الإيمان، في ترك ولاية عليّ)[1].

وكتبهم مليئة باتهام الصحابة «بالهوى» و«العجز» و«الجهل» و«الارتداد» و«الكفر» و«مخالفة القرآن والنبي» و«بغض علي وفاطمة» و«عداوة أهل البيت»[2]!

وللأسف الشديد لا أعرف لماذا هذا التأهب المستمرّ والمتوقد -عندهم- في اجترار قضايا قد خلت، ومرّت، وتشريب العوام والدهماء بأبطالها، ومواقفهم، إن بالحقّ وإن بالباطل!. ما فائدة هذا سوى تفريق الأمة وتشتيت جهودها، وتبديد معالمها، في عالم لا يعرف إلاّ الأقوياء والمتوحدين على هدف وغاية، ووسيلة!.

---

(١) فتنة التكفير بين الشيعة والوهابية والصوفية، د. محمد عمارة، ص٦٤ وما بعدها، ط/ القاهرة ٢٠٠٧م.

(٢) انظر: ليالي بيشاور ص٣٣٦.

لعن الصحابة

لمّا سألتُ بعضهم عن سبّ الصحابة فقالوا: نحن لا نسبّهم بل نلعنهم، واللعن معناه في اللغة البعد، وعدم الرضى عن الظلم، ففرقٌ بين اللعن والسبّ[1]!.

وقد استحبوا لعن أبي بكر وعمر، وعائشة وحفصة..، وجعلوا ذلك من القربات، بل وأوجبوا ذلك، فقد ذكر الحر العاملي [١١٠٤هـ] في كتابه: «وسائل الشيعة» باباً بعنوان: «استحباب لعن أعداء الدين عقيب الصلاة بأسمائهم»[2]. ونسب ذلك إلى أبي عبد الله جعفر الصادق، زاعماً أنه كان يلعن دبر كل صلاة أربعة من الرجال وأربعة من النساء.

قال د. محمد عمارة: (ذكر المرعشي أبا بكر وعمر بصنمي قريش، وأثبت نص الدعاء عليهما في كتابه، وهو نص طويل تطبعه وتذيعه دوائر شيعية، وتضعه على مواقع الانترنت)[3].

---

(١) خلال الزيارة التي قام بها الباحث إلى مدينة النجف الأشرف، وذهب إلى سوق المكتبات، لاقتناء كتاب «التمهيد في علوم القرآن» للشيخ هادي معرفة، فوجئ بالبائع يسأله عن بلده، ولمّا علم أنني من مصر، قال أمام الحضور بصوت مرتفع: «لعن الله أبا بكر، لعن الله عمر، لعن الله عثمان».

فانظر إلى تشرّب العوام بتلك الثقافة، وبهذه الخلفيّة. ومن المحال أن يكون العوام هناك يبغضون الصحابة بالوراثة فحسب، بل لابد أنهم تعلموا ذلك في مساجدهم، وندواتهم، ومن معاشرة ومخالطة رجال دينهم.

وظننتُ أنّ الأمر مقتصرٌ على العوام حتى فوجئت برجال الدين يُقرّون لعن أبي بكر وعمر، ويفرقون بين اللعن والسب! يقولون: «نحن نلعنهم لا نسبهم»، أو: «السبّ بمعنى اللعن». وإقرار البعض منهم بل وتشجيعهم على تشريب العوام هذه الثقافة. وهنا أسئلة مطروحة أريد أن أسلط الأضواء عليها هنا: إذا كانوا يلعنون أبا بكر وعمر وعثمان، فهل مارس اللعن، ورسّخ لثقافة السبّ والتصادم، أميرُ المؤمنين عليّ كرم الله وجهه؟! كانت إجابة الجميع بالنفي. فقلت: ولماذا لا نتأسى بأمير المؤمنين الذي نزعم الصلة به؟!. لماذا تولّى عليّ مهمّات رسمية في دولة الخلفاء من قبله؟! لماذا لازمهم واستشاروه واستشارهم، وكان من أهل الحلّ والعقد في خلافتهم؟! لماذا لم نجد في عهد أبي بكر وعمر وعثمان وعليّ من يسبّ أو يلعن أبا بكر وعمر؟! لماذا لا نجد من يكفرهم، ويخرجهم من الملّة؟! هذه العقيدة المتكاملة جاءت بعد وفاة أمير المؤمنين عليّ، ربما بعشرات السنين.

(٢) وسائل الشيعة ٢/ ١٠٣٧.

(٣) فتنة التكفير، د. عمارة، ص٦٧. وفي بيان منهج الشيعة العقدي، من وجهة نظر استشراقية انظر: الإسلام دين الإنسانية، آنا ماري شيمل، ط٣/ القاهرة٢٠٠٧م.

وقد أفرد الحر العاملي [١١٠٤هـ] مبحثاً خاصًّا وساق فيه عشرات الروايات التي تدعم قوله بوجوب لعن الصحابة[1].

ولم يقتصر الأمر على الصحابة فقط بل تعداه إلى جمهرة أهل السنّة والجماعة (العامّة بالمصطلح الشيعي)، فقالوا بعدم جواز حسن الظنّ بهم وعدم جواز اتباع شيء من طريقتهم المختصة بهم[2].

ويُردّ على هذا بمثل الردّ عن مسألة التكفير: أنّ الإمام عليا لم يمارس اللعن ولم يرتضه، وكان أخاً في الله لكلّ الصحابة. وأنّ اللعن من فواحش المحرمات، ومن الكبائر التي تقتضي الفسق، وعقوبتها التعزير، أو القتل كما مرّ.

حكم الإسلام فيمن يسبّ الصحابة

وسبّ الصحابة هو فاحشة كبرى، وكبيرة من الكبائر، بل هو من: (فواحش المحرمات)[3]. (واستدلّ أهل السنة بحرمة سبّ الصحابة بحديث: «**لا تسبوا أصحابي فوالذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما أدرك مد أحدهم ولا نصيفه**[4]»)[5].

---

(١) انظر: رسالة الاثنى عشرية في الرد على الصوفية، محمد بن حسن الحر العاملي، ص١٩٣، ط/ دار الكتب العلمية- قم- إيران. قال شيخنا الدكتور مدكور: (استعمال لفظ اللعن في القرآن والسنّة يردّ هذا الفهم حتى ولو أجازته اللغة، مع أنها لا تجيزه).

(٢) السابق ص١٩٧.

(٣) شرح النووي على مسلم ١٦/ ٩٢.

(٤) قال النووي: (قال أهل اللغة: النصيف: النصف، وفيه أربعة لغات: نصف بكسر النون، ونصف بضمّها، ونصف بفتحها، ونصيف بزيادة الياء، حكاهنّ القاضي عياض في المشارق عن الخطابي، ومعناه: لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهباً، ما بلغ ثوابه في ذلك ثواب نفقة أحد أصحابي مدا ولا نصف مد). شرح النووي على مسلم ١٦/ ٩٣.

(٥) شرح النووي على مسلم: باب تحريم سب الصحابة ١٦/ ٩٣.

والإسلام لا قدسية فيه لأحدٍ، ولا كهنوت لفرد، ولا عصمة لشخص، سوى النبي ﷺ(١).

ومن هذه الزاوية لم يقل الأصوليون بحجية قول الصحابي، أي: قوله ليس بملزم، وإنْ كان يُستدلّ به، ويُستشهد به، ونفهم الشريعة في إطاره. ويجوز من هذه الزاوية أيضاً مخالفة الصحابة في قول أو فعل، واعتراض أقوالهم ونقاش آرائهم الفقهية والدينية، لكن في نطاق الأدب، والمنهجية. وفارقٌ كبير بين الانتقاد العلمي والمخالفة المنهجية، وبين القذف واللعن والسبّ، ولغة عصابات الإجرام، ومنعدمي المنهجية، والأخلاق!.

وكلّ دولة وكلّ أمة تحمي هويتها وشريعتها، أو قوانينها وثقافتها بمجموعة من التشريعات، القويّة، والحزم القانونية والدستورية، فحرّموا معاداة الساميّة، وما أشبه..

ولهذا قال العلماء: بأنّ من يسبّ الصحابة فحكمه التعزير، وهو مذهب الجمهور، وقال بعضُ المالكيّة يُقتل(٢). حفظاً للأمة من التشتت، والفتنة من التوقد(٣).

وهناك أدلة كثيرة لتحريم سب الصحابة، من القرآن والسنة، استدل بها السنة، بل والزيدية من الشيعة، لا محل لذكرها الآن، وقد استوفاها من أفرد عقائدهم بالتصنيف(٤).

---

(١) بل قال إمام الحرمين الإمام الجويني رحمه الله في أثناء ردّه على الشيعة الذين يقولون بعصمة الأئمة: (فإنْ قالوا: كان الأنبياء يستغفرون أيضاً مع وجوب العصمة لهم. قلنا: مذهبنا الذي ندين به، أنه لا تجب عصمة الأنبياء عن صغائر الذنوب، وآي القرآن في أقاصيص النبيين مشحونة بالتنصيص على هنات كانت منهم، استوعبوا أعمارهم في الاستغفار منها). الغياثي/ غياث الأمم في التياث الظلم، الجويني، ص٢٦٦، ط٤/ دار المنهاج- جُدّة- ٢٠١٤م. تحقيق: عبد العظيم الديب، مقدمة: العلاّمة القرضاوي.

(٢) انظر: شرح النووي على مسلم ١٦/ ٩٣.

(٣) جاء في كتاب شجرة النور الزكية في طبقات المالكية لمحمد بن مخلوف ط/ السلفية ١/ ١٠٨، في ترجمة: أبو إسحاق إبراهيم بن عليّ: (وسبب امتحانه أنه أفتى بتقسيم الشيعة إلى قسمين: أحدهما: من يفضل علياً على غيره من الصحابة، دون سبّ للغير، فليس بكافر. ومن يفضله ويسب غيره فهو بمنزلة الكافر لا تحلّ مناكحته، وأنكر عليه هذه الفتوى العامّة والفقهاء..). انتهى.

(٤) انظر: فكر الخوارج والشيعة في ميزان أهل السنة والجماعة، د. علي الصلابي، ص٢١٨، ط/ مؤسسة اقرأ ٢٠٠٧م.

لكن من قال بتكفير الشيعة –على فرض وجوده- بسبب لعنهم أو سبهم للأصحاب رضوان الله عليهم ربما يستدل بأنّ لازم مذهبهم إبطال النصوص المنقولة عن طريقهم، ومن ثم إبطال التكاليف الشرعية والديانة بكليتها.

قال سلطان العلماء في أثناء ردّه على من يُكفّر المجسمة ويتهمهم بالقول بالحدوث بناء على قولهم بالجهة: (قلنا: لازم المذهب ليس بمذهب؛ لأنّ المجسمة جازمون بأنه في جهة، وجازمون بأنه قديمٌ أزلي ليس بمحدَث، فلا يجوز أن ينسب إلى مذهب من يصرّح بخلافه، وإنْ كان لازماً من قوله)(١).

حكم الرواية عنهم وأخذ العلم منهم؟

يقول ابن حجر رحمه الله: (وأمّا البدعة فالموصوف بها إمّا أن يكون ممن يكفَّرُ بها أو يُفسّق. فالمكفَّر بها لابد أن يكون ذلك التكفير متفقاً عليه من قواعد الأئمة كما في غُلاة الروافض، من دعوى بعضهم حلول الإلهية في عليّ رضي الله عنه، أو غيره. أو الإيمان برجوعه إلى الدنيا قبل يوم القيامة. [أو وقوع التحريف في القرآن، أو نسبة التهمة إلى السيدة عائشة الصديقة رضي الله عنها ولعَنَ قاذفَها، فرواية مثل هؤلاء مردودة قطعاً].

والمفسّق بها: كبدع الخوارج والروافض الذين لا يغلون ذلك الغلو، وغير هؤلاء من الطوائف المخالفين لأصول السنّة خلافاً ظاهراً، لكنه مستند إلى تأويل ظاهره سائغ، فقد اختلف أهل السنّة في قبول حديث من هذا سبيله إذا كان معروفاً بالتحرز من الكذب مشهوراً بالسلامة من خوارم المروءة موصوفاً بالديانة والعبادة)(٢).

قال العلاّمة عبد الفتاح أبو غدّة رحمه الله: (وإنّما قال الحافظ ابن حجر في البدعة المكفرة: [فالمكفَّر بها لابد أن يكون ذلك التكفير متفقاً عليه من قواعد جميع الأئمة..]؛ لأنّ التكفير مطلقاً وقع من بعض الطوائف لبعض، في كثير من الأمور الاجتهادية، فلذلك احترز –رحمه الله تعالى- ، هذا الاحتراز الدقيق الحقيق.

---

(١) القواعد الكبرى، عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام، ١/ ٣٠٦، ط٤/ دار القلم- دمشق ٢٠١٠م.

(٢) هدي الساري مقدمة فتح الباري، لابن حجر ٢/ ١١١، ط/ المنيرية ١٣٤٧هـ.

وقد صرّح بهذا في كتاب: «نزهة النظر شرح نخبة الفكر»، فقال: [ثمّ البدعة إمّا أن تكون بمكفِّر، كأن يعتقد ما يستلزم الكفر، أو بمفسق، فالأولى لا يَقبل صاحبَها الجمهورُ، وقيل: يُقبل مطلقاً، وقيل: إنْ كان لا يعتقد حِلَّ الكذبِ لنُصرة مقالته قُبِل. والتحقيق أنّه لا يُردّ كلُّ مكفَّر ببدعته؛ لأنّ كل طائفة تدّعي أنّ مخالفيها مبتدعة، وقد تبالغ فتُكَفِّر مخالفيها، فلو أُخذَ ذلك على الإطلاق لاستلزم تكفير جميع الطوائف.

فالمعتمد أنّ الذي ترد روايته: من أنكر أمراً متواتراً من الشرع، معلوما من الدين بالضرورة، وكذا من اعتقد عكسه، فأمّا من لم يكن بهذه الصفة وانضمّ إلى ذلك ضبطُه لما يرويه، مع ورعه وتقواه، فلا مانع من قبوله]»(١).

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله في موضعٍ آخر: (التشيّع في عرف المتقدمين هو اعتقاد تفضيل عليّ على عثمان، وأنّ علياً كان مصيباً في حروبه، وأنّ مخالفه مخطئ، مع تقديم الشيخين وتفضيلهما، وربما اعتقد بعضهم أنّ عليًّا أفضل الخلق بعد رسول الله ﷺ، وإذا كان معتقِد ذلك ورعاً ديناً صادقاً مجتهداً فلا تردّ روايته بهذا، لا سيما إن كان غير داعية. فمن قدمه على أبي بكر وعمر فهو غالٍ في تشيعه، **ويُطلق عليه رافضي، وإلاّ فشيعيّ**، فإن انضاف إلى ذلك السبُّ أو التصريح بالبُغْض –وهو التشيّع في عرف المتأخرين- فغالٍ في الرفض، وإنْ اعتقد الرجعة إلى الدنيا فأشدُّ في الغلو، ولا تُقبل رواية الرافضي الغالي ولا كرامة)(٢).

يقول عالم الشام الشيخ محمد جمال الدين القاسمي رحمه الله تعالى في رسالة الجرح والتعديل عند تناوله موضوع تخريج البخاري أحاديث من اتهموا بالتشيع، قال: «انظر كيف يتحمل مثل

---

(١) الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، محمد عبد الحي اللكنوي، بعناية عبد الفتاح أبو غدة، ص١٤٦. وانظر: كلاما مهما وبسيطا في اختلاف المحدثين في قبول رواية المبتدع وردها: جواب الحافظ المنذري عن أسئلة في الجرح والتعديل، بعناية: عبد الفتاح أبو غدة، ص٦٧، ط٢/ مكتب المطبوعات الإسلامية.

(٢) تهذيب التهذيب، الحافظ ابن حجر ١/ ٩٤، ط/ حيدر آباد الدكن بالهند ١٣٢٥هـ. وانظر: الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، للإمام اللكنوي، بعناية عبد الفتاح أبو غدة ص١٤٦، ط/دار السلام بالقاهرة ٢٠٠٠م.

البخاري عن أعلام الشيعة، والمعتزلة، والمرجئة، والخوارج، ويجعل حديثهم حُجَّةً، وَمَرْوِيَّهُمْ سُنَّةً، ويفخر بذكر أسمائهم في أسانيده، ويخلد لهم أجمل الذكر في أشرف مُصَنَّفٍ.

انظر هذا، وقابل بينه وبين جمود المتأخرين، ورميهم علماء الفِرَقِ بالفسق والابتداع والضلال، وَهَجْرِهِمْ لِعُلُومِهِمْ، وَصَدِّ النَّاسِ عَنْهُمْ، حتى فات الناس - وَا أَسَفَا - عِلْمٌ جَمٌّ، وخير كثير، ولئن دُوِّنَ مَا دُوِّنَ من معارفهم، فما بقي من فوائدهم في خزائن صدورهم ممّا كان يستثار بالأخذ عنهم، وينال بمجالسهم - أوسع وأوفر، أفليس في جمود هؤلاء على ما ذُكِر عقوقٌ لسلفهم الصالح؟ بلى! وما يضرون إلا أنفسهم لو كانوا يشعرون. بما ذكرناه استبان لك الخطأ في نبز رُوَّاةِ الصحيح بالفسق والابتداع، وأنه تعصب يجب التنبيه له والحذر منه.

نحن إنما نصدع بهذا - تَفَقُّهًا مِنْ مَشْرَبِ البخاري ومذهبه، وموافقة له في رأيه الذي لا شك في أنه الصواب الذي تدعو إليه الأُخُوَّةُ الإيمانية، والإنصاف مع كل رَاوٍ مجتهد من هذه الأُمَّةِ لا يروم إلا الحَقَّ، ولا يسعى إلا إليه، ولا يتحمل الأذى والاضطهاد إلا لأجله - إذ لم يصب من رأيه وما دعا إليه لا دنيا، وَلاَ جَاهًا، وَلاَ مُلكًا، فأي دليل أدل على حسن نيته من هذا؟»(١).

وقد وقفنا فيما سبق مع بعض عقائد الشيعة، وبعض المداخل التي ترصد توجهاتهم وأفكارهم. وسوف نتناول مواقفهم من القرآن من عدة زوايا واتجاهات ونقارن ذلك بموقف أهل السنّة، في المباحث الآتية.

---

(١) راجع رسالة الجرح والتعديل، الإمام القاسمي، ط/ مؤسسة الرسالة ١٩٧٩م.




الفصل الأول

القرآن ونزوله بين السّنة والشيعة

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: التعريف بالقرآن والوحي بين السنة والشيعة.

المبحث الثاني: نزول القرآن بين السنة والشيعة.




المبحث الأول

التعريف بالقرآن والوحي بين السنة والشيعة

المطلب الأول: التعريف بالقرآن

أولاً: تعريف القرآن لغة واصطلاحاً:

القرآنُ لغة: جاء في لسان العرب لابن منظور: (قَرَأَ القُرآنَ: التنزيل العزيز. قَرَأَه يَقْرَؤُهُ ويَقْرُؤُهُ، قَرْءاً وقِراءةً وقُرآناً، فهو مقروءٌ. أبو إسحق النحوي: يُسمى كلام الله تعالى الذي أنزله على نبيه ﷺ، كِتاباً وقُرآنا، وفُرْقاناً، ومعنى القُرآن معنى الجمع، وسُمي قُرْآناً لأنه يَجْمع السُّوَر، فَيَضُمُّها)[1].

وجاء في مختار الصحاح: (وقَرَأَ الكِتابَ قِراءةً وقُرءاناً بالضمّ. وقَرَأَ الشيءَ قُرءانًا بالضم أيضًا: جَمَعَه وضَمَّه، ومنه سُمّي القرآنُ؛ لأنه يَجْمع السُّوَر ويضُمُّها. وقوله تعالى: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ﴾ [القيامة: ١٧] أي: قراءته)[2].

قال الراغب: (والقرآن في الأصل مصدر، نحو: كفران ورجحان، قال تعالى: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ۞ فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ﴾ [القيامة: ١٧-١٨]. قال ابن عباس: إذا جمعناه وأثبتناه في صدرك فاعمل به، وقد خصّ بالكتاب المنزل على محمد ﷺ، فصار له كالعلم كما أن التوراة لما أنزل عيسى والإنجيل على عيسى صلى الله عليهما وسلم)[3].

والخلاصةُ أنّ القرآن لغة: هو مصدرٌ بمعنى القراءة، غلب في العرف العام على المجموع المعين، من كلام الله سبحانه، المقروء بألسنة العباد، كما يقول الشوكاني[4]، رحمه الله.

---

(١) لسان العرب، ١٢/ ٥٠. مادة قرأ.

(٢) مختار الصحاح ص٤٥٤، مادة قرأ.

(٣) المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، ١/ ٦٦٩، مادة قرأ.

(٤) انظر: إرشاد الفحول، الشوكاني، ١/ ١١٩، ط٢/ دار السلام ٢٠٠٦م.

التعريف الاصطلاحي للقرآن:

القرآنُ لا يحتاج إلى تعريف، فهو أشهر من أن يُعرّف، ومع هذا فقد اعتنى العلماء بتعريفه، وذكروا له تعريفات متعددة[١]. منها أنّه:

١- عرّفه الغزالي (ت:٥٠٥هـ) بقوله: (وحدُّ الكتابِ ما نُقِل إلينا بين دفتي المصحف على الأحرف السبعة المشهورة نقلاً متواتراً).[٢]

٢- هو اللفظ المنزل على النبي ﷺ من أول الفاتحة إلى آخر سورة الناس[٣].

وهذا التعريفُ متفقٌ عليه بين الأصوليين والمتكلمين وأهل اللغة، وإن انفرد كلٌّ منهم بتعريف آخر خاص به[٤].

٣- وعرّفه د. عبد الصبور شاهين بقوله: (القرآن كلامُ الله المُنزّل على قلب محمد ﷺ، بوساطة الوحي -روح القدس-، منجما في شكل آيات وسور، خلال فترة الرسالة (ثلاث وعشرين سنة)، مبدوءاً بفاتحة الكتاب، مختوماً بسورة الناس، منقولا بالتواتر المطلق، برهاناً معجزا على صدق رسالة الإسلام)[٥].

٤- ولم يختلف تعريف الشيعة عن ذلك فعرّفه الشيخ هادي معرفة بقوله: (هو اسم خاص للكتاب المنزل على نبي الإسلام، حافلا بمباني شريعته، وآية باقية، على صدق رسالته، وليكون تبيانا لكل شيء وهدى ورحمة للعالمين)[٦].

---

(١) انظر: الوجيز في أصول الفقه، د. عبد الكريم زيدان، ١٥٢، ط٥/ مؤسسة الرسالة ١٩٩٦م.

(٢) المستصفى للغزالي ١/ ٨١، ط١/ دار الكتب العلمية ١٩٩٣م.

(٣) مناهل العرفان، الزرقاني ١/ ١٦.

(٤) انظر: مناهل العرفان، الزرقاني، ١/ ١٧.

(٥) تاريخ القرآن، د. عبد الصبور شاهين، ص٢٣، ط/ دار نهضة مصر.

(٦) التمهيد في علوم القرآن، الشيخ محمد هادي معرفة، ١/ ١٣، و١/ ٤٢، ط٣/ مؤسسة التمهيد- قم- إيران ٢٠١١م.

ولكلّ تعريف من هذه التعاريف، اعتراضات ومناقشات، مظانها في كتب علوم القرآن والأصول.

ثانياً: الفارق بين القرآن والحديث القدسي

تعريف الحديث القدسي

الحديث القدسي: هو ما أضيف إلى رسول الله ﷺ وأسنده إلى ربه عز وجل. مثل: «قال رسول الله ﷺ فيما يروى عن ربه»، أو«قال الله تعالى فيما رواه عنه رسول الله ﷺ». ويقال له أيضا: الحديث الإلهي، أو الرباني[١].

الفرق بين الحديث القدسي والقرآن

ينقسم الكلام المنسوب إلى الله تعالى والذي بلّغه لنا النبي ﷺ إلى نوعين: نوع متلو وهو القرآن الكريم، ونوع غير متلو وهو الحديث القدسي.

والفارق بين الحديث القدسي والقرآن:

١- أنّ القرآن ما كان لفظه ومعناه من عند الله بوحي جليّ. لكن الحديث القدسي ما كان لفظه من عند الرسول ومعناه من عند الله بالإلهام أو المنام[٢].

٢- أن القرآن معجز.

٣- أننا تعبدنا بلفظ القرآن، ولا يجوز لمسه لمحدث ولا قراءته للجنب، بخلاف الحديث القدسي.

٤- تواتر القرآن، وعدم تواتر الأحاديث القدسية بل فيها ما يضعف[٣].

---

(١) انظر: الإتحافات السنية بالأحاديث القدسية للمناوي، ص٦، ط١/دار ابن كثير، ت: عبد القادر الأرناؤوط. وانظر: موسوعة الأحاديث القدسية ص٥، ط١٠/ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

(٢) انظر: منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين عتر، ص٣٢٣، ط٣/ دار الفكر- دمشق ١٩٩٧م.

(٣) راجع: السابق- نفس الموضع. وانظر: الإتحافات السنية بالأحاديث القدسية»، زين الدين محمد المناوي، ص٦، والحديث والمحدثون، محمد أبو زهو، ص١٦، ط/ دار الفكر العربي ١٣٧٨هـ. وموسوعة الأحاديث القدسية، ص٥ وما بعدها، ط١٠/ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٩٩٧م.

(وهناك طائفة من الأحاديث نقلت إلينا آحادا عنه ﷺ، مع إسنادها إلى الرب عز اسمه تعرف بالأحاديث القدسية، أو الإلهية أو الربانية): فهل هي من كلامه تعالى وقوله لفظا ونصا؟ أو هي من كلامه ﷺ ولفظه؟ وإذا كانت من كلامه تعالى أفيثبت لها خصائص القرآن الكريم أم لا؟ والجواب عن ذلك: أن للعلماء قولين في الأحاديث القدسية:

الأول: أنها من كلام الله تعالى، وليس للنبي ﷺ، إلا حكايتها عن ربه عز وجل، وربما يستأنس لذلك بأمور:

١- أن هذه الأحاديث أضيفت إلى الله تعالى، فقيل: فيها قدسية وإلهية وربانية، فلو كان لفظها من عنده ﷺ لما كان لها فضل اختصاص بالإضافة إليه تعالى دون سائر أحاديثه ﷺ.

٢- وأنها اشتملت على ضمائر التكلم الخاصة به تعالى كقوله: «**يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي**»[1].

٣- وأن هذه الأحاديث تروى عن الله تعالى متجاوزًا بها النبي ﷺ، فتارة يقول الراوي: «قال رسول الله ﷺ فيما يرويه عن ربه»، وتارة يقول الراوي: «قال الله تعالى فيما رواه عنه رسول الله ﷺ»، فلو كان اللفظ من النبي ﷺ لانتهى بالرواية إليه كما هو الشأن في الأحاديث النبوية.

هذا والأحاديث القدسية، وإن كانت من كلام الله تعالى على هذا القول، لكن ليس لها خصائص القرآن الكريم. فقد نقل القرآن إلينا بطريق التواتر معجزا بلفظه ومعناه متعبدا بتلاوته، يحرم على المحدث مسه وعلى نحو الجنب قراءته مسمى باسم «القرآن» متعينا للصلاة به. الجملة منه تسمى آية وسورة، ولا تجوز روايته بالمعنى، وهو بجميع آياته وسوره نزل به جبريل الأمين على قلب النبي ﷺ كما سبق.

أما الأحاديث القدسية، فليس لها شيء من تلك المزايا بل هي أحاديث تروى عن النبي

(١) صحيح مسلم، باب تحريم الظلم، ٤/ ١٩٩٤، وصحيح ابن حبان، باب ذكر الأخبار عما يجب على المرء من لزوم ٢/ ٣٨٥، السنن الكبرى للبيهقي، باب تحريم الغصب وأخذ أموال الناس بغير حق، ٦/ ١٥٤.

ﷺ عن ربه عز وجل، وهي خاضعة لقواعد القبول والرد، أدرجها المحدثون في عداد الأحاديث النبوية، وخلطوها بها في المؤلفات والتصانيف غالبا، وأجمعوا على أنها غير معجزة بألفاظها ولا متعبد بتلاوتها، وأنها لا تسمى باسم القرآن والراجح أنها لم يلتزم فيها طريق خاصة من طرق الوحي السابقة، وأنه يجوز روايتها بالمعنى للعارف بالمعاني والألفاظ.

القول الثاني في الأحاديث القدسية: أنها من قوله ﷺ ولفظه كالأحاديث النبوية[1].

ولم أجد فرقاً يُذكر بين السنّة والشيعة، في التفرقة بين القرآن والحديث القدسي، يقول آيةُ الله مرتضى مطهري [١٩٨٠م]: (الأحاديث القدسية: هي كلام الله المُنزَل عن طريق الوحي أو الإلهام، ولكنها لا تعتبر معجزة، ومن نوع الأمور غير البشرية. إنّ ما يميز القرآن عن سائر الكتب السماوية، والأحاديث القدسية هو أنه عملٌ غير بشري، أي أنه وحي مُنزّل، وهو في الوقت نفسه من نوع الأمور غير البشرية أيضاً، أي يأتي ضمن الإعجاز والطاقة فوق البشرية. ولهذا نقرأ في القرآن الكريم عن نفسه: ﴿ قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴾ [الإسراء: ٨٨])[2]. فمذهب الشيعة الإمامية هنا هو نفس مذهب أهل السنّة، كما هو واضح من كلام الشهيد المطهري، وغيره[3].

المطلب الثاني: الوحي بين السنة والشيعة

تمهيد

معرفةُ الوحي، واليقينُ به، هو بدايةُ التثبت في القرآن، والإيمان به، وبكلّ ما جاء به النبي ﷺ، في رسالته الخاتمة.

وفي بدء الوحي تقول السيدةُ عائشة رضي الله عنها: «أول ما بدئ به رسول الله ﷺ الرؤيا

(١) انظر: الحديث والمحدثون، محمد أبو زهو، ص١٦.

(٢) انظر: نقد الفكر الديني عند الشيخ مرتضى مطهري، تصنيف: مهدي جهرمي ومحمد باقري، ص٧٥، ط١/ المعهد العالمي للفكر الإسلامي- فرجينيا- الولايات المتحدة الأمريكية، ١٤٣٢هـ.

(٣) انظر: تفسير القرآن الكريم، عبد الله شُبّر، ص٥١، ط١/ دار إحياء التراث العربي- بيروت.

الصالحة في النوم، فكان لا يرى رؤيا إلّا جاءت مثل فلق الصبح، ثم حبب إليه الخلاء وكان يخلو بغار حراء فيتحنث فيه الليالي ذوات العدد قبل أن ينزع إلى أهله ويتزود لذلك ثم يرجع إلى خديجة فيتزود لمثلها، حتى جاءه الحق وهو في غار حراء، فجاءه الملك فقال له اقرأ، فقال ما أنا بقارئ، قال فأخذني فغطني حتى بلغ مني الجهد ثم أرسلني فقال: اقرأ، فقلت: ما أنا بقارئ، فأخذني فغطني الثالثة ثم أرسلني فقال: اقرأ باسم ربّك الذي خلق، خلق الإنسان من علق، اقرأ وربّك الأكرم الذي علّم بالقلم، علّم الإنسان ما لم يعلم»(١).

يقول الدكتور **البوطي**: (حديثُ بدء الوحي هذا هو الأساس الذي يترتب عليه جميع حقائق الدين بعقائده وتشريعاته. وفهمه واليقين به هما المدخل الذي لابد منه إلى اليقين بسائر ما جاء به النبي ﷺ، من إخبارات غيبية، وأوامر تشريعية؛ ذلك أن حقيقة الوحي هي الفيصل الوحيد بين الإنسان الذي يفكر من عنده ويشرع بواسطة عقله ورأيه، والإنسان الذي يبلغ عن ربه دون أن يغير أو ينقص أو يزيد)(٢).

أولاً: تعريف الوحي

تعريف الوحي لغة

الوَحْيُ: الكِتاب، وجمعُه: وُحِيٌّ، مثل: حَلْي وحُلِيٍّ. وهو أيضاً: الإشارةُ والكتابة والرسالة، والإلهام والكلام الخفي، وكل ما ألقيته إلى غيرك(٣).

قال ابن فارس: (وحي: الواو والحاء والحرف المعتلّ: أصلٌ يدلّ على إلقاء علم في إخفاء أو غيره، إلى غيرك. فالوحي: الإشارة. والوحي: الكتاب والرسالة. وكلُّ ما ألقيته إلى غيرك حتى علمه فهو وحيٌ)(٤).

(١) صحيح البخاري، ٦/ ١٧٣، كتاب تفسير القرآن، باب ما ودعك ربك وما قلى.
(٢) فقه السيرة، د. محمد سعيد رمضان البوطي، ص٦٣، ط٢٥/ دار الفكر - دمشق، ١٤٢٦هـ.
(٣) انظر: مختار الصحاح، ص٦٠٧، ولسان العرب ١٥/ ١٧١. مادة وحي.
(٤) مقاييس اللغة، ابن فارس، ص٩٥٠. مادة وحي.

وخلاصة القول أنّ الوحي في اللغة هو: (الإعلام الخفي السريع الخاص بمن يوجه إليه بحيث يخفى على غيره)(١).

ومنه الإلهام الغريزي كالوحي إلى النحل، وإلهام الخواطر بما يلقيه الله في روع الإنسان السليم الفطرة الطاهرة الروح كالوحي إلى أمّ موسى، ومنه ضده وهو وسوسة الشيطان(٢).

الوحي اصطلاحاً

عُرِّف الوحي شرعاً بعدّة تعريفات، نذكر منها:

- قال ابنُ حجر: (الوحي هو الإعلامُ بالشرع)(٣).
- وعرّفه الإمام محمد عبده بأنه (عرفانٌ يجده الشخص من نفسه، مع اليقين بأنّه من الله بواسطة أو بغير واسطة، والأول بصوت يتمثل لسمعه أو بغير صوت)(٤).
- وقيل هو: (إعلام الله تعالى من اصطفاه من عباده كلَّ ما أراد إطلاعه عليه من ألوان الهداية والعلم، ولكن بطريقة سرية خفية، غير معتادة للبشر)(٥).
- وقال العلاّمة **محمد عبد الله دراز**: (وإذا أُطلق في لسان أهل الشرع انصرف إلى ذلك التعليم السري الصادر من الله تعالى الوارد إلى الأنبياء عليهم السلام. فهو أخصّ من المعنى اللغوي بخصوص مصدره ومورده)(٦).

(١) انظر: الوحي المحمدي، محمد رشيد رضا، ص٢٩، ط/ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ٢٠٠٥م.
(٢) انظر: الوحي المحمدي، رشيد رضا، ص٣٠.
(٣) انظر: فتح الباري ١/ ١٤، كتاب الوحي، باب: «كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ».
(٤) الأعمال الكاملة للأستاذ الإمام محمد عبده/ رسالة التوحيد، ٣/ ٤٣٩، جمع وتحقيق وتقديم: د.محمد عمارة، ط/ دار الشروق ٢٠٠٩م، طبعة خاصة لمكتبة الأسرة. قال شيخنا الأستاذ الدكتور عبد الحميد مدكور: (تعريف الشيخ محمد عبده لا يخلو من إشكال في استعمال لفظ عرفان، لأنّ العرفان أقرب إلى الإلهام، والشيعةُ يستعملون لفظ العرفان في العلم اللدني الذي للأولياء).
(٥) مناهل العرفان ١/ ٥٦.
(٦) المختار من كنوز السنة النبوية ١/ ١. وعرفه أستاذنا الدكتور عبد الحميد مدكور بقوله: (إعلام الله تعالى لرسله بشرعه وأمره، على نحو يصحبه اليقين بأن ذلك الإعلام وارد إليهم من قبل الله تعالى). دراسات في العقيدة الإسلامية، د. عبد الحميد مدكور، ص٢٣٧.

وقد رجّح السيد **رشيد رضا** تعريف الإمام محمد عبده، رحمه الله؛ لأنه كما يقول: (يشمل أنواع الوحي الثلاثة الواردة في قول الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُ ۚ إِنَّهُۥ عَلِىٌّ حَكِيمٌ﴾ [الشورى: ٥١] ، فالوحي هنا إلقاء المعنى في القلب، وقد يعبر عنه بالنفث في الرُّوع، وهو بالضم: القلب والخلد والخاطر، والكلام من وراء حجاب: هو أن يسمع كلام الله من حيث لا يراه، كما سمع موسى عليه السلام النداء من وراء الشجرة، وأمّا الثالث: فهو ما يلقيه ملك الوحي المرسل من الله إلى رسول الله فيراه متمثلا بصورة رجل، أو غير متمثل، ويسمعه منه أو يعيه بقلبه)[١].

ثانياً: أنواعه وكيفياته وصوره

أنواع الوحي، وكيفياته

ويكونُ الوحيُّ على أنواعٍ شتّى:

١ - مكالمة بين العبدِ وربّه من وراء حجاب.

يقول السيوطي: (وهذا النوع إما أن يكون في اليقظة كما في ليلة الإسراء، أو في النوم، كما في حديث معاذ:»أتاني ربي فقال: فيم يختصم الملأ الأعلى..»)[٢].

وليس في القرآن من هذا النوع شيءٌ من هذا، بمعنى أنّ القرآن لم يكن خطاب مباشر بين النبي ﷺ وربه[٣]. وهذا النوع له صورتان:

الصورةُ الأولى: إما في اليقظة: مثل ما حدث لنبي الله موسي عليه السلام، ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤][٤].

---

(١) الوحي المحمدي- رشيد رضا، ص٣١.

(٢) الإتقان ١/ ١٥٣، والحديث: رواه الترمذي ٣٢٣٥، كتاب التفسير، باب ما جاء في سورة ص، ٥/ ٢٦٨، ط٢/ مصطفى الحلبي ١٩٧٥م. ت: شاكر. قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، وسألت محمد بن إسماعيل (يعني البخاري) عن هذا الحديث،، فقال: هذا حديث صحيح.

(٣) انظر: الإتقان ١/ ١٥٣.

(٤) انظر: مباحث في علوم القرآن، مناع القطان، ص٢٨، ط١٤/ مكتبة وهبة ٢٠٠٧م.

الصورةُ الثانية: وإمّا في المنام: مثل حديث معاذ أنّ النبي ﷺ، تأخر عنهم ذات غداة فخرج عليهم وصلى وتجاوز في صلاته، فلمّا سلّم قال: «كما أنتم على مصافكم»، ثم أقبل إلينا فقال: إني سأحدثكم ما حبسني عنكم الغداة، إني قمت من الليل فصليت ما قدر لي، فنعستُ في صلاتي، حتى استيقظتُ فإذا أنا بربي عز وجلّ، في أحسن صورة، فقال: **يا محمد أتدري فيم يختصم الملأ الأعلى، قلتُ: لا أدري يا رب**.. الحديث»[١].

٢ - إلهامٌ يقذفه الله في قلب مصطفاه، بأن ينفث الكلام في رُوعه نفثا[٢].

٣ - الرؤيا الصادقة، أيْ منامٌ صادقٌ يجيء في تحققه ووقوعه، كما يجيء فلق الصبح في تبلُّجه وسطوعه. وبداية الوحي كانت بالرؤيا الصادقة، فكان النبي ﷺ «**لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح**»[٣]، كما تقول عائشة رضي الله عنها[٤].

٤ - ومنه ما يكون بوساطة أمين الوحي جبريل عليه السلام. ووحي القرآن كله من هذا القبيل، وهو المصطلح عليه: بالوحي الجليّ، قال الله تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ * عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ * بِلِسَانٍ عَرَبِىٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٣-١٩٥][٥].

وهذه الحالة، حالةُ إرسال الملك، لها ثلاث صور:

---

(١) رواه أحمد في مسنده ٥/ ٢٤٣، والترمذي في سننه، كتاب التفسير، باب سورة ص ٥/ ٣٤٣، وقال: حسن صحيح. وانظر: رد شبهات حول عصمة النبي ﷺ في ضوء الكتاب والسنة، د. عماد الشربيني، ط١/ دار الصحيفة٢٠٠٣م.

(٢) الإتقان في علوم القرآن ١/ ١٥٣.

(٣) صحيح البخاري: ١/ ٧، كتاب الوحي، باب بدء الوحي، وباب أول ما بدئ به رسول الله ﷺ ٩/ ٢٩. ورواه مسلم باب بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ ١/ ١٣٩.

(٤) انظر: البداية والنهاية لابن كثير، ٣/ ٤٩.

(٥) انظر: السيرة النبوية لابن هشام ١/ ٢٤٩، ط/ قصور الثقافة ٢٠١٢م. و البداية والنهاية لابن كثير ٣/ ٦٥، م٢، فصل في كيفية إتيان الوحي إلى رسول الله ﷺ. والإتقان في علوم القرآن للسيوطي ١/ ١٥٣، ط/ دار الحديث٢٠٠٦م. النوع السادس عشر.

الصورة الأولى: أن يتمثل جبريل (الملك) في صورة رجل، وأصل ذلك في نزول الملائكة على نبي الله إبراهيم عليه السلام، ضيفًا مكرمين، وقدم لهم العجل الحنيذ، ولم يعرف أنهم ملائكة إلا بعدما أخبروه هم بحقيقة أمرهم. ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ * إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ * فَرَاغَ إِلَى أَهْلِهِ فَجَاءَ بِعِجْلٍ سَمِينٍ * فَقَرَّبَهُ إِلَيْهِمْ قَالَ أَلَا تَأْكُلُونَ * فَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً قَالُوا لَا تَخَفْ وَبَشَّرُوهُ بِغُلَامٍ عَلِيمٍ﴾ [الذاريات: ٢٤-٢٨]. وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ فَمَا لَبِثَ أَنْ جَاءَ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ * فَلَمَّا رَأَى أَيْدِيَهُمْ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ نَكِرَهُمْ وَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً قَالُوا لَا تَخَفْ إِنَّا أُرْسِلْنَا إِلَى قَوْمِ لُوطٍ﴾ [هود: ٦٩-٧٠].

وكان جبريل عليه السلام يتمثل أحياناً للنبي ﷺ في صورة رجل، فيراه النبي ﷺ، ويكلمه، ويفهم ما يريد، وهذا المعنى سيق في قول النبي ﷺ لما سُئل كيف يأتيك الوحي؟ قال: «**وأحيانًا يتمثل لي الملك رجلاً فيكلمني فأعي ما يقول**»[1].

وفي هذه الحالة قد يرى الملك النبي ﷺ وحده، وقد يراه ويراه الناس من حوله، كما جاء في حديث جبريل المشهور، وقد سأل النبي ﷺ فيه عن الإيمان والإسلام والإحسان والساعة، وفي آخر الحديث قال النبي ﷺ: «**يا عمر! أتدري من السائل؟ قلت: الله ورسوله أعلم. قال: فإنّه جبريل أتاكم يعلمكم دينكم**»[2].

---

(١) صحيح البخاري (المتن)، كتاب الوحي، باب بدء الوحي، ١/ ٦. وسنن الترمذي، كتاب المناقب، باب ما جاء كيف كان ينزل الوحي على النبي، ٥/ ٥٩٧، ط٢/ مصطفي الحلبي ١٩٧٥م، ت: شاكر. وسنن النسائي، كتاب الافتتاح، باب جامع ما جاء في القرآن، ٢/ ١٤٧، ط/ مكتب المطبوعات الإسلامية- حلب، ١٩٨٦م، ت: عبد الفتاح أبو غدة.

(٢) رواه البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب الإيمان، باب سؤال جبريل عن الإيمان والإسلام ١/ ١٤٠رقم ٥٠، وكتاب التفسير، باب إن الله عنده علم الساعة ٨/ ٣٧٣، رقم ٤٧٧٧. ومسلم (بشرح النووي)، كتاب الإيمان، باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان، ١/ ١٤٥. ط٢/ دار إحياء التراث العربي.

وعن ابن عمر قال: «وكان جبريل يأتي النبي ﷺ في صورة دحية الكلبي[1]»[2].

الصورة الثانية: أن يأتي جبريل في صورته الحقيقية، فلا يراه إلا النبي ﷺ. وقد ثَبَت أن النبي ﷺ رآه في هذه الصورة مرتين وجاء عن إحداهما في الحديث الذي رواه الشيخان عن جابر أن النبي ﷺ قال: «بينما أنا أمشي إذ سمعت صوتا من السماء فرفعت بصري، فإذا الملك الذي جاءني بحراء جالس على كرسي بين السماء والأرض، فرعبت منه، فرجعت فقلت: **دثروني، وصبوا علي ماء بارداً**، وأنزل الله علي: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ * قُمْ فَأَنْذِرْ﴾[3].

وفي قول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ بِالْأُفُقِ الْمُبِينِ﴾ [التكوير: ٢٣]. إشارة إلى هذا المعنى.

يقولُ ابنُ كثير رَحِمَهُ الله في تأويل هذه الآية: (يعني: ولقد رأى محمدٌ جبريلَ الذي يأتيه بالرسالة عن الله عزّ وجلّ على الصورة التي خلقه الله عليها، له ستمائة جناح)[4].

وكذلك قال المفسرون في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى * عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى﴾ [النجم: ١٣-١٤][5].

وفي الحديث أنّ النبي ﷺ **رأى جبريل وله ستمائة جناح**[6].

الصورة الثالثة: أن يأتي جبريل على صورته، لكن من غير أن يُرى، فيتلبس بالنبي ﷺ،

---

(١) هو: دحية بن خليفة الكلبي، أسلم مبكرًا، وشهد مع الرسول ﷺ المشاهد كلها، عدا بدر. انظر: أسد الغابة ٢/ ١٩٧، رقم ١٥٠٧، ط١/ دار الكتب العلمية ١٩٩٤م.

(٢) رواه أحمد في المسند ٢/ ١٠٧، ط/ المطبعة الميمنية ١٨٩٥م.

(٣) الحديث رواه البخاري في صحيحه، كتاب تفسير القرآن، باب قوله: «وربك فكبر»، ٦/ ١٦٢، ح٤٩٢٤.

(٤) تفسير ابن كثير ٨/ ٣٣٩، ط٢/ طيبة للنشر والتوزيع ١٩٩٩م= ٨/ ٣٣٧، ط١/ دار الكتب العلمية ١٤١٩هـ.

(٥) انظر: تفسير الطبري ٢٢/ ٥٠٩، ط١/ الرسالة ٢٠٠٠م. و تفسير ابن كثير ٧/ ٤٤٧.

(٦) رواه البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب التفسير، باب فكان قاب قوسين أو أدنى، ٨/ ٤٧٦، رقم ٤٨٥٦، ط/ الريان. ومسلم (بشرح النووي)، كتاب الإيمان، باب ذكر سدرة المنتهى، ٢/ ٦، رقم ٢٨٢، ط/ الحديث.

ويتغشاه، ويكون في هذه الحال أشد على النبي ﷺ، ويسمع من حوله صلصلة مثل صلصلة الجرس، ويوحي إلى النبي ﷺ بما شاء الله أن يوحي وحيه.

وفي الحديث أن النبي ﷺ، لمّا سُئل كيف يأتيك الوحي؟ قال: «**أحياناً يأتيني مثل صلصلة الجرس، وهو أشده علي فيفصم عني، وقد وعيت عنه ما قال**»[1].

وعن عائشة رضي الله عنها قالت: «**ولقد رأيته ينزل عليه الوحي في اليوم الشديد البرد، فيفصم عنه، وإن جبينه ليتفصد عرقاً**»[2].

ويجمل الشيخ دراز هذا كله بقوله: (وهو –أي الوحي– نوعان:

(١) تعليمٌ بواسطة ملك.

(٢) وتعليمٌ مباشر لا بواسطة ملك. وكلاهما يصحّ أن يكون في اليقظة أو في المنام، وهي الرؤيا الصادقة.

والتعليم بلا واسطة الملك له طريقتان: إمّا بالإلهام وهو إلقاء المعنى في النفس. وإمّا بالكلام من وراء حجاب، أي بدون رؤية كتكليم موسى عليه السلام. والتعليم بواسطة الملك يقع على وجهين أيضاً؛ لأنّ النبي تارة يشاهد الملك عند الوحي إما على صورته الحقيقية وهذا نادر وإما متمثلا في صورة بشر فيكلمه فيعي ما يقول، وتارة لا يرى الملك عند الوحي بل يسمع عند قدومه دوياً وصلصلة شديدة يعلم الله كنهها ومصدرها فتعتريه حالة روحية غير عادية لا يدرك الحاضرون منها إلا أمارتها الظاهرية كثقل بدنه، وتفصد جبينه عرقاً. وربما سمعوا عند وجهه الكريم دويا كدوي النحل مدة نزول الوحي)[3].

(١) صحيح البخاري باب بدء الوحي، ١/ ٦. وباب ذكر الملائكة ٤/ ١١٢، والسنن الصغرى للنسائي باب جامع ما جاء في القرآن ٢/ ١٤٦.

(٢) صحيح البخاري، كتاب الوحي، باب بدء الوحي ١/ ٦. ح٢.

(٣) المختار من كنوز السنة، عبد الله دراز، ١/ ٢. وراجع: دراسات في العقيدة الإسلامية، أستاذنا الدكتور عبد الحميد مدكور، ص٢٣٨، وما بعدها.

وبالجملة: يجمع الوحي هذه الكيفيات كلها، ويصاحبه علمٌ ضروري، يقيني من النبي ﷺ، بأنّ ما أوحي إليه هو من عند الله، لا من قبيل خطرات النفس، ولا نزغات الشيطان، ولا يحتاج هذا العلم إلى مقدمات، بل هو من قبيل إدراك الأمور الوجدانية، كالجوع والعطش، وكمعرفة الأمور الحسية، التي نستشعرها بالحواس، التي لا تحتاج إلى دليل، لأنها هي الدليل القطعي بذاتها، كالبصر والسمع[1]. ومن هنا نعرف أن الوحي الذي يأتي النبيّ صدقٌ وحقّ وليس مجرد خواطر وخلجات.

أقسامه

ومما سبق نعرف أنّ أقسام الوحي –بناء على تعريفه بأنه كلام الله المنزل على نبي من أنبيائه–، قسمان: كتابٌ وسنةٌ.

القسم الأول: القرآن، وكيفية الوحي هنا تكون يقظة بواسطة جبريل عليه السلام.

القسم الثاني: الحكمة: وهي السنة المطهرة[2].

الفارقُ بين الوحي والإلهام

يقول الإمام محمد عبده رحمه الله في الفارق بين وحي الأنبياء وإلهام الصالحين: (ويفرق بينه وبين الإلهام، بأنّ الإلهام وجدان تستيقنه النفس وتنساق إلى ما يطلب على غير شعور منها من أين أتى، وهو أشبه بوجدان الجوع والعطش، والحزن والسرور)[3].

ويقول العلاّمة دراز رحمه الله: (ذلك أنّ ما يقع للصالحين من الإلهامات ليس من العلوم اليقينية في شيء، وإنما هي سوانح مظنونة قد تلتبس فيها لَمّةُ الملك بِلَمَّةِ الشيطان فيحتاج الملهَم إلى

(١) انظر: المختار من كنوز السنة، عبد الله دراز، ١/ ٣. وردّ شبهات حول عصمة النبي ﷺ، في ضوء الكتاب والسنة، د. عماد الشربيني، ص٢٧٤- ٢٧٨، ط١/ دار الصحيفة ٢٠٠٣م،

(٢) انظر: رد شبهات حول عصمة النبي ﷺ في ضوء الكتاب والسنة، د. عماد الشربيني، ط١/ دار الصحيفة٢٠٠٣م.

(٣) انظر: الأعمال الكاملة لمحمد عبده، جمع وتحقيق: د. محمد عمارة، ٣/ ٤٤٠، ط/ دار الشروق.

قرائن خارجية يَعْرفُ بها من أي النوعين هي. وكذلك الرؤيا الصادقة التي تتفق لكثير من البشر حتى الفُسّاق والكفّار ليست لها هذه الخاصيّة، وإنّما يقع ظنٌّ بصدقها لمن جرت عادته بذلك. فإذا سمّينا ما يقع من الإلهام الصادق لغير الأنبياء وحياً فإنما هي تسميةٌ لغوية، بالمعنى الأعمّ، لأنّ اللغة –كما عَرَفْت– تسمّى كلّ إعلام خفي وحياً، سواء أكان صادراً من الله أم لا، وسواء أكان لنبيّ أم لا. وقد ورد القرآن بهذه الإطلاقات اللغوية)[1].

الوحي عند الشيعة

استعمل الشيعة الوحي بنفس معناه اللغوي السابق، ولم يختلفوا عن السنّة في استعماله. فهو: إعلامٌ سريعٌ خفيٌ سواء كان بإيماءة أو همسة أو كتابة في سرّ، وكل ما ألقيته إلى غيرك في سرعة خاطفة حتى فهمه فهو وحي[2].

الوحي في القرآن (عند الشيعة)

وتنحصر استعمالات الوحي في القرآن عند الشيعة في معان أربع، وهي:

– نفس المعنى اللغوي، أي الإيماءة الخفيّة[3].

– تركيز غريزي فطري[4]. (وكلمةُ تركيز هنا تُشعر بأنّ الوحي أمرٌ كسْبي)[5].

– إلهامٌ نفسيٌّ، وهو شعور في الباطن، يحسّ به الإنسان إحساساً يخفى عليه مصدره أحياناً، وأحياناً يلهم أنّه من الله. وقد يكون من غيره تعالى. قال هادي معرفة: (وهذا المعنى هو

(١) المختار من كنوز السنة ١/ ٤. ويُفرّق العلاّمة دراز بين الإلهام والفراسة بقوله: (ولعلّك تحتاج في هذا المقام إلى الفرق بين الإلهام والفراسة، فاعلم أنّ الفراسة علمٌ كسبيٌّ، استنتاجيٌ من أمارات سابقة. أمّا الإلهام فهو علمٌ وهبي يُلقى في النفس دفعة بدون مقدمات). المختار من كنوز السنة ١/ ٤.

(٢) التمهيد في علوم القرآن، محمد هادي معرفة، ١/ ٦٧.

(٣) السابق ١/ ٦٨.

(٤) السابق ١/ ٦٩.

(٥) بإفادة شيخنا الدكتور مذكور.

المعروف عند الروحيين بظاهرة [التلباثي: التخاطر من بعيد] وهو خطور باطنيّ آنيّ لا يُعرف مصدره، قالوا: إنّها فكرة تنتقل من ذهن إنسان إلى آخر، والمسافة بينهما شاسعة. أو إلقاء روحي، من قبل أرواح عالية أو سافلة. وقيل: إنّها فكرة رحمانيّة توحيها الملائكة، تنفثها في روع إنسان يريد الله هدايته، أو وسوسة شيطانية تلقيها أبالسة الجنّ لغرض غوايته)[1].

– الوحي الرسالي، وهو المعنى الذي استعمله القرآن في أكثر من سبعين موضعاً. وفي تعريف هذا النوع يقول **هادي معرفة**: (والوحي الرسالي لا يعدو مفهومه اللغوي بكثير، بعد أن كان إعلاماً خفيًّا، وهو اتصال غيبي بين الله ورسوله، يتحقق على أنحاء ثلاثة، كما جاء في الآية الكريمة: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُۚ إِنَّهُۥ عَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾ [الشورى: ٥١]. فالصورة الأولى: إلقاء في القلب ونفث في الروع. والثانية: تكليم من وراء حجاب، بخلق الصوت في الهواء بما يقرع مسامع النبي ﷺ، ولا يرى شخص المتكلم. والثالثة: إرسال ملك الوحي فيبلغه إلى النبي، إما عياناً يراه، أو لا يراه ولكن يستمع إلى رسالته. إذن الفارق بين الوحي الرسالي وسائر الإيحاءات المعروفة هو جانب مصدره غيبي اتصالا بما وراء المادّة. فهو إيحاء من عالم فوق، الأمرُ الذي دعا بأولئك الذين لا يروقهم الاعتراف بما سوى هذا الإحساس المادّي، أن يجعلوا من الوحي الرسالي سبيله إلى الإنكار، أو تأويله إلى وجدان باطني ينتشئ من عبقرية واحدة)[2].

الوحي في الاصطلاح عند الشيعة

والوحي هو عبارة عن اتصال روحي مباشر بين الملأ الأعلى وشخصية الرسول الباطنة[3].

(١) تلخيص التمهيد ١/ ٢٣.

(٢) تلخيص التمهيد ١/ ٢٥، وراجع موسوعة التمهيد في علوم القرآن، محمد هادي معرفة، ١/ ٧٠، ط٣/ مؤسسة التمهيد- قم ٢٠١١م.

(٣) التمهيد في علوم القرآن ١/ ٧٣.

صور الوحي عند الشيعة

وصور الوحي المراد بها أنواعه وكيفياته، وهي عند الشيعة يمكن حصرها في ثلاثة، باستقراء أئمتهم:

١ - **الرؤيا الصادقة**: وهي أوّل ما بدئ به من الوحي كما يعتقد الشيعةُ أيضاً. فقد كان ﷺ لا يرى رؤيا إلا وجاءت مثل فلق الصبح. يقول الشيخ هادي معرفة: (وهو كناية عن تشعشع نورانيّ كان ينكشف لروحة المقدسة، تمهيداً لإفاضة روح القدس عليه ﷺ)[1].

قال الإمامُ الباقر عليه السلام: (وأمّا النبي فهو الذي يرى في منامه، نحو رؤيا إبراهيم، ونحو ما كان رأي رسول الله ﷺ من أسباب النبوة قبل الوحي، حتى أتاه جبرائيل، من عند الله بالرسالة)[2].

وكان العلمُ يُلقى إلى النبي ﷺ في المنام، وكانت الرؤيا الصادقة عندئذ سبيل الوحي إليه، قال أمير المؤمنين عليه السلام: «**رؤيا الأنبياء وحي**»[3]. ولكن يؤمن الشيعةُ أيضاً أنّ هذا النوع لا يشمل القرآن[4]، إذ لم يعهد نزول القرآن عليه في المنام[5]. لكن بعض رؤاه كانت أسباباً لنزول القرآن، كما في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِن شَاءَ اللَّهُ﴾ [الفتح: ٢٧]. وقد رأى النبي ﷺ ذلك عام الحديبية في رؤيا منام –سنة ست من الهجرة–، وصدقت عام الفتح –سنة ثمان–.

وأيضاً في قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِّلنَّاسِ وَالشَّجَرَةَ الْمَلْعُونَةَ فِي الْقُرْآنِ﴾ [الإسراء: ٦٠]. واستدلوا بنقل السيوطي في الدر المنثور: (أخرج ابن أبي حاتم وابن مردويه والبيهقي وابن عساكر عن سعيد بن المسيّب قال: رأى رسول الله ﷺ بني أميّة على

(١) انظر: تلخيص التمهيد ١/ ٣٢.

(٢) الكافي للكليني ١/ ١٧٦. بحار الأنوار ١٨/ ٢٦٦. وانظر: التمهيد في علوم القرآن ١/ ٩٥.

(٣) أمالي الشيخ الطوسي ٢١٥، بحار الأنوار ١١/ ٦٤.

(٤) التمهيد في علوم القرآن ١/ ٩٦.

(٥) انظر: تلخيص التمهيد- محمد هادي معرفة- ١/ ٣٣.

المنابر، فساءه ذلك، فأوحى الله إليه: إنّما هي دنيا أعطوها، وهي قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا﴾ يعني بلاءً للناس)[1].

وزعمَ بعضهم أنّ سورة الكوثر نزلت في المنام، لقول أنس: بينما رسول الله بين أظهرنا إذا أغفي إغفاءة، ثم رفع رأسه مبتسماً، فقلنا: ما أضحكك يا رسول الله؟! فقال: «**أنزلت علي آنفاً سورة**»، وقرأ سورة الكوثر[2].

قال السيوطيّ رحمه الله: (وقال الإمامُ الرافعي في أماليه: فهِم فاهمون من الحديث أنّ السورة نزلت في تلك الإغفاءة، وقالوا: مِنَ الوحي ما كان يأتيه في النوم؛ لأنّ رؤيا الأنبياء وحي. قال: وهذا صحيح، لكن الأشبه أن يُقال: إنّ القرآن كله نزل في اليقظة، وكأنه خطر له في النومِ سورة الكوثر المنزلة في اليقظة، أو عُرض عليه الكوثر الذي وردت فيه السورة، فقرأها عليهم، وفسرها لهم. ثمّ قال: وورد في بعض الروايات أنه أغمى عليه، وقد يُحمل ذلك على الحالة التي كانت تعتريه عند نزول الوحي، ويُقال لها بُرحاء الوحي. انتهى. قلت –السيوطي–: الذي قاله الرافعي في غاية الاتجاه، وهو الذي كنتُ أميل إليه قبل الوقوف عليه، والتأويل الأخير أصحّ من الأول؛ لأنّ قوله: «أنزل علي آنفاً» يدفع كونها نزلت قبل ذلك، بل نقول: نزلت تلك الحالة وليس الإغفاءة إغفاء نوم، بل الحالة التي كانت تعتريه عند الوحي)[3].

وقد نقلَ ما فات عن **السيوطي والرافعيّ** الشيخُ **هادي معرفة** في «تلخيص التمهيد»[4]، ووافقه وأقرّه، إلاّ أنه غيّر في قول السيوطي: (قلت: الذي قاله الرافعي في غاية الاتجاه)، إلى: (قال جلال الدين: الذي قاله الرافعي في غاية الاتجاه). وقد رجعتُ إلى عدّة نسخ معتمدة فلم أجد السيوطي نسب هذه العبارة إلا لنفسه، ولم ينسبها إلى العلاّمة جلال الدين البُلقيني، أستاذ السيوطي، رحم الله الجميع.

(١) راجع: الدر المنثور للسيوطي ٤/ ١٩١. وهو حديثٌ منقطع.

(٢) رواه مسلم، كتاب الصلاة، باب حجة من قال: البسملة آية من أول كل سورة..، ١/ ٣٠٠.

(٣) الإتقان في علوم القرآن ١/ ٩٣، ط/ دار الحديث، و: ١/ ٨٩، ط/ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٤م ت: محمد أبو الفضل إبراهيم.

(٤) انظر: تلخيص التمهيد- هادي معرفة- ١/ ٣٤.

والشيخُ **هادي معرفة** رحمه الله، يتفق مع قول جمهرة علماء السنة في أن القرآن كله نزل في اليقظة، ويردّ حديث أنس، ولم يكتف بتأويل الرافعي والسيوطي له، فيقول: (أقول: لاشكّ أن سورة الكوثر مكيّة، وهذا هو المشهور بين المفسّرين شهرةً تكاد تبلغ التواتر. قالوا: نزلت بمكّة عندما عابه المشركون بأنّه أبتر لا عقب له، أو أنّه مبتور من قومه منبوذ[١]. وهكذا لمّا مات ابنه عبد الله مشت قريش بعضهم إلى بعض متباشرين، فقالوا: إنّ هذا الصابي قد بتر الليلة. قال ابن عباس: دخل رسول الله ﷺ من باب الصفا وخرج من باب المروة، فاستقبله العاص بن وائل السهمي، فرجع العاص إلى قريش، فقالت قريش: من استقبلك يا أبا عمرو آنفاً؟ قال: ذلك الأبتر –يريد النبي ﷺ–، فأنزل الله جلّ جلاله سورة الكوثر، تسلية لنفس نبيه الزكية. هذا وأنس عند وفاة النبي ﷺ لم يبلغ العشرين، إذ كان عند مقدمه ﷺ المدينة طفلا لم يتجاوز التسع، وقيل: ثماني سنوات، فكيف نثق بحديثٍ منه يخالف إطباق الأمة على خلافه[٢]، وأنّها نزلت بمكّة في قصة جازت –أي: وصلت– حدّ التواتر؟! الأمرُ الذي يرجّح الوجه الأول من اختيار الإمام الرافعي، أو نجعل من رواية أنس حبلها على غاربها!. نعم؛ أخرج مسلم والبيهقي هذه الرواية من وجه آخر، ليس فيه «أنزلت عليّ»، قال: أغفي النبي إغفاءة، ثمّ رفع رأسه فقرأ: **بسم**

(١) قال السيوطي في أسباب النزول: (أخرج البزار وغيره بسند صحيح عن ابن عباس قال: قدم كعب بن الأشرف مكة فقالت له قريش: أنت سيدهم، ألا ترى إلى هذا المنصبر المنبتر من قومه يزعم أنه خير منا ونحن أهل الحجيج وأهل السقاية، وأهل السدانة، قال: أنتم خير منه، فنزلت: ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلْأَبْتَرُ﴾. وأخرج ابن أبي شيبة في المصنف وابن المنذر عن عكرمة قال: لما أوحي إلى النبي ﷺ قالت قريش: بتر محمد منا، فنزلت ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلْأَبْتَرُ﴾. وأخرج ابن أبي حاتم عن السدي قال: كانت قريش تقول إذا مات ذكور الرجل: بتر فلان فلما مات ولد النبي ﷺ، قال العاص بن وائل: بتر محمد فنزلت. وأخرج البيهقي في الدلائل مثله عن محمد بن علي، وسمى الولد القاسم)، اهـ. [ص٢١٥– ط/ الهيئة المصرية العامّة للكتاب ٢٠١٢م].

قلت: ونحو ذلك أيضاً قال الواحدي في أسباب النزول ص٢٢٣، ط/ الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠١٢م.

(٢) هذا توهم من الشيخ هادي معرفة، فلا يوجد إطباق ولا إجماع ولا تواتر على مكية سورة الكوثر، بل قال كثير من القراء بمدنيتها. راجع: تفسير ابن كثير ٨/ ٣٩٢.

الله الرحمن الرحيم ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ﴾ إلخ. ثم فسّرها بنهر في الجنّة. قال البيهقي: وهذا اللفظُ أولى، حيث لا يتنافى وما عليه أهل التفاسير والمغازي من نزول سورة الكوثر بمكّة)[١].

٢– **نزول جبرائيل**: كان الملك الموكّل بالنزول على النبي ﷺ بالوحي هو جبرائيل، وكان يلقي الوحي على مسامعه الشريفة. وتارة كان يراه النبيُّ في صورته الأصلية (وهذا حصل مرتين)[٢]، أو في صورة دحية بن خليفة الكلبي، وأخرى لا يراه.

واستدلّوا بقول النبي ﷺ: «**وأحيانا يتمثل لي الملك رجلاً، فيكلمني فأعي ما يقول**»[٣].

وبقول الإمام الصادق:(إنّ جبرائيل كان إذا أتى النبي ﷺ لم يدخل حتى يستأذنه، وإذا دخل عليه قعد بين يديه قعدة العبد)[٤].

٣– **الوحي المباشر**: وكان أكثرية الوحي من هذا القبيل. وهو الذي لا يتوسطه ملك[٥]. وكان ذا وطأة شديدة على نفس النبي ﷺ، فتجهد قواه، وتعتريه غشوة منهكة، فيخفض رأسه، ويتربد وجهه ويتصبب عرقاً، وتسطو على الحضور هيبة رهيبة، ينكسون رؤوسهم، من روعة المنظر الرهيب. قال تعالى: ﴿إِنَّا سَنُلۡقِي عَلَيۡكَ قَوۡلٗا ثَقِيلًا﴾ [المزمل: ٥].

قال الإمام الصادق: (كان ذلك إذا جاءه الوحي وليس بينه وبين الله ملك، فكانت تصيبه

(١) تلخيص التمهيد– هادي معرفة– ١/ ٣٥. وكان يكفيه بدلا من ردّ الحديث تأويل الإمام السيوطي رحمه الله: (قال الرافعي: لكن الأولى أن يقال: إنّ القرآن كله نزل في اليقظة وكأنه خطر له في النوم سورة الكوثر المنزلة يقظة، أو عُرض عليه الكوثر الذي وردت فيه السورة، فقرأها عليهم، وفسرها لهم. قلت –السيوطي هو القائل–: الذي قاله الرافعي في غاية الاتجاه، وهو الذي كنت أميل إليه قبل الوقوف عليه). الإتقان ١/ ٩٣. وانظر: التبيان، الشيخ طاهر الجزائري، ص٥١، ط٥/ دار البشائر– بيروت.

(٢) انظر: السابق ١/ ٣٥.

(٣) البخاري ١/ ٦، كتاب الوحي، باب بدء الوحي ح٢.

(٤) التمهيد للشيخ هادي معرفة ١/ ٩٩.

(٥) التمهيد في علوم القرآن، الشيخ هادي معرفة، ١/ ١٠١.

تلك السبتة[١]، ويغشاه ما يغشاه، لثقل الوحي عليه. أمّا إذا أتاه جبرائيل بالوحي فكان يقول: هو ذا جبرائيل، أو قال لي جبرائيل)[٢].

قلتُ: ولم أجد ذلك مرفوعاً إلى النبي ﷺ، فهو إذن فهمٌ خاصّ بالإمام الصادق، لو صحّت النسبة إليه[٣].

وقال الشيخ الصدوق: (إنّ النبي ﷺ كان يكون بين أصحابه، فيغمى عليه وهو يتصبب عرقاً، فإذا أفاق قال: قال الله كذا وكذا؛ أمركم بكذا، ونهاكم عن كذا. قال: وكان يزعم أكثر مخالفينا أن ذلك كان عند نزول جبرائيل. فسُئل الإمام الصادق عليه السلام، عن الغشية التي كانت تأخذ النبي ﷺ أكانت عند هبوط جبرائيل؟ فقال: لا، إن جبرائيل كان إذا أتى النبي ﷺ لم يدخل حتى يستأذنه، وإذا دخل عليه قعد بين يديه قعدة العبد، وإنما ذلك عند مخاطبة الله عز وجل إياه بغير ترجمان وواسطة)[٤].

وهنا يفترق الشيعةُ عن السنّة في الأخذ المباشر من الله عزّ وجل، من غير واسطة، فنحن نقول بأنّ القرآن كله من قبيل نزول الوحي وأمينه جبريل عليه السلام، قال تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ۞ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ﴾ [الشعراء: ١٩٣-١٩٤].

وهم يقولون بأنّ أكثر القرآن نزل من الله مباشرة من غير واسطة، إلى النبي ﷺ. وهذا مخالفٌ لصريح آيات الذكر الحكيم، ولا دليل له من كتاب أو سنة، قطعي الدلالة!.

والخلاصة:

أنّ الشيعةَ يتفقون مع أهل السنّة في صور الوحي، بل ويستدلون من أحاديث أهل السنّة من البخاري ومسلم، والصحاح، كما فعل الشيخ **محمد هادي معرفة**[٥]. ويلخصون أقوال أهل

---

(١) المراد بها هنا: إغماءة تشبه النعسة. وهي في الأصل: الراحة، مختار الصحاح ص٢٤٧، مادة سبت.

(٢) بحار الأنوار ١٨/ ٢٧١، ح٣٦. وموسوعة التمهيد ١/ ١٠١.

(٣) انظر: السابق ١/ ١٠١.

(٤) بحار الأنوار ١٨/ ٢٦٠، وانظر: التمهيد- هادي معرفة- ١/ ١٠٢.

(٥) انظر: التمهيد في علوم القرآن ١/ ٩٩. وقد ركزنا في النقل عن موسوعة التمهيد للشيخ هادي معرفة، لأنهم =

السنة كما فعل **آية الله العظمى السيد محمد باقر الصدر**[١]، وينقلون عن علماء السنة **كالسيوطي** من الأقدمين **ورشيد رضا** من المحدثين، كما فعل **السيد محمد باقر الحكيم**[٢].

لكنهم يختلفون مع أهل السنّة، في صورة الوحي المباشر –مكالمة النبي لربه لتلقي القرآن–، فهم يقولون بأنّ أكثرية القرآن كانت من هذا النوع[٣]. لكن السنّة يقولون بأنّه لا يوجد شيء في القرآن من هذا النوع، ولو وُجد فهو قليل[٤].

وهذا الخلاف لا يترتب عليه عمل، أو أثر في الواقع العملي للقرآن الكريم.

= يعدونه كالسيوطي عند أهل السنّة، ويجعلون موسوعته العمدة لديهم، علما بأنّه شيعيّ معاصر، (توفي سنة ١٤٢٧ هجري)، وهذا معناه: أنّ التراث الشيعي كله لا يعتني بعلم علوم القرآن، ربما لأنهم اعتمدوا على كتب السيوطي والزركشي من أهل السنة، أو ربما لأنهم في أحايين كثيرة لا يهتمون في حوزاتهم ومدارسهم العلمية بتدريس علوم القرآن، أو التفسير، وقد لمس الباحث ذلك بنفسه، فكلّ ما يعتنون به، الفقه وأصوله، ولا تجد من مشايخهم -فضلا عن العوام والدهماء- من يحفظ كتاب الله عز وجلّ ويردده. وقد اعتمد كلّ من جاء بعد الشيخ معرفة على موسوعته، ومن ثم استقلوا عن كتب أهل السنّة تدريجاً، ويحسب له أنّه هذب علوم القرآن، وقام بإبراز الاختلافات الشيعية عن مذهب السنة في كثير من أبواب علوم القرآن، ولم يكتف بمجرد النقل، والرصد فقط.

(١) المدرسة القرآنية، محمد باقر الصدر، ص٢٢٠، مبحث:«صور الوحي»، ط/ المؤتمر العالمي للإمام الشهيد الصدر- النجف.

(٢) علوم القرآن، السيد محمد باقر الحكيم، ص١٤٨.

(٣) التمهيد في علوم القرآن، محمد هادي معرفة، ١/ ١٠١.

(٤) انظر: الإتقان في علوم القرآن- السيوطي، ١/ ١٥٣، ط/ دار الحديث.

المبحث الثاني

نزول القرآن بين السنة والشيعة

مبحث نزول القرآن مرتبط بالوحي، فالقرآن نزل عن طريق الوحي، وهو من أهمّ المقدمات التي يفهم من خلالها ثبوت النصّ القرآن.

ومن أجل ذلك المعنى قدم صاحبُ «مناهل العرفان» هذا المبحث بقوله: (هذا مبحثٌ مهمّ في علوم القرآن بل هو أهم مباحثه جميعاً، لأنّ العلم بنزول القرآن أساسٌ للإيمان بالقرآن وأنّه كلامُ الله، وأساسٌ للتصديق بنبوة الرسول ﷺ، وأنّ الإسلام حقٌّ، ثم هو أصلٌ لسائر المباحث الآتية بعدُ في علوم القرآن)[١].

المطلب الأول: مفهوم النزول

أولا: تعريف النزول

قال ابن فارس: (النون والزاء واللام كلمةٌ صحيحة تدلّ على هبوط شيء ووقوعه. ونزل عن دابته نزولاً. ونزل المطر من السماء نزولاً)[٢].

وقال الراغب:(النُّزُولُ في الأصل هو انحِطَاطٌ من عُلْوّ. يقال: نَزَلَ عن دابّته، ونَزَلَ في مكان كذا: حَطَّ رَحْلَهُ فيه، وأَنْزَلَهُ غيرُهُ. قال تعالى: ﴿أَنزِلْنِي مُنزَلًا مُّبَارَكًا وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْمُنزِلِينَ﴾ [المؤمنون: ٢٩]. ونَزَلَ بكذا، وأَنْزَلَهُ بمعنًى، وإِنْزَالُ الله تعالى نِعَمَهُ ونِقَمَهُ على الخَلْق، وإعطاؤُهُم إيّاها، وذلك إمّا بإنزال الشيء نفسه كإنزال القرآن، وإمّا بإنزال أسبابه والهداية إليه، كإنزال الحديد واللّباس، ونحو ذلك)[٣].

(١) مناهل العرفان في علوم القرآن، الزرقاني، ١/ ٣٧، ط/ دار الحديث ٢٠٠١م.

(٢) مقاييس اللغة، ابن فارس، ص٨٩٤، مادة نزل.

(٣) المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، ٧٩٩. مادة نزل.

فالنزول إذن لا يخرج عن معنى الحلول والانحدار. وهذا المعنى (الحلول، والانحدار)، لا يليق بالقرآن، وبمعنى نزوله من الله.

فيكون معنى نزول القرآن إذن مع تجوّز في المجاز، هو الإعلام.

يقول **الزرقاني** رحمه الله: (وليكن المعنى المجازى لإنزال القرآن هو الإعلام في جميع إطلاقاته، **إما على أن المراد بالقرآن الصفة. وإما على أن المراد بالقرآن اللفظ المعجز**، ثم إن تأويل الإنزال بالإعلام على ما رأيت هو الأقرب والأوفق بالمقام، وذلك من وجوهٍ ثلاثة:

أحدها: أن تعلق الكلام تعلق دلالة وإفهام، ولا ريب أن القرآن كلام، فتأويل إنزاله بالإعلام، رجوعٌ إلى ما هو معلوم من تعلقه، ومفهوم من تحققه. **ثانيها**: أن المقصود من ثبوت القرآن في اللوح وفي سماء الدنيا وفي قلب النبي ﷺ، هو إعلام الخلق في العالَمين العلويّ والسفليّ بما شاء الله دلالة البشر عليه من هذا الحق. **ثالثها**: أنّ تفسير الإنزال بالإعلام، ينسجم مع القرآن بأيّ إطلاق من إطلاقاته، وعلى أي تنزل من تنزلاته)[١].

وهو يجتهد في تأويل معنى الإنزال كي ينفى الجهة والجسمية، عن القرآن، كما صرّح هو[٢].

وأرى أن الإنزال كما يكون للأجسام، فقد يستعمل للمعاني أيضاً، بضربٍ من التأويل والتجوّز. فلا حاجة للتأويل بمعنى الإعلام لأن الإنزال معروف ومفهوم للمستمع.

هذا بالنسبة للقرآن؛ أمّا بالنسبة إلى الله، فالإنزال من قبله لا يقتضى كونه جلّ شأنه في جهة. فعندما تقول: «نزل التكليف من الأمير إلى رعيته بكذا»، وعندما تسمع من يقول: «أنزل كلامي منزلا حسناً»، «نزل كلامي على قلبه..»، فهذا كله لا يفيد ولا يقتضي أن المتكلم في جهة ما، ولا يفيد العلو المكاني، بل علو المقام[٣].

(١) مناهل العرفان ١/ ٣٨. باختصار.

(٢) مناهل العرفان ١/ ٣٨.

(٣) قال لي أستاذنا الدكتور عبد الحميد مدكور: واعلم أنّ اللفظ يكتسب دلالته من السياق الذي يستخدم فيه، =

ثانياً: الفارق بين الإنزال والتنزيل عند الشيعة

فرّق كثيرٌ من علماء الشيعة بين الإنزال والتنزيل. فالفارق بينهما هو كالفرق بين نزول القرآن مرتين: دفعية، وتدريجية[١]. والقائلون بالفرق بين الإنزال والتنزيل هم أصحاب القول بنزول القرآن مرتين، دفعية وتدريجية[٢].

وقالوا: متى جاء التعبير بإنزال القرآن فالمراد نزوله الدفعي، كما في قوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ﴾ [البقرة: ١٨٥].

أمّا التعبير بالتنزيل فيعني نزوله التدريجي: ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا﴾ [الإسراء: ١٠٦][٣].

وهذا القول قاله الزمخشري رحمه الله في قوله تعالى: ﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ﴾ [آل عمران: ٣]، قال: (لم قيل بشأن الكتاب: نزّل. وبشأن التوراة والإنجيل: أنزل؟ فأجاب: لأنّ القرآن نزل منجماً ونزل الكتابان –التوراة والإنجيل– جملة)[٤].

= فعندما يقال: «وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد»، فلا مانع من التفسير بالانحدار، أو النزول من علو إلى أسفل. وكذلك: «أنزل من السماء ماء فسالت..»، الخ. وانظر: المدخل لدراسة القرآن الكريم، محمد أبو شهبة، ص٤٧، ط٣/ مكتبة السنة ٢٠١٤م.

قلت: وقال الإمام النووي رحمه الله في شرح مسلم في حديث «ينزل الله إلى السماء الدنيا» [مسلم –بشرح النووي– كتاب: صلاة المسافرين، باب صلاة الليل وعدد ركعات النبي ﷺ ٦/ ٣٧]: (وعلى هذا تأولوا هذا الحديث تأويلين: أحدهما: تأويل مالك بن أنس وغيره، معناه: تنزل رحمته وأمره إلى الملائكة، كما يُقال فعل السلطان كذا، إذا فعله أتباعه بأمره. والثاني: أنّه على الاستعارة، ومعناه الإقبال على الداعين بالإجابة واللطف). شرح النووي على مسلم ٦/ ٣٧. وانظر: مبحث مهمّ عن تعامل فقهاء الأمة مع هذه النصوص في كتاب: «المحكم والمتشابه في القرآن الكريم»، إبراهيم خليفة، ص٧٣٠، ط١/ نهضة مصر ٢٠١٢م.

(١) انظر: التمهيد في علوم القرآن، محمد هادي معرفة، ١/ ١٥٥، ط٣/ مؤسسة التمهيد، إيران ٢٠١١م.

(٢) السابق ١/ ١٥٥.

(٣) انظر: التمهيد في علوم القرآن ١/ ١٥٥.

(٤) الكشاف، الزمخشري، ١/ ٣٣٦، ط٣/ دار الكتاب العربي– بيروت.

وقد ذكر هذه التفرقة أيضاً الإمام الرازي فقال: (وإنما خص القرآن بالتنزيل، والتوراة والإنجيل بالإنزال، لأن التنزيل للتكثير، والله تعالى نزل القرآن نجما نجما، فكان معنى التكثير حاصلا فيه، وأما التوراة والإنجيل فإنه تعالى أنزلهما دفعة واحدة، فلهذا خصهما بالإنزال، ولقائل أن يقول: هذا يشكل بقوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [الكهف: ١] ، وبقوله: ﴿وَبِٱلْحَقِّ أَنزَلْنَٰهُ وَبِٱلْحَقِّ نَزَلَ﴾ [الإسراء: ١٠٥])[١]. لكن يبدو أنّ الإمام الرازي غير مطمئنّ إلى هذه التفرقة فقال: (ولقائل أن يقول: هذا يشكل بقوله..).

وذهب **العلاّمة الطباطبائي** [١٤٠٢هـ] إلى هذه التفرقة مؤكداً على أنّ التعبير بالإنزال إنّما كان باعتبار نزول حقيقة القرآن البسيطة[٢] دفعة في ليلة القدر في شهر رمضان. وأمّا التنزيل فهو نزول تفاصيله تدرجياً في تمام مدّة الرسالة[٣].

ويرفض **العلاّمة هادي معرفة** هذه التفرقة، فيقول: (لكن الحقيقة تبدو غير ذلك، فقد حكى الله عن العرب قولتهم: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً﴾ [الفرقان: ٣٢]، فجاء التعبير عن نزول جملة القرآن دفعة بالتنزيل. وأيضاً قوله تعالى: ﴿لَنَزَّلْنَا عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَلَكًا رَّسُولًا﴾ [الإسراء: ٩٥]. والملك شخص وهو لا ينزل شيئا فشيئا مدرّجاً. وقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ [الأنعام: ٣٧]، والآية تنزل لفردها. وقوله: ﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَتْ سُورَةٌ﴾ [محمد: ٢٠]، أي نزولها جملة. وقوله: ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَٰبًا فِى قِرْطَاسٍ فَلَمَسُوهُ﴾ [الأنعام: ٧]، أي نزوله بجملته. ويُردّ على العلاّمة[٤] فيما حسبه من اختصاص لفظة الإنزال بالبسائط، قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ [آل عمران: ٧]. والكتاب المنزل الذي فيه المحكم والمتشابه هو هذا القرآن الذي فيه تفصيل وتبيين..)[٥].

---

(١) التفسير الكبير، الرازي، ٧/ ١٣٠، ط٣/ دار إحياء التراث العربي– بيروت.

(٢) لم أعثر على مراد هذه الكلمة هنا، وعن مقصود المصنّف.

(٣) تفسير الميزان ٢/ ١٤.

(٤) يقصد: الزمخشري.

(٥) التمهيد في علوم القرآن ١/ ١٥٦.

وثمرة هذا الخلاف وما ينبني عليه: أن القائلين بالفرق بينهما يفرقون بين التنزيل والإنزال قالوا بنزول القرآن مرتين: مرة دفعية، وأخرى تدريجية[1]. وهذه الكيفية هي ما سيتناوله المطلب التالي:

المطلب الثاني: في كيفية النزول

نزل القرآن على رسول الله ﷺ في ليلة القدر من شهر رمضان، لقوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ..﴾ [البقرة: ١٨٥]. وقال تعالى: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ [القدر: ١]. ولا خلاف بين السنة والشيعة في ذلك[2].

قال ابن كثير رحمه الله: (يخبر الله تعالى أنه أنزل القرآن ليلة القدر، وهي الليلة المباركة التي قال الله، عز وجل: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُّبَارَكَةٍ﴾ [الدخان: ٣]. وهي ليلة القدر، وهي من شهر رمضان، كما قال تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾ [البقرة: ١٨٥]. قال ابن عباس وغيره: أنزل الله القرآن جملة واحدة من اللوح المحفوظ إلى بيت العزة من السماء الدنيا[3]، ثم نزل مفصلا بحسب الوقائع في ثلاث وعشرين سنة على رسول الله ﷺ)[4].

وهناك أقوالٌ في نزوله، تحاول أن تجمع بين النصوص الواردة في ذلك، نبينها في السطور التالية:

---

(١) انظر: التمهيد في علوم القرآن، محمد هادي معرفة، ١/ ١٥٥.
وقال شيخنا الدكتور مذكور: (القرآنُ وُصف بأنّه نُزّل وبأنّه أُنزل أيضاً، وهذه التفسيرات التي قدموها – الشيعة- غير مقنعة. ويمكن حلّ هذا الإشكال –فيما يبدو لي- بأنّ بعض سور القرآن أنزلت مرة واحدة كالأنعام ويوسف والسور القصيرة، وبعض سور القرآن نزلت منجمة، كالسور الطوال، البقرة وآل عمران وأمثالها، وهي التي كان الرسول يقول لكُتّاب الوحي ضعوا هذه الآية بين الآية التي تقول كذا، والآية التي تقول كذا، وهذا اجتهاد أرجو أن يكون صائباً أو مقبولاً). انتهى من كلام شيخنا لي.

(٢) انظر: التمهيد في علوم القرآن، محمد هادي معرفة، ١/ ١٤١.

(٣) الحديث موقوف. وبيت العزة هو ما يقابل الكعبة في سماء الدنيا.

(٤) تفسير ابن كثير ٨/ ٤٤١، ط٢/ دار طيبة ١٩٩٩م.

القول الأول: أن القرآنَ نزل إلى السماء الدنيا ليلة القدر مرة واحدة، ثم نزل بعد ذلك مفرقا، حسب الوقائع وحوادث الناس، وحاجة المجتمع[1].

ودليل أصحاب ذلك الرأي:

١- ما روى عن ابن عباس، قال: «أنزل القرآن في ليلة القدر جملة واحدة إلى سماء الدنيا، وكان بمواقع النجوم، وكان الله ينزله على رسوله ﷺ، بعضه في أثر بعض»[2]. وفي رواية الطبراني: «أُنزل القرآن في ليلة القدر في شهر رمضان إلى السماء الدنيا، جملة، ثم أنزل نجومًا»[3].

٢- وما روى عن ابن عباس أيضاً قال: «فُصل القرآن من الذكر، فوُضع في بيت العزة من السماء الدنيا، فجعل جبريل ينزل به على النبي ﷺ، يرتله ترتيلا»[4].

---

(١) قال السيوطي: وهذا القول هو الأصحّ الأشهر. [انظر: الإتقان في علوم القرآن ١/ ١٤٢] لقوة أدلته. وذهب أيضاً كثيرٌ من علماء الشيعة إلى هذا القول، ورجحوه، لكن محمد هادي معرفة، فصّل القول في سقوطه وتهافته، في نظره!. انظر: التمهيد في علوم القرآن ١/ ١٤٧. وعلوم القرآن للسيد محمد باقر الحكيم ص٣٢- ٣٣. وانظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال ٤/ ١٥٠. ط٢/ مكتبة الرشد- السعودية٢٠٠٣م. وفتح الباري ٩/ ٤. ط/ دار المعرفة-بيروت. ومباحث في علوم القرآن، القطان، ص٩٦.

(٢) رواه الحاكم في المستدرك ٢/ ٥٧٨، ح ٣٩٥٨، كتاب المكاتب، باب تفسير سورة إنا أنزلناه. قال الذهبي: على شرط البخاري ومسلم. ط١/ دار الكتب العلمية ١٩٩٠م. ورواه البيهقي في السنن الكبرى ٤/ ٥٠٤، ح٨٥٢١، كتاب الصيام، باب فضل ليلة القدر. ط٣/ دار الكتب العلمية ٢٠٠٣م.

(٣) المعجم الأوسط، الطبراني، ٢/ ١٣١، ح١٤٧٩، ط/ دار الحرمين، القاهرة، د.ت. والبيهقي أيضاً في شعب الإيمان ٣/ ٥٢٢، ح ٢٠٥٤، ط١/ مكتبة الرشد بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي- الهند، ٢٠٠٣م.

(٤) رواه النسائي ٧/ ٢٤٧، ح ٧٩٣٧، باب: كم بين نزول أول القرآن وبين آخره، ط١/ مؤسسة الرسالة بيروت ٢٠٠١م. والطبراني في المعجم الكبير ١٢/ ٣٢، ح ١٢٣٨١، ط٢/ مكتبة ابن تيمية، د.ت. والحاكم في المستدرك ٢/ ٢٤٢، ح ٢٨٨١، قال الحاكم: هذا حديثٌ صحيح الإسناد ولم يخرجاه. وأقرّه الذهبي. ط/ دار الكتب العلمية ١٩٩٠م. والبيهقي في الأسماء والصفات ١/ ٥٧١، ح ٤٩٦، ط١/ مكتبة السوادي- جدة، ١٩٩٣م.

القول الثاني: أنّ القرآن نزلَ إلى السماء الدنيا في عشرين ليلة قدر، أو أكثر. ينزل في كل ليلة قدر مجمل ما سيفرق طيلة العام حسب حوادث الناس، وحاجة الأمة.

قال الإمام الرازي رحمه الله: (يحتمل أنه كان ينزل في كل ليلة قدْر ما يحتاج الناس إلى إنزاله إلى مثلها من اللوح إلى السماء الدنيا)[١]. ثم توقف الرازي رحمه الله، هل هذا أولى أو الأول؟[٢]

قال ابن كثير رحمه الله: (قال فخر الدين: ويحتمل أنه كان ينزل في كل ليلة قدر ما يحتاج الناس إلى إنزاله إلى مثله من اللوح إلى سماء الدنيا، وتوقف، هل هذا أولى أو الأول؟ وهذا الذي جعله احتمالًا نقله القرطبي عن مقاتل بن حيان، وحكى الإجماع على أن القرآن نزل جملة واحدة من اللوح المحفوظ إلى بيت العزة في السماء الدنيا[٣]، وحكى الرازي عن سفيان بن عيينة وغيره أن المراد بقوله: ﴿ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ﴾، أي: في فضله أو وجوب صومه، وهذا غريب جدا)[٤].

ونقل هذا الرأي أيضاً هادي معرفة، لكن ناقشه بقوله: (غير أنّ هذا الاختيار يخالفه ظاهر قوله تعالى: ﴿أُنزِلَ فِيهِ﴾، أو ﴿أَنزَلْنَٰهُ﴾، حكاية عن حديث سابق، فلو صحّ هذا القول، لكان المناسب أن يقول: ننزله، صفة للحال!. وأيضاً يردّه: ما هي الفائدة المتوخاة من نزول قرآن قبل الحاجة إليه؟ ولا سيما في صيغة جملة الماضي أو الحال، المستدعية كونها نزلت لمناسبة وقتية، لا موقع لنزولها قبل ذلك، حسب التعبير اللفظي!)[٥].

---

(١) تفسير الفخر الرازي/ مفاتيح الغيب/ التفسير الكبير، ٥/ ٢٥٣، ط٣/ دار إحياء التراث العربي بيروت ١٤٢٠هـ.

(٢) السابق- نفس الموضع.

(٣) انظر: تفسير القرطبي ٢٠/ ١٣٠، ط٢/ دار الكتب المصرية ١٩٦٤.

(٤) تفسير ابن كثير ١/ ٥٠٢، ط٢/ طيبة ١٩٩٩م. وتفسير الرازي ٥/ ٢٥٣.

(٥) التمهيد في علوم القرآن ١/ ١٤٧.

القول الثالث: أن القرآن ابتدأ نزوله في ليلة القدر، ثم نزل مفرقاً، بعد ذلك، في عشرين سنة، تقريباً[١].

قال العلاّمة محمد هادي معرفة: (وهو -أي وهذا الرأي- الذي نرتئيه، نظراً لأنّ كلّ حادث خطير، إذا كانت له مدّة وامتداد زمني، فإنّ بدء شروعه هو الذي يسجل تاريخياً كما إذا سُئل عن تاريخ دولة أو مؤسسة أو تشكيل حزبي، أو إذا سُئل عن تاريخ دراسة طالب علم أو تلبُّسه الخاص وأمثال ذلك، فإنّ الجواب هو تعيين مبدأ الشروع أو التأسيس لا غير)[٢].

---

(١) انظر: الإتقان في علوم القرآن، السيوطي ١/ ١٤٤، والتمهيد في علوم القرآن، هادي معرفة ١/ ١٤٥.

(٢) التمهيد في علوم القرآن ١/ ١٤٥. ونقل هادي معرفة في الموضع المذكور ما يعضد مذهبه هذا عن كبار رجال الإمامية.

وقال لي شيخنا العلاّمة الدكتور عبد الحميد مدكور أثناء مناقشته للمسألة: (ولعل هذا الرأي أولى الآراء بالقبول. ولا يخلو من وجاهة ولا إشكال فيه كما يقول رشيد رضا وغيره). وقال حفظه الله: (وما حكمة النزول إلى سماء الدنيا وما علاقتها بالتنزّل التفصيلي الذي تنزل به القرآن؟ وما مستند القائلين به، **وهل تثبت العقائد أصولاً وفروعاً إلا بدليل قطعيّ** أو دليل مقبول على الأقلّ؟).

قلتُ: وأسئلة شيخنا الدكتور مدكور مهمّة جدًّا في هذا السياق، حيث لا تثبت العقائد بروايات الآحاد، فضلا عن الروايات الضعيفة. ومن أجل ذلك رجّح بعض علماء الإماميّة القول الثالث من ابتداء نزول القرآن ليلة القدر ثم نزوله مفرقا بعد ذلك على السنين. قال الشيخ هادي معرفة: (قال المحقق العلاّمة أبو عبد الله المفيد: الذي ذهب إليه أبو جعفر ابن بابويه -من القول بنزول القرآن في شهر رمضان في ليلة القدر، جملة واحدة إلى البيت المعمور، في السماء الرابعة، ثم نزوله من البيت المعمور في مدة عشرين سنة-، أصله حديث واحد، أي ليس من المتواتر المقطوع به، لا يوجب علماً ولا عملاً. ونزول القرآن على الأسباب الحادثة حالاً فحالاً يدلّ على خلاف ما تضمنه هذا الحديث. قال: وقد يجوز في الخبر الوارد بنزول القرآن جملة في ليلة القدر: أنّه نزلت جملة منه ليلة القدر، ثم تلاه ما نزل منه إلى وفاة النبي ﷺ، أمّا أن يكون نَزَل بأسره وجميعه في ليلة القدر فهو بعيدٌ عمّا يقتضيه ظاهر القرآن والمتواتر من الأخبار. وقال المرتضى علم الهدى قدس الله سره: والذي ذهب إليه أبو جعفر ابن بابويه من القطع على أنّه أنزل جملة واحدة، إن كان معتمداً في ذلك على الأخبار المروية التي رواها فتلك أخبار آحاد، لا توجب علما ولا تقتضي قطعاً، وبإزائها أخبار كثيرة أشهر منها وأكثر، تقتضي أنه أنزل متفرقاً). التمهيد ١/ ١٥٢ وما بعدها. قلت: وهذا أيضاً ما رجحه **السيد رشيد رضا** رحمه الله كما سيأتي من كلامه.

=

قال السيوطي: (والرأي الأول هو الأصح الأشهر. وقال ابن حجر: والأول هو الصحيح المعتمد)[١]. وهو أيضاً ما ذهب إليه جمهرة وكثرة من علماء الشيعة[٢].

هذه أشهر الأقوال، وسواها لا دليل عليه[٣]. وعلى كلّ حال فلا طائل من تحتها، ولا فائدة علمية تبنى من ورائها[٤]؛ لأنّها متفقة على نزول القرآن منجماً، والخلاف في كيفيته.

والخلافُ هنا سهلٌ يسيرٌ بين السنة والشيعة، كما ترى.

وما سبق يلخصه السيد رشيد رضا رحمه الله بقوله: (وأمّا معنى نزول القرآن في رَمضان مع أنّ المعروف باليقين أنّ القرآن نزل منجماً متفرقاً في مدّة البعثة كلها فهو أنّ ابتداء نزوله كان في رمضان، وذلك في ليلة منه سميت ليلة القدر: أي الشرف، والليلة المباركة كما في آيات أخرى، وهذا المعنى ظاهر لا إشكال فيه، على أن لفظ القرآن يطلق على هذا الكتاب كله، ويطلق على بعضه، وقد ظنّ الذين تصدروا للتفسير منذ عصر الرواية أن الآية مشكلة، ورووا في حلّ

= وقد حاول السيد محمد باقر الحكيم الجمع بين القولين، فقال: (في رأي عدد من العلماء أنّ القرآن نزل على النبي مرتين: إحداهما: نزل فيها جملة واحدة على سبيل الإجمال، والأخرى: نزل فيها تدريجاً على سبيل التفصيل خلال المدة التي قضاها النبي في أمته منذ بعثته إلى وفاته. ومعنى نزوله على سبيل الإجمال: هو نزول المعارف الإلهية التي يشتمل عليها القرآن وأسراره الكبرى على قلب النبي ﷺ، لكي تمتلئ روحه بنور المعرفة القرآنية. ومعنى نزوله على سبيل التفصيل: هو نزوله بألفاظه المحددة وآياته المتعاقبة، والتي كانت في بعض الأحيان ترتبط بالحوادث والوقائع في زمن الرسالة، وكذلك مواكبة تطورها). علوم القرآن ص٣٣.

(١) انظر: الإتقان في علوم القرآن ١/ ١٤٤، ط/دار الحديث. وتفسير الرازي ٥/ ٢٥٣. وتفسير ابن كثير ١/ ٥٠٢. وانظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري، الحافظ ابن حجر، ٩/ ٤، ط/دار المعرفة بيروت ١٣٧٩هـ. ت: محب الدين الخطيب، ومحمد فؤاد عبد الباقي. وانظر: مناهل العرفان ١/ ٣٩.

(٢) انظر: التمهيد في علوم القرآن ١/ ١٤٧- ١٤٨. وانظر: علوم القرآن، السيد محمد باقر الحكيم، ص٣٢، ط/ النجف الأشرف ٢٠١٠م.

(٣) راجع: الإتقان ١/ ١٤٤. ويقول العلامة الزرقاني بعد أن رجح الرأي الأول: (ولكن هذه الأقوال الثلاثة الأخيرة بمعزل عن التحقيق، وهي محجوجة بالأدلة التي سقناها بين يديك تأييداً للقول الأول). مناهل العرفان ١/ ٤٢، ط/ دار الحديث.

(٤) انظر: التمهيد في علوم القرآن- هادي معرفة- ١/ ١٤٧.

الإشكال أنّ القرآن نزل في ليلة القدر من رمضان إلى سماء الدنيا، وكان في اللوح المحفوظ فوق سبع سماوات، ثم نزل على النبي منجما بالتدريج، وظاهر قولهم هذا أنه لم ينزل على النبي ﷺ في رمضان منه شيء خلافاً لظاهر الآيات، ولا تظهر المنة علينا ولا الحكمة في جعل رمضان شهر الصوم على قولهم هذا؛ لأنّ وجود القرآن في سماء الدنيا كوجوده في غيرها من السماوات أو اللوح المحفوظ من حيث إنّه لم يكن هداية لنا، ولا تظهر لنا فائدة في هذا الإنزال، ولا في الإخبار به)[١].

والراجح في نظر الباحث: هو القول الثالث، وهو مذهب السيد رشيد رضا رحمه الله، وشيخنا الدكتور مدكور، وغيرهما.

الحكمة في تنجيم القرآن (عند السنّة).

وقد أجمل العلماء حكم وأسرار تنجيم القرآن في النقاط التالية[٢]:

- تثبيت فؤاد النبي ﷺ، وتقوية قلبه. وفي ذلك يقول الله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ﴾ [الفرقان: ٣٢][٣].

- التدرج في تربية هذه الأمة الناشئة علما وعملاً. وفي ذلك قوله تعالى: ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ﴾ [الإسراء: ١٠٦][٤]. وقوله تعالى: ﴿وَرَتَّلْنَٰهُ تَرْتِيلًا﴾ [الفرقان: ٣٢][٥].

- مسايرة الحوادث والطوارئ في تجددها وتفرقها، وتشمل: إجابة السائلين على أسئلتهم، ومجاراة الأقضية والوقائع، وكشف حال أعداء الله والمنافقين. وفي ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٣][٦].

(١) تفسير القرآن الحكيم/ المنار، السيد رشيد رضا، ٢/ ١٤٣، ط/ المكتبة التوفيقية د.ت.

(٢) راجع: مناهل العرفان ١/ ٤٨ وما بعدها.

(٣) انظر: مناهل العرفان ١/ ٤٨.

(٤) انظر: السابق- نفس الموضع.

(٥) انظر: السابق- نفس الموضع.

(٦) انظر: السابق- نفس الموضع.

- الإرشاد إلى مصدر القرآن، وأنه كلام الله وحده. وفي ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢].

وفي ذلك كله يقول **الشاطبي** رحمه الله: ((ومن هنا كان نزول القرآن نجوماً في عشرين سنة ووردت الأحكامُ التكليفية فيها شيئاً فشيئاً ولم تنزل دفعة واحدة، وذلك لئلا تنفر عنها النفوس دفعة واحدة))[١].

تنجيم القرآن عند الشيعة

ولم يخرج **الشيعةُ** عن هذه الحِكَم والمقاصد السابقة في تنجيم القرآن[٢]، بل لقد كررها بنفس المعنى، مع اختلاف في الصيغة السيد محمد باقر الصدر في: «المدرسة القرآنية»[٣]، والسيد محمد باقر الحكيم في كتابه: «علوم القرآن»[٤].

فهذه أشهر الآراء في حكمة تنجيم القرآن، وفي كيفية نزوله بين السنّة والشيعة، وهم متفقون على نزول القرآن منجماً، ثم اختلفوا في تفاصيل ذلك. وهو خلاف أشبه بالنظريّ، ولا ثمرة عمليّة تُبنى من وراء ذلك، إلا إذا افترضنا أن القائلين بجمع القرآن كاملا بين دفتين في عهد النبي ﷺ هم أنفسهم الذين قالوا بنزول القرآن دفعة واحدة. وهو ما سيتناوله الفصل الثاني:

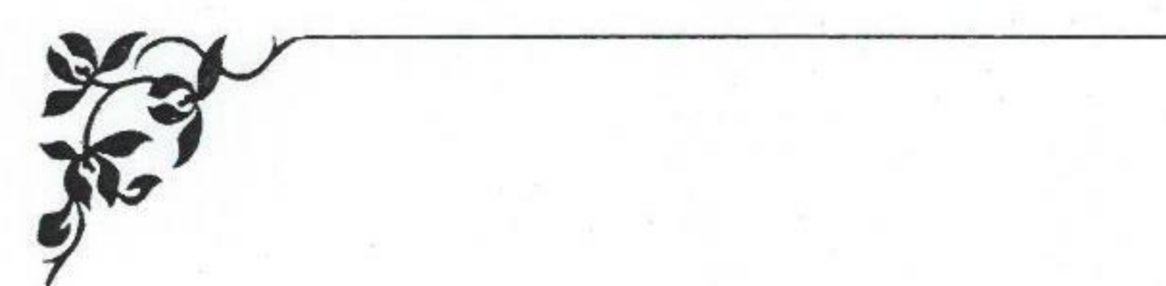
---

(١) الموافقات ٢/ ٧١، تحقيق: العلامة دراز، ط/ دار الكتب العلمية- بيروت د.ت. وانظر: تاريخ القرآن، د. عبد الصبور شاهين، ص٢٩ وما بعدها. وانظر: المدخل لدراسة القرآن الكريم، محمد أبو شهبة، ص٧٠، وما بعدها.

(٢) انظر: التمهيد في علوم القرآن ١/ ١٥٣ وما بعدها.

(٣) المدرسة القرآنية، ص٢٢٢.

(٤) علوم القرآن، ص٣٤.




الفصل الثاني
جمع القرآن بين السّنة والشيعة الإمامية

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: جمع القرآن عند السنة.

المبحث الثاني: جمع القرآن عند الشيعة الإمامية.



المبحث الأول

جمع القرآن عند السنة

المطلب الأول: جمع القرآن في عهد النبي ﷺ

أوّلُ جمعٍ للقرآن الكريم كان في عهد النبي ﷺ. ونقصد بالجمع هنا: كتابته في السطور، وحفظه في الصدور.

روى ابن حبّان وغيره بسنده عن زيد بن ثابت قال: «**كنا عند رسول الله ﷺ، نؤلف القرآن من الرقاع**»[1].

أولاً: الفارق بين الكتابة والتدوين

ما حَدَث في عهد النبي ﷺ، هو حفظ القرآن في الصدور، وكتابته في السطور. وهذه هي المرحلة الأولى/ مرحلة جمع القرآن في عهد النبي ﷺ؛ لأن جمع القرآن ليس فقط كتابته في السطور، بل يشمل كتابته في السطور، وحفظه في الصدور، وكلّ ما من شأنه أن يؤدي إلى حفظ القرآن. فقراءته جمعٌ له، وكتابته جمعٌ له، وتدوينه جمعٌ له.

---

(١) صحيح ابن حبان، باب ذكر إباحة تأليف العالم كتاب الله جل وعلا، ١/ ٣٢٠، والمستدرك للحاكم، كتاب التفسير، ٢/ ٢٤٩. قال الحاكم: هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، وأقرّه الذهبي.

قال الحاكم: وفيه البيان الواضح: أنّ جمع القرآن لم يكن مرّة واحدة، فقد جُمع بعضه في حضرة الرسول ﷺ، ثم جُمع بعضه بحضرة أبي بكر، والجمع الثالث هو في ترتيب السورة كان في خلافة أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنهم أجمعين. المستدرك ٢/ ٢٤٩.

قلتُ: وكلامُ الحاكم، ليس مسلّماً على عمومه، لأنّ القرآن جُمع كله في عهد الرسول ﷺ، بطريقة معينة تحفظه وقت نزوله وبما تقتضيه المرحلة النبوية، من إضافات يومية أو أسبوعية أو شهرية إلى الكتاب الحكيم، ثمّ جُمع مرة أخرى في عهد أبي بكر، بطريقة حفظ أخرى، تتناسب مع انتهاء نزول الوحي. على نحو ما سنرى.

وكتابة القرآن هي مرحلة أولى حدثت في عهد النبي ﷺ، ثم أتت المرحلة الثانية وهي مرحلة التدوين في عهد أبي بكر، وكلاهما نُطلق عليه «جمع القرآن»[١].

فالمراد بتدوين القرآن أن تُجمع الصُحف المكتوبة في ديوان واحد. وجَمْعُ القُرآن يعني أكثر من عمل التسجيل. فليس الجمع مجرد الرصد والتسجيل والكتابة[٢]. بل يشمل الكتابة والتدوين، والعناية، وما أشبه.

وقد التفت إلى ذلك الفارق شيخنا الدكتور رفعت فوزي بالنسبة لكتابة الحديث وتدوينه[٣]، والشيخ الآصفي[٤] بالنسبة للقرآن الكريم.

والتفت السيوطي من قبل إلى هذا المعنى الدقيق ففرق بين كتابة القرآن، وبين جمع القرآن في مصحفٍ مُسوّر محدود، من الجهتين، أي بين الدفّتين.

قال السيوطي: (عن زيد بن ثابت، قال: قُبض النبي ﷺ ولم يكن القرآن جمع في شيء. قال الخطابي: إنما لم يجمع النبي القرآنَ في المصحف، لما كان يترقبه من ورود ناسخ لبعض أحكامه أو تلاوته، فلما انقضى نزوله بوفاته ألهم الله الخلفاء الراشدين ذلك. وأما ما أخرجه مسلم من حديث أبي سعيد، قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا تكتبوا عني شيئا غير القرآن..**»[٥] الحديث. فلا ينافي ذلك؛ لأن الكلام في كتابةٍ مخصوصة، وقد كان القرآن كُتِب كلُّه في عهد رسول الله ﷺ، لكن غير مجموع في موضع واحدٍ ولا مُرتّب السور)[٦].

---

(١) يُطلق العلماء مصطلح جمع القرآن عما حدث في عهد النبي ﷺ، وأيضا عما حدث في عهد أبي بكر، وأيضاً عما حدث في عهد عثمان.

(٢) انظر: كتابة السنة في عهد النبي ﷺ، والصحابة، د. رفعت فوزي، ص٩، ط١/ دار الوفاء ٢٠٠٧م.

(٣) انظر: المرجع السابق- نفس الصفحة. حيث فرّق شيخنا بين كتابة الحديث، وبين تدوين الحديث، وقال بأنّ التدوين جاء متأخراً لكن الكتابة حصلت في عهد النبيّ ﷺ.

(٤) دراسات في القرآن الكريم، الشيخ محمد مهدي الآصفي، نقلا عن نصوص في علوم القرآن للسيد علي الموسوي الدارابي ٣/ ٦٤٤. ط/ إيران.

(٥) صحيح مسلم، ٤/ ٢٢٩٨، كتاب الزهد، باب التثبت في الحديث وحكم كتابة العلم، ح٣٠٠٤.

(٦) الإتقان ١/ ١٨٦، النوع الثامن عشر، في جمعه وترتيبه، ط/ دار الحديث.

وهذا يحلّ إشكالات كثيرة يقع فيها كثير من المستشرقين وغيرهم، في مسألة جمع القرآن[١].

فالقُرآن الكريم جُمع في عهد النبي ﷺ، بمعنى: حفظه في الصدور وكتابته في السطور. لكن ما تمّ في عهد الصحابة/ أبي بكر وعثمان هو التدوين[٢]، بمعنى جمع الصحف المكتوبة وجعلها في ديوان واحد (اصطُلح على تسميته مصحفاً)، مرتباً، ومجموعاً، بهذا الشكل الذي نراه الآن، في حين أن القرآن في عهد النبي ﷺ كان مكتوباً أيضاً ومحفوظاً في الصحائف، لكن تلك الصحائف لم تكن بين دفتين، فقط هذا هو وجه الاختلاف الوحيد. وهناك من يقول بأن القرآن جمع جمعا تاماً في عهد النبي ﷺ كتابة وحفظاً وتدويناً، وسنقف مع هذا الرأي بعد قليل.

فجَمْع القرآن في عهد النبي ﷺ ينقسم إلى قسمين:

أ- حفظه في الصدور.

ب- كتابته في السطور. وذلك يحتاج إلى بيان وتفصيل، وهو ما سنفصله في المبحث التالي:

ثانياً: حفظه في الصدور (عند السنّة)

كان النبي ﷺ أميًا لا يقرأ ولا يكتب. وكانت الغالبية من جماهير ذلك العصر أميين، لا يُجيدون كتابة ولا قراءة، ولا يسعون إليه. ولما جاء الإسلامُ وأنزل الله دستور المسلمين المتمثل في ذلك الكتاب العزيز/ القرآن، وَجَد العربُ من نحارير البلاغة، وصُنّاع الفصاحة أنفسهم أمام تفرّد لُغوي لم يعرفوا مثله من قبل. ولأنّ كل صانعٍ أدرى بصنعته، وموهوبٍ أعلم بموهبته، فقد

---

(١) انظر: مدخل إلى القرآن الكريم، د. محمد عبد الله دراز، ص٤٦، وهو يرد ويناقش شبهات الدكتور أرثر جيفري، وأغلوطاته حول تدوين القرآن.

(٢) التدوين: هو الجمع في الصحف، والديوان: مجتمع الصحف. انظر: لسان العرب، ٥/ ٣٣٣، مادة دون. وقد فرّقنا بين الجمع والتدوين لأنّ ما تمّ في عهد النبيّ ﷺ سمّاه العلماء جمعاً للقرآن، وما تمّ في عهد أبي بكر سموه جمعاً، وما تم في عهد عثمان سمّوه جمعاً. فاستعملنا مصطلح التدوين لنُخرج مجرد الكتابة والتسجيل من مقصودنا. كما فعل شيخنا الدكتور رفعت فوزي بالنسبة للحديث. ولفظ التدوين استعمله العلامة محمد عبد الله دراز في كتابه: «مدخل إلى القرآن الكريم»، ص٥٢، ط/ دار القلم- الكويت ٢٠٠٣م.

انساقوا طوعا وكرها يرددون كلام الله، ويلهجون به، ويدندنون بتلك اللغة التي أخذت بتلابيبهم، وجبذت أفئدتهم، آمنوا بمضمونها أو لم يؤمنوا!.

وكان النبي ﷺ حريصاً على ترديد ما ينزل إليه من القرآن فيردده ويلهج به، ويُسابق الوحي في قراءته، أثناء نزوله عليه، حتى لا ينسى، فأمره الله أن يتمهل، وأن يستمع الوحي، بإمعان وتأمل، وتكفل له أن يجمعه في صدره الشريف. وأنزل الله قوله: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ * إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ﴾ [القيامة: ١٦-١٧].

وهذا المعنى في هذه الآية رواه **البخاري** في صحيحه بسنده عن ابن عباس قال: «كان رسول اللهَّ ﷺ إِذَا نَزل جبريل بِالوحي، وكان مِما يحرك به لِسانه وَشفتيه فيشتد عليه، وكان يعرَف منه، فَأنزَلَ اللهَّ الآيَة التِي فِي: لا أقسم بِيوم القِيامَةِ: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ * إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ﴾ [القيامة: ١٦-١٧]، قَال: علينا أنْ نجمعه في صدرِك، ﴿وَقُرْءَانَهُۥ * فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ﴾: فَإِذَا أَنْزَلْنَاهُ فَاسْتَمِعْ، ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ﴾ [القيامة: ١٩]: علينَا أن نبينه بِلِسَانك، قَال: فَكَان إِذا أَتَاه جِبْرِيل أَطْرَقَ، فإذا ذهب قرأه كما وعده اللهَّ عز وجل. ﴿أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ﴾ [القيامة: ٣٤] توعّد»(١).

يقول **ابن كثير** رحمه الله: (هذا تعليم من الله عز وجل لرسوله ﷺ في كيفية تلقيه الوحي من الملك، فإنه كان يبادر إلى أخذه، ويسابق المَلك في قراءته، فأمره الله عز وجل إذا جاءه الملك بالوحي أن يستمع له، وتكفل له أن يجمعه في صدره، وأن ييسره لأدائه على الوجه الذي ألقاه إليه، وأن يبينه له ويفسره ويوضحه. فالحالة الأولى: جمعه في صدره، والثانية: تلاوته، والثالثة: تفسيره وإيضاح معناه؛ ولهذا قال: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ﴾ أي: بالقرآن، كما قال: ﴿وَلَا تَعْجَلْ بِٱلْقُرْءَانِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَىٰٓ إِلَيْكَ وَحْيُهُۥ ۖ وَقُل رَّبِّ زِدْنِى عِلْمًا﴾ [طه: ١١٤]. ثم قال: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ﴾ أي: في صدرك، ﴿وَقُرْءَانَهُۥ﴾ أي: أن تقرأه، ﴿فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ﴾ أي: إذا تلاه عليك الملك عن الله عز وجل، ﴿فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ﴾ أي: فاستمع له، ثم اقرأه كما أقرأك، ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ﴾ أي: بعد حفظه وتلاوته نبينه لك ونوضحه، ونلهمك معناه على ما أردنا وشرعنا)(٢).

---

(١) البخاري- كتاب بدء الوحي، باب قوله«فإذا قرأناه فاتبع قرآنه»، ٦/ ١٦٣، ومسلم، باب الاستماع إلى القراءة، ١/ ٣٣٠.

(٢) تفسير ابن كثير، ٨/ ٢٧٨.

ونلاحظُ أنّ هذه المرحلة، من أهمِّ المراحل والعوامل التي دار عليها ثبوت القرآن، وترسيخه في ذهن الأمّة وعقلها في الصدرِ الأوّل.

وقال الله تعالى: ﴿وَلَا تَعْجَلْ بِٱلْقُرْءَانِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَىٰٓ إِلَيْكَ وَحْيُهُۥ ۖ وَقُل رَّبِّ زِدْنِى عِلْمًا﴾ [طه: ١١٤]. فكان النبي ﷺ حريصاً على حفظ القرآن، وليس فقط مجرد قراءته أو ترديده، فأرشده الله إلى ما هو أخفّ وأسهل عليه، لئلا يشق عليه، وتولى الله جمعه في صدره من غير نسيان، وتبليغه للناس من غير بهتان(١).

ويقول **الزرقاني**: (ومن هنا كان النبي ﷺ جامعَ القرآن في قلبه الشريف، وسيّدَ الحفاظ في عصره المنيف، ومرجعَ المسلمين في كل ما يعنيهم من أمر القرآن وعلوم القرآن، وكان ﷺ يقرؤه على الناس على مكث كما أمره مولاه، وكان يُحيي به الليل، ويزين الصلاة، وكان جبريل يعارضه إياه في كل عام مرة، وعارضه إياه في العام الأخير مرتين، قالت عائشة، وفاطمة رضي الله عنهما: سمعنا رسول الله ﷺ يقول: «**إنّ جبريل كان يعارضني القرآن في كُلِّ سنة مرة، وإنه عارضني العام مرتين، ولا أُراه إلا حضر أجلي**»(٢))(٣)؛ اهـ.

وكان النبيُّ ﷺ حريصاً على عناية الصحابة بالقرآن، وعلى مكثهم معه، وتلقينهم إياه(٤).

ومن ذلك ما روى الحاكم بسنده عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه: «كان الرجل إذا هاجر دفعه النبي ﷺ إلى رجل منا يعلمه القرآن، وكان يُسمع لمسجد رسول الله ﷺ ضجّة بتلاوة القرآن حتى أمرهم رسول الله **أن يخفضوا أصواتهم لئلا يتغالطوا**»(٥).

---

(١) انظر: تفسير ابن كثير (تفسير سورة طه) ٥/ ٣١٩.

(٢) البخاري- كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام- ٤/ ٢٠٣ ح٣٦٢٣.

(٣) مناهل العرفان ١/ ٢٠٤.

(٤) هناك بحث شيّق ومهم في هذه المسألة بعنوان:«الأساليب النبوية في إثارة دافعية تعلم القرآن الكريم وحفظه، د. مجدي سليمان محمد المشاعلة، ص١٢١، (ضمن مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية)، جامعة الكويت، العدد ٩٤، السنة ٢٨/ سبتمبر ٢٠١٣م.

(٥) رواه الحاكم في المستدرك، ٣/ ٤٠١، ح٥٥٢٧، كتاب معرفة الصحابة، باب ذكر مناقب عبادة بن الصامت. وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. وقال الذهبي: حديث صحيح.

وتلقّف الصحابةُ الكرام الحرصَ النبويَّ بالشغف والالتزام، فقد تنافسوا في حفظه، وقراءته وإقرائه، والعناية به، أيّ عناية.

يقول **الزرقاني رحمه الله**: (وأمّا الصحابةُ رضي الله عنهم، فقد كان كتاب الله في المحلّ الأول من عنايتهم؛ يتنافسون في استظهاره وحفظه، ويتسابقون إلى مدارسته وتفهمه، ويتفاضلون فيما بينهم على مقدار ما يحفظون منه؛ وربما كانت قرة عين السيدة منهن أن يكون مهرها في زواجها سورةً من القرآن يعلمها إياها زوجها، وكانوا يهجرون لذة النوم، وراحة الهجود، إيثاراً للذة القيام به في الليل، والتلاوة له في الأسحار، والصلاة به والناس نيام، حتى لقد كان الذي يمر ببيوت الصحابة في غسق الدجى، يسمع فيها دويًّا كدويِّ النحل بالقرآن؛ وكان الرسول ﷺ يزكي فيهم هذه العناية بالتنزيل، ويبلغهم ما أنزل إليه من ربه، ويبعث إلى من كان بعيد الدار منهم من يعلمهم ويقرئهم)[1].

ومما سبق يبدو جلياً أن عوامل ترسيخ هذا القسم وإنمائه:

١- قراءة القرآن.

٢- إقراء القرآن.

٣- تفسيره وبيانه.

هذه من عوامل حفظه في الصدور كما ظهر فيما سبق.

وهنا مسائل:

المسألة الأولى: حفّاظه ورواته

ومن الإشكالات التي أُثيرت في ذلك المقام: فهْم البعض لروايات تقصر حفظ القرآن على عدد محدود من الصحابة[2]. ومن تمسّك بظاهرها فبسبب الفهم الخاطئ للنصّ الشرعي،

(١) مناهل العرفان ١/ ٢٠٤.

(٢) انظر: التبيان للشيخ طاهر الجزائري ص١٣٣.

ولعدم الإدراك المقاصدي، في التعامل مع القرآن، والأخبار الواردة. ونقف وقفة مع بعض تلك الأخبار:

روى البخاري بسنده عن أنس بن مالك رضي الله عنه أنه قال: «**مات النبي ﷺ ولم يجمع القرآن غير أربعة، أبو الدرداء، ومعاذ بن جبل، وزيد بن ثابت، وأبو زيد**». **قال: «ونحن ورثناه»**[1].

فقد يظن بعض من لا يفهم المقاصد والحكم، والأبعاد والخلفيات، والمعاني والسياقات، أنّ الأمر على ظاهره، فيزعمَ أنّ القرآن لم يكن محفوظًا سوى من عدد قليل في عهد النبيّ ﷺ.

قال **النووي** رحمه الله: (قوله ﷺ: **(خذوا القرآن من أربعة وذكر منهم ابن مسعود)** قال العلماء: سببه أن هؤلاء أكثر ضبطا لألفاظه وأتقن لآدائه وإن كان غيرهم أفقه في معانيه منهم، أو لأن هؤلاء الأربعة تفرغوا لأخذه منه ﷺ مشافهة، وغيرهم اقتصروا على أخذ بعضهم من بعض، أو لأن هؤلاء تفرغوا لأن يؤخذ عنهم، أو أنه ﷺ أراد الإعلام بما يكون بعد وفاته ﷺ من تقدم هؤلاء الأربعة، وتمكنهم وأنهم أقعد من غيرهم في ذلك فليؤخذ عنهم)[2].

ويمكن أن نرد على هذا الإشكال أيضاً بالآتي:

أولا: أنّ الأحاديث واردة ومشهورة أن النبيّ ﷺ اهتمّ بحفظ القرآن وقراءته وإقرائه. وأن حشوداً هائلة من الصحابة انساقوا طائعين إلى خدمة النصّ القرآني حفظاً وفهمًا، وبياناً[3].

ثانياً: أن هناك كَتَبَةٌ للوحي كُثر وعددهم أكبر من أربعة، وكلهم كانوا من الحافظين المعاهدين للقرآن.

ثالثا: قلنا إنّ الجمعَ غيرُ الكتابة. وهو ما ألمح إليه السيوطي، وغيره. وبأن القرآن كُتب في عهد الرسول ﷺ، لكنه لم يُجمع الجمع التدويني/ في كتابٍ أو مصحف، بمعنى أن يتم حصره في مجلد واحد أو كتابٍ واحد، مُسوّر ومحدود بالدفتين، بذلك الترتيب وبتلك الهيئة المعهودة الآن.

(١) رواه البخاري، باب القراء من أصحاب النبي ﷺ، ٦/ ١٨٧، ح٥٠٠٤.

(٢) شرحُ النووي على مسلم ١٦/ ١٧.

(٣) وقد ذكرنا بعضها في الحديث عن حفظه في الصدور، وستأتي جملة أخرى بعد قليل.

ولكي نوضّح هذه النقطة: فإنّ ترتيب القرآن هو توقيفي على الراجح[1]، بمعنى أنّ الصحابة عرفوا ترتيب السور والآيات من النبي ﷺ، ومع ذلك فلم يكن ذلك مسجلاً في عهد النبي ﷺ، بل معروفا في ذهن الصحابة، لا يخالف فيه أحد. فلمّا جاءت مرحلة الجمع التدويني قاموا بترتيبه على الطريقة التي عرفوها من النبي ﷺ.

كذلك في القرآن ككل، فقد تمّت كتابته كله في عهد النبي ﷺ بطريقة مؤسسية محكمة، لكن هذه الكتابة لم تجمع في كتاب واحد بين دفتين، وإنّما فُرقّت على صحائف عدة، فما كان من أبي بكر إلا أن جمع شتات تلك الصحائف وضمّها لبعضها.

وأنس بن مالك عندما شهد للصحابة الأربعة بجمع القرآن، فربما كان مراده الجمع التدويني، وليس مجرد الحفظ أو الكتابة، بل قصد أنهم جمعوا القرآن، أي كان لكلّ منهم مصحف، يتملكه، على غرار صحيفة عبد الله بن عمرو، وصحيفة علي بن أبي طالب، في الحديث الشريف[2]. فقد كان بعض الصحابة من المشغولين بالعلم يهتمون بجمع وتدوين الحديث، فمن باب أولى القرآن، سيّما والنبي ﷺ يقول: «**من كتب عني شيئا غير القرآن فليمحه**»[3].

يدلّ على ذلك التوجيه أنّ النبيّ ﷺ قال: «**خذوا القرآن من أربعة، من عبد الله بن مسعود، وسالم، ومعاذ، وأبي بن كعب**»[4].

فهؤلاء الأربعة غير الأربعة الذين ذكرهم أنس في الحديث السابق، سوى معاذ. ولو كان من ذكرهم أنس هم فقط من جمعوا القرآن بمعنى حفظوه ووعوه دون سواهم لذكرهم النبي ﷺ، دون غيرهم.

---

(١) سيأتي تفصيل هذه المسألة لاحقاً.

(٢) انظر: كتابة السنة في عهدي النبي ﷺ والصحابة رضوان الله عليهم، د. رفعت فوزي، ص١٥، ط/ دار الوفاء٢٠٠٧م.

(٣) رواه مسلم، كتاب الزهد والرقائق، باب التثبت في الحديث وحكم كتابة العلم، ٤/ ٢٢٩٨.

(٤) رواه البخاري ٥/ ٣٦، باب مناقب أبي بن كعب، وصحيح مسلم- باب من فضائل عبد الله بن مسعود وأمه، ٤/ ١٩١٣. وسنن الترمذي- باب مناقب عبد الله بن مسعود ٥/ ٦٧٤.

وهنا توجيهٌ أيضاً: حديث النبي ﷺ لم يحصر الأخذ في الأربعة المذكورين، لكنه خصّهم على سبيل الفضل لا الحصر، كقول العرب: «محمدٌ الرجل». أو أنهم كانوا مجتهدين في كتابة الوحي، وفي ملازمة النبي ﷺ، أو في حفظ القرآن وتعلمه، أو في تدريسه وبيانه، فاختصّهم من أجل ذلك.

والحديث يدلّ على أن حفظة القرآن في عهده ﷺ كانوا كثيرين، ولم يكونوا منحصرين في أشخاص بعينهم، كما سيأتي.

إنّ أنسَ ابن مالك نفسه قال عندما سأله قتادة عمّن جمع القرآن على عهد رسول الله ﷺ، قال: «**أربعةٌ كلهم من الأنصار: أبي بن كعب، ومعاذ بن جبل، وزيد بن ثابت، وأبو زيد. قلت: من أبو زيد؟ قال: أحد عمومتي**»[1].

وهذا دليلٌ آخر على عدم إرادة الحصر في حديثه الأول، الذي صرّح بالحصر فيه، ويدلّ على صحة التوجيه القائل بأنّه أراد بالجمع الجمع التدويني، والكتابة[2]، في عهد الرسول ﷺ. وهذا الجمع كان خاصًا بهؤلاء كصحف الحديث التي كانت في هذا العصر لبعض الأصحاب خاصة بهم، رغم أنّ النبي ﷺ نهى عن كتابة غير القرآن إلا أن بعضهم (مثل عبد الله بن عمرو) كتب أقوال النبي وآثاره بإذن منه، لأنه فهم من مقصد الخطاب النبوي أن العلة من وراء ذلك خوف اختلاط القرآن بغيره، فلمّا أمن ذلك، كتب الحديث النبوي، وفي حديث أبي هريرة: «**فإنه كان يكتب ولا أكتب**»[3].

فما بالك والقرآنُ مأمورٌ بكتابته، معنيٌّ بحفظه وتلاوته! يدلّ على ذلك أنّ ترتيب مصاحف بعض الأصحاب رضوان الله عليهم، كان مختلفاً وربما كان ناقصاً عن ترتيب النسخة الأُمّ التي كان يُشرف عليها النبي ﷺ بنفسه؛ لأن عملهم كان مجهوداً فرديّاً، تعبّداً لله عزّ وجل.

---

(١) رواه البخاري، كتاب المناقب، باب مناقب زيد بن ثابت، ٥/ ٣٧. ومسلم بشرح النووي ١٦/ ١٩، باب فضائل أبي بن كعب.

(٢) وهذا وجهٌ من عدة أوجه ذكرها الباقلاني في الانتصار للقرآن ١/ ٦٦. انظر أيضاً: الإتقان للسيوطي ١/ ٢٢٠.

(٣) رواه البخاري- باب كتابة العلم ١/ ٣٤.

وقال العلامة **طاهر الجزائري**: (وفيه مخالفة -أي حديث ثابت عن أنس- لحديث قتادة من وجهين: أحدُهما التصريح بصيغةِ الحصر في الأربعة، والآخر ذكرُ أبي الدرداء بدلَ أُبيٍّ بن كعب. وقد استنكر جماعةٌ من الأئمة الحصرَ في الأربعة، وقال المازري: لا يلزم من قول أنس: لم يجمعه غيرهم، أن يكون الواقع في نفس الأمر كذلك، لأنّ التقديرَ أنه لا يعلم أنّ سواهم جَمَعَه، وإلاّ فكيف الإحاطة بذلك مع كثرة الصحابة وتفرّقهم في البلاد[1]. وهذا لا يتمّ إلا إن كان لقيَ كل واحد منهم على انفراده، وأخبرهُ عن نفسه أنه لم يَكْمُل له جَمْعُ القرآنِ في عهد النبي ﷺ، وهذا في غاية البعد في العادة. وإذا كان المرجع إلى ما في علمه، لم يلزم أن يكون الواقع كذلك. قال: وقد تمسك بقول أنس جماعة من الملاحدة، ولا متمسك لهم فيه، فإنّا لا نُسلّمُ حَمْلَهُ على ظاهره، سَلّمناه، ولكن من أين لهم أنّ الواقع في نفس الأمر كذلك؟ سلّمناهُ، لكن لا يلزم من كون كلٍّ من الجمّ الغفير لم يحفظه كلَّه: أن لا يكون حَفِظَ مجموعَه الجمُّ الغفيرُ، وليس من شرط التواتر أن يحفظ كلّ فرد جميعه[2]، بل إذا حفظ الكُلُّ الكُلَّ ولو على التوزيع كفى. وقال القرطبي: قد قُتل يوم اليمامة سبعون من القرّاء، وقُتل في عهد النبي ﷺ ببئر معونة مثل هذا العدد[3]. قال: وإنّما خَصّ أنسٌ الأربعةَ بالذكر لشدة تعلقه بهم دون غيرهم، أو لكونهم كانوا في ذهنه دون غيرهم)[4].

وهناك روايات أخرى كثيرة تخالف رواية أنس، وتُخرجها عن ظاهرها، وتُثبت أنّ العدد المذكور لم يرد به الحصر[5]، منها: ما رواه **النسائي** بسنده عن عبد الله بن عمرو أنّه قال: جمعتُ القرآن فقرأتُ به كلّ ليلة، فبلغَ النبيَّ ﷺ، فقال: «**اقرأه في شهر**..الحديث»[6].

---

(١) انظر: شرح النووي على مسلم ١٦/ ١٩، كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل أبي بن كعب.

(٢) هذا بالنسبة للنقل الشفهي اللساني، وإلا فهو منقول بالكتابة، مدون في السطور من بداية الأمر.

(٣) حديث مقتل القراء في بئر معونة: البيهقي، السنن الكبرى ٢/ ٢٨٤.

(٤) التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن، ص١٣٢.

(٥) يقول الشيخ الدكتور محمد أبو شهبة: (والحقّ أن لا إشكال؛ لأنّ مراد رواية أنس الحصر الإضافي لا الحقيقي حتى يشكل الأمر إذ لا يتم له الحصر الحقيقي إلا إذا كان أنس لقى كل الصحابة وسألهم واحداً واحداً حتى يتم له الاستقراء، وهذا أمر مستبعد في العادة). المدخل لدراسة القرآن الكريم، ص٢٦٣.

(٦) سنن النسائي، ٤/ ٢١٠، باب صوم يوم وإفطار يوم، والحديث مرويٌ بألفاظ أخرى عند آخرين: سنن أبي داود ٢/ ٥٤، باب في كم يقرأ القرآن، و ٢/ ٥٦ باب تحزيب القرآن، ومسند أحمد ١١/ ٩، مسند عبد الله بن عمرو، ط/ الرسالة.

وأخرج بن أبي داود بسنده عن محمد بن كعب القرظي قال: «**جمع القرآن على عهد النبي ﷺ خمسة من الأنصار: معاذ بن جبل، وأبي بن كعب، وأبو الدرداء، وأبو أيوب الأنصاري**»[1].

وهذه الروايات بمجموعها وضمّ بعضها لبعض يُفهم منها أنّ الحصر غير حقيقي، بل قد حملت تلك الروايات الدالّة على عدمِ الحصر بعض المحدّثين على التشكيك في الرواية، **فقال طاهر الجزائري**: (قد اعترضَ الإسماعيلي على إخراج حديثيْ أنس معاً في الصحيح مع اختلافهما، فقال: هذان الحديثان مختلفان، ولا يجوزان في الصحيح مع تباينهما، بل الصحيح أحدهما. وجزمَ البيهقي بأنّ ذكرَ أبي الدرداء وَهْمٌ، والصواب أُبيّ بن كعب. وقال الداووديّ: لا أرى ذكر أبي الدرداء محفوظاً، والصحيح هي الرواية الأولى، وأمّا الرواية الثانية فالظاهرُ أنّ بعض الرواة رواها بالمعنى، فزادَ فيها الحصر، لتوهمه أنه مراد وذَهِلَ في ذكر الأسماء، فأبدل اسم أُبيّ بن كعب باسم أبي الدرداء، ومن أمعن النظر في أمر الرواية بالمعنى لم يستبعد ذلك. وهذا أقرب إلى السداد من قول بعض العلماء: يَحتمل أن يكون أنسٌ حدّث بما ذُكر في الروايتين في وقتين، أَوْرَد في أحد الوقتين إحدى الروايتين، وفي الوقت الآخر الرواية الأخرى)[2].

المراد إذن بالجمع في روايات الحصر هو جمع القرآن كتابةً، **وهو الذي نرجحه**، وليس المراد: مطلق الجمع.

وهذا التوجيه أفضل من قول الزرقاني وأبي شهبة بأن الحصر الذي أراده أنس هو حصرٌ

---

(١) عزاه الشيخ طاهر الجزائري لابن أبي داود في المصاحف، وقال: سنده حسن. ولم أجده تحت يدي في نسخة المصاحف. ط/ البشائر. انظر: التبيان للجزائري ص١٣٣.

(٢) انظر: التبيان ص١٣٤.

وقال القاضي أبو بكر الباقلاني: الجواب عن حديث أنس من أوجه: ١- أنه لا مفهوم له، فلا يلزم ألا يكون غيرهم جمعه. ٢- المراد: لم يجمعه على جميع الوجوه، والقراءات التي نزل بها، إلا أولئك. ٣- لم يجمع ما نُسخ منه بعد تلاوته، وما لم ينسخ إلا أولئك. ٤- أن يكون المراد بالجمع: التلقي من في رسول الله ﷺ لا بواسطة، بخلاف غيرهم، فيحتمل أن يكون تلقى بعضه بواسطة. ٥- أنهم تصدوا لإلقائه وتعليمه فاشتهروا به. ٦- المراد بالجمع الكتابة. الإتقان ١/ ٢٢٠.

إضافي، فقال الزرقاني: (وإنّما قُلنا لا يشكلن عليك هذا الحديث، لأنّ الحصر الذي تلمحه فيه حصر نسبي، وليس حصراً حقيقياً حتى ينفي أن يكون غير هؤلاء الأربعة قد جمعه على عهد الرسول ﷺ. والدليل على أنّ هذا الحصر إضافي لا حقيقي هو ما رواه البخاري عن أنس نفسه (وذكر حديث قتادة). ثم قال: وهذا التوجيه وإن كان بعيداً، إلا أنه يتعين المصير إليه جمعاً بين هاتين الروايتين، وبينهما وبين روايات أخرى ذكرت غير هؤلاء)[١].

فأنت ترى أن الزرقاني يُقرّ بأنّ التوجيه بعيدٌ عما هو كائنٌ في نفس الأمر، وبعيدٌ عن التقبل العقلي. وختم كلامه بعبارة: (والخطبُ سهلٌ على كلِّ حال، وفيما ذكرناه كفاية للخروج من هذا الإشكال)[٢].

رأي الشيعة في هذه الروايات

وأيضاً نصَرَ هذا التوجه كثير من علماء الشيعة، ومنهم: آيةُ الله الخوئي في تفسيره، فقال: (ولعلّ قائلاً يقول: إنّ المُراد من الجمع في هذه الروايات هو الجمع في الصدور لا التدوين، وهذا القول دعوى لا شاهد عليها)[٣].

وأيضاً **رسول جعفريان**[٤]، فقال: (فنفهم من انحصار جمع القرآن في أربعة أو أكثر حتى ستة **أَنَّهُ جَمْعُ القُرآنِ في المصحف** وإلّا فقد كان القراء والحفاظ للقرآن كثيرين)[٥].

---

(١) مناهل العرفان ١/ ٢٠٦.

(٢) مناهل العرفان ١/ ٢٠٧.

(٣) البيان في تفسير القرآن، السيد الخوئي، ص٢٥١، ط/ أنوار الهدى،- فروردين، ١٩٨١م. وسوف نزيد أقوال علماء الشيعة ذكراً وبياناً عند الحديث عن موقفهم من جمع القرآن.

(٤) رسول جعفريان هو عالم شيعي معاصر، ومن كبار علماء الشيعة في العالم، يدعو للتقارب بين السنة والشيعة، وله جهود في ذلك، ومشاركات علمية جيدة في نفي التحريف، وأبرز كتبه:«أكذوبة تحريف القرآن»، وقد طُبع في طهران، والقاهرة بتحقيق وتقديم الدكتور محمد عمارة، والنجف. انظر: مقدمة د. محمد عمارة لكتاب أكذوبة تحريف القرآن. وكذلك حوار مع الشيخ عباس كاشف الغطاء في مكتبته في النجف يوم ١٩ فبراير ٢٠١٤م.

(٥) أكذوبة تحريف القرآن بين الشيعة والسنة، رسول جعفريان، ص٤٦، ط١/ مكتبة النافذة ٢٠٠٦م. تقديم: =

وقال الدكتور الصغير -بعد أن ساق روايات كثيرة من الروايات الدالّة على الحصر-: (وأنت ترى أنّ هذه الروايات تدل دلالة قاطعة على الجمع المتعارف، وهو التدوين في مجموع ما، وقد يحلو للبعض أن يفسر الجمع بالحفظ في الصدور، ولا دلالة لغوية عليه، إذ أنّه انتقال باللفظ عن الأصل إلى سواه دون قرينة تعرف عن المعنى الأول، ولأنه معارض بجمهور الحفظة الذين لا يعدون في عهد النبي ﷺ، كثرة وتواتراً وشيوعاً، من النساء والرجال، وفيهم الخلفاء الأربعة، وأمهات المؤمنين، وذرية رسول الله ﷺ، عدا آلاف المسلمين في طول البلاد وعرضها)[١].

ثم قال: (وهذا العدد يقتضي أن يكون على سبيل النموذج والمثال، لا على سبيل الحصر والاستقراء، أو أنّ هؤلاء ممن اشتهر بالحفظ والقراءة أكثر من غيرهم)[٢].

ثمرة هذا الخلاف

هذا الخلاف الذي سبق لا يخصّ الشأن القرآني، بمعنى أنّه لا يطعن في تواتر النصّ القرآني ولا في عدد الحفظة للقرآن، ولا في كتابته وتدوينه، بل أقرب للشأن الحديثي -توجيه الروايات-؛ لأنّ العلماء اتفقوا على عدم الأخذ بظاهر حديث أنس، وأجمعوا كذلك على تواتر القرآن، وعلى وجود حفَظَة آخرين بالمئات لم يُذكروا ولا يمكن أن يُستوعبوا في كتاب، أو

= محمد عمارة. قلت: لكن الذين جمعوا القرآن كتابة أكثر من ستّة، لكن يبدو أنه حاول تأويل الروايات الدالّة على الحصر، أو يخرج من الظاهر ولو بتأويل متكلّف. لكن قد يردّ بأنّ المراد: أولئك الستة الذين جمعوا القرآن بمجهودهم الفردي بعيداً عن لجنة كتابة الوحي الرسمية وبعيداً عن الأمر النبوي. أو أنّ المرادَ: أنهم كانوا ستّة في وقت معيّن من فترات كتابة الوحي، وليس في كل الأوقات.

(١) تأريخ القرآن، د. محمد حسين الصغير، ص٧٠-٧١. والدكتور الصغير هو عالم أكاديمي شيعي، معاصر، وهو عراقي ويعيش في مدينة النجف. وحصل على درجة الدكتوراه من جامعة القاهرة، وكان من تلامذة طه حسين -كما يزعم-، وله شعر مشهور، ويعدونه الأديب الأول في العراق الآن، وهو شيعي متشدد جداً ضد أهل السنّة، وقابلته في زيارتي للنجف وسجّلت معه حواراً وشتَمَ فيه شيخ مشايخنا العلامة الدكتور مصطفى زيد، بأسلوب لا يُعبّر لا عن أدبٍ ولا عن منهجية علمية!.

(٢) السابق- نفس الموضع.

سفر[١]، وأجمعوا على أنّ هذا الحصر هو باطلٌ في نفس الأمر، ثم بحثوا له عن توجيهات وتأويلات تليق بمقام الرواية وسياق القواعد المتعارف عليها.

المسألة الثانية: لماذا لا يُعوّل في ثبوت القرآن على حفظ الصدور، ومشافهة الألسنة فقط؟

هذا سؤالٌ مهمٌّ جداً. فقد ظنّ كثيرٌ من الناس أن القرُآن يعتمد في نقله التوثيقي، أي: ثبوته، على المشافهة وحدها، لا على الكتاب نفسه. وجاء هذا في عبارة **ابن الجزري** رحمه الله قال: (ثم إنّ الاعتمادَ في نقل القرآن على حفظ القلوب والصدور لا على خطّ المصاحف والكتب، وهذه أشرف خصيصة من الله تعالى لهذه الأمة)[٢].

وربما قصد ابن الجزري هنا (بحكم تخصصه)، نقل طريقة قراءة القرآن، وآدائه، من مخارج، وأحكام تجويدية (أي النقل الأدائي)، لا نقل القرآن (من حيث الثبوت) بحروفه وألفاظه وآياته كما سيأتي، وإلاّ فالاقتصار على نقل القرآن بالحفظ دون الرسم، فيه خللٌ كبير، **للآتي:**

-لا يوجد لدينا الآن مصنفات للنقلة الذين ينقلون القرآن واحداً عن واحد؛ لأنّ جمع القرآن تدويناً وكتابةً قد استقر، ومهمّة السند والنقل الشفهي في هذا العصر، ينحصر في حفظ طريقة الأداء وتناول القراءة، وكيفية النطق بالألفاظ والمخارج[٣].

---

(١) بل إنّ الإمام السيوطي رحمه الله، قال: (ظفرتُ بامرأة من الصحابيات جمعت القرآن ولم يعدّها أحدٌ ممن تكلم في ذلك). الإتقان ١/ ٢٢٤. قلت: وما ظفَر به السيوطي ولم يلتفت إليه غيره، دليل على أن أخريات من النساء وآخرين من الرجال بأعداد كبيرة حفظوا القرآن في نفس الأمر، ولم تُنقل أسماؤهم إلينا. وذكر الإمام السيوطي في الإتقان ١/ ٢٢٤ عشرات المشتهرين بالإقراء من الصحابة والتابعين والسلف. وانظر كذلك: وثاقة النصّ القرآني من رسول الله إلى أمته، د. محمد حسن جبريل، ص١٦١ وما بعدها، ط/ دار الصحابة بطنطا د.ت.

(٢) انظر: النشر في القراءات العشر ١/ ٦، ط/ دار الكتب العلمية.

(٣) **فإن قيل**: بأن القرآن لا يحتاج إلى معرفة حال الرجال، لأنه متواتر!. قلنا: ليس بمُسلّم؛ لأن الحديث/ الخبر المتواتر كي نصل إلى كونه متواتراً لابد وأن ننظر في حال السند، وأصناف رجاله، وأحوالهم في كتب =

-لا يوجد ما يُسمى بالسند بعد انتهاء عصر الرواية والتدوين، في كافّة العلوم. وكتاب الله قد دُوّن وجمع جمعاً تامًّا فلا حاجة لدينا بتتبع الأسانيد لإثبات نفس النصّ القرآني، وثبوته، بل لبيان طريقة الأداء، وكيفية التلاوة، كما مرّ.

- سيأتي بعد قليل كيف كان حرص النبي ﷺ، على كتابة القرآن بتلك المجموعات التي أسسها واللجان التي شكلها[١].

ثالثاً: كتابته في السطور

وهنا مسائل:

المسألة الأولى: تشكيل اللجنة وعملها:

ومن طرائقِ جمع القرآن في عهد الرسول ﷺ، وهي الأهمّ في تاريخ حفظ القرآن، كتابته في السطور في الصحائف والأوراق، واللحاف، وما أشبه.

إذْ قامَ النبيُّ ﷺ بتشكيل لجنةٍ من كبار الصحابة ممن يُجيدون الكتابة، ومن المؤتمنين العدول[٢]، لكتابة ما ينزل من الوحي فور نزوله. وأشرف النبي ﷺ بنفسه[٣] على أعمالِ تلك

= الرجال، كما سيأتي في مسألة الفرق بين التواتر النظري والضروري. فأين تلك الكتب التي اهتمت برجال النَّقَلة في القرآن، وإظهار متانة بعضهم، وعوار الآخرين؟ خاصّة في تلك العصور المتأخرة. فإذا كان علم الحديث هو (معرفةُ القواعد والمعرفةُ بحال الراوي والمروي) [انظر: تدريب الراوي، السيوطي، ص٢٥، ط/ دار الحديث٢٠٠٤م] فلا يوجد على غرار ذلك في القرآن، فعلم الدراية/ المعرفة بحال المرويّ (النصّ المقدس)، تمت صناعته وصياغته على أكمل وجه في كتب الحفاظ وكتب التفسير، ونضج أيما نضوج، في حين أن حال الراوي/ الرواية، غير موجود بالأساس، وهذا لأن الأمة اكتفت بالمكتوب في عهد الرسول ﷺ دون المنقول على الألسنة؛ لأن المنقول هو ذات المرسوم.

(١) راجع: دراسات في العقيدة الإسلامية، أستاذنا الدكتور عبد الحميد مدكور، ص٢٤٤ وما بعدها.

(٢) **فإنْ قيل**: كل الصحابة مؤتمنون عدول، قلنا: خرج بهذه الكلمة: المنافقون في عهده ﷺ، مثل عبد الله بن أبي، وعصابته وتلامذته.

(٣) راجع: المدخل لدراسة القرآن، أبو شهبة، ص٣٣٥.

اللجنة. وكان العملُ جماعيًّا ومنظماً ومؤسسياً إلى حدٍّ كبير، بتلك المؤسسية المعهودة في زماننا، ومن ثمّ كُتب القرآن في عهده ﷺ بكلّ إتقانٍ وضبط.

بل إنّ النبيّ ﷺ عندما اتخذ كتاباً للوحي، أراد من بقيّة الصحابة الذين لم يكونوا في تلك اللجنة، أن يهتموا بكتابة القرآن أيضاً، وأن يتابعوا ما تفعله اللجنة، وما تقوم به، وعمل النبي ﷺ على خلو ذهنهم من كلّ شيء إلا من كتابة القرآن والعناية به؛ فيقول ﷺ في حديثه المشهور: «**لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه**»[١]. فقامَ بعضُ الصحابة بكتابة القرآن بأنفسهم وبطريقة منفردة ومستقلة بعيداً عن عمل لجنة «كتاب الوحي»، إظهاراً للاهتمام بكتاب الله تعالى، وإمعاناً للنظر فيه، ولرعايته، وصونه وحفظه، وتدبره، وهذا هو ما سُمّي فيما بعد بمصاحف الصحابة، كمصحف علي، ومصحف ابن مسعود، وغيرهما، وكانوا يكتبون تفسيراتهم لبعض الآيات، ورؤيتهم الخاصّة لها أثناء تدبرهم وتلاوتهم للكتاب الحكيم. إذن من هنا نشأت هذه المصاحف، التي سنتكلم عنها لاحقاً.

ولم يفارق النبي ﷺ الدنيا حتى كان القرآن كله قد كتب في عهده وبإشرافٍ شخصيّ منه.

يقول **السيوطي** رحمه الله: (وقد كان القرآنُ كُتب كله في عهد رسول الله ﷺ، لكن غير مجموع في موضع واحد ولا مرتب السور)[٢].

ويقول أيضاً: (وقال الحارث المحاسبي في -كتاب فهم السنن-: كتابةُ القرآن ليست بمحدثة فإنّه ﷺ كان يأمر بكتابته، ولكنه كان مفرقاً في الرقاع، والأكتاف، والعسب)[٣].

ويقول **الزرقاني** رحمه الله: (وصفوةُ المقال أن القرآن كان مكتوباً كله على عهد الرسول، ولم يكن القرآن على ذلك العهد مجموعاً في صحف ولا مصاحف عامّة)[٤].

---

(١) رواه مسلم، كتاب الزهد، باب التثبت في الحديث وحكم كتابة العلم، ٤/ ٢٢٩٨، ط/ دار إحياء التراث العربي. ورواه أحمد في مسنده، مسند أبي سعيد الخدري ١٧/ ١٤٩، ط/ الرسالة.

(٢) الإتقان ١/ ١٨٦.

(٣) الإتقان ١/ ١٨٩. وراجع: العقل وفهم القرآن، الحارث المحاسبي، حقق نصوصه: حسين القوّتلي، ط١/ دار الفكر – بيروت ١٩٧١م.

(٤) مناهل العرفان ١/ ٢١٠.

وهذا ليس اجتهاداً للسيوطي أو لغيره، بل هو ثابتٌ بالأدلّة الصحيحة. فقد روى زيد بن ثابت: «**كنا عند النبي ﷺ، نؤلف القرآن من الرقاع**»[١]. أي بين يديه ﷺ، وتحت إشرافه، وهذا يُشعر بالحرص الشديد على الإتقان في الجمع، وألاّ يفوت من القرآن كلمة فما فوقها.

ولكَ أن تُمعن النظر في قوله: «**كُنّا عند رسول الله**». أي كان العمل في بيت رسول الله، وبين يديه، وعلى بصر وبصيرة منه ﷺ. فكان العملُ مؤسسياً ومنظماً، ومرتباً، وكان النبي يتابعه بنفسه، ويُشرف عليه. كما سيأتي في حديث البراء في البخاري.

وتأليف القرآن هو ترتيب آياته وفق إرشادات النبي ﷺ، إلى مواضعها[٢].

وهنا لمحةٌ مهمّة: أنّ العَمَل كانَ يمرّ بمراحل من المؤسسية والمنهجية:

١- فهناك مرحلة الكتابة (كتابة ما ينزل فور نزوله)[٣].

٢- وهناك مرحلة التأليف، وهي: الجمع والترتيب لما كتب، وتنسيقه، **وفق تنزل الوحي، وعرض القرآن سنوياً على النبي ﷺ**.

روى **البخاري** بسنده عن أبي إسحاق قال: سمعت البراء رضي الله عنه يقول: «لما نزلت ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [النساء: ٩٥]. **دعا رسولُ الله ﷺ زيداً، فجاء بكَتِفٍ فكتبها**»[٤].

وعند التأمل في هذا الحديث نجدُ:

١- كيف كان النبي ﷺ يُشرف بنفسه على كتابة القرآن.

---

(١) رواه البيهقي، شعب الإيمان، باب الإيمان بالقرآن المنزل على نبينا محمد، ١/ ٣٤٢.

(٢) انظر: تاريخ القرآن، أبو عبد الله الزنجاني ص٣٩.

(٣) وهي ما يسميها د. محمد حسن جبريل: فورية تسجيل الوحي. انظر: وثاقة نقل النص القرآني: ص١٦٧.

(٤) رواه البخاري ٤/ ٢٤، باب قول الله تعالى: {لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر، والمجاهدون في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم، فضل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم على القاعدين درجة، وكلا وعد الله الحسنى، وفضل الله المجاهدين على القاعدين} [النساء: ٩٩] إلى قوله {غفورا رحيما} [النساء: ١٠٠].

٢- كان ﷺ يدعو من أراد من كتبة الوحي يكتب ما ينزل من القرآن فور نزوله، لحفظه، وتدوينه، كي لا يتفلت بمرور الزمان، وتعاقب العصور، لأن القرآن أُنزل دستوراً للبشرية إلى يوم الدين لا لوقت معين.

٣- بُدوّ العمل المؤسسي، الذي يُشرف عليه الرسول ﷺ مباشرة.

٤- وفي دعوة النبي ﷺ بنفسه لزيد حِكَمٌ كثيرة، فإشراف من ينزل عليه الوحي على ما أُنزل عليه، فيه إشعارٌ بالرعاية والاهتمام، والعناية بهذا الكتاب العظيم، وكان بإمكانه أن يكتفي بحفظ الصدور، في تلك البيئة العربية القُحّة، لكنه أمر بكتابته تحت عينيه، وبين يديه، قبل أن يلقى ربه.

٥- لكَ أن تُمعن النظر في قوله: «**دعا رسول الله زيداً**»، أَلَمْ يكن بالإمكان أن يُرسل الرسول ﷺ الآية إلى زيد فيكتبها عنده، لكن هنا تتجلى الرعاية المحمدية للوحي، ولكلّ كلمة أو حرف ينزّل عليه. ولكي يحتفظ ﷺ بتلك النسخة من القرآن، عنده في بيته، وهي النسخة الرسمية للدولة الإسلامية.

وأخرج **البخاري** أيضاً بسنده عن الزبير قال: قلت لعثمان: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا﴾ [البقرة: ٢٣٤]. قد نسختها الآية الأخرى، فلم تكتبها أو تدعها؟ قال: «**يابن أخي، لا أغير شيئاً منه من مكانه**»[١]. أي مما كُتب في عهد الرسول ﷺ.

وروى **أحمد** بسنده عن عثمان بن أبي العاص، قال: كنت جالساً عند رسول الله ﷺ، إذ شخص ببصره، ثم صوّبه، ثم قال: «**أتاني جبريل فأمرني أن أضع هذه الآية هذا الموضع من هذه السورة**: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [النحل: ٩٠]»[٢].

---

(١) رواه البخاري، باب والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً، ٦/ ٢٩، و٦/ ٣١، ت: مصطفى البغا.

(٢) قال الهيثمي: رواه أحمد وإسناده حسن. مجمع الزوائد ٧/ ٤٩. لاحظ التعبير الذي يعني أنّ العمل في حفظ القرآن لم يكن من عمل النبي ﷺ وحده بل كان بإشراف جبريل عليه السلام بل وبعناية الله تعالى: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ﴾. القيامة: ١٧.

وروي عن ابن عبّاس قوله: كان رسول الله ﷺ إذا نزلت عليه سورة دعا بعضَ مَنْ يكتب، فقال: «**ضعوا هذه السورة في الموضع الذي يُذكر فيه كذا وكذا**»[١].

ومعنى ذلك أنّ النبي ﷺ كان يُبيّن لهم كلّ شيء وكان يُشرف بنفسه على العمل.

وممّا يدلّ أيضاً على كتابة القرآنِ في عهد النبي ﷺ، ويدخل هنا **كشاهد**[٢]: حديث: «**أيّ الخلق أعجب إيماناً؟ قالوا: الملائكة، قال: وكيف لا يؤمنون وهم عند ربهم؟ قالوا: الأنبياء، قال: وكيف لا يؤمنون وهم يأتيهم الوحي؟ قالوا: نحن، قال: وكيف لا تؤمنون وأنا بين أظهركم؟ قالوا: فمن يا رسول الله؟ قال: قومٌ يأتون من بعدكم يجدون صحفاً يؤمنون بها**»[٣].

المعارضة والمنهجية في الكتابة

ولم يقف الأمر عند الكتابة والتدوين، أولاً بأوّل، بإشراف النبي ﷺ، بل امتازت الكتابةُ بالمنهجيةِ الشديدة، وبمراحل التوثيق والتحقيق، فتمّت المقابلة والعَرْض، وهي أعلى مراحل التوثيق.

فقد كان كتاب الوحي يعرضون القرآن على النبي ﷺ، ويقابلون ما كتبوه عليه، حتى يخرج كما هو في نفس الأمر. وهذه المعارضة من أسس المنهجية ومن عوامل التثبت في المكتوب[٤].

---

(١) السنن الكبرى للبيهقي: ٢/ ٦٣، ح٢٣٧٦، باب الدليل على أن ما جمعته مصاحف الصحابة كله قرآن وبسم الله الرحمن الرحيم في فواتح السور، سوى سورة براءة من جملته، ط٣/ دار الكتب العلمية٢٠٠٣م.

(٢) الشاهد: هو ورود حديث آخر بنفس معنى الأول، فيخرج بذلك عن أن يكون شاذًا ومنكراً. مقدمة ابن الصلاح، ص٣١ تحقيق: نور الدين عتر، ط/ دار الفكر ١٩٨٦م.

(٣) ذكره السيوطي في تدريب الراوي ص٣٥٠، وقال المحقق: حسن بشاهده. أخرجه الخطيب في«شرف أصحاب الحديث» ص٦١، والبيهقي في:«دلائل النبوة» ٦/ ٥٣٨.

(٤) قال الأخفش: (إذا نُسخ الكتاب ولم يُعارض، ثمّ نُسخ ولم يُعارض، خرج أعجمياً). مقدمة ابن الصلاح: ص٣٧٥، وتدريب الراوي للسيوطي: ص٣٦٣. وقال يحي بن أبي كثير: (مثل الذي يكتب ولا يعارض مثل الذي يقضي حاجته ولا يستنجي بالماء). الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، الخطيب البغدادي، ١/ ٣٣٦، ط١/ دار الوفاء ٢٠٠٢م.

والمعارضة لم تنحصر في معارضة الصحابة على الرسول ﷺ، بل سبق ذلك معارضة النبي ﷺ على جبريل عليه السلام. ومن الأدلّة على المعارضة والمقابلة:

١- روى البخاري بسنده أنّ جبريل كان «**يعرض القرآن على النبي ﷺ كل عام مرة، وعرضه عليه في عامه الأخير مرتين**»[١].

٢- روى أبو داود بسنده عن زيد بن ثابت قال: (كنت إلى جنب الرسول ﷺ، فغشيته السكينة، **فوقعت فخذه على فخذي**، فما وجدتُ ثقل شيء أثقل من فخذ رسول الله ﷺ، فقال اكتب، **فكتبت في كتف**: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَاعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ٩٥]، إلى آخر الآية. فقام ابن أم مكتوم، وكان رجلا أعمى، لما سمع فضيلة المجاهدين، فقال يا رسول الله: فكيف بمن لا يستطيع الجهاد من المؤمنين؟! فلما قضى كلامه غشيت رسول الله ﷺ السكينة فوقعت فخذه على فخذي، ووجدت من ثقلها كما وجدت في المرة الأولى، ثم **سُرّي عنه ﷺ فقال: اقرأ يا زيد**[٢]. فقرأتُ: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَاعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾. فقال رسول الله ﷺ: ﴿غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ﴾..الآية كلها)[٣].

٣- **ويدخل** هنا كشاهدٍ ومعضدٍ لما ذُكر، قول الإمام سراج الدين البُلقيني: (وفي المسألة **حديثان**: مرويّان عن النبي ﷺ: أحدهما: من طريق عقيل عن ابن شهاب عن سليمان بن **زيد بن** ثابت عن أبيه قال: «**كنت أكتب الوحي عند النبيّ ﷺ فإذا فرغتُ قال: اقرأه، فأقرؤه، فإذا كان فيه سَقْطٌ أقامَه**». ذكره المرزباني في كتابه[٤].

الحديث الثاني: ذكره السمعاني من حديث عطاء بن يسار قال: «**كتَبَ رجلٌ عند النبيّ ﷺ**

(١) **هذا الحديث** رواه البخاري بسنده عن فاطمة عليها السلام،، كتاب فضائل القرآن، باب كان جبريل يعارض القرآن على النبي ﷺ، ٦/ ١٨٦.

(٢) **وهذه معارضة** ومراجعة.

(٣) **سنن أبي داود**: ٣/ ١١، كتاب: الجهاد، باب الرخصة في القعود من العذر.

(٤) **قالت د.** عائشة بنت الشاطئ: وأسنده السمعاني في أدب الإملاء ص٧٧ من رواية ابن سليمان بن زيد بن **ثابت**، عن أبيه عن جده. رضي الله عنه. انظر: هامش مقدمة ابن الصلاح ص٣٧٦.

فقال له: كتبتَ؟ قال: نعم. قال: عرضت؟ قال: لا. قال: لم تكتب حتى تعرض فيصحَّ». وهذا أصرح في المقصود، إلاّ أنه مرسل)[١]. ومن هذين الحديثين الأخيرين نقفُ على مدى المنهجية والمؤسسية التي سار عليها العمل في لجنة كتابة الوحي.

فهذه كلها أدلّة صريحةٌ تفيد أن القرآن كله قد جُمع في عهده ﷺ وبإشرافه بأعلى درجة من التوثيق والتدقيق والتحقيق. وهناك أدلة أخرى كثيرة، يأتي بعضها أثناء الحديث عن جمع القرآن عند الشيعة.

لكن هضم هذه اللمحة واستيعابها (مسألة كتابة القرآن في عهد النبي ﷺ)، سوف تُخرجنا من إشكالات جمّة وافتراضات عقلية كثيرة، لا حصر لها، سواء من المستشرقين أو من بعض الغُلاة[٢].

المسألة الثانية: الإجمَاع على كتابته في عهد النبي ﷺ:

وقد أجمع علماء الإسلام قديماً وحديثاً، أنّ القرآن كُتب كله في عهد النبي ﷺ، وأن النبي ﷺ أشرف بنفسه على كتابته، وجمعه، نعم لم يُجمع بين دفتين، لكنه جُمع في صحائف معروفة متعاهدة. فما كان من أبي بكر إلّا أن شكّل لجنة لاستنساخها وربطها بخيط، كما سيأتي[٣].

ونلقل هنا بعض أقوال علماء السنة في ذلك:

- قال الحارث المحاسبي في كتابه (فهم السنن): (كتابة القرآن ليست بمحدثة فإنّه ﷺ كان يأمر بكتابته، ولكنه كان مفرقا في الرقاع والأكتاف والعُسب، فإنما أمر الصديق بنسخها، من مكان إلى مكان مجتمعا، وكان ذلك بمنزلة أوراق وُجدت في بيت رسول الله ﷺ، فيها القرآن منتشرٌ فجمعها جامع، وربطها بخيط حتى لا يضيع منها شيء)[٤].

(١) محاسن الاصطلاح، الإمام سراج الدين البلقيني، بهامش مقدمة ابن الصلاح، ص٣٧٦. وانظر: تدريب الراوي للسيوطي ص٣٦٣.

(٢) انظر مثلاً: فصل الخطاب في تحريف كتاب ربّ الأرباب، النوري الطبرسي، ص٢٢، النسخة الحجرية، ومن النقل إلى العقل، د. حسن حنفي، ١/ ١٢٢، ١٥٨، ١٥٩.

(٣) انظر: الإتقان ١/ ١٨٩.

(٤) انظر: الإتقان ١/ ١٨٩.

– يقول الباقلاني رحمه الله: وما على جديد الأرض أجهل ممن يظنّ بالنبي ﷺ أنه أهمل القرآن أو ضيعه مع أنه له كُتّاب أفاضل معروفون بالانتصاب لذلك من المهاجرين والأنصار[١]. وقوله: (بالانتصاب لذلك): يُشعر بأنهم كانوا متفرغين لذلك العمل، مهمومين به، منشغلين من أجله فحسب.

– قال أبو شامة: (وكان غرضهم ألا يكتب إلا من عين ما كتب بين يدي النبي ﷺ، لا من مجرد الحفظ)[٢].

– يقول السيوطي رحمه الله: (وقد كانَ القرآن كتب كلّه في عهد النبي ﷺ، لكن غير مجموع في موضع واحد ولا مرتب السور)[٣].

– يقول الزرقاني رحمه الله: (وصفوة المقال أن القرآن كان مكتوباً كله على عهد الرسول، وكانت كتابته ملحوظا فيها أن تشمل الأحرف السبعة التي نزل عليها)[٤].

– ويقول الشيخ محمد الغزالي رحمه الله: (فلما انتقل الرسول إلى الرفيق الأعلى، كان القرآن كله محفوظا في الصدور، وكان كذلك مثبتا في السطور)[٥].

ولم أقف على خلافٍ لأحد من علماء الإسلام في ذلك، سواء كانوا سنةً أو شيعةً.

ملحوظة:

وهُنا ملحوظة مهمّة لا ينبغي أن نتجاوز هذا السياق إلا بعد ذكرها:

يقول **السيوطي** رحمه الله: (وقد كان القرآنُ كُتب كله في عهد رسول الله ﷺ، **لكن غير مجموع في موضع واحد ولا مرتب السور**)[٦].

---

(١) الانتصار للقرآن، الباقلاني ص٤١٢، ط١/ دار ابن حزم ٢٠٠١م.

(٢) انظر: الإتقان ١/ ١٨٩. والمرشد الوجيز ص٥١، ط١/ دار الكتب العلمية ٢٠٠٣م.

(٣) الإتقان ١/ ١٨٦.

(٤) مناهل العرفان ١/ ٢١٠.

(٥) نظرات في القرآن، محمد الغزالي، ص٢٩، ط١١/ دار نهضة مصر ٢٠١٣م.

(٦) الإتقان ١/ ١٨٦.

والقول بالكتابة ليس اجتهاداً من السيوطي فالروايات صحيحة صريحة في كتابة القرآن في عهد النبي ﷺ، لكننا لا نُسلّم بالشطر الثاني من كلامه: (لكن غير مجموع في موضع واحد، ولا مرتّب السور).

لأنّ ترتيب القرآن توقيفي وليس توفيقيا كما سيأتي، ولا دليل أن القرآن لم يكن مجموعاً في موضع واحد، وهل يستلزم من كونه قد كُتب في اللخاف والعسب والصحائف أنه مفرّقٌ؟!

كان النبي ﷺ يُشرف بنفسه على العمل، ويأمرهم بوضع آية كذا في مكان كذا، فكانت رُبّما تُكتب السورة الكاملة في لخاف، وسورة أخرى في صحيفة، ويُترك موضعٌ للآيات التي لم تنزل، أي تبقى السورة كالملفّ المفتوح الذي يُغلق مع آخر آية تنزل منها. ولّما انتهى نزول القرآن ضُمّ ذلك إلى بعضه فصار قرآناً مجموعاً، وكتاباً معروفاً، غير أنه لم يربط بين تلك الصحائف بخيط، مثل مجموعة من الأوراق عند شخص يمثلون له أهمية قصوى، فيحفظها في ملفٍّ واحد، ومكانٍ أمين، غير أنه لم يربط هذه القصاصات الورقية بخيط واحد. فسواء رُبطت بخيط واحد أو لم تُربط، فهي موجودة في مكانٍ واحد، مرتبة، ومعروفا أولها من آخرها.

وهذا هو الذي ربما أراده الحارث المحاسبي حين قال: (وكان ذلك بمنزلة أوراق وُجدت في عهد النبي ﷺ، فيها القرآن منتشر فجمعها جامع، وربطها بخيط، حتى لا يضيعَ منها شيءٌ)[١].

وهذا أيضاً ما قرره الشيخ الغزالي رحمه الله فقال: (وقد توفي صاحب الرسالة والقرآن متلوٌ كله، مكتوب كله، ولا معنى لتسمية الشيء بأنه كتاب، وهو غير مكتوب، كما لا معنى لتسميته قرآنا وهو غير مقروء)[٢].

ويقول في موضعٍ آخر: (أي أن القرآن كان مجموعاً، متميز السور والمعالم، معروف البداية والنهاية، قبل أن يفعل أبو بكر ما فعل)[٣].

---

(١) الإتقان- السيوطي- ١/ ١٨٩.

(٢) نظرات في القرآن- محمد الغزالي- ٣٨.

(٣) السابق ٣٧.

وهو مقتضى كلام الإمام البيهقي رحمه الله في المدخل ونقله عنه السيوطي فقال: (وقال البيهقي في المدخل: كان القرآنُ على عهد النبيّ ﷺ مرتباً سوره، وآياته على هذا الترتيب، إلاّ الأنفال وبراءة)[(١)].

ولا خلاف في كتابة القرآن في عهد النبي ﷺ، والخلاف كله حول الجمع والتدوين، وليس الكتابة. والخلافُ هنا سهلٌ يسير، ما دام القرآن كان موجوداً ومحفوظاً في مكان واحد، واقتصرت مهمة أبي بكر في ربطه بالخيط، أو في استنساخه وتكثير نسخه.

الراجح

ونرجح أنّ القرآن الكريم دُوّن في عهد النبي ﷺ، بمعنى أنه **جُمع في ملف واحد وديوان واحد**. ثمّ جاء أبو بكر فما كان منه إلاّ أن أتى بما كُتب في عهد النبي واستنسخ منه نسخاً أو نسخة رسمية للدولة الإسلامية، لما مرّ من كلام المحاسبي، والباقلاني، والبيهقي، والزرقاني، رحم الله الجميع. وهذا هو الأليق بالقبول لعدم وجود ما يعارضه، وسنسدّ به باباً عظيماً (فتحه المستشرقون وأذنابهم من الحداثيين بافتراضاتهم العقلية[(٢)]، وشبهاتهم الشيطانية)[(٣)].

ومن الأدلة التي تدعم هذا الترجيح ما يلي:

–حديث: «**أيّ الخلق أعجب إيماناً؟ قالوا: الملائكة، قال: وكيف لا يؤمنون وهم عند ربهم؟ قالوا: الأنبياء، قال: وكيف لا يؤمنون وهو يأتيهم الوحي، قالوا: نحن، قال: وكيف لا تؤمنون وأنا بين أظهركم، قالوا: فمن يا رسول الله؟ قال: قومٌ يأتون من بعدكم يجدون صحفاً يؤمنون بما فيها**»[(٤)].

---

(١) الإتقان ١/ ١٩٨.

(٢) انظر على سبيل المثال: من النقل إلى العقل، د. حسن حنفي، ١/ ٢٢٨، ط/ الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠١٣م. وكلام د. حسن حنفي يقتضي التلاعب في النص القرآني.

(٣) انظر: مصادر المعرفة في الفكر الديني والفلسفي، د. عبد الرحمن الزنيدي، ص١٩٣، ط١/ مكتبة المؤيد والمعهد العالمي للفكر الإسلامي ١٩٩٤م.

(٤) أورده السيوطي في تدريب الراوي ص٣٥٠، وقال المحقق: حسن بشاهده، أخرجه الخطيب في شرف =

–قال السيوطي: وفي بعض ألفاظه –أي الحديث السابق: «بل قومٌ من بعدكم يأتيهم كتاب بين لوحين يؤمنون به ويعملون بما فيه، أولئك أعظم منكم أجراً»[(١)]. وقوله: «**بين لوحين**» صريحٌ في ما نرمي إليه![(٢)].

–مذهبُ الجمهور أن ترتيب سور القرآن كان توقيفياً وليس بإعمال رأي أو اجتهاد. أي أنّ كل سور القرآن كانت محددة المعالم منضبطة البدايات والنهايات في عهد النبيّ ﷺ، وكان السورة أشبه بالملف المفتوح يُكتب فيها ويُضاف إليها، حتى ينتهي منها جبريل، ثم يقوم بالعرض على الرسول ﷺ. قال السيوطي رحمه الله: (ومما يدلّ على أن ترتيبها توقيفي ما أخرجه أحمد وأبو داود عن أوس بن أبي أوس حذيفة الثقفي، قال: كنت في الوفد الذين أسلموا من ثقيف.. الحديث. وفيه: فقال لنا رسول الله ﷺ: «**طرأ عليّ حزبي من القرآن، فأردت ألاّ أخرج حتى أقضيه**». فسألنا أصحاب رسول الله ﷺ، قلنا: كيف تحزبون القرآن؟ قالوا: نحزبه ثلاث سور، وخمس سور، وتسع سور، وإحدى عشرة، وثلاث عشرة، وحزب المفصّل، من ق حتى نختم. قال: فهذا يدلّ على ترتيب السور على ما هو في المصحف الآن كان على عهد النبي ﷺ)[(٣)]. قلت: وهو دليل على أنّ القرآن كان بين دفتين في عهد النبي ﷺ.

= أصحاب الحديث، ص٦١، والبيهقي في الدلائل ٦/ ٥٣٨. وللحديث شاهد عند الطبراني في الكبير ٤/ ٣٥٤٠، من حديث أبي جمعة الأنصاري. وسكت البلقيني عن الحديث، بل واستحسن استنباط العمل بالوجادة منه، ولو لم يكن صحيحاً ما استنبط ذلك. وقال السيوطي بأن ابن كثير ذكره في أوائل تفسيره واحتج به. انظر: تدريب الراوي ص٣٥٠.

(١) قال السيوطي: أخرجه أحمد والدارمي، والحاكم من حديث أبي جمعة الأنصاري. راجع: تدريب الراوي ص٣٥١. والحديث عند أحمد ٤/ ١٠٦، والدارمي ٢/ ٣٠٨، والطبراني في الكبير ٤/ ٣٥٣٨. قال المحقق: وإسناده صحيح.

(٢) نقل السيوطيّ في الإتقان ١/ ٣١٦:«القراءة في المصحف أفضل من القراءة من حفظه». ونقَل كلاما للنووي، ثم قال: (قلتُ: ومن أدلة القراءة في المصحف ما أخرجه الطبراني [في الكبير ٦٠١] والبيهقي [في الشعب ٢٢١٧ و ٢٢١٨] في الشعب من حديث أوس الثقفي مرفوعاً:«**قراءة الرجل في غير المصحف ألف درجة، وقراءته في المصحف تضاعف ألفي درجة**». وأخرج أبو عبيد [فضائل القرآن ٤٦] بسند ضعيف:«**فضل قراءة القرآن نظراً، على من يقرؤه ظاهراً كفضل الفريضة على النافلة**») ثمّ ساق أحاديث أخرى في نفس السياق، تدعم قوله. الإتقان ١/ ٣١٧.

(٣) الإتقان في علوم القرآن، السيوطي، ١/ ١٩٩.

–قال السيوطي: (أخرج البخاري بسنده عن الزبير قال: قلت لعثمان: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا..﴾ [البقرة: ٢٣٤]. قد نسختها الآية الأخرى، فلم تكتبها أو تدعها؟ قال: يا بن أخي، **لا أغيّر شيئاً من مكانه**)[١]. أي مما كُتب في عهد الرسول ﷺ وتوارثوه عن المصحف الذي كتبته اللجنة الرسمية، في عهد النبي ﷺ.

–علاوة على كل آيات الذكر الحكيم التي ورد فيها لفظ الكتاب، وغيرها من آيات تقتضي وجود القرآن بين دفتين، ولو باعتبار ما سيكون، كقوله تعالى: ﴿لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ﴾.

وبانضمام ما فات إلى بعضه نرجّح أنّ القرآن جُمع جمعاً تاماً، وتدويناً كاملاً في عهد النبي ﷺ. كل ما في الأمر أنّ كل سورة كانت أشبه بالملف المفتوح يُضاف إليها ما ينزل منها، حتى ينتهي مقدارها في النزول فتتمّ، ويُغلق ملفّها. ويُعرف انتهاؤها بالعرض على جبريل، وبنزول بسم الله الرحمن الرحيم، في السورة الجديدة[٢].

رابعاً: الكتابةُ والتوثيق

بادئ ذي بدء يجب أن نعرف أنّ الكتابة طريقة حفظ وتوثيق، وقد تكون طريقة نقل، في كثير من الأحايين. لكن التواتر طريقة نقل فقط. فالجهة منفكّة بين المسألتين. وهنا تكمن بعض الأسئلة: هل الكتابة تُغني عن التواتر؟ وهل الاعتماد في نقل القرآن كتابة، يُغني عن التلقي والشفاهة. هذه مسألةٌ مهمّة جدًّا.

ولكي نجلي هذا المطلب نقف على هذه المسائل:

---

(١) الإتقان في علوم القرآن ١/ ١٩٤. والحديث في صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً، ٦/ ٢٩، ت: د. البغا.

(٢) انظر: الإتقان للسيوطي ١/ ٢٣٨. وفيه: (أخرج البيهقي في الشعب وغيره عن ابن مسعود، قال: كنا لا نعلم فصلاً بين السورتين، حتى تنزل: ﴿**بسم الله الرحمن الرحيم**﴾. قال أبو شامة: يحتمل أن يكون ذلك وقت عرضه ﷺ على جبريل، كان لا يزال يقرأ في السورة إلى أن يأمره جبريل بالتسمية، فيعلم أنّ السورة قد انقضت.). الإتقان ١/ ٢٣٨.

المسألة الأولى: بين الإذن بالكتابة والنهي عنها

النبيّ ﷺ أمَرَ أصحابه أن يكتبوا القرآن، ونهاهم ألاّ ينشغلوا بسواه، وقال: «**لا تكتبوا عني ومن كتب عني غير القرآن فليمحه**»[١].

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: «**جهدنا بالنبي ﷺ أن يأذن لنا في الكتابة فأبى**»[٢].

فرفض النبي ﷺ كتابة غير القرآن كي تتفرغ الأذهان لكتابته، وتجتمع الجهود عليه، وتنشغل العقول والأفئدةُ به. ثمّ لّما كُتب القرآنُ وكثُر حفاظه وتخصصت في كتابته وحفظه مجموعات وفرقٌ ولجان، سمح النبي لهم بكتابة أقواله وأحاديثه، فقام فريقٌ آخر ينقلها، ويعكف عليها كتابة، كعبد الله بن عمرو وغيره. فصار لدى الأمة من يكتب القرآن وهم كتاب الوحي، وصار عندها من يكتب الحديث وهم كتاب الحديث.

فجاءت الروايات التي تسمح بكتابة الحديث لّما اطمأنّ النبيّ ﷺ إلى أمر كتابة القرآن واستقرار لجان جمعه وتدوينه، ومعرفة المختصين به. فأذن النبي ﷺ في الكتابة[٣]:

١ – فقال ﷺ: «**اكتبوا لأبي شاه**»، قالها النبي بعد أن طلب منه أبو شاة أن تُكتب له خطبة من خطب النبي ﷺ عام الفتح[٤]. ونلاحظ هنا أن عام الفتح وقت متأخر جداً ويدل على أن

---

(١) صحيح مسلم ١٨/ ١٢٩، كتاب الزهد والرقائق، باب التثبت في الحديث وحكم كتابة العلم.

(٢) المحدث الفاصل٣٧٩. وانظر: تقييد العلم للخطيب البغدادي ص٣٣. قال شيخنا العلاّمة المحدث رفعت فوزي: وفيه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، وهو ضعيف. ضعفه أحمد وغيره، وقال ابن معين: ليس حديثه بشيء، توفي سنة اثنتين وثمانين ومائة. انظر: كتابة السنة في عهدي النبي والصحابة ص١٠، ط١/ دار الوفاء ٢٠٠٧م.

(٣) ذكر الدكتور محمد مصطفى الأعظمي في كتابه:«دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه» عشرات الصحابة ومئات من التابعين وتابعي التابعين، ممن دوّنوا الحديث وقيّدوا الرواية، وذلك قبل أن تظهر مجاميع الحديث النبوية. انظر: المرجع المذكور: ص٩٢ وما بعدها، ط١/ المكتب الإسلامي ١٩٨٠م.

(٤) **متفق عليه: البخاري** ١/ ٥٦، كتاب العلم، باب كتابة العلم. **ومسلم** (بشرح النووي) ٩/ ١٢٩، كتاب الحج، باب تحريم مكة وصيدها.

جمع القرآن كان قد استقر. وهو ما ألمح إليه النووي رحمه الله بقوله: (هذا تصريحٌ بجواز كتابة العلم غير القرآن ومثله حديث علي رضي الله عنه، ما عنده إلا ما في هذه الصحيفة، ومثله حديث أبي هريرة: «كان عبد الله بن عمرو يكتب ولا أكتب»، وجاءت أحاديث بالنهي عن كتابة غير القرآن، فمن السلف من منع كتابة العلم، وقال جمهور السلف بجوازه، ثم أجمعت الأمة بعدهم على استحبابه، وأجابوا عن أحاديث النهي بجوابين: أحدهما: أنها منسوخة، وكان النهي في أول الأمر **قبل اشتهار القرآن لكل أحد**، فنهى عن كتابة غيره خوفا من اختلاطه واشتباهه، فلما اشتهر وأمنت تلك المفسدة أذن فيه. والثاني: أن النهي نهى تنزيه لمن وثق بحفظه وخيف اتكاله على الكتابة والإذن لمن لم يوثق بحفظه)[1].

٢- وكان مع علي بن أبي طالب صحيفة كُتبت في عهد النبي ﷺ فيها أمور كثيرة[2].

٣- وكتب عبد الله بن عمرو صحيفة سمّاها الصادقة فيها الكثير من الأحاديث التي روى منها الإمام أحمد الكثير في مسنده[3]. والتي رواها عنه حفيده عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو[4]. وأشار إلى ذلك أبو هريرة بقوله: «ما من أصحاب النبي ﷺ أحد أكثر حديثاً مني إلاّ ما كان من عبد الله بن عمرو، فإنّه كان يكتب ولا أكتب»[5].

٤- ولّما اشتدّ بالنبيّ ﷺ الوجع، قال: «ائتوني بكتابٍ أكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعده». قال عمر: إنّ النبي ﷺ غلبه الوجع، **وعندنا كتاب الله**[6]، حسبنا، فاختلفوا، وكثر اللغط، قال: «**قوموا عني، ولا ينبغي عندي التنازع**». فخرج ابن عباس يقول: إنّ الرَّزية كل الرزية ما حال بين رسول الله ﷺ وبين كتابه[7].

---

(١) شرح النووي على مسلم ٩/ ١٣٠.

(٢) متفق عليه: البخاري ١/ ٥٦، كتاب العلم، باب كتابة العلم. ومسلم بشرح النووي كتاب الحج، باب فضل المدينة ٩/ ١٤٣.

(٣) انظر: مسند أحمد ١١/ ٢٤٠- ٣٨٦. أرقام [٦٦٥٩- ٦٧٧٢].

(٤) انظر: كتابة السنة في عهدي النبي والصحابة، د. رفعت فوزي، ص١٢.

(٥) البخاري ١/ ٥٧. كتاب العلم، باب كتابة العلم.

(٦) وهذا دليلٌ على أنّ القرآن كان موجوداً، وكاملاً، ومتوفراً بين أيديهم، كتابة وحفظاً، وتدويناً.

(٧) متفق عليه: البخاري ١/ ٥٧ في الكتاب والباب السابقين، رقم ١١٤. ومسلم بشرح النووي: كتاب =

وفي الجمع بين أحاديث النهي وأحاديث الإذن يقول **النووي** رحمه الله: (وكان بين السلف من الصحابة والتابعين خلاف في جواز كتابة الحديث ثمّ أجمعت الأمة على جوازها واستحبابها)[1].

ويقول رحمه الله في موضعٍ آخر: ([لا تكتبوا **عني غير القرآن** ومن كتب عني غير القرآن فليمحه] قال القاضي: كان بين السلف من الصحابة والتابعين اختلاف كثير في كتابة العلم، فكرهها كثيرون منهم وأجازها أكثرهم، ثم أجمع المسلمون على جوازها وزال ذلك الخلاف، واختلفوا في المراد بهذا الحديث الوارد في النهي، فقيل: هو في حق من يوثق بحفظه ويخاف اتكاله على الكتابة إذا كتب، ويحمل الأحاديث الواردة بالإباحة على من لا يوثق بحفظه كحديث: «اكتبوا لأبي شاه»، وحديث صحيفة علي رضي الله عنه، وحديث كتاب عمرو بن حزم، الذي فيه الفرائض والسنن والديات وحديث كتاب الصدقة، ونصب الزكاة الذي بعث به أبو بكر رضي الله عنه أنساً رضي الله عنه، حين وجهه إلى البحرين، وحديث أبي هريرة أن ابن عمرو بن العاص كان يكتب ولا أكتب، وغير ذلك من الأحاديث. وقيل: أن حديث النهي منسوخ بهذه الأحاديث وكان النهي حين خيف اختلاطه بالقرآن، **فلمّا أمن**[2] ذلك أذن في الكتابة. وقيل: **إنما نهى عن كتابة الحديث مع القرآن في صحيفة واحدة، لئلا يختلط، فيشتبه على القارئ في صحيفة واحدة**)[3].

ويقول ابن حجر: (والجمع بينهما أنّ النهي خاص **بوقت نزول القرآن خشية التباسه**

= الوصية، باب ترك الوصية لمن له شيء يوصى عنه ١١/ ٨٩. وفي هذا الموضع تكلّم الإمام النووي بكلام ماتع وحسن جدا عن الكتاب الذي همّ النبي ﷺ بكتابته، وعن فقه الاختلاف، وفلسفته، بين الأمة.

(١) شرح النووي على مسلم ١/ ٢٤٤، ط/ الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ١٩٩٦م.

(٢) أي بحفظ القرآن كتابة وجمْعاً وتدويناً، وتحديد كتّابه، وضبط أعمالهم، والإشراف عليها من قبل النبي ﷺ بنفسه، وتحددت معالم العمل، واستقرّت الأمور، وأمن الاختلاط بين القرآن وغيره، لكثرة الحفاظ، والكتاب، وشيوع الاهتمام به والرعاية، والتفسير والبيان. كما سبق وبينا.

(٣) شرح النووي على مسلم ١٨/ ١٣٠، كتاب الزهد، باب التثبت في الحديث وحكم كتابة العلم.

بغيره، والإذن في غير ذلك. أو أنّ النهي خاص **بكتابة غير القرآن مع القرآن في شيء واحد**، والإذن في تفريقهما[١])[٢].

ومما سبق يُمكننا القول بأنّ **كتابة القرآن** كانت الأهمّ بالنسبة للمسلمين في الصدر الأول، فانشغلوا بالقرآن، وبكتابته، وفرّغوا له جهودهم، وحفزوا له هممهم، وامتنعوا في بادئ الأمر عن كتابة الحديث النبوي للقيام بواجب الوقت **تُجاه القرآن**، كي لا يتفلت، من الحفاظ بعامل الوقت والزمن، أو عامل الجهاد والمعارك الحربية. ثم لما استقرت الأمور، وظهرت المسائل، وامتاز الصحابة كل في ميدانه، ومجال اهتمامه، فبعضهم من كتبة الوحي، وبعضهم من مفسري القرآن، وبعضهم من محبّي الحديث، وبعضهم مهتم بحلق العلم والفقه، ولما حصل ذلك، وأمن الالتباس أذن النبي ﷺ بكتابة ما سمعوه منه[٣].

فهذه أدلة دامغةٌ إذن على مدى **رعاية النبي ﷺ للقرآن، ولكتابته**، وبأنّهم لم يركنوا إلى مجرّد حفظه في الصدور، بل عملوا من أوّل يوم على **كتابته وتدوينه**، وقراءته وتفسيره وبيانه -لأنّ الكتابةَ مقيّدة للعلوم عامّة وللقرآنِ خاصّة- حتى وصل الأمر إلى تعطيل كل كتابة سوى القرآن، كي لا يُزاد فيه، أو يختلط بغيره، أو تتشتت جهودهم، وتنشغل أذهانهم بعدّة أشياء غير القرآن.

مهمّة الكتابة

غايةُ النقلِ الكتابةُ، بمعنى أنّ أيّ طريقٍ للنقل يوصّل في النهاية ويصبّ في طريق الحفظ والتدوين. لأن المقصود من النقل الحفظ والتوثيق، والكتابة هي الموثّقة والحافظة لما يُخاف عليه الضياع والتشتت. فسلسلة الأسانيد الناقلة للأحاديث مثلا، هي طريق نقل، وليست غاية في ذاتها، بل وسيلة لنقل الرواية حتى يأتي من يُدوّنها، ويكتبها، ويجمعها. فطريقةُ النقل السندي وسيلة، وطريقةُ الحفظ بالكتابة والتدوين غاية. وهو ما فعله أصحاب الصحاح، أمثال البخاري

---

(١) انظر أيضاً كي لا نُكثر النقول في هذه المسألة، وكلها تؤدي إلى نفس المعنى: تدريب الراوي للسيوطي ص٣٥٢ وما بعدها.

(٢) فتح الباري ١/ ٢٠٨.

(٣) انظر: تقييد العلم للخطيب البغدادي ص٧٢.

ومسلم وغيرهما، رحم الله الجميع، حيث تلقفوا تلك الروايات المنقولة عبر الأسانيد من مشايخهم وثقات الأمة وعدولها، ليدونوها ويجمعوها في الأسفار، لتُحفظ أبد الآبدين ودهر الداهرين، ولو أنهم لم ينقلوها بعلّة أنّ الأسانيد كافية لنقلها واستمرارها لدُرسَت الروايات واختفت الأسانيد، وافتُقدت الأحاديث بمرور الزمن.

وهذا ما عبّر عنه **ابن الصلاح** بقوله: (ولولا تدوينه في الكتب، لدُرس[١] في الأعصر الأخيرة)[٢].

وهو ما حصل في **القرآن**، فقد كُتب في عهده ﷺ، وقوبل عليه في حياته، وأقرّه.

وقد روى الإمام أحمد بسنده عن عبد الله بن عمرو قال: كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله ﷺ، أريد حفظه، فنهتني قريش، فقالوا: إنك تكتب كل شيء تسمعه من ذلك لرسول الله ﷺ، ورسول الله بشر يتكلم في الغضب والرضى. فأمسكت عن الكتاب، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ، فقال: «**اكتب فوالذي نفسي بيده ما خرج مني إلا حق**»[٣].

وعن أنس بن مالك قال لبنيه: «**قيّدوا العلم بالكتاب**»[٤]. والقرآن مقصود هنا بالكتابة، بل هو الأولى بالتقييد وله السبق والأولوية[٥].

---

(١) هكذا في الأصل: لدُرس. وليس: اندرس. وقد رجعت إلى طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف، وطبعة الفاريابي، دار طيبة، ونسخة دار الحديث التي نعتمد عليها هنا، فوجدت اللفظ كما أثبتّه.

(٢) تدريب الراوي للسيوطي ص٣٥٢. فالكتابة هي الأصل إذن، وقد أفرد القاضي عياض مبحثاً في كتابه الماتع: «الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع» بعنوان: «باب في التقييد بالكتاب والمقابلة والشكل والنقط والضبط».

(٣) رواه أحمد في مسنده ١٠/ ٢٠. وانظر: تقييد العلم للخطيب البغدادي ص٧٥.

(٤) الإلماع للقاضي عياض، ص١٣٣، ط٣/ مكتبة دار التراث ٢٠٠٤م. ت: السيد صقر. وقد رفعه بعضهم إلى النبي ﷺ وخرج طرقه الخطيب البغدادي في كتابه: «تقييد العلم»، ص٦٨، وما بعدها، ط/ المكتبة العصرية ١٤٢٨هـ.

(٥) يقول القاضي عياض: (والحالُ اليوم داعية للكتابة لانتشار الطرق، [وعبارة: «لانتشار الطرق» دليل على أنّ غاية الأسانيد والطرق الكثيرة حفظ الروايات، فإذا كثرت الطرق كثرة تحول دون حفظ الآثار، كانت =

تقديم المكتوب على المقروء

قام العلماء بتقديم المكتوب على المقروء، في القرآن والحديث، واللغة، وكلّ العلوم، فهذا عندهم **بمثابة المنهج**.

وثمرةُ تقرير تلك المسألة: نراه في اختلافهم مثلا في مسألة قرآنية المعوذتين، أو الفاتحة، فيقضون على الخلاف بقولهم: «ودليل قرآنيتها: **ثبوتها في المصاحف**»[١]، كما سيأتي لاحقاً.

= الكتابة هي الحلّ الأمثل لحفظ الروايات والآثار قبل نسيان الطرق، أو تشتت الأسانيد]. وطول الأسانيد، وقلّة الحفظ، وكلال الأفهام). الإلماع: ص١٣٥.

وعبارة القاضي معضدة لما نريد إثباته، فنجده يُعلل ضرورة الكتابة في عصره [مات القاضي سنة ٥٥٤هـ]، بأنّ الأسانيد قد طالت، والحفظ قدْ قلّ، وإذا كانت مهمّة الأسانيد: نقل الرواية، ومهمّة الحفظ: الحفاظ على الرواية، فلماذا لا نغير طريقة حفظ الروايات إلى كتابتها ما دام أمر الأسانيد قد صعب، واقترنه بعض المعوّقات. فما بالكَ والقرآنُ قد كُتب من أوّل يوم؟!. وهو ما التفت إليه الشيخ شلتوت فيقول: (على أننا حين نتذكر مع ذلك ما يقع في **المحفوظ مشافهة من قرب التغير لبعض كلماته أحياناً**، وهو ما تنبه له القدماء من أسلافنا أنفسهم وحدثوا عنه، ندرك الحاجة الماسة إلى **تدوين الكتاب الكريم**، الذي له الأهمية الجوهرية والأصالة الأساسية في الدعوة الإسلامية ما لا يكون أكثر منه ولا أقوى). دراسات عن القرآن الكريم، الشيخ محمود شلتوت والشيخ أمين الخولي، تقديم: د. محمد عمارة، ص٦٠، هدية مجلة الأزهر- رمضان ١٤٣٥هجري.

وهناك نوعان من الكتابة:

- كتابةُ شخص أو راو لما سمعه من مشايخه من روايات، فهو يكتبها، كي يحدث بها، خوفاً من ضياعها، أو نسيانها، لكنه لا يهدف بكتابتها، إلى تأليف سفر جامع للأحاديث، بل يهدف إلى خدمة نفسه وحفظ ما تحمّله كي يُحدث به اللاحق، كما حُدّث هو من السابق، من غير زيادة أو نقصان. ومثال هذا النوع: أبو بكر بن أبي شيبة، شيخ الإمام مسلم.
- وآخر يرحل، ويسمع ويُدوّن، بنية تدوين جامع أو سفرٍ حديثي أو صحيح أو مسند. فالأول يُخَدّم على الثاني، والأولى وسيلةٌ للثانية، والثانية وسيلةٌ لحفظ الرواية، وبقائها.

أي أنّ واحداً يكتب لنفسه لحفظ ما سمعه كي لا يذهب منه، وآخر يكتب بنية التدوين لا لمجرد كتابة بضعة أحاديث.

(١) انظر: الإتقان ١/ ٢٣٧، وسيأتي تفصيل ذلك أثناء الحديث عن دعوى وشبهة التحريف عند السنّة.

وكان المحدثون أيضاً يقدمون الرواية بالكتابة على الرواية بالشفاهة والتلقي، إذا ما أرادوا الوثوق من المنقول. ويُمكن معرفة ذلك من خلال التأمل في الأدلة التالية:

١- روى الترمذي بسنده عن أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه، أن النبي ﷺ خرج من بيته، -وهو في مرض موته- يتكئ على أسامة بن زيد، وعليه ثوب قِطْرِيّ[١] قد تَوَشَّح به فصلى بهم»[٢]. ثم قال الترمذي بعد رواية هذا الحديث: «قال عبد بن حميد -وهو شيخ الترمذي-: قال محمد بن الفضل: سألني يحيى بن معين عن هذا الحديث أَوّل ما جلَس إليّ، فقلتُ: حدثنا حماد بن سلمة: فقال: لو كانَ من كتابك! فقمتُ لأُخرج كتابي، فقبضَ على ثوبي ثم قال: أَمْلِهِ عليَّ، فإني أخاف أن لا ألقاك، فأمليته عليه، ثم أخرجت كتابي فقرأته عليه»[٣].

٢- قال الحافظ السخاوي رحمه الله في ترجمة عمر بن علي بن أحمد الوادي آشي، الشهير بابن الملقن: (قال شيخنا -أي الحافظ ابن حجر-: وكان عنده من الكتب ما لا يدخل تحت الحصر، ثم إنها احترقت مع أكثر مُسودّاته في أواخر عمره، ففُقِد أكثرُها! وتغيّر حالُه بعدها! فحجبَه ولدُه إلى أنْ مات. وقال شيخنا -الحافظ ابن حجر- في «معجمه»: إنّه قبل احتراق كتبه كان مستقيم الذهن)[٤]. وقال الحافظُ سِبْطُ ابنِ العَجَمي: (عمر بن علي بن أحمد الوادي آشي: شيخُنا، الحافظُ الشهير بابن الملقِّن، اختلط قبل موته -فيما بلغني، بسبب احتراق كتبه)[٥].

(١) الثوب القطري -بكسر القاف وسكون الطاء وكسر الراء-: هو نوع من الثياب التي كانت تحمل إلى الحجاز من قَطَر، البلدِ المعروف المجاور القريب من المملكة العربية السعودية، والنسبة في الثياب إليه: قِطْرِي، على خلاف القياس، فكسروا القاف، وسكّنوا الطاء للتخفيف. وتوشح بثوبه: لَبِسَه. انظر: قيمة الزمن، للعلامة عبد الفتاح أبو غدة، ص٦٣، هامش.

(٢) رواه أحمد في مسنده ٣/ ٢٦٦، والترمذي في الشمائل ص٦٠.

(٣) الشمائل المحمدية، الإمام أبو عيسى الترمذي، ص٦٠، باب ما جاء في لباس الرسول ﷺ.

(٤) الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع- السخاوي- ٦/ ١٠٥.

(٥) الاغتباط بمعرفة من رُمي بالاختلاط، سبط ابن العجمي، ص١٩. وراجع: صفحات من صبر العلماء- عبد الفتاح أبو غدة- ص٢٧٣.

نقل القرآن بين التوثيق والرواية

الحديثُ المتواتر يكون متواتراً منذ أن خرج من فم النبي ﷺ، متزيّناً بسنده حتى يتمّ تدوينه في صحيح البخاري، أو مسلم، أو أحد الصحاح؛ ثمّ بعدما يتمّ تدوينه يكون قد انقطع تواتره الإسنادي، وصار مدوّناً في الكتاب، بجانب أحاديث الآحاد والأحاديث المشهورة. فإذا نُقل الكتاب بالتواتر صار الكتابُ كلُّه بما يتضمنه من أحاديث متواتراً، حتى الآحاد فيه، أي أنّ أحاديث الآحاد تستحيل إلى أحاديث متواترة، منذ أن دُوّن الكتاب حتى انقطاع تواتره في زمنٍ ما. وإذا لم يُنقل إلينا الكتاب بالتواتر –النظري أو الضروري–، صارت أحاديثه كلها آحاداً، أي استحالت الأحاديث المتواترة إلى آحاد، وانقطع تواترها.

وصار تواترها من عهد النبي ﷺ إلى زمن تدوينها فقط، لا تتعدى لما بعد ذلك.

وهذه اللمحة الدقيقة التفت إليها الإمام الجويني رحمه الله فقال: (قلنا: لا نُبعد أن ينعقد الإجماع عن سبب مقطوع به، ثم يقع الاكتفاء بالوفاق، ويُضْرِبُ المجمعون عن نقل السبب، لقلّة الحاجة إليه، وكم من شيء يستفيض عند وقوعه، ثمّ يَمَّحِقُ ويَدْرُس، **حتى يُنقل آحاداً، ثمّ ينطمس**، حتى لا يُنقَل، ويقع الاكتفاءُ بما ينعقد الوفاق عليه، ووضح ذلك يغني أصحاب المعارف بالعُرف عن الإطناب في تقريره)[1].

ما معنى ذلك؟

معنى ذلك والذي نريد أنْ نقرره أنّ التواتر طريقةُ نقل للرواية، حتى يتمّ حفظها بالكتابة والتدوين. فإذا كُتبت ودوّنت، انتقلنا من مرحلة البحث في طريقة النقل، ومدى حجيتها، وتوافر شروطها، إلى مرحلة الحفظ، فنبحث عن نسبة الكتاب إلى مؤلفه، وكيفية نقله إلينا. فإذا روى البخاري حديثا متواتراً، فإننا نحكم عليه بالتواتر الذي كان موجوداً في عصر البخاري، أمّا الآن فقد انقطع تواتره إلينا، لأنّه لا توجد سلسلة سندٍ متواترة تنقل الحديث إلينا بالتواتر المعهود

(١) الغياثي/ غياث الأمم، الجويني، ص٢٣٨، ط٤/ دار المنهاج- جُدّة- السعودية ٢٠١٤م. ت: د. عبد العظيم الديب، تقديم. العلاّمة القرضاوي.

في زمن البخاري، وذلك لا إشكال فيه، لأنّ الأسانيد المتواترة كانت مرحلة ووسيلة لحفظ الروايات، بالكتابة والتدوين، فإذا تمّ حفظها فقد حصل الغرض المراد، وصار الإسناد فيما بعد التدوين للتبرك، والتكريم، كما نقلنا عن علماء الحديث آنفاً.

نريدُ من تلك المقدمات أن نقول: بأنّ كتابة القرآن تُغني عن تواتره الشفهي، لأن التواتر طريقة نقل، لكن الكتابة طريقة حفظ، وطريقة نقل كذلك، للألفاظ والآيات، والكلمات. أقصد أنّ كتابته تُغني عن تواتره من الزاوية الثبوتية للألفاظ والكلمات لا لكيفية النطق، وأوجه الأداء.

ونقصد بالتواتر هنا التواتر الإسنادي الذي يمرّ عبر سلسلة السند وألسنة الحفظَة والمَهَرة من الرجال، **وإلاّ فهو متواتر كتابة أيضاً**، فالكتابة طريقة نقل كما قلنا، وقد تُيقّن تواتره الكتابي، حيث كُتب في عهد النبي ﷺ، وكُتب في عهد الصحابة والتابعين عشرات بل مئات النسخ منه، وهي كافية لإثبات التواتر، ولا زالت مئات الألوف من المصاحف، تتلقاها الأمة جيلا بعد جيل، من غير تحريف ولا تغيير[1].

وقد وجدتُ ما يُعضد هذا الكلام في جملة فاصلة وصريحة للإمام **السيوطي** رحمه الله أثناء حديثه عن ثبوت قرآنية البسملة والردّ على من أنكر تواترها، فقال: (ويكفي في تواترها **إثباتها في مصاحف الصحابة** فمن بعدهم بخط المصحف، مع منعهم أن يكتب في المصحف ما ليس منه، كأسماء السور وآمين،..)[2].

وهذا ما قرره د. **عبد الصبور شاهين** بقوله: (على أنّ لهذه الأخبار دلالة أخرى تهمنا، للتفرقة بين **التسجيل والمشافهة**، فقد اتضح من قبل أنّ من بين ما رخّص فيه في نطاق الأحرف السبعة استبدل لفظ بلفظ [عليماً حكيماً- غفوراً رحيماً]، هو بمنزلة قولك: هلمّ وتعالَ وأقبل، فمثل هذه الرخصة لم تكن مباحة في التسجيل[3]، وإنْ جاز قبولها من قارئ مشافهٍ، وهو دليل

(١) ثمّ هناك تواتر الحفّاظ أيضاً، وهما متعاضدان متكاملان وإثبات أحدهما لا ينفي الآخر. [بإفادة شيخنا العلاّمة الدكتور مدكور].

(٢) الإتقان للسيوطي ١/ ٢٣٧.

(٣) مقتضى كلام د. شاهين: أن هذه الرخصة كانت مباحة في القراءة بادئ الأمر [ثم ألغيت إباحتها]، ليس =

على أنّ القراءة بالأحرف السبعة كانت مشروطة ببقاء بعض الظروف، وأنّ النبي ﷺ كان يعلم أنّ الأمر راجعٌ في النهاية إلى إلغاء جانب كبير من هذه الرخصة، **يعين على ذلك أساساً تسجيل القرآن كتابة**)[1].

ويقول: (كان **تسجيل** القرآن على حرف واحد فقط لدليلين في نظرنا، **هما**: أنّ احتمال تسجيل روايتين في عبارة واحدة، مثلاً: [عليماً حكيماً]، في تسجيل، و[غفوراً رحيماً] في تسجيل آخر، يعني تواتر روايتين عن النبي ﷺ، ليست إحداهما بأولى من الأخرى، ولا مُرجّح لدى زيد عند جمع القرآن على عهد أبي بكر وكتابته على عهد عثمان في رفض إحداهما، وتقييد الأخرى، ما دامت كلتاهما متواترة، ثابتة **بالتسجيل ثبوتاً قطعياً تؤيده المشافهة**..)[2].

ومما سبق من نصوص للعلماء نعرفُ أنّ **التسجيل** هو الأصلُ والمعتمدُ **في نقل القرآن**، وفي إثبات نصوصه وآياته، وأنّ المشافهة الآن لا يعتدّ بها في زيادة حرفٍ أو نقصانِ آية. وهذا المنهج سوف يخرجنا من إشكالات كثيرة أثناء البحث في شبهات تحريف القرآن الكريم.

وهذا ما يؤيده أيضا قول العلاّمة **ابن الجزري** رحمه الله: (ثمّ إنّ القرّاء بعد هؤلاء المذكورين كثروا وتفرقوا في البلاد وانتشروا، وخلفهم أمم بعد أمم، عُرفت طبقاتهم، واختلفت

= لكونها من القرآن، لكن لأنّ القوم حديثو عهد بالإسلام والقرآن، ولا زالت الآياتُ تتنزل، والوحي جار، فمن الطبعي أن يُخطئ الأشخاص في الصدر الأول من النزول، لعدم متانة الحفظ بعد، أو يبدلوا كلمة مكان كلمة، وعبارة مكان عبارة، فتسوهل في ذلك، إلى أن يَثْبت الحفظ في الأفئدة، وتتمّ كتابة القرآن، وتشيع ثقافته بين الأصحاب رضوان الله عليهم. وراجع: مدخل إلى القرآن الكريم، عبد الله دراز، ص٤٦.

(١) راجع: تاريخ القرآن، د. عبد الصبور شاهين، ص٥٥ وما بعدها. ط/ نهضة مصر. ونجد من كلام الأئمة أن الكتابة والتدوين أوثق وأسندُ، ومن ثمّ قدموا ما ثبت في المصحف على غيره، واعتبروه هو الأصل الذي يقاس عليه في التواتر والثبوت، كما قالوا في قرآنية المعوذتين والفاتحة، وسيأتي، وكذلك في تكفير المنكر للقرآن، فمن أنكر شيئاً من المصحف كفر، ومن أنكر حروفاً لم تثبت خطّياً في المصحف، لا يكفر. (وقد ثبت في كثير من الحالات وجود اضطراب في رفع الأسانيد إلى رواتها)-مدخل إلى القرآن الكريم؛ محمد عبد الله دراز، ص٤٩. ومن أجل ذلك كانت الكتابة والتدوين، والتوثيق، أصلاً ومرجعاً، في الثبوت والقطعية والتواتر.

(٢) السابق- نفس الموضع. وراجع: مدخل إلى القرآن الكريم، عبد الله دراز،، ص٤٦.

صفاتهم، فكان منهم المتقن للتلاوة، المشهور بالرواية والدراية، ومنهم المقتصر على وصف من هذه الأوصاف، وكثر بينهم لذلك الاختلاف، وقلّ الضبط، واتسع الخرق، وكاد الباطل يلتبس بالحق، فقام جهابذة علماء الأمة وصناديد الأئمة، فبالغوا في الاجتهاد، وبينوا الحق المراد، وجمعوا الحروف والقراءات، وعزوا الوجوه والروايات)[1].

فتأمل في قوله: (عرفت طبقاتهم، واختلفت صفاتهم): فهذا هو علم الرجال في القراءات، بمعنى أنّ سند أيّ قراءة، نقوم بسبره، وتمحيصه ومعرفة حال رجاله، وصفاتهم، ومن أيّ طبقة هم؟

ثم يقول رحمه الله: (وكثر بينهم لذلك الاختلاف): أي لتفاوت صفاتهم وضبطهم، فمنهم القويّ ومنهم الضعيف، فأدّى ذلك إلى وقوع الاختلاف، مما جعل (جهابذة علماء الأمّة وصناديد الأئمة) ينفرون إلى تدوين العلم، وجمع شتاته، وتقعيدها قبل اتساع الخرق! أي أنّ الأمر استحال في النهاية إلى الكتابةِ والتدوين أيضاً حتى في تلك العلوم التي كانت محض إسناد!.

أرأيت كيف كانت الكتابة هي الأصل، وهي الملجأ الذي يلجأون إليه إذا أرادوا أن يحفظوا العلم من عبث العابثين، أو غفلة الغافلين!

وإذا كان ابن الجزري يشكو من كثرة الأسانيد وتباين صفات الرواة في زمن هؤلاء؟ فكيف بزمنه، والزمن الذي بعده؟ ثم كيف بزماننا نحن، وقد اختفى علم الرجال بالكُلّيّة، فلا نعرف صِفات الرواة، ولا حالهم ولا ضبطهم! أيكون ثبوت القرآن بالمشافهة، والتلقي، والإسناد[2]؟!

(١) النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ١/ ١٢٤، ط/ دار الصحابة.

(٢) فإنْ قيل: لسنا بحاجة الآن، ولا منذ الصدر الأوّل إلى البحث في الرجال؛ لأنّ القرآن متواتر في الحفظ في الصدور، في شرق العالم الإسلامي وغربه؟! قلنا: إنْ قصِد بالتواتر: التواتر الإسنادي فلا نُسلّم بذلك، لأنه يحتاج إلى إثبات، كي يكون نظرياً لا ضرورياً، لأنّ التواتر الضروري لا يليق بمقام القرآن الكريم، وقداسة نصوصه، وقطعية حروفه. وإنْ قُصد التواتر كتابةً فهو ما نقرره، وندعمه بهذه النقول. (**ولا يتصور أصلا التواتر بدون كتابة** –هذه العبارة بين هلالين: بإفادة شيخنا أستاذنا الدكتور عبد الحميد مدكور). وسيأتي بعد قليل في مسألة تواتر القرآن. قلت: وما نقرره هنا يُثبت أنّ القرآن متواترٌ في كل حرف من حروفه لا بمجمله. =

وفي عبارة واضحةٍ وصريحة تدعم ما نرمي إليه يقول الإمام الشوكاني رحمه الله [ت: ١٢٥٠هـ]: (والحقّ أنّها –الضمير يعود إلى البسملة– آيةٌ من كلّ سورة **لوجودها في رسم المصاحف، وذلك هو الركن الأعظم في إثبات القرآنية للقرآن، ثمّ الإجماع على ثبوتها خطّاً في المصحف في أوائل السور**)[1].

وبما أنّ الكتابة هي الركن الأعظم في إثبات القرآنية للقرآن فلا حاجة فيما بعد للبحث عن تواتره الإسنادي أو تواتر المشافهة، لإثبات الحروف والألفاظ والكلمات، بل لكيفية طريقة النطق، والآداء. فحسبه التواتر الخطّي[2]، الذي نُقل جيلاً بعد جيل، وهو غنيّ بالشهرة عن البحث عن نسبته وتاريخه. وهذا هو التواتر الأصولي.

= وانبنى على ما قررنا مسألة: هل يكفر منكر القرآن؟ نعم، يكفر كل من أنكر قرآناً ثبت في المصحف، لأنّه وجوده في المصحف دليلٌ على تواتره وقطعيته. أما ما لم يثبت في المصحف فلا يكفر جاحده. انظر: الإتقان ١/ ٢٣٣و ٢٤١. فأنت ترى أن مجرد ثبوت اللفظ في المصحف دليل على قرآنيته وتواتره، وأن عدم وجوده يدل على عدم قرآنيته، ومن ثم فالكتابة والتسجيل هو الأصل، وليست المشافهة. انظر: إرشاد الفحول للشوكاني: ١/ ١٢٢ وما بعدها. تحقيق: د.شعبان إسماعيل.

(١) إرشاد الفحول، الشوكاني، ١/ ١٢٣، ط٢/ دار السلام ٢٠٠٦م.

(٢) لأنّ الخطّ/ الكتابةُ، طريقة نقل وطريقة حفظ وتوثيق، في حين أنّ التلقي الشفهي طريقة نقل فحسب، وهي وسيلة في أغلب الأحيان للتوثيق كتابةً. يقول القاضي عياض: (قال القاضي أبو محمد بن خلاد: إذا تيقّن أنّه بخطّه فهو وسماعه والإقرار منه سواء؛ لأن الغرض من الخطّ كما باللسان التعبير عن الضمير، فإذا وقعت بما وقعت فكله سواء). الإلماع للقاض عياض ص٩٠. قلتُ: والقرآن في المصاحف قطعي الثبوت إلى النبي ﷺ، وصحابته.

ويقول رحمه الله في موضع آخر: (وما أراهم –يقصد: جمهور المحدثين والفقهاء– ذهبوا في ذلك [يقصد: المسامحة في الأخذ والبناء فيه على التسهيل] إلا بناء على صحة الإجازة، وأنّ الحضور من الشيخ والإعلام بأن هذا الكتاب روايته، مُقْنعٌ في الآداء والنقل). الإلماع ص١٢٩. قلت: إذن العبرة بالتثبت في الآداء والنقل والاقتناع به. ثم في عبارة صريحة تدل على ما نريد في أنّ الكتابة هي الأصل، وأنّ النقل الشفهي تابعٌ ومُعضد فقط، يقول: (ثم جاءت بعد ذلك –أي بعد الخط والكتابة– القراءة والسماع، قوة وزيادة كالمناولة، وإلاّ فالتحقيق ألا يحدث أحداً إلاّ بما حقق، ولا يخبر إلا بما يتقن. فلو أنّه لا يجوز إلا السماع أو القراءة على الوجه المشترط، لما صحّ في النقل إلا ما تقدم، من التشديد. لكن إذا صح الخبر والرواية كما قدمنا بالعرض والمناولة والإجازة، والإقرار والإعلام، لم تضر المسامحة في القراءة؛ إذْ هي شرط زائد على جواز ما تقدم، إذا صحّت المعارضة بالأصول والمقابلة بكتاب الشيخ). الإلماع ص١٢٩.

فاستغنينا بالتواتر الخطّي عن التواتر الإسنادي. أو بعبارة أخرى: استغنينا بالتواتر الأصولي عن التواتر الأخباري. حيث يختلف مفهوم التواتر عند الأصوليين، عن مفهومه عند الأخباريين والمحدثين؛ ولذلك وَجب علينا أن نفرق بين التواتر الأصولي الضروري، والتواتر الأخباري النظري، وسيأتي بعد قليل.

المسألة الثانية: تواتر القرآن

أولاً: التواتر عند الأصوليين

مسألةُ التواتر هي مسألة أصولية في الأساس، ثم انتقلت من الأصوليين إلى المحدّثين[1]، ثم شاعت حتى صارت منهجية تتعامل بها الأُمّة في علومها، وثقافتها.

فالمتواتر عند الأصوليين هو ما يوجب العلم[2].

والعلمُ الذي يوجبه المتواتر عند الأصوليين هو العلم الضروري[3]، أي يحصل عند سماعه اليقين من غير احتياج إلى نظر[4]. وقيل: يفيد العلم النظري لا الضروري[5]. والأول أصح، وأرجح، وعليه جمهورُ الأصوليين[6].

---

(١) يقول السيوطي رحمه الله: (ومن المشهور: المتواتر المعروف في الفقه والأصول، ولا يذكره المحدثون باسمه الخاص المشعر بمعناه الخاص، وإن وقع في كلام الخطيب، ففي كلامه ما يشعر بأنه اتبع فيه غير أهل الحديث). تدريب الراوي ص٤٤٩. وقد أفاض في إثبات هذه المسألة الشريف حاتم العوني في كتابه: «المنهج المقترح»، ص١٢٤.

(٢) انظر: غاية المأمول في شرح ورقات الأصول، الرملي، ص٣٢٧، ط٢/ مؤسسة قرطبة ٢٠٠٧م. وشرح الورقات في أصول الفقه، ابن الفركاح، ص٢٧٠، ط١/ مؤسسة قرطبة ٢٠٠٧م.

(٣) انظر: إرشاد الفحول، للشوكاني، ١/ ١٦٧.

(٤) انظر: الشرح الكبير على الورقات للجويني، أحمد بن قاسم العبادي، ٢/ ٣٩٢، ط٢/ مؤسسة قرطبة ٢٠٠٧م. وراجع: الإحكام للآمدي ٢/ ٢٧، ط/ دار الحديث، المحصول في أصول الفقه، للرازي، ٢/ ١١٠، ط/ در الكتب العلمية.

(٥) انظر: الشرح الكبير على الورقات للعبادي، ٢/ ٣٩٣.

(٦) انظر: أصول الفقه، محمد أبو النور زهير، ٣/ ١٥٢، ت: د. محمد سالم أبو عاصي، ط١/ دار البصائر ٢٠٠٧م. وإرشاد الفحول ٢/ ١٦٧.

ومثاله: العلم بأنّ مكّة والمدينة مدينتان موجودتان، وأنّ أبا حنيفة ومالك وغيرهما من الأئمة السابقين كانوا موجودين، وليس لنا طريق لهذا العلم إلا النقل المتواتر، فكان المتواتر مفيداً للعلم الضروري[١].

فالتواتر عند الأصوليين لا يحتاج إلى النظر في الأسانيد، وحصرها، ومعرفة صفات الرجال، وأحوالهم، بل هو يحصل لكلّ سامع، كالبلدان، والأزمان. فأنت تسمع عن وجود بلد اسمها كوبا مشهورة بتجارة المخدرات فتصدق من غير أسانيد، بل لرواج هذه المعلومة، رواجاً لا ينحصر، ويتسع بحيث يصعب تواطؤ الأمم والأجيال في الأماكن المختلفة، والعصور المتباينة، على الاتفاق على الكذب.

لكن ماذا لو شكّك أحدهم في إفادة التواتر الأصولي للعلم الضروري؟ أو شكّك في تواتر القرآن تواترا أصولياً؟ هذا كمن ينكر البدهيات، ويستبعد القواعد العلمية الحاكمة من إطار المسائل العلمية، يقول الشوكاني: (وذلك سفسطة لا يستحقّ صاحبها المكالمة)[٢].

ويقول الشوكاني أيضاً فيمن ينكر إفادة التواتر للعلم: (ويُجاب عن هذا: بأنّه تشكيك في أمر ضروري، فلا يستحقّ صاحبه الجواب، كما أنّ من أنكر المشاهدات لا يستحق الجواب)، وقال: (واعلم أنه لم يخالف أحدٌ من أهل الإسلام ولا من العقلاء في أنّ خبر التواتر يفيد العلم، وما روي من الخلاف في ذلك عن السمنية، والبراهمة فهو خلاف باطل، لا يستحق قائله الجواب عليه)[٣].

ثانياً: التواترُ عند المحدّثين:

التواتر هو بحثٌ أصوليٌ في الأساس، ذكره الأصوليون والفقهاء، وتبعهم فيه أهل

(١) انظر: أصول الفقه، أبو النور زهير، ٣/ ١٥٢. وإرشاد الفحول ١/ ١٦٧.

(٢) إرشاد الفحول ١/ ١٦٧.

(٣) إرشاد الفحول ١/ ١٦٨.

الحديث[١]. ولذلك فهو على تعريف الأصوليين واختراعهم قليلٌ جدًّا لا يكاد يوجد في رواياتهم[٢].

وقد عرّفه المحدثون بأنّه: ما نقله من يحصل العلمُ بصدقهم ضرورة عن مثلهم من أوّله إلى آخره[٣].

قال السيوطي: (ولذلك يجب العملُ به من غير بحث عن رجاله)[٤]. وعبارة السيوطي تلك تدلّ على أنّه سار على طريقة الأصوليين؛ لأن التواتر عند المُحدّثين يفيد العلم النظري لا الضروريّ. لأنّ العلم الضروري بصحة الحديث المتواتر لا تحصل لكلّ سامع له من غير أهل النظر، فكيف يفيد العلم الضروري، وهو الذي يحصل لكلّ سامع، ولا يتوقف على أهل النظر.

وهنا لب الخلاف بين الفريقين:

ثالثا: الفرق بين التواتر عند الفريقين

التواتر عند الأصوليين يفيد العلم الضروري، وهو عند المُحدّثين يفيد العلم النظري، ولا يمكن أن يفيد العلم الضروري عندهم؛ لأن الحديث يجب أن يُنظر في أسانيده مهما كثُرت، وصفات رجاله مهما علا إسنادهم.

وهذه اللمحة دقيقةٌ جداً، ونفيسةٌ ونادرة، وقلّ من تنبّه إليها، وقد أشار إليها العلامّة **أحمد بن الصديق الغماري** فقال: (أمّا عدم اشتراط العدالة في رواة المتواتر كما يقوله أهل الأصول فذلك في **التواتر الضروري** الذي يفيد العلم بطريق الضرورة عند الخاصّة والعامّة، لا التواتر النظري الذي يفيد العلم بطريق النظر خاصة لأهل النظر، كما هو حال **المتواتر من الحديث**، فإنّه

(١) انظر: تدريب الراوي للسيوطي، ص٤٤٩، وراجع: المنهج المقترح لفهم المصطلح، الشريف حاتم العوني، ص١٢٦، ط١/ دار الهجرة ١٩٩٦م.

(٢) انظر: تقريب النواوي وبهامشه تدريب الراوي ص٤٥٠.

(٣) انظر: تدريب الراوي للسيوطي ص٤٥٠.

(٤) تدريب الراوي ص٤٥٠.

لا يفيد العلم إلاّ لأهل الحديث العارفين برجاله الواقفين على طرقه وأسانيده، كما هو ظاهر لا يحتاج إلى إيضاح)[١].

وفي بيان الفارق بين التواتر عند الأصوليين والمحدثين ألمح إليه عددٌ كبيرٌ العلماء، ونقل الشيخ شريف حاتم العوني، كثيراً من النقولات في ذلك، وأضاف إليها في كتابه: «المنهج المقترح لفهم المصطلح»[٢].

المتواتر القرآني

ومما سبق نقول: إنّ القرآن متواترٌ تواتراً ضرورياً وتواتراً نظريًّا، أي على طريقة الأصوليين، وطريقة المحدّثين. فنجد الكتاب الحكيم نُقل إلينا في الصدور، عبر كل الأجيال والعصور، وكذلك نُقل مُدَوّناً في السطور، ومسجلاً في المصاحف، علاوة على تفاسيره المنقولة معه منذ ظهور حركة التدوين والتأليف في الأمة الإسلامية وحتى الآن. **والقرآن منه أيضاً متواتر وآحاد وشاذّ**[٣]. فما ثبت في المصاحف فهو المتواتر، وهو ما يُسمى بالقراءة العثمانية، والمصحف العثماني[٤]، وإنكاره يوجب الكفر، وأمّا سواه فلا[٥].

---

(١) المسهم في بيان حال حديث طلب العلم فريضة على كل مسلم [رسالة ضمن كتاب: حصول التفريج بأصول التخريج]، أحمد بن الصديق الغماري، ص٣٨، ط١/ مكتبة طبرية ١٩٩٤م.

(٢) انظر: المنهج المقترح لفهم المصطلح، دراسة تأريخية تأصيلية لمصطلح الحديث، الشريف حاتم العوني، ص١٣٥، ص١٢٤، ص١١٠، ط١/ دار الهجرة- الرياض ١٩٩٦م. وقد تنبه الإمام اللكنوي إلى هذه اللمحة المهمة، فقال: (فإن قلت: هذه الأحاديث من الأحاديث المشهورة، فلا حاجة إلى تحقيق أسانيدها، قلت: إنْ أُريد بكونها مشهورةً شهرتَها بالمعنى المصطلحِ عند الأصوليين، فهو أيضاً **موقوف على ثبوت طرقها**. والاستناد بها أيضاً **موقوف على البحث عن رواتها**. وإنْ أُريد به مطلقُ الشهرة ولو عل ألسنة المتفقّهة أو العامّة فلا ينفعُ ذلك؛ لأنّ مثل هذه الشهرة ساقطةٌ عن الاعتبار فيما هنالك). هامش الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة- اللكنوي، بعناية عبد الفتاح أبو غدة، ص٣٢ وما بعدها.

(٣) انظر: الإتقان في علوم القرآن ١/ ٢٣٠.

(٤) انظر: المدخل إلى القرآن الكريم، محمد عبد الله دراز، ص٤٦، ٤٨، ٤٩.

(٥) انظر: الإتقان في علوم القرآن ١/ ٢٣٣، ١/ ٢٤١، وإرشاد الفحول للشوكاني ١/ ١٢١.

المطلب الثاني: جمع القرآن في عهد الصحابة

أولاً: جمع القرآن في عهد أبي بكر رضي الله عنه

بعد وفَاة النبيّ ﷺ، فكّر كبار الصحابة في جمع القرآن، بمعنى جمع تلك القطع من الصحائف والرقاع والعسيب، التي كُتب عليها القرآن في عهد النبي ﷺ وضمّها لبعضها، في مجلد واحد، أي بين دفتين، أو فكروا في استنساخ نسخ القرآن والتكثير منها كي تعمّ النسخ الرسمية بين الناس.

لكن لماذا حدث ذلك؟

حدث ذلك مباشرة بعد موت النبي ﷺ، لأن هذه الصحائف كانت في بيته ﷺ، وهي النسخة الرسمية، للدولة الإسلامية، وللأمة المحمدية. وقد تفرّق الناس والأصحاب في الأمصار، وكلهم أو جلهم حفظة لكتاب الله، وسوف يعقدون الحلق القرآنية، أينما ولوا، وربما نسي أحدهم شيئاً، فيستقر في ذهن العامّة من أهل البلدة التي نزلها ذلك الصحابي. أو ربما قرأ بأحرف من الأحرف السبعة، ويقرأ غيره بحرفٍ آخر، فيحدث الضجيج، ويتعالى الخلاف. وقد قلنا سابقاً أن المسار الرسمي لكتابة القرآن في عهده ﷺ كان عبر لجنة «كُتّاب الوحي»، لكن بعض الصحابة كتب بمفرده، وبمجهوده الشخصي، وربما أدخل تفسيره لبعض الكلمات على المصحف الخاص به[١]، فخيف الاختلاط، سيما والنسخة الرسمية التي كتبت في عهد النبي ﷺ ليست تحت أيديهم، ولا أمام أعينهم، فيُقوّمون لحنهم بها، ويرجعون إليها ويعتمدون عليها، بل في بيت النبي ﷺ، فأراد أبو بكر أن يعممها. فبادرهم أبو بكر وعمر بجمع النسخة الرسمية المكتوبة بإشراف النبي ﷺ واللجنة المعتمدة منه.

علاوة على ما سبق فإنّ النسخة الرسمية التي كُتبت في عهده ﷺ كانت مكونة من صحائف ورقاع، وقطع أديم، وأكتاف، ولخاف، فيما كان يكتبه من يكتبون منهم، وأُطلق على

---

(١) قال السيوطي: (قال ابن الجزري: وربما كانوا يدخلون التفسير في القراءة إيضاحاً وبياناً؛ لأنهم محققون لما تلقوه عن النبي ﷺ قرآناً، فمنهم آمنون من الالتباس، وربما كان بعضهم يكتبه معه). الإتقان: ١/ ٢٣٥.

جميعها: (الصحف)[1]، هذه النسخة خيف عليها أن تندثر وتُمحى لو طال الزمان، ومرّت الأيام، فما كان من دواء عاجل إلاّ بجمعها في مكان واحدٍ وبين دفتين اثنتين، وربطها بخيط حتى لا يضيع منها شيء. وكي يُرجع إليها، وتكون هي النسخة الأمّ، المعتمدة، التي يستقي منها الجميع، ويُستنسخ منها وقت الحاجة.

فإذا ضاعتْ النُسخة الرسمية أو تآكلت، مع مرور الزمن، ثم رحل عن الحياة أيضاً كبارُ الأصحاب، ونحارير الحفاظ واحداً من وراء واحد، بعد مشاركتهم في المعارك الجهادية، والغزوات الحربية، فسوف يكون القرآن في خطر، وسيضطرون حينئذ إلى جمعه من الصدور فحسب، فمن ثمّ وَجَبَ على أولى الأمر المعنيين بشئون دولة الإسلام أن يضعوا الخُطط التي يحفظون بها دستور الدولة وهويتها، وكتاب الأمة المقدس، فكان الجمعُ الثاني للقرآن.

هذا هو الفهم المقاصدي الذي نفهم من خلاله، وفي إطاره جمع القرآن في عهد أبي بكر رضي الله عنه. أمّا حصر الجمع في عهد أبي بكر في مقتل واستشهاد كثير من الصحابة وحَفَظة القرآن، فقط، فهذا ما لا نرضى به. فهناك حوارات ومناقشات قد تمّت بين أبي بكر وعمر، من جانب، وبينهما وبين كبار الصحابة من جانب آخر، وما جاءنا في ذلك السياق قليل من كثير ووشْلٌ من بحر، وغيض من فيض، وموقف أكابرهم لم ترصده الروايات، إمّا لأنه لم يصلنا، وإما لأن الأمر كان يعتبره صانع القرار ومديره أشبه بالأمن القومي للدولة الإسلامية وقتئذ، وإمّا، وإمّا.

ونقف مع هذه الروايات لجلاء ذلك الموقف:

روى البخاري في صحيحه عن زيد بن ثابت، قال: أرسَل إليّ أبو بكر، مقتل أهل اليمامة، فإذا عمر عنده، فقال أبو بكر: إنّ عمر أتاني، فقال: إنّ القتل قد استحرّ بقراء القرآن، وإني أخشى أن يستحرّ القتلُ بالقراء في المواطن، فيذهبُ كثيرٌ من القرآن، وإني أرى أن تأمر بجمع القرآن، فقلت لعمر: كيف تفعل شيئا لم يفعله رسول الله ﷺ! قال عمر: هذا والله خيرٌ[2]، فلم يزل

(١) انظر: تاريخ القرآن، للزنجاني ص٢٢.

(٢) انظر: مقاصد الشريعة في تخصيص النص بالمصلحة وتطبيقاتها في الفقه الإسلامي، أيمن جبرين الأيوبي، ص٩٧، ط/ دار النفائس. =

يراجعني حتى شرح الله صدري لذلك، ورأيت في ذلك الذي رأى عمر. قال زيدٌ: قال أبو بكر: إنك شابٌ عاقل، لا نتهمك، وقد كنت تكتب الوحي لرسول الله ﷺ، فتتبع القرآن فاجمعه، فوالله لو كلفوني في نقل جبل من الجبال ما كان أثقل عليّ مما أمرني به من جمع القرآن، قلت: كيف تفعلان شيئا لم يفعله رسول الله ﷺ؟! قال: هو والله خير، فلم يزل أبو بكر يراجعني حتى شرح الله صدري للذي شرح به صدر أبي بكر وعمر، فتتبعت القرآن أجمعه، من العُسُب واللخاف وصُدور الرجال، ووجدتُ آخر سورة التوبة مع أبي خزيمة الأنصاري، لم أجدها مع غيره: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ۞ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ [التوبة: ١٢٨-١٢٩]، حتى خاتمة براءة. فكانت الصحف عند أبي بكر حتى توفّاه الله، ثم عند عمر حياتَه، ثم عند حفصة بنت عمر[1].

وفي قوله: «فلم يزل يراجعني»، أي بالكلام، والحجة والدليل، والبرهان. فهناك سياقٌ للكلام وصلَنا بعضه ولم يصلنا جميعه، فلم يقتصر الأمر على الألفاظ الواردة في الحديث، بل كان هناك حوار طويل، ورفض وإقناع، وهكذا. والذي يصلنا هو النتيجة التي نتجت عن هذا الحوار الطويل[2].

ونريد أنْ نفهم هذا الحديث وغيره، مما سنذكره، في إطار مقاصدي، بعيداً عن الوقوف النصي والظاهري للروايات[3].

= قلت: وقد عدّ الأصوليون هذه المسألة من باب المصلحة أو تخصيص النص بالمصلحة، وهذا خطأ في نظري؛ أولا: لأنه لم يوجد نصّ يحرم الكتابة، فنقوم باستثناء القرآن منه، بل العكس هو الصحيح. ثانياً: لأن الرسول كتب القرآن. فهناك أصل.

(١) صحيح البخاري، باب لقد جاءكم رسول من أنفسكم، ٦/ ٧١، وباب جمع القرآن ٦/ ١٨٣، وباب يُستحب للكاتب أن يكون أميناً عاقلاً ٩/ ٧٤، ومسند أحمد (ط: الرسالة)، مسند أبي بكر الصديق، ١/ ٢٨٣، وصحيح ابن حبان، باب ذكر ما يستحب للإمام اتخاذ الكاتب لنفسه ١٠/ ٣٦٠.

(٢) وهي ربما تكون كافية في تصور مجمل الموقف ونتيجته.

(٣) المقصد الأساسي هو حفظ القرآن من الضياع، فكان الحلّ هو استنساخه وزيادة عدد نسخه.

قلنا بأنّ القرآن قد كُتب في عهد النبي ﷺ كاملاً، وسيقت الأدلة على ذلك، وقلنا أيضاً إنّ القرآن كُتب في عهد النبي ﷺ بوساطة لجنة كتابة الوحي الرسمية التي شكّلها النبيُّ ﷺ، وكان يُشرف عليها بنفسه، فكان كُلّما نزلت آية أرسلَ إلى أحد أعضاء اللجنة ليأتي ويلقيها إليه ليكتبها، ويضعها في مكان كذا. وفي نفس الوقت كان النبي ﷺ يبلغ أصحابه بما نزل من القرآن، فيقوم بعضهم بكتابة ما يُخبر به النبي ﷺ، بمجهود فردي، وتطوع مشكور. وهذا هو الخط الموازي لعَمَل اللجنة الرسمية. لكن هذا الخطّ الثاني، لم يكن بنفس كفاءة الخطّ الأول، لأنه لم يكن مؤسسياً بمعنى أن النبي ﷺ لم يكن يُشرف عليه بنفسه، ولم تكن هناك مجموعة أو جماعة تجتمع، وترسم الخُطط، وتحدد المنهج، وتُنسّق فيما بينها، على غرار المنهج المتبع للجنة الوحي الرسمية. فكان من يكتبُ من الصحابة بمفرده رُبّما فاته شيءٌ من القرآن (وهذا احتمالٌ عقليٌ وارد)، لسفر أو لمرض، أو لعذر، أو نحو ذلك.

والعدالة متوفرة في كلّ أصحاب النبي ﷺ لا شك، بالإجماع، ولكن هناك فارق شديد بين العدالة والضبط، فليس كل عدل ضابطا، فربما كان عدلا مؤمناً، دَيّناً، لكنه لا يُجيد ضبط الحديث، أو أنّه اختلط أو أنّه لا يُجيد الحفظ، أو ما أشبه.

وربما كتبَ بعضُ هؤلاء الذين يكتبون على سبيل المجهود الفردي، تفسيراتهم، بجوار النصّ القرآني، أو طبيعة فهمهم، للنص، فتمرّ الأيام ويُشوّش الكاتبُ، ويختلط عليه الأصل من الفرع.

وعندما جاء أبو بكر، كانت هناك نسخة رسمية للدولة الإسلامية لم يعترها كل ما أشرنا إليه من احتمالات عقلية واردة، بسبب خضوعها للإشراف النبوي وللعمل المؤسسي، المنهج، وكانت هناك نسخ عديدة لكثير من الأصحاب، علاوة على من حفظ القرآن في صدره، ولم يسع لكتابته. وكتابُ الله هو كتابُ الأمة ودستور المسلمين، وقد شهد الصحابةُ نزوله وحضروا وقائعه، فما كان لزيد أن يجمع القرآن من النسخة الرسمية فحسب، وما كان له أن يتغافل هذا المعنى، ووجب عليه أنْ يُشرك جميع الأصحاب، في جمعه، حتى أولئك الذين لم يكونوا كتاباً رسميين للوحي، في عهد النبي ﷺ، وأولئك الذين كتبوا القرآن بمجهودهم الفردي، لمقصدٍ

دقيق جداً، لا يلتفت إليه إلا أكابر الصحابة. وهو أنه إذا كُتب القرآن وشارك فيه بالكتابة أو المشورة، أو الرأي، جلّ الأصحاب، من المهتمين بذلك الجانب، رضيت نفوس العالمين، وانعقد الإجماع على أولية هذا العمل وأهميته، وتنازلوا طائعين عن نسخهم التي كتبوها (وقد فاتهم شيءٌ)، أو آيات حفظوها وظنوا أنهم أحاطوا وأحصوا (وقد فاتهم أشياء). فقام زيدٌ باستدعاء كل من كان لديه شيء من القرآن، مكتوباً أو محفوظاً. ويقوم بمقابلته بالنسخة الأُمّ. وفي هذا عملٌ علميٌ توثيقي، بديعٌ، بل هو أعلى مراحل التوثيق، فتجزم من خلاله أن النصّ هو هو في نفس الأمر؛ لأن المحقق يقابل من النسخة الأصلية، ومن النسخ الفرعية للكاتبين، والناقلين، والحافظين.

وبالفعل جاء بعضهم بآياتٍ (قليلة)، لم يجدها زيد عند غيرهم، كموقف أبي خُزيمة الأنصاري، الذي أتى بآخر براءة. ولم تكن عند غيره. أي لم يكن غيره قد حفظها أو كتبها؛ لكن هذا لا ينفي أنها موجودة في النسخة الرسمية[1].

ولأنّ من كتبوا بمفردهم ربما قد اعترى عملهم بعض الخلل المنهجي، اشترط زيد أن يأتي كل منهم بشاهدين، كي لا يلج المجالَ المنافقون بأي شيء ويقولون إنه قرآن، ويُشوشوا على المسلمين قناعتهم، ويشككوا في النسخة الأم، أو يلجه الأبرياء الأتقياء الذين اعتراهم خلل أو نسيان، أو خطأ غير مقصود. فاتخذ زيد هذا المسار المتشدد من اشتراط الشهادة، كي لا يستحيل الأمر إلى عبث، واستهتارٍ بالعمَل الكبير، فشُدّد فيه كي لا يُشارك إلّا الحفظة لكتاب الله، أو من لديه نُسخة حقيقية، فيبحث عن آخر لديه نُسخة ثم يُشاركان في عَمَل زيد.

ومن أجل ذلك قال الأقدمون أنّ أوّل من جَمَع القرآن هو أبو بكر[2]، يقصدون أوّل من جمعه أي بين دفتين، لا أول من كتبه ودوّنه.

أَخْرَج ابن أبي داود من طريق هشام ابن عروة عن أبيه **أنّ أبا بكر قال لعمر ولزيد: «اقعدا على باب المسجد، فمن جاء كما بشاهدين على شيء من كتاب الله فاكتباه»**[3].

(١) علاوة على أنّ زيداً نفسه كان يحفظها، بالإضافة إلى شهادة رسول الله ﷺ لأبي خزيمة.

(٢) انظر: الإتقان ١/ ١٨٨ - ١٨٩.

(٣) ذكره ابن أبي داود في المصاحف ١/ ١٥٧، ط/ البشائر - بيروت. تحقيق: محب الدين واعظ. وقال المحقق في =

فلا يؤخذ ممن أتى بقرآن كتبه في عهد النبي شيء إلا أن يأتي بشاهدين على أنّه قرآنٌ، أي أنهما حافظان أيضا لكتاب الله، أو كاتبان له. وقلنا بأن هذا بالنسبة لمن كتب بمجهوده الفردي.

قال ابنُ حجر: (وكأن المراد بالشاهدين الحفظ والكتاب)[1].

قلتُ: وهذا توجيهٌ محترمٌ، فاشتراط من يأتي بآية أو آيات أن يكون حافظاً وكاتباً لها في نفس الوقت، أدعى لقبول روايته، ومقابلتها بالنسخة الأُمّ.

وقد سبق **أبو شامة** إلى ما نرمي إليه فقال: (وكان غرضهم -أي مقصدهم- ألّا يكتب إلا مِنْ عين ما كُتب بين يدي النبي ﷺ، لا من مجرد الحفظ. قال: ولذلك قال في آخر سورة التوبة: لم أجدها مع غيره، أي لم أجدها مكتوبة مع غيره؛ لأنه كان لا يكتفي بالحفظ دون الكتابة)[2].

فأبو شامة رحمه الله يُقرّ أن النسخة الأم هي المرجع والحَكم، فتأمل في قوله: (إلا من عين ما كُتب بين يدي النبي). وأيضاً ذهب ابن حجر أن المراد بالشاهدين: الحفظ والكتابة. فجمَعا جمْعاً حسَنًا بين الروايات.

يقول الشيخ الكوثري: (ولم يكن المراد بالإشهاد الإشهاد على نفس النظم الكريم أصلا،

= الهامش: رواه السخاوي بسنده عن المؤلف به. جمال القراء ١/ ٨٦. وأورده أبو شامة في المرشد الوجيز ص٥٥، وأورده ابن حجر وقال: رجاله ثقات مع انقطاعه، فتح الباري ٩/ ١٤. والقسطلاني في لطائف الإشارت، وقال مثل ابن حجر. لطائف الإشارات ص٥٦. وابن كثير في فضائل القرآن عن المؤلف به، وقال منقطع حسن، ص٢٧. والسيوطي في الدر المنثور ٤/ ٣٢٣. والهندي في كنز العمال ٢/ ٥٧٣. وقال السيوطي: رجاله ثقات مع انقطاعه. الإتقان ١/ ١٨٨. قال السخاوي: (ومعنى هذا الحديث -والله أعلم- من جاءكم بشاهدين على شيء من كتاب الله **الذي كتب بين يدي رسول الله ﷺ، وإلاّ فقد كان زيد جامعاً للقرآن**، ويجوز أن يكون معناه: «من جاءكم بشاهدين على شيء من كتاب الله، أي من الوجوه السبعة التي نزل بها القرآن، ولم يزد على شيء مما لم يقرأ أصلاً، ولم يعلم بوجه آخر»). انظر: جمال القراء ١/ ٨٦، ونقل هذا عنه أبو شامة في المرشد الوجيز ص٥٥، وكذا السيوطي بمعناه في الإتقان ١/ ٨٦. انظر: هامش المصاحف لابن أبي داود ١/ ١٥٧ وما بعدها.

(١) فتح الباري ٩/ ١٤.

(٢) انظر: الإتقان ١/ ١٨٩.

فإنّ الصحابة الذين كانوا يحفظونه كانوا في غاية من الكثرة، وحديث خزيمة ينادي بأن الإشهاد إنما كان على القطع المكتوبة)[1]. أي القطع التي كُتبت بمجهودٍ فرديّ، وإلاّ فالنسخة الأم التي كُتبت في عهد النبيّ ﷺ، والقطع التي كُتبت تحت رعايته بوساطة اللجنة الرسمية، محفوظةٌ في بيته الشريف ولا تحتاج إلى شهود.

وجمع أبي بكر تلقته الصحابة بالقبول، عن رضا نفس وطيب خاطر، فقضى من ثمّ على معضلة المصاحف الخاصّة (ستتكلم عنها لاحقاً)، وعلى مشكلة الحفظ المُشوّش، الذي يظنّ صاحبه أنه جمع وأحصى، وحفظ واستقصى، وهو غافلٌ أن الكثير قد فاته. فلمّا اشترك الكل في جمع القرآن في عهد أبي بكر، بالشروط التي تحدثنا عنها، إذا بالأمر يؤول في نهايته إلى إقرار النسخة الأم، مع علم الجميع أنّ الجمع قد اتخذ مسارات منهجية وقواعد حاكمة يجب على الجميع أن يرضى بها، وينزل عليها، ويُجنّب العمل الجماعي أهواءه أو ميوله، أو ما ظنّ أنه الحقّ. وتحديد هذه القواعد الحاكمة، وضبط هذه المسارات المنهجية أوحى للكلّ أنّ رأي الأغلبية مُقدّمٌ على رأيه، وخضوع كبار الأصحاب لهذه الشروط والضوابط، كان له أثرٌ إيجابي.

ثانياً: جمع القرآن في عهد عثمان رضي الله عنه

وفي عهد عثمان رضي الله عنه، كان الصحابةُ الكِرامُ قد انتشروا في الدولة الإسلامية التي امتدّت شمالاً وجنوباً. وكوّنوا حلق العلم التي تكلمنا عنها آنفاً، ومن ثمّ بدأت بعض الخلافات في البُدوّ. لخلافٍ في اللهجات، وللقراءة على أحرف مختلفة، أحياناً.

وبدأ الخلاف يدبّ بين من لم يفهم حقيقة الخلاف، والمسلمين الجُدد، وبين من يقرأ بها يعرف أنه وجهٌ صوابٌ للقراءة، وأنه غير مؤاخذ بذلك. فابتدر عثمان الأمرَ، وحَمَلَ الناسَ على وجهٍ واحد للقراءة.

روى **البخاري** عن أنس أنّ حذيفة بن اليمان قدم على عثمان، وكان يغازي أهلَ الشام في فتح أرمينية وأذربيجان مع أهل العراق، فأفزع حذيفة **اختلافُهم في القراءة**[2]، فقال لعثمان:

(١) مقالات الكوثري، الشيخ الكوثري، ص٢٢، ط٢/ دار السلام ٢٠٠٧م.

(٢) تأمل في قوله: «اختلافهم في القراءة»، أي في الأداء واللهجة، لا في الثبوت ذاته.

أدرك الأمة قبل أن يختلفوا اختلاف اليهود والنصارى. **فأرسل إلى حفصة** (التي كان لديها النسخة الأم أو المصحف الإمام الذي جُمع في عهد أبي بكر): **أن أرسلي إلينا الصحف ننسخها**[١] **في المصاحف**، ثم نردها إليك، فأرسلت حفصة إلى عثمان، فأمر زيد بن ثابت وعبد الله بن الزبير، وسعيد بن العاص، وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام، فنسخوها في المصاحف. وقال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة: إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن، فاكتبوه بلسان قريش، فإنه إنما نزل بلسانهم، ففعلوا، حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف، ردّ عثمان الصحف إلى حفصة[٢]، وأرسل إلى كل أفق بمصحف مما نسخوا، وأمر بما سواه من القرآن في كل صفحة ومصحف أن يحرق. قال زيد: فقدت آية من الأحزاب حين نسخنا المصحف، قد كنت أسمع رسول الله ﷺ يقرأ بها، فالتمسناها فوجدناها مع خزيمة بن ثابت الأنصاريّ: ﴿مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُواْ مَا عَـٰهَدُواْ ٱللَّهَ عَلَيْـهِ﴾ [الأحزاب: ٢٣][٣]. فألحقناها في سورتها في المصحف[٤].

ونقول هنا في أمر خزيمة بن ثابت، كما قلنا في أمر أبي خزيمة الأنصاري، هناك في جمع أبي بكر.

---

(١) وفي قوله: «ننسخها»: تحديد للمهمة التي سيقومون بها، وهي منحصرة في النسخ فقط.

(٢) وفي قوله: «ردّ عثمان الصحف إلى حفصة»: فيه بيان أن النسخة الرسمية ظلت باقية في بيت حفصة حتى بعد توحيد المصاحف في عهد عثمان، ولم تُحرق مع المصاحف التي أُحرقت. وهنا دليلٌ أيضاً أن تحريق المصاحف كان خاصا بمصاحف الصحابة، أي تلك التي كُتبت بمجهودٍ فردي، واعتراها نقص أو زيادات تفسيرية على الهامش. وسيأتي في مبحث المصاحف عند السنة والشيعة. ووجه خصوصية حفظ الصحف عند حفصة ثم ردها إليها مرة أخرى، هي أنها كانت [تقرأ وتكتب فهي أهل لحفظ الكتاب]. انظر: دراسات عن القرآن- محمود شلتوت وأمين الخولي- ص٧٠.

(٣) ربما يكون المراد بالآية المفقودة: «من المؤمنين رجال صدقوا»: وجه آدائها، وطريقة قراءتها، وتمّ إلحاقها في المصحف عن طريق رسمها رسماً لا يوهم القراءة الآداء بخلافه. وإلاّ فالحديث مُصَرّحٌ -وغيره من السياقات المختلفة مؤكدة- أنّ العمل في عهد عثمان كان مجرد توحيد للمصاحف لا أكثر، وانحصار العمل في استنساخ النسخة الأم.

(٤) البخاري، بشرح فتح الباري ٩/ ١٧.

ونريد أن نمعن النظر في بعض ألفاظ هذه الرواية كي ندرك المراحل التي تمت في عهد عثمان رضي الله عنه:

أولاً: عبارة: «فأفزع حذيفة اختلافهم في القراءة»، تدلّ على أنّ الاختلاف إنما كان في طريقة الآداء وكيفية القراءة، وفي بعض الأحرف.

ثانياً: قوله: «فأرسل إلى حفصة أن أرسلي إلينا الصحف ننسخها في المصاحف»، فيه تبيين لطبيعة المهمّة التي سيُكلّف بها فريق العمل برئاسة زيد بن ثابت أيضاً رضي الله عن الجميع. وهذه المهمة محددة ومعروفة ومنصوصٌ عليها: «ننسخها في المصاحف»، فلا اجتهاد مع النصّ الذي هو قطعيّ الثبوت والدلالة. فالمهمة تكمنُ في نسخِ الصحف التي كُتبت في عهد أبي بكر في المصاحف، وكتابة عدة نسخ منها، وليس كتابة القرآن وجمعه والبحث عن نسخه القديمة من جديد. وهذا كما قلنا يبين أن سبب الاختلاف ونشوءه إنما كان لطريقة الآداء وكيفية القراءة، لدخول الناس في دين الله أفواجاً، وعدم الدراية باللسان العربي، ونقل القرآن شفاهة، وحفظه بالصدور، وعدم انتشار النسخة الرسمية، أو وجودها بكثرة بأيدي الناس.

الفرق بين جمع أبي بكر وجمع عثمان

تعدّ المشكلة الحقيقية التي واجهت عثمان هي طريقة الآداء، واختلاف اللهجات، بسبب انتشار الإسلام وتناثر بقعته المكانية، واختلاف اللهجات، علاوة على خلوّ الكتابة حينئذ من النقط والشكل. فعمل عثمان على إعادة نسخ الصحف التي جُمعت في عهد أبي بكر، مع كتابتها بطريقة معينة (سميت فيما بعد: الرسم العثماني) تصير معروفة بين الجميع، وإرسال عدد من النسخ شرقا وغرباً، كي ينضبط اللفظ أو النصّ القرآني، وتنتفي اللهجات والاختلافات في قراءاته. ثم قام بحرق المصاحف الأخرى التي تخالف ما انتهى إليه كاتبو القرآن في عهده.

وفي هذا المعنى يقول **ابن بطال** رحمه الله: (**قال أبو بكر بن الطيب** -الباقلاني-: **فإن قيل**: فما وجه جمع عثمان الناس على مصحفه، وقد سبقه أبو بكر إلى ذلك وفرغ منه؟ **قيل لهم: إن عثمان** لم يقصد بما صنع جمع الناس على تأليف المصحف فقط، ولا كان التشاجر الواقع في أيامه في

إقرارهم أنه كتاب الله بأسره، **وإنما اختلفوا في القراءات**، فاشتد الأمر في ذلك بينهم وعظم اختلافهم وتشتتهم، وأظهر بعضهم إكفار بعض والبراءة منه، وتلاعن أهل الشام وأهل العراق، وكتب الناس بذلك إلى عثمان من الأمصار وناشدوه الله في جمع الكلمة ورفع الشتات والفرقة، فجمع عثمان المهاجرين والأنصار وجلة أهل الإسلام وشاورهم في ذلك فاتفقوا على جمع القرآن وعرضه وأخذه للناس بما صح وثبت من القراءات المشهورة عن النبي - عليه السلام -، وطرح ما سواها واستصوبوا رأيه، وكان رأيًا سديدًا موفقا، فرحمة الله عليه وعليهم. وقد ذكر أبو عبيد بإسناده عن علي بن أبي طالب قال: لو وليت لفعلت في المصاحف الذي فعل عثمان)[١].

ويقول الشيخ **الغزالي** رحمه الله: (وأمّا الجمع في عهد عثمان رضي الله عنه، فقد كان عبارة عن نقل ما في تلك الصحف في مصحف واحد إمام، واستنساخ مصاحف منه ترسل إلى الآفاق الإسلامية، ملاحظاً فيها تلك المزايا السالفة ذكرها مع ترتيب سوره وآياته جميعاً. وكان الغرض منه إطفاء الفتنة التي اشتعلت بين المسلمين حين اختلفوا في قراءة القرآن، وجمع شملهم وتوحيد كلمتهم، والمحافظة على كتاب الله من التغيير والتبديل)[٢].

إذن فالجمع في عهد عثمان كان خاصًا بضبط القراءات وطريقة الآداء، وضبط رسم المصحف، بهذه الكيفية الموجودة لإزالة فتيل الفتنة الذي كاد يهب بين كيان الأمة الواحدة.

وفي الفارق بين جمع أبي بكر وجمع عثمان يقول القاضي **أبو بكر الباقلاني في الانتصار**: (لم يقصد عثمان قصد أبي بكر في جمع نفس القرآن بين لوحين، وإنّما قصد جمعهم على القراءات الثابتة المعروفة عن النبي ﷺ، وإلغاء ما ليس كذلك، وأخذهم بمصحف لا تقديم فيه ولا تأخير، ولا تأويل أثبت مع تنزيل، ولا منسوخ تلاوته كتب مثبت رسمه، ومفروض قراءته وحفظه، خشية دخول الفساد والشبهة على من يأتي بعد)[٣].

ويقول السيوطي رحمه الله: (قال ابن التين وغيره: **الفرق بين جمع أبي بكر وجمع عثمان، أنّ**

(١) شرح صحيح البخاري، لابن بطال، ١٠/ ٢٢٣، ط٢/ دار الرشد، الرياض ٢٠٠٣م.
(٢) نظرات في القرآن- محمد الغزالي- ص٣٧.
(٣) الانتصار للقرآن- الباقلاني، ١/ ٦٥، ط١/ دار ابن حزم ٢٠٠١م.

جمع أبي بكر كان لخشية أن يذهب من القرآن شيء بذهاب حملته؛ لأنه لم يكن مجموعاً في موضع واحد، فجمعه في صحائف مرتّباً لآيات سوره على ما وقفهم عليه النبي ﷺ، وجمع عثمان كان لّما كثر الاختلاف في وجوه القراءة، حتى قرأوه بلغاتهم على اتساع اللغات، فأدّى ذلك بعضهم إلى تخطئة بعض، فخشي من تفاقم الأمر في ذلك، فنسخ تلك الصحف، في مصحف واحد مرتبا لسوره، واقتصر من سائر اللغات على لغة قريش، محتجا بأنه نزل بلغتهم، وإن كان قد وُسّع قراءته بلغة غيرهم، رفعاً للحرج والمشقة في ابتداء الأمر، فرأى أنّ الحاجة إلى ذلك قد انتهت، فاقتصر على لغة واحدة)[١].

المسألة الثانية: تناقض الروايات

إنّ بدهيات علم الحديث (وأصول الفقه) تقول بتقديم الدليل الأقوى على ما دونه، ويوجد هنا من يكتب في هذه المسألة/ مسألة جمع القرآن في عهد عثمان، يستدلّ بروايات البخاري ومسلم، فيُفهم السياق من خلالها وينحصر الفهمُ وينضبطُ، ثمّ تجده يسترسل في ذكر روايات واهية لم يروها أحدٌ من أصحاب الكتب الستة، وتناقض ما رواه البخاري نفسه! بل وتناقض إجماع الأمة في تواتر القرآن.

وقد التفتَ الشيخ **الغزالي** إلى هذا الخلل، فقال رحمه الله: (وهنا نرى لزاماً علينا أن نعتب على نفرٍ من المشتغلين بالتصانيف العلمية أولع بتلقف روايات الآحاد (التي لا تستقيم مع ما أفاده التواتر من يقين)، وشغل نفسه وشغل الناس معه بمناقشتها، مع أنه كان ينبغي رفضها شكلا قبل رفضها موضوعاً. ولعل الرغبة في تحبير الصحف وملء فراغها هو السر في هذا التصرف، كهذا المحرر الذي وجد بقية في جريدته لم تكتب، فاختلق خبراً عن حريق اندلع في أحد البلاد، ثم عقب عليه بأنه علم -بعد- أن النبأ مكذوب!)[٢].

ومن هذه الروايات قول **السيوطي** رحمه الله: (أخرج ابن أبي أشتة بسنده عن أبي قلابة

(١) الإتقان في علوم القرآن ١/ ١٩٢.
(٢) نظرات في القرآن، الغزالي، ٣٩.

قال: حدثني رجل[1] من بني عامر يقال له: أنس بن مالك، قال: اختلفوا في القراءة على عهد عثمان حتى اقتتل الغلمان والمعلّمون، فبلغ ذلك عثمان بن عفان، فقال: عندي تكذبون به وتلحنون فيه! فمَنْ نأى عني كان أشد تكذيباً، وأكثر لحناً يا أصحاب محمد، اجتمعوا فاكتبوا للناس إماماً. فاجتمعوا فكتبوا، فكانوا إذا اختلفوا وتدارءوا في آية[2] قالوا: هذه أقرأها رسول الله فلاناً، فيرسل إليه وهو على رأس ثلاث من المدينة، فيقال له: **كيف أقرأك رسول الله ﷺ آية كذا وكذا؟** فيقول: كذا وكذا، فيكتبونها، وقد تركوا لذلك مكاناً)[3].

وقولهم: «كيف أقرأك رسول الله ﷺ آية كذا وكذا»، تشعر بكونهم يسألون عن تجويد القرآن، وطرُق الأداء. وتفيد بأنّهم لّما انتهوا من مرحلة ثبوت القرآن بالكتابة والجمع والتدوين، بحثوا عن طرق أخرى لحفظه ربما تناسوها أو تغافلوا عنها، أو ربما تحتاجها الأمّةُ مع مرور الزمن، أو ربما فقه الأولويات لم يكن يقتضيها من قبل ثم لّما جُمع القرآن وكُتب جاء دورها، فراحوا يبحثون عن كيفية قراءته وآدائه، فعملوا على ذلك بطريقين:

الأول: طريق التلقي الشفهي، بالسند، كي تُعرف مخارج الحروف، وطريقة نطق الألفاظ، وما أشبه من الوقف والمد، وهكذا.

الثاني: طريق الكتابة، فكتابة القرآن لم تكن لجمعه وحصره، وتدوينه فحسب، بل إن الكتابة في عهد عثمان إنّما كانت لحفظ جزء من البند الأول، فكلاهما مكمّل للآخر. فكانت الكتابة مشتملة على تعريف بكيفية النطق بالألفاظ، وطريقة الآداء، مما يُعدّ من الضروريات كي يُتغلب على المشكلات العاجلة التي واجهتها الأمة حينئذ كاختلاف اللهجات، وانتشار بقعة الإسلام وما أشبه، فإذا انضمّ هذا البند إلى سابقه وهو التلقي عن المشايخ وأهل الفنّ، كان مدعاة للتلقي الصحيح، وللقراءة القويمة، ولانتفاء الاختلافات بين القبائل العربية، واللهجات الدخيلة.

(١) هذا يكفي لرفضه.

(٢) أي إذا اختلفوا في طريقة قراءتها.

(٣) الإتقان ١/ ١٩١.

وقوله: «فيكتبونها» أي باصطلاح معين (أي بالرسم العثماني) كي يُمكن للقارئ أن يميز بين القراءة المعتمدة وغير المعتمدة، لأن الحروف حينئذ كانت خالية من النقط والشكل، فتمت كتابته بطريقة معينة وباصطلاح اتفق عليه الصحابةُ وتلقوه بالقبول، سُمّي فيما بعد باسم: «الرسم العثماني».

ولا شكّ أن هذا التوجيه فيه من التعسّف ما فيه، ولو استُنبط من النصّ على ظاهره لقُلنا بأن ما حدث في عهد عثمان إنما هو جمعٌ جديدٌ للقرآن، للآيات والحروف. فكان لابد إذن من التعسّف في التوجيه أو ردّ الرواية كلها، سيّما وهي ليست موجودة في كتب الصحاح، ناهيك عن كونها من أحاديث الآحاد، وقد خالفت الروايات الصحيحة الواردة في كتب الصحاح. والأولى في مثل هذه الروايات عدم الالتفات إليها، ولا التعويل عليها؛ اللهم إلا بتأويل حسن، يحفظ للشريعة مكانتها، وللكتاب احترامه وقدسيته.

ولو طبّقنا القواعد الحديثية وقت تعارض الروايات، بتقديم الأصح على الصحيح والصحيح على ما دونه، لما التُفت إلى مثل تلك الروايات[1].

وكانت هذه الروايات الضعيفة والغريبة سبباً في هجوم بعض الشيعة على نظريّة السنة في جمع القرآن، كما سيأتي بعد قليل في كلام الخوئي.

(١) انظر: تدريب الراوي للسيوطي ص٩٦. وفيه: (الصحيح أقسام: أعلاها ما اتفق عليه البخاري ومسلم، ثم ما انفرد به البخاري، ثم مسلم، ثم على شرطها..). قال السيوطي: (وفائدة التقسيم المذكور تظهر عند **التعارض والترجيح**). تدريب الراوي ص٩٧.

المبحث الثاني

جمع القرآن عند الشيعة الإمامية

متى جُمع القرآن فيما يرى الشيعة؟

هذا سؤالٌ مهمّ جدًّا عند دراسة موقف الشيعة الإمامية من جَمْع القرآن، وموقفهم من القرآن وثبوت الوحي الإلهي في الماضي والحاضر، لأنّهم متهمون بالقول بتحريف القرآن. وجمع القرآن هو أول خطوة لإثباته أو نفيه لديهم.

وسنحاول هنا أن نتتبع المصادر الشيعية الأصيلة المعتمدة عند القوم، ونرصد موقفهم من جمع القرآن.

وتتبع كتبهم وأقوالهم يفيد أنهم لا يتبنون وجهة نظر واحدة في هذه القضية، فقد اختلف الإمامية في جمع القرآن، فقال بعضهم بمثل القول الشائع عند السنّة. وذهب آخرون إلى جمعه [كتابته وتدوينه في مصحف كامل، وبين دفتين] في عهد النبي ﷺ، وتجاهلوا ما حصل في عهد أبي بكر وعثمان رضي الله عنهما.

المطلب الأول: جمع القرآن في عهد النبي ﷺ

أولاً: مذهب القائلين بجمعه في عهد النبي ﷺ

ذهب جمهرة من علماء الشيعة قديماً وحديثاً إلى أنّ القرآن قد تمّ جمعه في عهد النبي ﷺ. والجمع هنا كما بيّنا سابقاً لا يُراد به مجرد الكتابة، بل ما هو أعمّ منها، ويشمل التدوين الكامل، أي أن القرآن جُمع في ديوان واحد في عهد النبي ﷺ، بين دفتين.

ذهب أهل السنة -كما قررنا آنفاً- أن القرآن كُتب كله في عهد النبي ﷺ باتفاق المسلمين من أهل السنّة. وأن جمعه في عهد النبي وتدوينه في ديوان واحد **محلّ خلاف**، ورجّحنا كونه قد جُمع ودُوّن في ديوان واحد، عُرف بالمصحف فيما بعد، بل ربّما عُرف بالمصحف في آخر عهد النبي ﷺ.

وهنا يستدلّ الشيعة على تدوين القرآن في عهد النبي ﷺ بحديث محوريّ في هذا الباب، وهو قول جبريل للنبي ﷺ: «**ضعها في رأس المائتين والثمانين من سورة البقرة**»[(١)].

يقولُ آيةُ الله السيد محمد الحسيني الشيرازي:(فإنه -الحديث- صريحٌ في أنّ الله تعالى أمر نبيه بجمع القرآن وبترتيبه ترتيبا دقيقا حتى في مثل ترقيم الآيات، وقد فعل النبي ﷺ ذلك في حياته، كما أمره الله تعالى، ولم يكن ليترك القرآن متفرقا حتى يجمع من بعده.

وهل يمكن للرسول ﷺ مع كبير اهتمامه وكثير حرصه على حفظ القرآن الكريم، ألاّ يقوم بجمع القرآن وترتيبه! وأن يتركه مبعثرا في أيدي المسلمين ويوكل جمعه إليهم، مع أن الوحي أخبره بقوله: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ﴾ [الزمر: ٣٠]. فهل يصح أن يكون ﷺ حريصاً على القرآن من جهة -حتى إنه ﷺ كان يأمر بحفظ القرآن والاهتمام به، والتحريض على تلاوته والعمل به، وخاصة في أيامه الأخيرة، حيث كان يقول مراراً وبألفاظ مختلفة متقاربة: «**إني مخلف فيكم الثقلين، كتاب الله وعترتي، أهل بيتي، ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا بعدي أبداً**»[(٢)]-، وأن لا يجمع القرآن ويتركه مبعثراً من جهة أخرى؟. بل أليس القرآن هو دستور المسلمين الخالد، ومعجزته الباقية، على مر القرون والأعصار إلى يوم القيامة؟ ومعه هل يعقل أن يتركه النبي ﷺ مبعثرا من دون أن يجمعه؟ أم كيف يأذن الله لنبيه بأن لا يقوم بجمعه مع أنه تعالى يقول: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ﴾ [القيامة: ١٧]. ويقول سبحانه أيضاً: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]. فعلى النبي ﷺ إبلاغ القرآن مجموعاً ومرتبا إلى الناس كافة، كما جمعه الله تعالى ورتبه)[(٣)].

---

(١) انظر: تفسير القرآن الكريم، عبد الله شبر، ص٩٦. ومتى جُمع القرآن- آية الله العظمى السيد محمد الحسيني الشيرازي- ص١٣- ط١/ مركز الرسول الأعظم ١٩٩٨م= منشورات ديوانية الإمام الشيرازي بنيد القار- الكويت. ولم أجد لهذا الحديث تخريجا في كتب من كتب السنّة على حدّ بحثي، وكل من يذكره من مصنفي الشيعة يعزوه لتفسير شبر، من غير بيان إسناد.

(٢) بحار الأنوار ١٣/ ١٤٧.

(٣) متى جُمع القرآن- آية الله العظمى السيد محمد الحسيني الشيرازي- ص١٣- ط١/ مركز الرسول الأعظم ١٩٩٨م= منشورات ديوانية الإمام الشيرازي بنيد القار- الكويت. وانظر: تاريخ القرآن، د.محمد حسين الصغير، ص٧٣ وما بعدها.

ثانياً: الأدلة التي اعتمدوا عليها

وهذا الفريق يستدل بروايات كثيرة وأدلّة متعددة على مذهبه. يُمكن تلخيصها في التالي:

الروايات الصريحة

رُوي في تفسير علي بن إبراهيم[1] عن الإمام الصادق عليه السلام عن رسول الله ﷺ أنه أمر علياً عليه السلام بجمع القرآن وقال ﷺ: «يا علي، القرآن خلف فراشي، في المصحف والحرير، والقراطيس، فخذوه واجمعوه، ولا تضيعوه كما ضيعت اليهودُ التوراة». فانطلق علي فجمعه في ثوب أصفر ثم ختم عليه[2].

وهم يستدلون بهذه الرواية على أن القرآن جُمع في حياته ﷺ كما يُستفاد من ظاهر الرواية[3].

وجمهور فقهاء ومفسري الشيعة على ذلك، ففي مجمع البيان نقلا عن السيد المرتضى، أنه قال: (إنّ القرآن جُمع في عهد رسول الله ﷺ، بالشكل الذي هو اليوم بأيدينا. وذكر أيضا رضوان الله عليه -السيد المرتضى-: إنّ القرآن كان على عهد رسول الله ﷺ، مجموعاً مؤلفا على ما هو عليه الآن، واستدلّ على ذلك: بأن القرآن كان يدرس ويحفظ جميعه في ذلك الزمان، حتى عين على جماعة من الصحابة في حفظهم له، وأنه كان يعرض على النبي ﷺ، ويتلى عليه، وأن جماعة من الصحابة مثل عبد الله بن مسعود، وأبي بن كعب، وغيرهما، ختموا القرآن على النبي ﷺ، عدة ختمات، وكلّ ذلك يدل بأدنى تأمل أنه كان مجموعا مرتباً، غير مبتور، ولا مبثوث)[4].

يقول الشيرازي معقبا على ذلك: (وقال بمقالته بعده شيخ الطائفة الشيخ الطوسي (قدس سره) والمفسر الكبير الشيخ الطبري (قدس سره) المتوفى سنة ٥٤٨هـ وباقي علمائنا الأبرار إلى

(١) تفسير القمي ٢/ ٤٥١، سورة الناس.

(٢) بحار الأنوار ج٨٩ ص٤٨ ب٧ ح٧، ط/ بيروت.

(٣) انظر: متى جمع القرآن- الشيرازي، ص١٦.

(٤) تفسير مجمع البيان، ١/ ١٥.

يومنا هذا. وعن زيد بن ثابت أنه قال: «**كنا نجمع القطع المتفرقة من آيات القرآن ونجعلها بأمر رسول الله ﷺ، في مكانها المناسب، ولكن مع ذلك كانت الآيات متفرقة، فأمر رسول الله ﷺ عليا عليه السلام أن يجمعها في مكان واحد، وحذرنا من تضييعها**». وعن الشعبي أنه قال: «**جمع القرآن في عهد رسول الله ﷺ من قبل ستة نفر من الأنصار**». وفي الصراط المستقيم: قال أنس: «**جمع القرآن على عهد النبي ﷺ أربعة: أبي ومعاذ، وزيد وأبو زيد**». وعن قتادة أنه قال: «سألت أنسا عن أنه من جمع القرآن في عهد رسول الله ﷺ فقال: أربعة نفر من الأنصار ثم ذكر أسماءهم». وروي عن أنس أيضاً قال: «**مات رسول الله ﷺ ولم يجمع القرآن غير أربعة أبو الدرداء ومعاذ بن جبل، وزيد بن ثابت، وأبو زيد**»[1]. وعن علي بن رباح: «**إنّ علي بن أبي طالب عليه السلام، جمع القرآن هو وأبي بن كعب، في عهد رسول الله ﷺ**»[2].

الاستقراء

واستدل هذا الفريق أيضا بمجموعة من الأدلة والقرائن، عن طريق استقراء مجموعة من الأخبار، وبضمّ بعضها إلى بعض، يُفهم بمقتضاها أن القرآن جُمع كله في عهد النبي ﷺ. ويمكن حصر أدلة الاستقراء في الآتي:

١- سورةُ الفاتحة: تسمية سورة الحمد بسورة الفاتحة، في عهد النبي ﷺ، أي فاتحة القرآن، على الرغم من أنها ليست هي أول ما نزل من القرآن.

ويرى الشيعةُ أن تسميتها بفاتحة الكتاب في عهد النبي ﷺ، تشير إلى أن الكتاب كان مجموعاً بهذا الشكل الموجود بأيدينا اليوم[3].

٢- حديث الثقلين: وهو قول النبي ﷺ: «**إني مخلف فيكم الثقلين: كتاب الله وعترتي أهل بيتي، ما إن تمسكتم بها لن تضلوا بعدي أبداً**»[4].

(١) بحار الأنوار ج٩٢ ص٧٧ ب٧.

(٢) متى جمع القرآن- الشيرازي- ص١٨.

(٣) السابق- نفس الموضع.

(٤) بحار الأنوار ج١٣ ص١٤٧ ح١١١.

قلت: ولفظ الحديث عند مسلم: «وأنا تارك فيكم ثقلين أولهما: كتاب الله، فيه الهدى، والنور، فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به، فحثّ على كتاب الله ورغب فيه، ثم قال: وأهل بيتي أُذكّركم الله في أهل بيتي، فقال له حُصين: ومن أهل بيته يا زيد؟ أليس نساؤه من أهل بيته؟ قال: نساؤه من أهل بيته، ولكن أهل بيته من حُرم الصدقة بعده، قال: ومن هم؟ قال: هم آل عليّ، وآل عقيل، وآل عباس»[(١)].

يستدلون بذلك الحديث على مذهبهم، في جمع القرآن في عهد النبي ﷺ، ووجه الاستدلال أن الكتاب الذي سيخلفه النبي ﷺ هو الكتاب المجموع والمرتب، لا المفرق في العسب والنخيل والأحجار، لأن دلالة الكتاب لا تنطبق عليها. ويقولون إن القرآن أشار في آيات متعددة إلى لفظ الكتاب، ويراد به القرآن المجموع والمرتب في اللوح المحفوظ، وأنه تعالى أطلع نبيه عليه وعلى ترتيبه وجمعه[(٢)]، وذلك مثل قوله تعالى:

﴿كِتَٰبٌ أُنزِلَ إِلَيْكَ فَلَا يَكُن فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ لِتُنذِرَ بِهِۦ وَذِكْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف: ٢].

وقوله تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [هود: ١].

وقوله تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ﴾ [إبراهيم: ١].

٣- **ختم القرآن:** ورد أن النبي ﷺ أمر بختم القرآن في شهر رمضان، وفي غيره من سائر الأيام، وبيان ما لختمه من الفضيلة والثواب.

يقول الشيرازي: **(ولولا أنّ القرآن مجموع ومرتب، لم يكن لختم القرآن معنى؛ لأن الختم[(٣)] يقال لما يبدأ من أوله وينتهي بآخره)**[(٤)].

(١) مسلم، بشرح النووي، كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ١٥/ ١٨٠.
(٢) انظر: متى جُمع القرآن- ص٢١.
(٣) جاء في لسان العرب: ختم فلان القرآن إذا قرأه إلى آخره. انظر: لسان العرب ٥/ ١٩.
(٤) متى جمع القرآن ص٢٢.

واستدلوا بقول النبي ﷺ: «**من ختم القرآن فكأنما أدرجت النبوة بين جنبيه ولكنه لا يوحى إليه**»[(١)].

وقوله ﷺ: «**إنّ المؤمن إذا قرأ القرآن نظرَ الله إليه بالرحمة وأعطاه بكلّ آية ألف حور وأعطاه بكل حرف نوراً على الصراط؛ فإذا ختم القرآن أعطاه الله ثواب ثلاثمائة وثلاثة عشر نبياً بلغوا رسالات ربهم وكأنما قرأ كل كتاب أنزل الله على أنبيائه وحرم الله جسده على النار ولا يقوم من مقامه حتى يغفر الله له ولأبويه..**»[(٢)].

وبعضُ الصحابة ختموا القرآن عند النبيّ ﷺ عدة مرات. فقال المجلسي في بحار الأنوار: «روى البخاري ومسلم ابن حجاج والترمذي في صحاحهم وذكره في جامع الأصول عن أنس قال: **جمع القرآن على عهد رسول الله ﷺ أربعة كلهم من الأنصار: أبي بن كعب ومعاذ بن جبل وأبو زيد وزيد، يعني ابن ثابت**»[(٣)].

٤- **بين المحراب والمنبر:** ورد في كتب الشيعة الإمامية أنّ القرآن كله كان مكتوباً موضوعاً بين المحراب والمنبر، وكان المسلمون يكتبون منه[(٤)].

٥- **عرض القرآن على النبيّ ﷺ:** فقد ورد أنّ جبريل كان «**يعرض القرآن على النبي ﷺ كل عام مرة، وعرضه عليه في عامه الأخير مرتين**»[(٥)].

والنبي ﷺ كان جبريل يعرض القرآن عليه، وكان كتاب الوحي يعرضون أيضاً القرآن على النبي ﷺ، ويقابلون ما كتبوه عليه، حتى يخرج كما هو في نفس الأمر.

(١) الكافي ٢/ ٦٠٤ ح٥.
(٢) بحار الأنوار: ج٨٩ ص١٧ ح١٨.
(٣) بحار الأنوار ج٨٩ ص٧٧ ب٧. والحديثُ سبق تخريجه عند أهل السنّة.
(٤) انظر: متى جمع القرآن ٢٤.
(٥) هذا الحديث رواه البخاري بسنده عن فاطمة عليها السلام،، كتاب فضائل القرآن، باب كان جبريل يعارض القرآن على النبي ﷺ، ٦/ ١٨٦.

يقول الشيرازي: (فإذا لم يكن القرآن مجموعاً، كيف يعرض عليه كاملا في السنة مرة أو مرتين؟. وفي الحديث أنه لما أحسّ النبي ﷺ بالمرض الذي اعتراه أخذ بيد علي عليه السلام، وقال: »**أقبلت الفتن كقطع الليل المظلم، وأن جبرائيل كان يعرض على كل سنة مرة وقد عرض علي العام مرتين ولا أراه إلا لحضور أجلي**«[1])[2].

٦- **حفظ القرآن**: فقد ورد أن جماعة من الصحابة كانوا حَفَظَةً لكتاب الله عز وجل، في عهد الرسول ﷺ.

وجاء في بحار الأنوار: (اتفق الكلُّ على أن أمير المؤمنين عليه السلامّ، كان يحفظ القرآن على عهد رسول الله ﷺ)[3].

يقول السيد الشيرازي: (وإلاّ فكيف يحفظ كله ما لم يجمع؟. ولا يخفى ذلك على من راجع تفسير القرآن للعلاّمة البلاغي قدس سره، ولوالدي[4] رحمه الله، كلمة حول ذلك طبعت في إحدى أعداد [أجوبة المسائل الدينية][5] في كربلاء المقدسة)[6].

قلت: وكان حفظ القرآن في عهد النبي ﷺ أيسر وأسهل، فكلما نزلت آية من كتاب الله سارعوا إليها وابتدروها، وحفظوها. بلْ إنّ من حِكَم ومقاصد نزول القرآن منجما: تسهيل حفظه، وتيسير استيعابه، للصحابة رضوان الله عليهم. وكان النبي ﷺ حريصاً على ذلك أشد الحرص[7].

---

(١) بحار الأنوار، ج٢٢ ص٤٦٦ ح١٩، والبحار ج٢٢ ص٤٧١ ب١ ح٢٠.

(٢) متى جمع القرآن ٢٥. وصدر الحديث له شاهد في كتب السنّة: مسند أحمد ٢٥/ ٣٧٦، وسنن الدارمي، باب في وفاة النبي ﷺ ١/ ٢١٥، دون ذكر لعليّ رضي الله عنه.

(٣) بحار الأنوار ج٤١ ص١٤٧ ب١٠٧ ح٤٥. وفي كلام أهل السنّة موافقة على هذا، انظر: المصاحف لابن أبي داود ١/ ١٦٩، والإتقان ١/ ١٨٧، وأيضاً: وثاقة نقل النصّ القرآني، د. محمد جبل، ص٥٢ وما بعدها.

(٤) هو آية الله العظمى السيد ميرزا مهدي الشيرازي.

(٥) نشرة دينية كانت تصدر في كربلاء بأمر من الإمام الشيرازي، وكان يشرف عليها الأفاضل من العلماء.

(٦) متى جمع القرآن ٢٦.

(٧) راجع: بحث مهمّ بعنوان:«الأساليب النبوية في إثارة دافعية تعلم القرآن وحفظه، د. مجدي المشاعلة، ص١٢١، (ضمن مجلة كلية الشريعة- الكويت- العدد ٩٤- السنة ٢٨).

ونستدل هنا على حرص الصحابة رضوان الله عليهم، على عدم فوات شيء من القرآن صنيع عمر رضي الله عنه حيث كان يسكن أعلى المدينة فينزل يوما على الرسول ﷺ، وينزل صاحبه يوماً، ويبلغ أحدهما ما فات الآخر.

فقد روى البخاري في صحيحه، بسنده عن عمر رضي الله عنه قال: «**كنت أنا وجار لي من الأنصار**[1]**، في بني أمية بن زيد -أي ناحية بني أمية-، وهي من عوالي المدينة**[2]**، وكنا نتناوب النزول على رسول الله ﷺ، ينزل يوما وأنزل يوما، فإذا نزلتُ جئتُه بخبر ذلك اليوم من الوحي وغيره، وإذا نزل فعل مثل ذلك**»[3].

٧- **موافقةُ الكتاب**: قالوا: ومما يدلّ عن القوم أنّ القرآن جُمع في عهد النبي ﷺ، تلك الروايات التي تأمر بعرض الأخبار الواردة عن الرسول ﷺ، وعن أهل بيته، لمعرفة صحتها من سقمها، على القرآن الكريم.

ففي الكافي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال رسول الله ﷺ: «**إنّ على كلّ حق حقيقة، وعلى كلّ صواب نوراً، فما وافق كتاب الله فخذوه، وما خالف كتاب الله فدعوه**»[4].

ورُوى أيضا عنهم عليهم السلام: «**إذا جاءكم عنا حديثان فاعرضوهما على كتاب الله فما وافق كتاب الله فخذوا به وما خالفه فاطرحوه**»[5]. ونسوق مزيدٌ من رواياتهم في هذا الجانب/ موافقة كتاب الله، أثناء الحديث عن التحريف عندهم.

يقول **الشيرازي**: (فقد أحالتنا هذه الروايات إلى هذا القرآن الذي هو بأيدينا لمعرفة الحق

---

(١) هو أوس بن خَوَليّ الأنصاري، لا غير، كما حققه الحافظ ابن حجر في الموضع الثاني: كتاب النكاح ٩/ ٢٤٤.

(٢) عوالي المدينة: قُرىً بقرب المدينة المنورة مما يلي المشرق. انظر: صفحات من صبر العلماء على شدائد العلم والتحصيل، عبد الفتاح أبو غدة، ص٤٣، ط٨/ البشائر.

(٣) صحيح البخاري- كتاب العلم، باب التناوب في العلم، ١/ ١٦٧، وكتاب النكاح- باب موعظة الرجل ابنته، ٩/ ٢٤٤.

(٤) الكافي ١/ ٦٩ ح١.

(٥) الاستبصار ١/ ١٩٠ ب١١٢ ح٩.

من الباطل، مما يدل على سلامته من كل زيادة ونقيصة، وتبديل وتحريف، وإلا فالكتاب المحرف لا يصلح لأن يكون مرجعا لمعرفة الحق من الباطل)[1].

ويقول: (هذا وقد سبقت الإشارة إلى أنّ هناك آيات وروايات كثيرة تدل على أن القرآن نزل على رسول الله ﷺ مرتين:

مرة نزل بمجموعه على قلب الرسول، ﷺ، كما قال تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةِ ٱلۡقَدۡرِ﴾ [القدر: ١].

ومرة نزل عليه نجوماً متفرقا عبر ثلاث وعشرين سنة في المناسبات والقضايا المتفرقة والنبي ﷺ، قد وعى قلبه القرآن الذي نزل عليه أولا مجموعا ومرتبا، فجمع القرآن الذي نزل عليه ثانيا نجوما ومتفرقا حسب جمع القرآن الأول، ورتبه وفق ترتيبه، وهو بعينه القرآن الذي بأيدينا اليوم)[2].

٨- **إذا صحّ ما ورد من جمع القرآن في عهد أبي بكر** فالمراد تكثيره واستنساخه لا جمعه وتأليفه بشهادة واستشهاد[3].

هذه ثمانية أدلة إذا انضمّ بعضها إلى بعض، اقتضت جمع القرآن على عهد النبي ﷺ (في ديوان واحد، مرتبا)، لا مجرد كتابته[4].

وقد حاول أصحابُ هذا التوجه أن يجدوا أنصاراً لهم من أهل السنّة، وإن اختلفت غايات ومآلات كل فريق[5]، فالشيخ مرتضى العاملي يقول: (هذا وقد أكّد على جمع القرآن في عهد رسول الله ﷺ عدد من العلماء والباحثين، مثل: الحارث المحاسبي، والخازن، والزرقاني، والزركشي، وعبد

---

(١) متى جمع القرآن ٢٨.

(٢) متى جمع القرآن ٢٩.

(٣) نصوص في علوم القرآن- السيد علي الموسوي الدارابي، ٣/ ٧٤٣.

(٤) هذه الأدلّة تمسك بها جل القائلين بالجمع في عهد النبي ﷺ، انظر: نص مرتضى العاملي في كتابه: «حقائق هامّة»، نقلا عن: نصوص في علوم القرآن ٣/ ٦٥٥.

(٥) فتلك الروايات التي استدلوا بها بعضها متفق مع آراء أهل السنة، وبعضها مختلف، وبعضها لا دليل عليه، وبعضها ضعيف لا تقوم به حجة.

الصبور شاهين، ومحمد الغزالي، وأبي شامة والباقلاني، والحر العاملي...، وقال الدكتور الصغير: [والتحقيق العلمي يقتضي أن يكون القرآن كله قد كتب وجمع في عهد النبي ﷺ][1])[2].

وبعضُ هذه الأدلة هي محلّ اتفاق مع السنة، كما سبق وبينا في ترجيح تدوين القرآن في عهد النبي ﷺ.

وأصحابُ هذا التوجه إذ ينفون جمع القرآن بعد النبي ﷺ، ويحاولون جاهدين أن يثبتوا تدوينه في عهد النبي ﷺ، إنما يبغون من وراء ذلك أمراً ذا بال. وهو انتفاء وقوع أي تحريف في القرآن، في مرحلة الجمع، لأن المحدث النوري[3] وكثيرين ممن انتهجوا نفس النهج، افترضوا مجرد افتراضات عقلية، من شأنها أن تؤدي إلى القول بالتحريف عن طريق سقوط شيء من القرآن في مرحلة الجمع، إذا أُقرّ ذلك الطرح، فكأنما قاموا بسدّ الذرائع، وقالوا بتدوين القرآن بين دفتيه في عهد النبي ﷺ، بأدلّة، بعضها متكلفة، وبعضها ظني الثبوت أو الدلالة، كي ينفوا شبهة تحريف القرآن عن الشيعة بالأساس. وهناك مقصدٌ خفيّ ربما دعاهم إلى القول بجمع القرآن جمعاً كاملا في عهد النبي ﷺ، وهو أنهم يبغون من وراء ذلك تجريد أبي بكر وعمر وعثمان من فضل جمع المصحف ولمّ شتات القرآن الكريم، خاصة أن بعض أسانيدهم تجعل هذا من فعل عليّ رضي الله عنه.

نقد الروايات

وقامَ أصحاب هذا الطرح بنقد وتفنيد روايات السنّة الواردة في جمع القرآن في عهدي أبي

---

(١) تأريخ القرآن، د. محمد حسين الصغير، ص٦٥، ط/ دار المؤرخ العربي، بيروت. والشيخ يذهب إلى جمع القرآن كاملا في عهد النبي ﷺ، ويتفادى بذلك مشاركة الصحابة الكرام في جمعه بعد وفاة النبي. حوار مع د. حسين الصغير في منزله بالنجف- شهر فبراير ٢٠١٤م. وإلى هذا المذهب أيضاً يذهب آية الله السيد محمد باقر الحكيم في كتابه:«علوم القرآن»، ص١١٠، وما بعدها.

(٢) حقائق هامة، مرتضى العاملي، نقلا عن نصوص في علوم القرآن ٣/ ٦٥٤.

(٣) في كتابه:«فصل الخطاب في تحريف كتاب رب الأرباب»، النسخة الحجرية، وسيأتي الحديث بسيطاً أثناء الكلام عن التحريف عند الشيعة.

بكر وعثمان. وهنا إشكال: أنهم قاموا بنقد الروايات انطلاقاً من قواعدهم الأصولية، ومداركهم الفقهية، لا من خلال إعمال قواعد أهل السنة، في الجمع بين الأدلة ما دامت في مرتبة واحدة من الصحة، في حين أنّ بعضهم انتقد الروايات ووضعها جميعها في مرتبة واحدة، مع أنّ بعضها ضعيف وبعضها صحيح، فأوهم العالمين بتناقضها، ومن ثمّ بضعفها كلها!.

وسنذكر بعض تلك الروايات، التي أوردها الخوئي[١]، وغيره[٢]. وهذه الروايات لا تنافي جمع القرآن وتدوينه في عهد النبي ﷺ، كما سبق وبينا في الجمع عند أهل السنة، سيما والجمع في عهد أبي بكر كان استنساخاً لما كُتب من قبل.

يقول السيّد الخوئي: (ظاهر هذه الرواية أنّ الجمع كان في زمن عثمان، وصريح الروايات الأولى[٣] والثالثة[٤] والرابعة[٥]، وظهر البعض الآخر أنّه كان في زمان أبي بكر، وصريح الروايتين السابعة[٦]، والثانية عشرة[٧] أنّه كان في زمان عمر)[٨].

---

(١) انظر: البيان للخوئي، ص٢٤٠ وما بعدها.

(٢) انظر: تأريخ القرآن- د. محمد حسين الصغير، ص٦٦.

(٣) يقصد: حديث زيد بن ثابت: «أرسل إليّ أبو بكر مقتل أهل اليمامة..»، في البخاري، الذي نقلناه آنفاً.

(٤) رواية ابن أبي شيبة: «أعظم الناس أجرا في المصاحف أبو بكر، إن أبا بكر أول من جمع ما بين اللوحين». البيان للخوئي ص٢٤٢. والحديث في كنز العمال، المتقي الهندي، ٢/ ٥٧٢، ط٥/ الرسالة ١٩٨١م.

(٥) رواية نسبها الخوئي إلى كنز العمال، عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله وخارجة أن «أبا بكر الصديق كان جمع القرآن في قراطيس، وكان سأل زيد بن ثابت النظر في ذلك فأبى حتى استعان عليه بعمر ففعل، فكانت الكتب عند أبي بكر حتى توفي، ثم كانت عند حفصة زوج النبي ﷺ، فأرسل إليها عثمان فأبت أن تدفعها، حتى عاهدها ليردنها إليها فبعثت بها إليه، فنسخها عثمان هذه المصاحف ثم ردّها إليها فلم تزل عندها». البيان للخوئي ص٢٤٢. وكنز العمال ٢/ ٥٧٣، باب في لواحق التفسير، جمع القرآن.

(٦) وهي ما روى عن الحسن أن «عمر بن الخطاب سأل عن آية من كتاب الله، فقيل: كانت مع فلان فقتل يوم اليمامة. فقال: إنا لله، وأمر بالقرآن فجمع فكان أول من جمعه في المصحف». البيان للخوئي ص٢٤٢.

(٧) وهي ما رواه أبو إسحاق عن بعض أصحابه. قال: «لما جمع عمر بن الخطاب المصحف، سأل: من أعرب الناس؟ قيل: سعيد ابن العاص. فقال: من أكتب الناس؟ فقيل: زيد بن ثابت. قال: فليُمل سعيد وليكتُب زيد، فكتبوا مصاحف أربعة، فأنفذ مصحفاً منها إلى الكوفة، ومصحفاً إلى البصرة، ومصحفاً إلى الشام، ومصحفاً إلى الحجاز».

(٨) البيان للسيد الخوئي ص٢٤٧.

قلتُ والقاعدةُ تقول بداهةً أنّ ما رواه البخاري ومسلم مقدم على غيره، وتقول بتقديم الأصح على الصحيح، والصحيح على الضعيف[١]، علاوة على أنّ أحاديث كنز العمّال منها الصحيح ومنها الضعيف، وهي عبارة عن ترتيب الجامع الكبير والجامع الصغير للسيوطي، فكيف نضعها في مرتبة واحدة من الاستشهاد مع أحاديث الصحاح؟!. هذا تجاهل لبدهيات العقل، ومسلمات القواعد الأصولية والحديثية!.

فانطلاق السيد الخوئي من أرضيّة مغايرة لتلك الأرضيّة التي نقف عليها، جعلته يأتي بأضحوكاتٍ وأعاجيب! فالرجل راح يسوق ما يزيد عن عشرين رواية، كلها من كنز العمال، ثم يسوق رواية أو روايتين من البخاري ومسلم، ثم يوهم القارئ أن ثمة تعارض بين الروايات! وهل يكون التعارض بين الروايات المتفاوتة في الصحة والضعف؟! أم بين الروايات التي هي في مرتبة واحدة؟!. ومن المعروف المستقر (أنّ العملَ بأقوى الدليلين هو المنهج الأصولي المعمول به في المذاهب)[٢].

---

(١) قال السيوطي رحمه الله: (الصحيح أقسام متفاوتة بحسب تمكنه من شروط الصحة وعدمه. أعلاها: ما اتفق عليه البخاري ومسلم، ثم ما انفرد به البخاري، ووجه تأخره عما اتفقا عليه اختلاف العلماء أيهما أرجح؟!. ثم ما انفرد به مسلم، ثم صحيح على شرطهما، ولم يخرجه واحد منهما، ووجه تأخره عما أخرجه أحدهما تلقي الأمة بالقبول له، ثم صحيح على شرط البخاري، ثم صحيح على شرط مسلم، ثم صحيح عند غيرهما، مستوفٍ فيه الشروط السابقة). تدريب الراوي ص٩٦.

وقال: (قد علم مما تقرر أنّ أصحّ من صنّف في الصحيح ابنُ خزيمة، ثم ابن حبان، ثم الحاكم، فينبغي أن يُقال: أصحها بعد مسلم ما اتفق عليه الثلاثة، ثم ابن خزيمة وابن حبان أو والحاكم، ثم ابن حبان، والحاكم، ثم ابن خزيمة فقط، ثم ابن حبان فقط، ثم الحاكم فقط، إن لم يكن الحديث على شرط أحد الشيخين، ولم أر من تعرّض لذلك، فتأمل). تدريب الراوي ص٩٧.

وفائدة التقسيم المذكور، تظهر عند التعارض والترجيح، والمراد مما فات ترجيح الجملة على الجملة، وإلاّ فقد يعرض للمفوق ما يجعله فائقاً، كأن تحتف به قرائن، أو تقويه شواهد، أو ما أشبه. انظر: تدريب الراوي ص٩٧.

(٢) مقاصد الشريعة في تخصيص النص بالمصلحة- أيمن بن جبرين الأيوبي، ص١٥٧.

وعلى كلّ حال فمن تكلّم في غير علمه فقد تعنّت، وأتى بالأعجوبات من القول؛ لأنّ أهل كل فنّ أخبر بفنّهم[1]. وقد كفانا أهل نحلته الردّ عليه كما سيأتي.

المطلب الثاني: جمع القرآن في عهد الصحابة (عند الشيعة)

أولاً: الاتجاه الموافق للنظرية السنية

وذهب فريقٌ آخر من علماء الإمامية إلى نفس نظرية جمهور السنة في جمع القرآن، وهو أنّ القرآن كُتب في عهد النبي ﷺ، ثم جُمع جمعاً شاملاً في عهد أبي بكر. ثمّ نُسخ عدّة نسخ ووزع على الأقاليم في عهد عثمان. وهي نفس نظريّة جمهور أهل السنّة، التي وقفنا عندها آنفاً.

ففي مقدمة تفسير آلاء الرحمن للشيخ محمد جواد بلاغي النجفي، **يقول**: (هذا ولّما كان وحيه لا ينقطع في حياة الرسول ﷺ لم يكن كله مجموعاً في مصحف واحد وإن كان ما أوحى منه. مجموعاً في قلوب المسلمين وكتاباتهم له.

ولّما اختار الله لرسوله دارا لكرامة وانقطع الوحي بذلك فلا يرجى للقرآن نزول رأى المسلمون أن يسجلوه في مصحف جامع، فجمعوا مادته على حين إشراف الألوف من حفاظه ورتابة مكتوباته الموجودة عند الرسول، وكتاب الوحي، وسائر المسلمين جملة وأبعاضاً وسوراً)[2].

هذا رأيٌ شيعي يرى أنّ القرآن قد جُمع بعد وفاة النبي ﷺ، وأن ما حدث في عهد ﷺ كان كتابته لا جمعه وتدوينه. وعلته في ذلك: أنّ الوحي كان لا ينقطع في عهد النبي ﷺ.

يقول الشيخ محمد هادي معرفة: (كانت السور مكتملة على عهده ﷺ مرتبة آياتها وأسماؤها، غير أنّ جمعها بين دفّتين لم يكن حصل بعد. نظراً لترقّب نزول قرآن على عهده ﷺ، فما

(١) انظر: إرشاد الفحول للشوكاني ١/ ١٢١. ويقول الشوكاني في موضع آخر أيضاً: لأن من لم يكن من أهل الفنّ لا يعرف ما يجب اعتباره. إرشاد الفحول ١/ ٢١٦. وعبارة ابن حجر في الفتح: «من تكلم في غير علمه أتى بهذه العجائب». فتح الباري ٣/ ٥٨٤.

(٢) انظر: مقدمة تفسير القرآن، السيد عبد الله شبر، ص٢٧، ط١/ دار إحياء التراث العربي ٢٠٠٧م.

دام لم ينقطع الوحي لم يصحّ تأليف السور مصحفاً إلا بعد الاكتمال وانقطاع الوحي، الأمر الذي لم يكن يتحقق إلا بانقضاء عهد النبوة، واكتمال الوحي. قال أبو الحسين ابن فارس في «المسائل الخمس»: [جمع القرآن على ضربين: أحدهما: تأليف السور، كتقديم السبع الطوال، وتعقيبها بالمئين، فهذا الضرب هو الذي تولته الصحابة. وأمّا الجمع الآخر وهو جمع الآيات في السور، فهو توقيفي تولاه النبي ﷺ]. وهكذا ذهب سيدنا العلامة الطباطبائي إلى أن القرآن لم يكن مؤلفاً على عهد رسول الله ﷺ)[1].

ويُمكن الردّ على ذلك بأن القرآن كان يُكتبُ ويُجمع في عهد النبي ﷺ، والوحي يتنزل، في ملفات مفتوحة، فلكلّ سورة ملف مفتوح، فإذا نزل شيء منها وُضع في موضعه من ملفها، حتى إذا اكتملت كانت باكتمالها قد كُتبت ودُوّنت، وهذه الملفات بجوار بعضها البعض، وكلما نزل شيء وُضع في موضعه، حتى إذا انقطع الوحي كان القرآن قد كُتب وجُمع بداهة. وفي هذا جمعٌ حسنٌ بين الأقوال.

وهذا الفريق اعتمد على أدلّة قويّة من دعائم المذهب الشيعي، ومنها:

أنّ عليًّا كرم الله وجهه اشتغل بجمع القرآن بعد وفاة النبي ﷺ، ولو كان مجموعاً ما اشتغل بجمعه.

يقول الشيخ الآصفي: (ولا ريب- كما لا خلاف ظاهراً بيننا وبين إخواننا العامّة[2]- في أنّ عليّ بن أبي طالب عليه السلام اشتغل بعد وفاة النبي ﷺ بجمع القرآن، وآلى أن لا يرتدي برداء إلاّ إلى الصلاة، حتى يجمعه كله، وكان النبي ﷺ قد أوصاه بذلك، حين حضرته الوفاة، فجمعه كما نزل، وقدم المنسوخ منه على ناسخه، ويعدّ ذلك من فضائله، وقد وردت فيه أحاديث متواترة، -ولو معنى- من الطريقين. فلو كان مجموعاً مؤلفا على عهده ﷺ، كما ادّعاه السيد المرتضى قدس سره، في «أجوبة المسائل الطرابلسية» والبلخي في تفسيره على ما حكاه السيد في «سعد السعود» لما كان ﷺ

(١) التمهيد في علوم القرآن، محمد هادي معرفة، ١/ ٢٨٥.

(٢) يقصدون بالعامّة: السنّة.

يوصي إلى علي عليه السلام، بجمعه. وما كان عليه السلام يقول: «إنّ رسول الله ﷺ أوصاني أنّي إذا واريته في حفرته أن لا أخرج من بيتي حتى أؤلف كتاب الله»[١].

لكن هذا الاستدلال قد قوبل بردّ ومناقشة من الفريق الآخر، فهذه (الروايات الواردة في جمع عليّ عليه السلام القرآن، مع قطع النظر عن الإرسال والقطع والضعف والجهالة فيها، أنّها لا تقاوم الأدلّة التي دلّت على وجوب جمع القرآن وتعيّنه على شخص الرسول ﷺ..)[٢].

ثانياً: جمع المصحف في عهد عثمان

وهذا الفريقُ الثاني الذي قالَ بنفس النظرية السنية، قال أيضاً كما قال أهل السنة بأنّ عثمان له عمل كبير في المصاحف عن طريق جمع النّاس على قراءة واحدة، وقيامه بتحرير المصاحف لّما اختلف الناس في القراءة وكادت تقع فتنة في الإسلام، وفساد كبير، فتعاظم ذلك في نفس الخليفة عثمان[٣].

بل قال السيد محمد باقر السيستاني بأنّ عمل عثمان في المصاحف هو من الأعمال الفريدة والقليلة التي أجمعت الأُمّة عليها، قديماً وحديثاً، من غير مخالف. فقد ارتضى الصحابة جميعاً صنيعه في المصاحف، حتى الإمام عليّ عليه السلام ارتضى ذلك، بل وعاونه عليه[٤]. وقد سبق النقل عن أبي عبيد بإسناده عن عليّ كرم الله وجهه: «**لو وُليت لفعلت في المصاحف الذي فعل عثمان**»[٥].

---

(١) دراسات في القرآن الكريم، الآصفي، نقلا عن نصوص في علوم القرآن ٣/ ٦٤٥ - ٦٤٦.

(٢) انظر: نصوص في علوم القرآن ٣/ ٧٤٠، والعبارة للشيخ الهيدجي، أحد المعاصرين من مشايخ الشيعة في إيران.

(٣) انظر: نص الشيخ الآصفي: نصوص في علوم القرآن ٣/ ٦٤٩.

(٤) حوار مع العلامة السيد محمد باقر السيستاني، في النجف الأشرف في شهر فبراير ٢٠١٤م.

(٥) وهذا الأثر ذُكر أيضاً في كتبنا: انظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال، ١٠/ ٢٢٣. وانظر: المصاحف لابن أبي داود ١/ ١٧٧، [وقال محققه: حديثٌ ضعيف]، باب اتفاق الناس مع عثمان على جمع المصاحف. وانظر: الإتقان ١/ ١٩٢.

وهذا المعنى هو ما أشار إليه الشيخ الآصفي بقوله: (وقد جاء في الأحاديث من الطريقين: أنّ عثمان إنّما فعل بالقرآن ما فعل، برأي أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام، وإملائه[١]، وأنّه عليه السلام قال: «لو وُلّيت منه ما وُلّي عثمان، لسلكت سبيله»، أو قال: «عن إملائنا فعل». نعم إحراقه المصاحف التي ظهرت على عهده وأوجبت اختلاف الأمة في القرآن يعد من مطاعنه[٢]، وقد كان له طريق آخر إلى إعدامها، ورُوى أنّه عجنها، بالماء أو طبخها، والله أعلم)[٣]. وهذا هو المشهورُ عندهم وفي كتب علوم القرآن عموماً، من أنّ القرآن جُمع في عهد أبي بكر وعثمان[٤].

ما وجه الاختلاف بين هذا الفريق وبين أهل السنة؟

ووجه الاختلاف بين هذا الفريق وبين أهل السنّة، أنّ هؤلاء وإن قالوا بجمع القرآن بعد النبي ﷺ، إلاّ أنهم قالوا بأنّ أول من جمعه بعد وفاة النبي ﷺ هو الإمام عليّ عليه السلام. وأنّ

---

(١) فانظر هنا: كيف كان يتعاون أمير المؤمنين علي عليه السلام مع خليفة المسلمين عثمان، ويشاركه في صناعة الحكم والقرار السياسي والديني. ولم نجد منه لعناً ولا سبًّا ولا حتى ابتعاداً أو انتباذاً واعتكافاً عن الأُمّة أو الخلفاء، بل شارك في الحياة العامّة، وكان من أهل الشورى، وفي هذا ردّ على أولئك النفر من المتطرفين الذين يذهبون إلى تكفير الصحابة بعد موت النبي ﷺ، أو أولئك الذين يزعمون الانتساب لعليّ كرم الله وجهه ثم يلعنون أبا بكر وعمر وعثمان، نقول لهم: هاتوا نصًّا واحداً، أو رواية واحدة عن الإمام عليه السلام تفيد ذلك، فضلا من أن تجعلوها مسألة عقدية أي يجب أن تثبت بالتواتر، وبنصّ صريح صحيح، لا يحتمل التأويل أو الردّ!.

(٢) كيف وقد فعل ذلك بمحضر من الصحابة، وفي وجود ومراقبة الإمام علي كر م الله وجهه، ولم يعترض أحد على ذلك الصنيع؟!. وتحريق المصاحف مجازي، وإلاّ فلفظ المصاحف لا يُطلق إلا على ذلك الكتاب الذي يحتوي قرآناً ليس غير، أمّا الكتاب الذي يتضمن قرآنا وغيره مخلوطاً به، فلا يُسمى قرآنا في الحقيقة، فجاز التحريق من هذا الوجه، علاوة على وجوه أخرى كثيرة فصّلها غير واحد من العلماء. انظر: المصاحف لابن أبي داود ١/ ١٧٥ و ١/ ٢٣٨. وانظر: التمهيد في علوم القرآن- محمد هادي معرفة- ١/ ٣٠٨ وما بعدها.

(٣) نصوص في علوم القرآن ٣/ ٦٥١.

(٤) انظر: المدرسة القرآنية، آية الله الشهيد السيد: محمد باقر الصدر، ص٢٧٦، ط/ مركز الأبحاث والدراسات التخصصية للشهيد الصدر- قم- إيران.

جمعه كان مرتباً حسب النزول، وقدم المكي على المدني، والمنسوخ على الناسخ، بخلاف جمع زيد بن ثابت الذي أتى في مرحلة بعد جمع أمير المؤمنين عليّ عليه السلام، ولم يُجمع على نفس الهيئة التي جُمع بها مصحف عليّ[1].

لكن هذا الفريق وإنْ قال بأنّ عليًّا هو من جمع القرآن بعد وفاة النبي ﷺ، إلاّ أنّه يتفق مع جمهور السنّة في مجهود أبي بكر في جمع القرآن، وكذلك يُقرّون جمع القرآن في عهد عثمان.

مناقشة أدلة الفريق الأول

وقام هؤلاء ممن قالوا بجمع القرآن جمعا تاما في عهد أبي بكر، وقالوا بنفس النظرية السنية، قاموا بمناقشة أدلّة الفريق الأول، ولم يرتضوا بها. وذلك كالآتي:

١- قال أصحاب الفريق الأول بالاستدلال على جمع القرآن في عهد الرسول ﷺ بأحاديث الجمع في عهده، كحديث زيد بن ثابت: «**كنا عند رسول الله ﷺ نؤلف القرآن**»[2].وقالوا بأن أحاديث جمع القرآن بعد وفاة النبي ﷺ معارضة في نفسها[3]، متناقضة مع ذاتها، تتضارب مع بعضها البعض، ففي بعضها تحديد زمن الجمع بعهد أبي بكر، وفي آخر بعهد عمر، وفي ثالث بعهد عثمان.

وفي الردّ على هذا يقول الشيخ الآصفي: (أولاً: إنّ المراد بالجمع في الطائفة الأولى الحفظ، كما صرّح به في بعضها، وتقدم بيانه غير مرة. ثانياً: إنّ الطائفة الأولى أيضاً معارضة في نفسها، فلا ترجيح لها على الطائفة الثانية)[4].

---

(١) انظر: التمهيد في علوم القرآن، ١/ ٢٨٦.

(٢) صحيح ابن حبان، باب ذكر إباحة تأليف العالم كتاب الله جل وعلا ١/ ٣٢٠. قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي. وفيه البيان الواضح أن جمع القرآن لم يكن مرة واحدة فقد جمع بعضه في حضرة الرسول ﷺ ثم جمع بحضرة أبي بكر والجمع الثالث هو في ترتيب السورة كان في خلافة أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنهم أجمعين. المستدرك للحاكم ٢/ ٢٤٩.

(٣) قال السيد الخوئي وغيره بأن أحاديث الجمع متناقضة، انظر: البيان للخوئي ص٢٤٧. وتناقض أحاديث جمع القرآن بعد عهد النبي ﷺ هي عمدة القائلين بجمعه في عهد النبي ﷺ.

(٤) نصوص في علوم القرآن ٣/ ٦٤٦.

ويردّ الشيخ محمد هادي معرفة -من أنصار جمع القرآن بعد وفاة النبي- على مسألة تناقض الروايات بقوله: (فلا نرى أي مناقضة، بين روايات جمع القرآن، إذْ لاشكّ أنّ عمر هو الذي أشار على أبي بكر بجمع القرآن، وهذا الأخير أمر زيداً أن يتصدى القضية من قبله، فيصحّ إسناد الجمع الأوّل إلى كل من الثلاثة بهذا الاعتبار.

نعم؛ نسبة الجمع إلى عثمان كانت باعتبار توحيده للمصاحف ونسخها في صورة موحّدة. وأمّا نسبة توحيد المصاحف إلى عمر فهو من اشتباه الراوي قطعاً؛ لأنّ الذي فعل ذلك هو عثمان بإجماع المؤرخين. وحديث ستة أو أربعة جمعوا القرآن على عهده ﷺ فمعناه: الحفظ عن ظهر القلب، حفظوا جميع الآيات النازلة لحدّ ذاك الوقت، أمّا الدلالة على وجود نظم كان بين سوره فلا)[1].

٢- وبالنسبة لحديث زيد السابق الذي استدل به الفريق الأول، رُدّ عليه بأنّ المراد به ترتيب الآيات ووضعها في سورها، بإرشاد النبي ﷺ، لا ترتيب السور، وجمعها في مصحف[2].

٣- وبالنسبة للآيات الدالة على أن سور القرآن كانت متمايزة بعضها عن بعض، فإن الله تعالى قد تحدى الكفار على الإتيان بمثل القرآن وبعشر سور وبسورة مثله ثم بسورة من مثله، ومعنى هذا أن سور القرآن كانت في متناول أيديهم. ورُدّ على ذلك بأنه من المسلمات أن القرآن ما كان نازلا كله حين التحدي بمثل هذه الخطابات، فضلا من أن يكون مجموعا مرتبا كله حين ذاك، كما يدعيه القائل به[3].

٤- وبالنسبة لحديث الثقلين[4] الذي استدلّ به أصحاب المذهب الأول وقالوا إنّ لفظ

---

(١) التمهيد في علوم القرآن ١/ ٢٨٩- ٢٩٠.

(٢) انظر: نصوص في علوم القرآن ٣/ ٦٤٦.

(٣) انظر: نصوص في علوم القرآن ٣/ ٦٤٧.

(٤) لفظ حديث الثقلين عند الشيعة: «إني مخلف فيكم الثقلين: كتاب الله وعترتي أهل بيتي، ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا بعدي أبداً». بحار الأنوار ٩٢/ ٧٧. وقد سبق تخريجه وبيان ألفاظه عند السنّة منذ قليل، في بيان أدلة القائلين بجمع القرآن في عهد النبي ﷺ.

الكتاب ظاهر فيما كان له وجود واحد جمعي، ولا يطلق على المكتوب إذا كان مجزءاً غير موجود. رُدّ عليه أيضاً من الفريق الثاني بأنّ كتاب الله ما كان نازلا كله على النبي ﷺ حين صدور هذا القول عنه ﷺ فضلا من أن يكون مجموعاً مؤلفا كله حين ذلك. وقد قال تعالى: ﴿الٓمٓ * ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ﴾ [البقرة: ١-٢]. وكلمة ذلك إشارة إلى القرآن، ولم يكن نازلا كله حين نزلت الآية، فضلا من أن يكون مجموعاً مؤلفاً)[١].

٥- يقول الشيخ محمد هادي معرفة: (ما قدّمناه -أي جمع القرآن بعد وفاة النبي- هو المعروف عن رواة الآثار وعند الباحثين عن شئون القرآن، منذ الصدر الأوّل فإلى يومنا هذا، ويوشك أن يتفق عليه كلمة أرباب السير والتواريخ. ولكن مع ذلك نجد من ينكر ذاك التفصيل في جمع القرآن، ويرى أنّ القرآن بنظمه القائم وترتيبه الحاضر كان قد حصل في حياة الرسول ﷺ. وقد ذهب إلى هذا الرأي جماعة من علماء السلف كالقاضي أبي بكر بن الطيب، وأبو بكر الأنباري، والكرماني، والطيبي، ووافقهم علم الهدى السيد المرتضى قدس الله سره)[٢].

بين السنة والشيعة

وخُلَاصَةُ القَوْلِ: الرأي السائد لدى أهل السنة يرى أن القرآن قد كُتب في عهد النبي ﷺ [لكنه لم يكن مجموعاً في كتاب]، ثم دُون في ديوان واحد بين دفتين، وهو ما يُسمى بالجمع، في عهد أبي بكر، ثم جُمعت الأمة على قراءة واحدة في عهد عثمان. ومن أهل السنة من ارتأى أن القرآن قد جُمع ودُوّن كله (وليس فقط كتابته) في عهد النبي ﷺ. وهو ما رجحناه، آنفاً.

أمّا الشيعة الإمامية فقد انقسموا فريقين: فريقٌ يرى أنّ القرآن قد كُتب وجمع كله ودُوّن بين دفتين في عهد النبي ﷺ وبإشراف منه، بهيئته وحالته المعهودة اليوم، ومن أبرز هؤلاء آية الله السيد الخوئي.

وفريقٌ آخر ارتأى نفس النظرية السائدة لدى أهل السنة: أنّ القرآن كُتب في عهدِ النبي

(١) نصوص في علوم القرآن- الدارابي- ٣/ ٦٤٧.

(٢) التمهيد في علوم القرآن- هادي معرفة- ١/ ٢٨٨.

ﷺ، ثمّ جُمع ودوّن بين دفتين بعد وفاة النبي ﷺ، وإنْ اختلفوا عن السنة في أول من دونه: فقالوا: هو عليّ. ولم تقبل الأمةُ عمله، إلى أن جمعه زيدٌ بتكليف من أبي بكر، رضي الله عنهم.




الفصل الثالث

دعوى تحريف القرآن عند الإمامية وموقف السّنة منها

وفيه:

تمهيد...

المبحث الأول: الشيعة وتحريف القرآن.

المبحث الثاني: السّنة ودعوى تحريف القرآن.



المبحث الأول

موقف الشيعة من تحريف القرآن

هل يؤمن الشيعةُ بالقرآن الكريم ككتابٍ سماويّ لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وهل هذا محلّ إجماعٍ عند القوم؟

أمْ أنّ ما اشتُهر عنهم في الأوساط السنية من القول بالتحريف، وبوجود مصاحف خاصّة بهم، هو قول الفصل في المسألة، وهو جوهر الحقيقة في نفس الأمر؟

ولكي نجلي الحقيقة، والواقع، وما هو كائن في نفس الأمر، يجب أن نقوم بدراسة متأنية، ونقف وقفة مع المسائل التالية:

تمهيد: مفهوم التحريف

أولا: التحريفُ لغة

التحريف للشيء إمالته والعدول عن موضعه إلى جانب، مأخوذ من حرف الشيء بمعنى طرفه وجانبه. قال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ ۖ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ ۖ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انقَلَبَ عَلَىٰ وَجْهِهِ﴾ [الحج: ١١].

جاء في مقاييس اللغة: (الحاء والراء والفاء ثلاثة أصول: حدّ الشيء، والعُدول، وتقدير الشيء) ثمّ فصّل القول في الأصل الأول: «حدّ الشيء»، ثم قال في الأصل الثاني: (والأصل الثاني: الانحراف عن الشيء، يُقال: انحرفَ عنه ينحرِفُ انحرافاً وحرّفتُه أنا عنه، أي: عدلتُ به عن، ولذلك يُقال: مُحَارَفٌ، وذلك إذا حُورِف كَسْبُه فمِيل به عنه، وذلك كتحريفِ الكلام: وهو عَدْلُه عن جهته، قال الله تعالى: ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ﴾ [النساء: ٤٦، المائدة: ١٣])[1].

---

(١) مقاييس اللغة، لابن فارس، ص٢٠٢، مادّة حرف.

ويقول الراغب: (وتَحريفُ الشيء: إمالته، كتحريف القلم، وتحريف الكلام: أن تجعله على حرف من الاحتمال يمكن حمله على الوجهين، قال عزّ وجلّ: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلۡكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ [النساء: ٤٦]، ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلۡكَلِمَ مِنۢ بَعۡدِ مَوَاضِعِهِۦ﴾ [المائدة: ٤١]، ﴿وَقَدۡ كَانَ فَرِيقٞ مِّنۡهُمۡ يَسۡمَعُونَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ مِنۢ بَعۡدِ مَا عَقَلُوهُ﴾ [البقرة: ٧٥])[1].

وفي مختار الصحاح: (تحريف الكلام عن مواضعه: تغييره)[2].

ومما سبقَ نعرف أن كلّ عدول وكلّ ميل، وكل تبديل أو تغيير فهو تحريف، في اللغة.

ثانياً: التحريف اصطلاحاً (عند الشيعة).

يُطلق لفظ التحريف في الاصطلاح ويُراد به عدّة معان، على سبيل الاشتراك:

١- **نقلُ الشيء عن موضعه وتحويله إلى غيره:** أي أنّ التغيير والتبديل هنا واقع في مدلول اللفظ، ودلالة العبارة، لا في أصل الرسم[3]. فالتفسير على وجه يوافق رأي المفسر داخلٌ في هذا النوع. ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ ٱلۡكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ [النساء: ٤٦]. وهذا النوعُ واقعٌ في كلام بعض المفسرين، فكلّ مفسر فسّر القرآن برأيه على غير حقيقته، وحمله على غير معناه، وانتبذ عن مقصده ومرماه، فقد حرّفه، ككثيرٍ من أهل البدع والأهواء، وكثير من المتصوفة ذوي الشطحات، ويدخل فيه تفاسير الباطنية، والتفسير بالرأي المذموم، ونحو ذلك، مما خرج عن دلالات اللغة وضوابط الشرع، والقواعد المتعارف عليها في علم التفسير.

وهناك روايات تذمّ هذا النوع من التحريف، ومنها رواية الكافي بإسناده عن الباقر عليه السلام أنّه كتب في رسالته إلى سعد الخير: «وكان من نبذهم الكتاب أن أقاموا حروفه وحرّفوا حدوده، فهم يروونه ولا يرعونه، والجهال يعجبهم حفظهم للرواية، والعلماء يحزنهم تركهم للرعاية..»[4].

(١) مفردات ص٢٢٩، ط١/ دار القلم دمشق ١٤١٢هـ.

(٢) مختار الصحاح، ص١١٨، مادة حرف.

(٣) انظر: صيانة القرآن من التحريف- محمد هادي معرفة، ص٢٠.

(٤) الوافي، آخر كتاب الصلاة ص٢٧٤.

ومن أمثلة هذا النوع من التحريف تفسير الباطنية[1] حيث وضعوا من عند أنفسهم لكلّ ظاهر، باطناً، نسبته إلى الثاني، كنسبة القشر إلى اللبّ وأنّ باطنه يؤدي إلى تركِ العمل بظاهره، فقد فسّروا الاحتلام بإفشاء سرّ من أسرارهم، والغسلَ بتجديد العهد لمن أفشاه من غير قصد، والزكاة بتزكية النفس، والصلاة بالرسول الناطق لقوله سبحانه: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنۡهَىٰ عَنِ ٱلۡفَحۡشَآءِ وَٱلۡمُنكَرِ﴾ [العنكبوت: ٤٥].[2]

٢- **الزيادةُ أو النقص في الحروف أو في الحركات، مع حفظ القرآن وعدم ضياعه، وإنْ لم** يكن متميزاً في الخارج عن غيره[3].

قال السبحاني: (ومثاله: قراءة «يطهرن» فقد قُرئ بالتخفيف والتشديد؛ فلو صحّ تواتر القراءات عن النبي ﷺ ولن يصحّ أبداً[4]، وأنّ النبيّ ﷺ هو الذي قرأ القرآن بها، فيكون الجميع

(١) يُقصد بهم أولئك الذين أغرقوا في التأويل بما لا تحتمله الآيات القرآنية، ودلالات اللغة، وسياق النصّ. وصار هذا المصطلح خاصا بطوائف معينة مثل النصيرية، والإسماعيلية، والدروز، انظر: التفسير والمفسرون، محمد هادي معرفة، ٢/ ٩٦١. والتفسير والمفسرون للذهبي ٣/ ٣٣٦، ط/ دار الحديث. وراجع: الحركات الباطنية في العالم الإسلامي، د. محمد أحمد الخطيب، ط٢/ دار عالم الكتب- الرياض ١٩٨٦م.

(٢) انظر: المناهج التفسيرية في علوم القرآن، السبحاني، ص١٢٠، ١٢٧، ٢٠١. وهذا النوع موجود لدى بعض الإمامية ولدى الإسماعيلية.

(٣) انظر: البيان للخوئي ص١٩٨، وسلامة القرآن من التحريف، باقر شريف القرشي، ص٢٦، ط/ النجف١٩٩٧م.

(٤) هذا مذهب الشيعة في القراءات جميعها، لكن عند السنة: بعضها متواتر وبعضها غير متواتر. يقول السيوطي رحمه الله: (القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، فالقرآن هو الوحي المنزل على النبي ﷺ، والقراءات: اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف أو كيفيتها، من تخفيف وتشديد وغيرهما. والقراءات السبع متواترة عند الجمهور. وقيل: بل مشهورة. قال الزركشي: والتحقيق أنها متواترة عن الأئمة السبعة، أمّا تواترها عن النبيّ ﷺ ففيه نظر، فإنّ إسنادهم بهذه القراءات السبعة موجود في كتب القراءات، وهي نقل عن الواحد). الإتقان ١/ ٢٤٢. وقال الإمامُ الشوكاني: (هكذا قرر أهلُ الأصول دليل التواتر، وقد ادعى تواتر كلّ واحدة من القراءات السبع، وادعى أيضاً تواتر القراءات العشر، وليس على ذلك أثارة من علم؛ =

قرآناً بلا تحريف، وإنْ قلنا: إنّه نزلَ برواية واحدة، فهي القرآن وغيرها كله تحريف اخترعتها عقول القراء، وزيّنوا قرآنهم بالحجج التي ذكروها بعد كلّ قراءة، وعلى هذا ينحصر القرآن بواحدة منها، وغيرُها لا صلة له بالقرآن)[1].

وباعتبار الواقع –عند الشيعة– فإنّ هذا النوع واقع في القرآن، يقول السيد الخوئي: (والتحريف بهذا المعنى واقعٌ في القرآن قطعاً، فقد أثبتنا لك فيما تقدّم عدم تواتر القراءات، ومعنى هذا أنّ القرآن المنزل إنّما هو مطابقٌ لإحدى القراءات، وأمّا غيرها فهو إمّا زيادة في القرآن وإمّا نقيصة فيه)[2]. وقول الخوئي بأنه واقع في القرآن غير مسلم لأن القرآن غير القراءات وما بين الدفتين غير المقروء، فالأولى أن يقال بأن هذا المعنى واقع في القراءات.

وباعتبار التنظير المجرّد والمثال الذي ينشده الشيعة فهو غير واقع، يقول السبحاني: (ومع ذلك فالقرآن مصونٌ عن هذا النوع من التحريف، لأنّ القراءة المتواترة، هي القراءة المتداولة في كلّ عصر، أعني: قراءة عاصم برواية حفص، القراءة الموصولة إلى عليّ عليه السلام، وغيرها اجتهادات مبتدعة، لم يكن منها أثر في عصر النبي ﷺ، ولذاك صارت متروكة لا وجود لها إلاّ في بطون كتب القراءات، وأحياناً في ألسن بعض القرّاء، لغاية إظهار التبحّر فيها)[3].

= فإنّ هذه القراءات كل واحدة منها منقولة نقلا آحاديًّا، كما يعرف ذلك من يعرف أسانيد هؤلاء القرار لقراءاتهم، وقد نقل جماعة من القراء الإجماع على أنّ في هذه القراءات ما هو متواتر، وفيها ما هو آحاد، ولم يقل أحدٌ منهم بتواتر كلّ واحدة من السبع، فضلا عن العشر، وإنما هو قول قاله بعض أهل الأصول، وأهلُ الفنّ أخبر بفنّهم). إرشاد الفحول ١/ ١٢١، ط/ دار السلام.

ويقول أحمد شاكر: (ليس كل القراءات السبع متواترة، بإجماع المحققين من علماء السنّة). انظر: الإنصاف فيما جاء في البسملة من الاختلاف، ضمن كتاب: كلمة الحق، العلاّمة أحمد شاكر، ص١٢٤، ط/ مكتبة السنّة ٢٠٠٧م.

(١) المناهج التفسيرية في علوم القرآن، السبحاني، ص٢٠١.

(٢) البيان للخوئي ١٩٨.

(٣) المناهج التفسيرية في علوم القرآن، السبحاني، ص٢٠١. قلتُ: وهو كلامٌ عام غير صحيح، فهم ينبذون القراءات بالكلية، ويرفضونها جملة وتفصيلاً، ويزعمون أنها صارت فقط في بطون الكتب، وهذا كذب بالواقع الذي نراه.

٣- الزيادة أو النقص بكلمة أو كلمتين، مع الحفاظ على نفس القرآنِ المُنزّل. وهذا النوع مداره على التحريف في لهجة التعبير.

يقول السبحاني: (ذلك أنّ لهجات القبائل العربية كانت تتباين عند النطق بالحرف أو الكلمة من حيث الحركات والآداء، كما هو كذلك في سائر اللغات، فإن قاف العربية، يتلفظ بها في إيران الإسلامية العزيزة على أربعة أوجه، فكيف المفردات من حيث الحركات والحروف؟ قال سبحانه: ﴿ وَمَنْ أَرَادَ ٱلْأَخِرَةَ وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُوْلَٰٓئِكَ كَانَ سَعْيُهُم مَّشْكُورًا ﴾ [الإسراء: ١٩]. فكانَ بعض القرّاء تبعاً لبعض اللهجات يقرأ: «وسعي»، بالياء مكان الألف)[1].

ولكن هل وقع هذا النوع في القرآن؟ يقول السيد الخوئي: (والتحريف بهذا المعنى قد وقع في صدر الإسلام، وفي زمان الصحابة قطعاً، ويدلنا على ذلك إجماع المسلمين على أنّ عثمان أحرق جملة من المصاحف وأمر ولاته بحرق كلّ مصحف غير ما جمعه، وهذا يدلنا على أنّ هذه المصاحف كانت مخالفة لما جمعه، وإلاّ لم يكن هناك سبب موجب لإحراقها، وقد ضبطَ جماعة من العلماء موارد الاختلاف بين المصاحف، منهم عبد الله ابن أبي داود السجستاني، وقد سمّى كتابه هذا بكتاب «المصاحف»)[2]. وهذا أيضاً لم يقع في القرآن الذي هو المصحف وما هو مكتوب بين الدفتين، بل وقع في الملفوظ فقط.

قلت: وقد حَرَقَ عُثمان المصاحف الأخرى لأنها كُتبت بمجهود فرديّ، وبعضها كان يتضمن تفسيراً لبعض الكلمات، ولم تكن منسوخة من المصحف الإمام الذي هو عمل اللجنة الرسمية، فمن البدهي أن يوجد فيها بعض الأخطاء، والزلات، لأنها لم تراجع من اللجنة الرسمية، ولم تكن بإشراف النبي ﷺ، واستمرّت كعملٍ مواز لعملِ الدولة، حتى عصر عثمان،

---

(١) انظر: المناهج التفسيرية في علوم القرآن- السبحاني- ص٢٠٢. قلت: وهذه موجودة في بعض القراءات ولا يُقال عنها تحريف، لكن الشيعة كما قلنا يرفضون القراءات جملة وتفصيلا ولهم نظرة خاصّة بهم فيها.

(٢) البيان- الخوئي- ص١٩٨.

وظهرت الاختلافات(١). فهذه المصاحف كُتبت لتكون خاصّة بأصحابها الذين كتبوها، وبهامشها تفاسيرهم، وتأملاتهم للآيات، وتفاعلاتهم النفسية والعاطفية أثناء قيامهم وصلاتهم، أمّا أن تنسحب هذه المصاحف إلى جمهور الناس، من العوام ونحوهم، فهو ما لم يسمح به عثمان، ووافقه عليه الصحابة بما فيهم عليّ نفسه.

ويذهب الشيخ السبحاني أنّ هذا النوع لم يقع في القرآن بخلاف الخوئي، فيقول: (وهذا النوع من التحريف لم يتطرق إلى القرآن، لأنّ المسلمين في عهد الخليفة الثالث لمّا رأوا اختلاف المسلمين في التلفظ ببعض الكلمات، مثل ما ذكرناه [أو تغيير بعضه ببعض مع عدم التغير في المعنى، مثل: امض، عجل، اسرع، على فرض الصحة]، قاموا بتوحيد المصاحف وغسل غير ما جمعوه، فارتفع بذلك التحريف بالمعنى المذكور فاتفقوا على لهجة قريش)(٢).

قلتُ: وقول السبحانيّ بأنّ هذا النوع لم يقع في القرآن هو الصواب، لأنّ ما سوى هذه الصحف ليس بقرآن وإنْ سُمّي به، لأنه لم يُكتب عن طريق اللجنة الرسمية، ولا بما وضعته اللجنة من قواعد وشروط، من رصد وكتابة وتدقيق، وبه تفسيرات شخصية لبعضهم كما سبق.

وعلى كلّ فالخلاف لفظي بين السبحاني والخوئي؛ لأنّ الخوئي نظَر إلى الواقع الذي وُجد، في حين أنّ السبحاني نظَر إلى القرآن المحفوظ الذي لم يتطرق الشكّ إليه، ولم يعتره أي تحريف من نقص أو زيادة في ذاته، في نفس الأمر.

٤- (التحريف بالزيادة أو النقص في الآية أو السورة مع الحفاظ على القرآن المنزل، والتسالم على قراءة النبي ﷺ إياها)(٣).

وهذا النوع واقع في القرآن، (فالبسملة مما تسالم المسلمون على أنّ النبي ﷺ قرأها قبل كلّ سورة، غير سورة التوبة، وقد وقع الخلاف في كونها من القرآن بين علماء السنة، فاختار جمعٌ منهم

---

(١) انظر: المدخل لدراسة القرآن، ص١٧٧.

(٢) المناهج التفسيرية- السبحاني- ص٢٠٢.

(٣) البيان للخوئي ص١٩٩، وانظر: صيانة القرآن- هادي معرفة- ص٢٠.

أنها ليست من القرآن، بل ذهبت المالكية إلى كراهة الإتيان بها قبل قراءة الفاتحة في الصلاة المفروضة، إلا إذا نوى به المصلي الخروج من الخلاف، وذهب جماعة أخرى إلى أنّ البسملة من القرآن. وأمّا الشيعةُ فهم متسالمون على جزئية البسملة من كلّ سورة غير سورة التوبة، واختار هذا القول جماعة من علماء السنة أيضاً)(١).

٥- **تبديل كلمة مكان كلمة مرادفة.** مثل وضع كلمة «**أسرعوا**» مكان «**امضوا**»، في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ وَامْضُوا حَيْثُ تُؤْمَرُونَ﴾ [الحجر: ٦٥]. (وقد نُسب ذلك إلى عبد الله بن مسعود، وكان يقول: ليس الخطأ أن يقرأ مكان «العليم»، «الحكيم». لكن أُجلّ ذلك الصحابي الجليل عن هذه التهمة، وأيّ غاية عقلائية يترتب على ذاك التبديل؟)(٢).

٦- **التحريف بالزيادة،** بمعنى: أن بعض المصحف الذي بأيدينا ليس من الكلام المنزل. والتحريف بهذا النوع (باطل بإجماع المسلمين، بل هو ممّا عُلم بطلانه بالضرورة)(٣).

يقول السبحاني: (لكنه مجمع على خلافه – أي على خلاف هذا النوع –، نعم نُسب إلى ابن مسعود أنّه قال: إنّ المعوذتين ليستا من القرآن، إنّهما تعويذان، وإنّهما ليستا من القرآن(٤). كما نُسب إلى العجاردة من الخوارج أنّهم أنكروا أن تكون سورة يوسف من القرآن، وكانوا يرون أنّها قصةُ عشق لا يجوز أن تكون من الوحي. ولكن النسبتين غير ثابتتين، ولو صحّ ما ذكره ابن مسعود لبطل تحدّي القرآن بالسورة، حيث أتى الإنسان غير الموحى إليه بسورتين مثل سور القرآن القصار)(٥).

---

(١) البيان- الخوئي- ص١٩٩.

(٢) المناهج التفسيرية للسبحاني ص٢٠٢. قلتُ: وهذا خطأ ولم يقل به ابن مسعود وتلقف الشواذ والموضوعات هنا لإيهام الناس أنّ السنة أو بعضا منهم قالوا بالتحريف أمر خطير، وعدم منهجية. انظر: المدخل لدراسة القرآن، أبو شهبة ص٢٠٠.

(٣) البيان للخوئي ص٢٠٠، وانظر: صيانة القرآن من التحريف ص٢٠ وما بعدها.

(٤) وستُتناول هذه المسألة بالتفصيل، عند الكلام عن موقف أهل السنة من دعوى التحريف.

(٥) المناهج التفسيرية للسبحاني ص٢٠٣.

٧- **التحريف بالنقص والإسقاط عن عمد أو نسيان**، بمعنى أنّ المصحف الذي بأيدينا لا يشتمل على جميع القرآن الذي نزل من السماء، فقد ضاع بعضه، سواء كان الساقط حرفاً أو كلمةً أو آيةً أو سورة. وهذا النوع هو الذي تدور حوله الدراسات، ويُراد به مصطلح «**التحريف**»، عند الإطلاق، وهو والذي قبله سنفردهما بالبيان والتفصيل في المباحث التالية.

ثالثاً: أنواع التحريف:

وما سبق من نقاط هو استعمالٌ للفظ التحريف في الاصطلاح، وهو كذلك أنواعٌ له. ويمكن أنْ نقسمه إجمالاً إلى:

١- تحريف معنوي. (أي من حيث التفسير والتأويل).

٢- تحريف لفظي. (أي من حيث الكتابة)[1].

فالتحريف المعنوي: وقع في تفسير القرآن بلا شكّ، ويدخل فيه شطحات المتأولة، وتفاسير الباطنية وما أشبه. وهو النوع الأوّل من التعريف الاصطلاحي السابق.

والتحريف اللفظي: يكونُ إمّا في: الحروف والحركات، أو الكلمات، أو في السور، أو في الآيات[2]. ويشمل الأنواع الستة الباقية، التي ذكرناها في التعريف الاصطلاحي.

وسوف نقف بالتفصيل، والبيان، في المباحث التالية، مع هذه الأنواع، عند كلّ من الفرقتين: الشيعة والسنة[3].

---

(١) وهذا التقسيم للإمام الشهرستاني، انظر: الملل والنحل: ٢/ ١٧.

(٢) انظر: أكذوبة تحريف القرآن- رسول جعفريان- ص٣٥.

(٣) لا يوجد عند أهل السنّة مصطلح اسمه«تحريف القرآن»، ولم يتداول في كتب علوم القرآن ولا أصول التفسير، وهذا دليل على أنّ العقلية السنيّة تقدس النص القرآني ولم تفترض مجرد الفرض، وجود تحريف في النصّ القرآني، بأيّ نوع من أنواعه. ولم يقل أيّ أحدٍ من علماء السنّة بوقوع تحريف في القرآن، بخلاف كثير من علماء الشيعة وطوائفهم الذين قال بعضهم بوقوع تحريف في النصّ القرآني، وقام البعض الآخر بإفراد بحوث في كتب علوم القرآن يوجّه بها أقوالهم، أو يلتمس فيها أعذارهم، كما سيأتي. =

المطلب الأول: التحريف عند الإمامية بين الإثبات والنفي

لقد اشتُهر عن الشيعة الإمامية القولُ بتحريف القرآن، وبأنّ هذا القرآن غير ثابت، فهو ناقص، وأن هناك مصحفا آخر كان عند الإمام عليّ هو الكامل الذي ليس به نقص. وهذا الزعم موجود ومنتشرٌ؛ لأسباب كثيرة، أهمّها أن هناك بالفعل روايات توهم التحريف، بل وتصرح به، لدى بعض الإمامية، وهناك سكوت عن العلماء الذين ذهبوا إلى القول بالتحريف، وغض الطرف عنهم، بل وتعظيمهم أحياناً، كالنوري الطبرسي، الذي يُثنى عليه رغم إفكه المشتهر.

وأصل الأمر ومردُّه أنّ عصبةً شاذّةً من المحسوبين على المذهب الشيعي (الإمامي) حاولوا أن يطبعوا مصحفاً مغايراً لما هو موجود بأيدي المسلمين، ويدخلوا فيه كلّ ما جاء في كتب الأخبار عندهم أنّه من القرآن، كما يروونها، فتصدى لهم المرجع الديني آنذاك آيةُ الله بروجردي ومنعهم من إتمام مشروع مصحفهم المزعوم، وأمر بإلقاء ما طُبع منه في البحر.

يقول الشهيد مرتضى مطهري: (ولو كانوا يفلحون في طبع ذلك المصحف لكُنّا نواجه كارثة عظيمة، إذ كان يتحول إلى ذريعة بيد اليهود والنصارى للتشهير بالمسلمين، وبالقرآن)[1].

وهذا ما جعل البعض يزعم أنّ الشيعة تستعمل التقية في نفي التحريف، وإلاّ فهم في نفس الأمر يقولون بالتحريف وبالنقصان!. وهو ما سنفصله في النقاط التالية:

= وإن كان مفهوم التحريف عند السنّة في الاصطلاح لا يخرج عن المعنى اللغوي: الميل والعدول، والتبديل والتغيير. ففي قول الله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]. يقول الإمام الطبري (ت: ٣١٠هـ) رحمه الله: (وإنا للقرآن لحافظون من أن يزاد فيه باطل مَّا ليس منه، أو **ينقص** منه ما هو منه من أحكامه وحدوده وفرائضه). -تفسير الطبري ١٧/ ٦٨-. فهذا الإمام الكبير يستدلّ بالآية الكريمة على عدم وقوع زيادة أو نقصان في القرآن، أي عدم تحريف شيء من القرآن. ويقول الحافظُ ابن كثير رحمه الله (ت: ٧٧٤هـ) تعليقا على هذه الآية: (ثم قرّر تعالى أنه هو الذي أنزل الذكر، وهو القرآن، وهو الحافظ له من **التغيير والتبديل**). -تفسير ابن كثير ٤/ ٥٢٧-.

(١) انظر: نقد الفكر الديني عند آية الله مرتضى مطهري، ص١٤٣، جمع وتصنيف: محمد باقري، ومهدي جهرمي، ترجمة: صاحب الصادق، ط١/ المعهد العالمي للفكر الإسلامي٢٠١١م. وليس الأمر مقصوراً على محاولة واحدة، فهناك الأقوال المنثورة الدالة على هذا. وهناك الكتب المؤلفة في إثبات التحريف.

أولاً: أدلة نفي التحريف عند الإمامية

أدلتهم من الكتاب

١ – الآية العُمدة في ذلك المقام، قول الله تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩].

وقد استُدلّ بها على بقاء القرآن محفوظاً، من عبث العابثين وتحريف المحرّفين. وهي مخصصة لقول الرسول ﷺ: «**لتتبعنّ سنن من كان قبلكم، شبراً بشبر، وذراعاً بذراع**»[١]. ومن المعروف أنهم قد حرفوا كتبهم السماوية لفظياً ومعنويا بالتأويل والباطنية. وقد استدلّ مفسرو الشيعةِ على عدم التحريف بتلك الآية.

فيقول الإمام **الطباطبائي** رحمه الله: (فهو ذكرٌ حي خالد مصون من أن يموت وينسى من أصله، مصون من الزيادة عليه بما يبطل به كونه ذكراً، مصون من النقص كذلك، مصون من التغيير في صورته وسياقه بحيث يتغير به صفة كونه ذكرا لله مبيناً لحقائق معارفه. فالآية تدلّ على كون كتاب الله محفوظا من التحريف بجميع أقسامه من جهة كونه ذكراً لله سبحانه فهو ذكر حي خالد)[٢].

ثم استدلّ الطباطبائيُّ المفسّر الشيعي بآية أخرى على عدم وقوع التحريف، فقال: (ونظير الآية في الدلالة على كون الكتاب العزيز محفوظاً بحفظ الله مصونا من التحريف والتصرف بأي وجه كان من جهة كونه ذكراً له سبحانه، قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ * لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾ [فصلت: ٤١-٤٢]. وقد ظهر بما تقدم أن اللام في «الذكر» للعهد الذكري[٣] وأن المراد بالوصف «الحافظون» هو

(١) شرح السنة للبغوي، باب تغير الناس وذهاب الصالحين، ١٤/ ٣٩٢، تحقيق: الشاويش، والأرناؤط. وقال البغوي: هذا حديث متفق على صحته، ورواه مسلم، عن سويد بن سعيد، اهـ.

(٢) الميزان في تفسير القرآن– الطباطبائي، ١٤/ ٩٩.

(٣) أل هنا عهدية ذهنية، وليست عهدية ذكرية، كما يقول الطباطبائي؛ لأنّ الذكرية لابد وأن يذكر مدخولها قبل =

الاستقبال كما هو الظاهر من اسم الفاعل فيندفع به ما ربما يورد على الآية أنها لو دلت على نفي التحريف من القرآن لأنه ذكر، لدلّت على نفيه من التوراة والإنجيل، أيضاً، لأن كلا منهما ذكر، مع أن كلامه تعالى صريح في وقوع التحريف فيهما. وذلك أنّ الآية بقرينة السياق إنما تدلّ على حفظ الذكر الذي هو القرآن بعد إنزاله إلى الأبد، ولا دلالة فيها على عليّة الذكر للحفظ الإلهي ودوران الحكم مداره)[١].

أدلّة نفي التحريف من الروايات عند الإماميّة

لقد استدلّ الشيعةُ بروايات عندهم وزعموا أنّها تنفي التحريف عن كتاب الله، وبغضّ النظر عن صحتها أو ضعفها، أو مدى دلالتها على ما يريدون إثباته، نكتفي هنا بذكر بعض النماذج للمثال، لا للاستيعاب، ولمعرفة كيفية تعاملهم مع مسألة التحريف، وكيفية دفاعهم عن وقوعه أو عدم وقوعه.

١ – رَوى الُكليني عن السكوني، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال رسول الله ﷺ: «**إنّ على كلّ حقّ حقيقة، وعلى كلّ صواب نوراً، فما وافق كتاب الله فخذوه، وما خالف كتاب الله فدعوه**»[٢]. والشاهد هنا: «فما وافق كتاب الله فخذوه، وما خالفه فدعوه»، أي أنّ القرآن هو الأصل وهو الثابت الذي لا يقبل التغيير ولا التبديل، وإذا تم عرض أي رواية على كتاب الله، ستُردّ كل الروايات المصرحة أو الموهمة بوقوع التحريف لمخالفتها للنص القرآني[٣].

= ذلك نكرة، ولم يكن ذلك في الآية ولا فيما قبلها. فاللام عهدية وجنسية، والعهدية إمّا أن يُشار بها إلى معهودٍ ذهني أو ذكري، فالأول كقولك: جاء القاضي، إذا كان بينك وبين مخاطبك عهد في قاض خاص، والثاني كقوله تعالى:«فيها مصباح المصباح». –سورة النور: ٣٥– فإنّ أل في المصباح وفي الزجاجة للعهد في مصباح وزجاجة المتقدم ذكرهما. انظر: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام، ص١٧٩، ط/ المكتبة العصرية ١٩٩٥م.

(١) الميزان في تفسير القرآن للطباطبائي ١٤/ ٩٩، ط١/ مؤسسة الأعلمي ١٩٩٧م. وانظر أيضاً: المناهج التفسيرية للسبحاني ص٢٠٦ و ص٢٠٨.

(٢) الوسائل: الباب التاسع من أبواب صفات القاضي، ح١٠.

(٣) انظر: أكذوبة تحريف القرآن، رسول جعفريان، ص٤١.

٢- وروى أيوب بن راشد عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «**ما لم يوافق من الحديث القرآن فهو زخرف**»[1].

٣- وفي رواية أيوب بن الحر قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «**كل شيء مردود إلى الكتاب والسنة، وكل حديث لا يوافق كتاب الله فهو زخرف**»[2].

٤- قوله ﷺ: «**إنّي تارك فيكم الثقلين: كتاب الله، وعترتي أهل بيتي ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا**»[3]. يقول **السبحاني**: (ألف: إنّ الأمر بالتمسك بالقرآن، فرع وجود القرآن بين المتمسكين. باء: أن القول بسقوط قسم من آياته وسوره، يوجب عدم الاطمئنان فيما يُستفاد من القرآن الموجود، إذْ من المحتمل أن يكون المحذوف قرينة على المراد من الموجود)[4].

ويقول العلامة **الطباطبائي** رحمه الله: (ويدلّ على عدم وقوع التحريف الأخبار الكثيرة المروية عن النبي ﷺ، من طرق الفريقين الآمرة بالرجوع إلى القرآن عند الفتن، وفي حلّ عقد المشكلات. وكذا حديث الثقلين المتواتر من طرق الفريقين: «**إنّي تارك فيكم الثقلين: كتاب الله وعترتي أهل بيتي، ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا بعدي أبداً**». فلا معنى للأمر بالتمسك بكتاب محرف ونفي الضلال أبداً ممن تمسك به. كذا الأخبار الكثيرة الواردة عن النبي ﷺ وأئمة أهل البيت عليهم السلام، الآمرة بعرض الأخبار على الكتاب)[5].

٥- يقول الإمام الصادق عليه السلام: «**القرآنُ واحد، أنزل من واحد على واحد، وإنّما الاختلاف وقع من جهة الرواية**»[6]. أي أنّ القرآن ثابت لم يتغير، وأنّ المشكلة كلها تكمن في الروايات التي توحي بوقوع التحريف. لكن ولو أمعنّا النظر في أنّ هذا القول هو قول الصادق

(١) الوسائل ج١٨، الباب التاسع، من أبواب صفات القاضي، ح١٢، ١٥.
(٢) السابق- نفس الموضع.
(٣) بحار الأنوار ١٣/ ١٤٧، مسلم بشرح النووي ١٥/ ١٨٠.
(٤) المناهج التفسيرية ص٢١١.
(٥) الميزان في تفسير القرآن ١٤/ ١٠٥.
(٦) رواه الكليني في الكافي ٢/ ٤٦١، باب النوادر.

عليه السلام بنفسه لعرفنا أنّ مسألة وقوع التحريف عندهم ليست بمستحدثة، ولها جذور إلى الإمام الصادق عليه السلام، وهنا فعلا إشكال كبير، لا أدري كيف يتخلصون منه، أو يوجهونه؟!

٦- ويقولُ الإمامُ الرضا: «**شريعةُ محمّد ﷺ لا تُنسخ إلى يوم القيامة، فمن ادّعى بعده نبوة، أو أتى بعد القرآن بكتاب؛ فدمه مباح لكلّ من سمع ذلك منه**»[1].

وهناك روايات أخرى كثيرة تنفي التحريف عن القرآن، وتُثبته، وتبين ثواب قراءته[2]، وفضل حامله[3]، وعرض الروايات عليه[4]، والاستمساك به إلى يوم القيامة، وهذا يبطل أن يكون محرفاً أو مخفيًّا عند المنتظر[5]. فنكتفي بقليل من كثير.

وقد صَدَرَ حديثاً كتابٌ بمثابة تلخيص وتجريد للكافي من الروايات المثيرة للجدل، بعنوان: «صحيح الكافي»[6]، وقد جرّده صاحبه من الروايات التي تمسّ القرآن، فحذف أبواباً بأكملها، مثل: باب أنه لم يجمع القرآن كله إلا الأئمة، وحذف كلّ روايات باب: «نكت ونتف من التنزيل في الولاية»، والتي تبلغ ٩٢ رواية، باستثناء روايتين لا يُفهم منهما الطعن، ولا التحريف[7].

أدلّة ثبوت التحريف

هناك روايات كثيرة في كتب الأخبار الشيعية، تدلّ صراحة أو بمقتضاها على وقوع

(١) بحار الأنوار ٧٩/ ٢٢١، ١١/ ٣٤، ونسبه لعلل الشرائع لابن بابويه.
(٢) أصول الكافي، كتاب فضل القرآن ٢/ ٦١١.
(٣) أصول الكافي ٣/ ٦٠٣.
(٤) أصول الكافي، باب الرد إلى الكتاب والسنة ١/ ٥٩.
(٥) انظر: أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية- د. ناصر القفاري- ١/ ٣٦٩.
(٦) طُبع سنة ١٤٠١هـ من تأليف الشيخ محمد الباقر البهبودي، وهو أحد مشايخهم المعاصرين، ويقع في ثلاثة أجزاء.
(٧) انظر: مسائل الاعتقاد عند الشيعة الاثني عشرية، د. محمد زكريا النداف، ١/ ٢٤٤.

التحريف في الكتاب العزيز، سواء بورود لفظ التحريف أو بما يوحي به، ثم نجد في نفس الوقت إنكاراً من علماء الإمامية لتحريف القرآن.

وهذه نماذج من روايات الإمامية الاثنا عشرية الموهمة بالتحريف، وسنذكر أكثرها في ثنايا المباحث التالية:

١- عن أبي جعفر عليه السلام قال: «**لولا أنه زيد في كتاب الله ونقص منه، ما خفي حقّنا على ذي حجى، ولو قد قام قائمنا فنطق صدقه**»[١].

٢- وعن أبي الحسن عليه السلام، سأله بعض أصحابه: «**جعلت فداك! إنا نسمع الآيات في القرآن ليس هي عندنا كما نسمعها ولا نحسن أن نقرأها كما بلغنا عنكم، فهل نأثم؟ فقال: لا، اقرؤوا كما تعلمتم، فسيجيئكم من يعلمكم**»[٢].

٣- وعن أحمد بن محمد بن أبي نصر قال: «**دفع إليّ أبو الحسن عليه السلام مصحفاً وقال: لا تنظر فيه، ففتحته وقرأت فيه: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾** [البينة: ١]، **فوجدت فيها اسم سبعين رجلا من قريش بأسمائهم وأسماء آبائهم. قال: فبعث إليّ: ابعث إليّ بالمصحف**»[٣].

٤- وعن هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «**إنّ القرآن الذي جاء به جبرائيل عليه السلام إلى محمد ﷺ، سبعة عشر ألف آية**»[٤].

هذه مجرد نماذج وإلا فهذه الروايات قليل من كثير، وردت في كتب الشيعة الإمامية. وعلماءُ الشيعة وقعوا في مأزق حقيقي أمام هذه الروايات الصريحة. فبعضهم ذهب لتضعيفها، وآخرون ذهبوا لتأويلها.

وهذا التناقض بين روايات النفي، وروايات الإثبات، تعاملَ معه العقل الشيعي الإمامي بمجموعة من التوجيهات، والردود والمناقشات. وهو ما سنتناوله بعد قليل.

---

(١) بحار الأنوار للمجلسي ٨٩/ ٥٥.

(٢) أصول الكافي ٢/ ٥٨٣، كتاب الدعاء، باب أن القرآن يرفع كما أنزل. قال المحقق: هذا حديث مجهول.

(٣) أصول الكافي ٢/ ٥٨٣، كتاب الدعاء، باب النوادر. قال محققه: الحديث ضعيف.

(٤) أصول الكافي ٢/ ٥٩٧، كتاب الدعاء، باب النوادر. قال المحقق: الحديث موثق.

ثانياً: توجيهات الإمامية لروايات التحريف

يمكن تلخيص ردود علماء الإمامية على تلك الروايات (روايات التحريف) الواردة في كتبهم، في النقاط التالية:

الردّ الأول: رواية الأخبار في كتب الرواية لا يعني الإقرار بصحتها أو الاعتقاد بها

يقول رسول جعفريان: (وكيف يمكن قبول دعوى صحة كل ما في الكتب في حين نجدهم يذكرون روايات متناقضة في كثير من المسائل الإسلامية، من الأصول والفروع، وعلى فرض تصريح مصنِّف بأنه ذكر الروايات الصحيحة فقط؛ فإنه لا يمكن الاعتماد على قوله والحكم بصحة جميع مروياته. وخلاصة الأمر هي أن الشيعة لا يعتقدون بصحة جميع مروياتهم. ولذا ذكروا إسناد الأحاديث لكي ينظر المدقق ويتحقق، بعد إمعان النظر في رجال الحديث، أو غير ذلك من المزايا، من صحة الحديث أو ضعفه. وهذا مما ينسحب على كتاب الكافي وغيره من كتب الشيعة)[١].

ويردد الدكتور عبد الرسول الغفار الكلام نفسه في ردّه على العلاّمة محمد أبو زهرة[٢] فيقول: (الأمر الثاني: أن كتاب الكافي -أصولا وفروعا- كتابٌ جامعٌ للأخبار والروايات وأحاديث أهل البيت عليهم السلام، فهو موسوعة حديثية ليس إلاّ، فلا نتوقع من مصنفه أن يودع فيه فتاواه الفقهية في الأحكام الفرعية الشرعية، من عبادات أو معاملات، كما لا ينبغي أن نتوقع منه إصدار فتاواه في الأمور العقائدية، كل ما هناك -والذي يمكن أن يقال- أنّه جمع من

---

(١) أكذوبة تحريف القرآن بين السنة والشيعة، ص٧٨.

(٢) هنا تخيير بين أن نقول: محمد أبو زهرة، على الحكاية، أو محمد أبي زهرة على الإعراب. والكتاب الذي يقصده د. عبد الرسول الغفار هو كتاب: «الإمام الصادق»، وكلام الشيخ أبو زهرة كان نقدا للكليني وكتابه، واتهامه بالقول بوقوع التحريف، ومن ثمّ انبرى عبد الرسول الغفار وغيره من الإمامية بمهاجمة العلامة أبو زهرة، وسبّه بأقذع الألفاظ، مع أن المنهجية العلمية تقتضي ردّ الفكرة بالفكرة، لا بالحراب والإرهاب!.

الأخبار والروايات ما يمكن أن يستفيد منه العالم والفقيه والمحدث، والخطيب والمعلم والمتعلم، أمّا تمييز هذه الأخبار فهو منوط بأهل الخبرة من رجال العلم والتحقيق)[1].

وكلام السيد رسول جعفريان من الناحية العلمية الحديثية صوابٌ بلا شكّ.

فلم يقل أحدٌ بصحّة كل ما يُروى، بل إنَّ من أصحاب التصانيف من يجمع كلَّ ما يقع تحت يده من روايات، ثم تقوم الأمة من بعده جيلا بعد جيل، بغربلتها، وتحقيقها، وإمعان النظر فيها، هذه إحدى طرق التصنيف، ما لم يشترط على نفسه الصحّة، أو استيعاب الصحيح فقط، وما لم يظنّ غيره ذلك، ويقرون بأنه لم يشترط الصحّة.

ولكن ماذا لو كان صاحب المصنَّف قد اشترطَ الصحة في كتابه؟ نقول: هذا وشأنه، فمهمّة المحدّث هي رواية الحديث فقط، لا ليستنبط منه، بل ليقوم الفقيه بالاستنباط منه، وبتوظيفه في محلّه. وكذلك لا نُسلّم له بشرطه الذي اشترطه على نفسه، فكم من إمام زعم أن من شرطه ألا يروي إلا الصحيح ثم قام الأئمة بتعقبه، وإثبات عكس ما زعم!.

ولنذهب إلى مسألةٍ أوسع: ماذا لو تتبعنا الإسناد ووجدناه صحيحاً على شرط ذلك الإمام، أو على رأي جمهور هذه الطائفة؟ هناك نقطتان في الردّ على هذا الاستشكال:

النقطة الأولى: إن أئمة الحديث لا يُصححون الأحاديث، بل يصححون أسانيدها، لأنّ صحة الحديث في نفس الأمر، غير متيقنة إلا في المتواتر، الذي يفيد العلم[2].

---

(١) الكليني وخصومه، أبو زهرة، د. عبد الرسول الغفار، ص١٧.

(٢) هذا أمرٌ مقرر عند الشيعة، كما سيأتي، وكذلك له أصل عند السنة. قال السيوطي رحمه الله: (عبارة ابن الصلاح: [ولهذا نرى الإمساك عن الحكم لإسناد أو حديث بأنه أصحّ على الإطلاق]. قال العلائي: أمّا الإسناد فقد صرّح جماعةٌ بذلك، وأمّا الحديث فلا يحفظ عن أحد من أئمة الحديث أنه قال: حديث كذا أصحّ الأحاديث على الإطلاق؛ لأنه لا يلزم من كون الإسناد أصحّ من غيره أن يكون المتنُ كذلك، فلأجل ذلك ما خاض الأئمة إلاّ في الحكم على الإسناد. انتهى). —تدريب الراوي ٥٦—.

قال النووي رحمه الله: (وقولهم حديثٌ حسنُ الإسناد أو صحيحه دون قولهم: حديثٌ صحيح، أو حسن، لأنه قد يصحّ أو يحسن الإسناد دون المتن، لشذوذ أو علّة). — تقريب النوواوي وبهامشه شرح التدريب للسيوطي ص١٢٦—. =

النقطة الثانية: الحديث قد يكون صحيحا من حيث الظاهر، فرجال سنده عدول، توافرت فيهم شروط الرواية، ولكن هناك علّة خفية، والعلل غالباً ما تكون في المتن. وتكون العلّة غالباً في المتن. ومخالفة كتاب الله من علامات وضع الحديث[1].

ومجرد نقل الحديث لا ينمّ عن عقيدة ناقله، ما لم يتعهّد صحّة ما يرويه والتزامه به. وإذا ثَبَت هذا فليس من المقبول أن ينسب النوري الطبرسي التحريف إلى رجالات الإماميّة المُحدّثين الذين رووا روايات التحريف محلّ الإشكال، ويُعضد قوله بنقلهم، ويُقوّي نظريته برواياتهم!

وهو ما رفضه علماء الشيعة المحققون والمجتهدون، فالشيخ هادي معرفة يردّ على هذا الزعم بقوله: (من سفه القول أن يُنسب إلى جماعة ما لم يقولوه وإنّما نقلوه نقلاً؟ ومجرد نقل الحديث لا ينمّ عن عقيدة ناقله ما لم يتعهد صحة ما يرويه والتزامه به، وهكذا نسبوا إلى جماعة من

= وبعبارة أوضح يقول الإمام ابن الصلاح: (ومتى قالوا: هذا حديثٌ صحيح، فمعناه أنّه اتصل سنده، مع سائر الأوصاف المذكورة. وليس من شرطه أن يكون مقطوعاً به في نفس الأمر، إذ منه ما ينفرد بروايته عدلٌ واحد وليس من الأخبار التي أجمعت الأمة على تلقيها بالقبول. وكذلك إذا قالوا في حديث: إنه غير صحيح، فليس ذلك قطعا، بأنه كذب في نفس الأمر، إذْ قد يكون صدقاً في نفس الأمر، وإنما المراد أنه لم يصح إسناده على الشرط المذكور). —مقدمة ابن الصلاح وبهامشها محاسن الاصطلاح للعلامة البلقيني، ص١٥٢، ط/ دار المعارف، تحقيق د.عائشة عبد الرحمن—. فهذا كلامٌ واضحٌ وصريحٌ من أئمة الفنّ، بأنّ المحدّثين إنما يحكمون على السند فقط، لأنّ حديث الآحاد حتى ولو كان سنده صحيحاً فليس من شرطه أن يكون مقطوعا بصحته في نفس الأمر، وإنّما المراد أنّه صحيح الإسناد على الشروط المذكورة. يقولُ السيوطيّ رحمه الله: (قد قالت الأقدمون: المحدث بلا فقه، كعطار غير طبيب، فالأدوية حاصلة في دكانه ولا يدري لماذا تصلح؟ والفقيه بلا حديث كطبيب ليس بعطار، يعرف ما تصلح له الأدوية إلاّ أنها ليست عنده، وإني بحمد الله قد اجتمع عندي الحديث والفقه والأصول وسائر الآلات من العربية، والمعاني، والبيان وغير ذلك،.. والكلام في الحديث والاستدلال به ليس بالهين، ولا يحل الإقدام على التكلم فيه لمن لم يجمع هذه العلوم، فاقتصر على ما آتاك الله، وهو أنك إذا سُئلت عن حديثٍ تقول: وردَ أوْ لمْ يرد، وصححه الحفاظ وحسنوه وضعفوه، ولا يحلّ لك في الإفتاء سوى هذا القدر وخل ما عدا ذلك لأهله). الحاوي للفتاوي/ مسالك الحنفا في والدي المصطفى، السيوطي، ٢/ ٢٧٧.

(١) يقول ابن حجر رحمه الله: (ومن جملة دلائل الوضع: أن يكون مخالفاً للعقل بحيث لا يقبل التأويل أو يكون منافياً لدلالة الكتاب القطعية). — الباعث الحثيث، أحمد شاكر ص٦٩—.

أعاظم أهل الحديث [كالكليني والقمي والعياشي] أنهم ذهبوا إلى القول بالتحريف، بحجّة أنهم أوردوا في كتبهم أحاديث قد تستدعي –حسب زعم الناسب– وقوع تغيير في الكتاب العزيز. وهي نسبة جاهلة لا تعتمد على أساس، وترفضه ضرورة فنّ التحقيق. وللسيد الشهرستاني الكبير –الميرزا محمد حسين الحائري [ت: ١٣١٥هـ] كان من أجلّة علماء عصره وصاحب فنون– برهان لطيف في تزييف هكذا مزعومات باطلة، ذكره في رسالة وضعها دحضاً لشبهة القائل بالتحريف، نورده هنا مع شيء من تفصيل وتوضيح حسب المناسبة. قال: إنّما تستقيم نسبة عقيدة التحريف إلى هؤلاء الأجلّاء إذا ما تجمعت هناك مقدمات أربع ضرورية:

أولاها: تعهّد صاحب الكتاب بصحّة ما يرويه على الإطلاق تعهداً صريحاً وشاملاً.

ثانيتها: ظهور تلكم الأحاديث في التحريف ظهوراً بيّنًا بحيث لا يحتمل تأويلاً أو محامل أخر معتمدة على شواهد من عقل أو نقل متواتر.

ثالثتها: عدم وجود معارض لها بحيث يترجح عليها حسب نظر صاحب الكتاب.

رابعتها: حجيّة خبر الواحد عند صاحب الكتاب، كما هو حجة عند الأخباريين، في مسائل الأصول والفروع على سواء. فإذا ما توفرت المقدمات الأربع صحّت نسبة التحريف إلى أرباب تلكم الكتب المشتملة على روايات التحريف كما زعموا)[١].

ومن أجلِ ذلك –أي بسبب عدم توفّر ما فات في رواياتهم كما يقولون–، رفض علماء الشيعة الإمامية ما ينسبه النوري إلى الكليني من القول بالتحريف استناداً إلى إيراده في الكافي روايات قد تستدعي تحريف الكتاب دلالة تبعية لا ذاتية[٢].

---

(١) صيانة القرآن من التحريف، هادي معرفة، ص٩٣.

(٢) صيانة القرآن من التحريف ص٩٤. قلتُ: وهذا تهرّب وعصبية، فكان ينبغي ردّ النوري كعالمٍ من علماء المذهب الإمامي يستدلون بكلامه، في فروع كثيرة من العلم، ويترحمون عليه، ثم يقولون في مسألة التحريف: إنّه لا يعبّر عنهم! وكذلك يجب نبذ كل من قال بوقوع التحريف كائناً من كان، إذا كانوا حقًّا يريدون تنزيه كتاب الله. فالقرآن أعلى وأعظم من الكليني ومن النوري الطبرسي، ومن أيّ أحد، فإذا قال أو نقل الكليني أو غيره في القرآن ما يتضمن طعناً كلامه وطعنه إلى حيث ألقت رحلها أم قشعم. لكن أنْ يُقبل قوله إذا وافق مرادهم ويرفض فيما لا يوافقون عليه تلاعب! وهل الكليني –أو غيره– أعزّ عليهم من القرآن؟!

يقول السيد باقر القرشي: (وما ورد في بعض الروايات الشاذة من وجود تحريف فيه فإنها باطلة؛ لأنها تتصادم مع الكتاب العزيز والسنة المقدسة، وما ذكر من الروايات المنافية لذلك فإنها موضوعة أو مؤولة)[١].

الردّ الثاني: إنّها روايات آحاد

على فرض صحة تلك الروايات، فهي من باب روايات الآحاد لاشكّ. وأحاديث الآحاد لا يُؤخذ بها في العقائد. وهذا رأي جمهور أهل السنة، ورأي الشيعة قاطبة[٢]. فلا يمكن أن نستدلّ بتلك الروايات التي هي من قبيل الآحاد على تحريف القرآن، وهو أصل عقائد الإسلام، وأصل الأصول، ودستور المسلمين!. كذلك من المعروف المستقر أن القرآن متواتر، فهل ينسخ الآحادُ المتواترَ، أو يلغيه؟! وهل يُقدّم الآحادُ على المتواتر؟!.

قلت: ذهب جماهير أهل العلم من أهل السنّة بأنّ خبر الآحاد لا يُؤخذ به في العقائد[٣]، وأنّ عقيدة الإسلام أشرف وأنزه من أن تُستقى من خبر واحد عن واحد، بل من أقوالهم أن الآحاد يفيد العَمل ولا يفيد العلم، أي يُعمل به على غلبة الظنّ، لا على أنه مقطوعٌ به في نفس الأمر.

يقولُ النوويّ رحمه الله، أثناء ردّه على ابن الصلاح في إفادة ما اتفق عليه الشيخان، العلمَ، في غير المتواتر، قال: (وهذا الذي ذكره الشيخ في هذه الموضع خلاف ما قاله المحققون والأكثرون، فإنّهم قالوا: أحاديث الصحيحين التي ليست بمتواترة إنّما تفيد الظنّ، فإنّها آحاد والآحاد إنّما تفيد الظنّ على ما تقرر ولا فرق بين البخاري ومسلم وغيرهما في ذلك، وتلقي الأمة بالقبول إنما أفادنا وجوب العمل بما فيهما وهذا متفق عليه، فإن أخبار الآحاد التي في غيرهما يجب

---

(١) سلامة القرآن من التحريف، باقر شريف القرشي، ص٧٤.

(٢) انظر: رسائل أصولية، آية الله جعفر السبحاني، ص١٧١، وسلامة القرآن من التحريف، د. فتح الله المحمدي، ص٦٤ وما بعدها.

(٣) خبر الآحاد هو: ما لم يجمع شروط التواتر. –انظر: نزهة النظر في شرح نخبة الفكر، الحافظ ابن حجر، ص٥٥، تحقيق: الرحيلي، ط/ مطبعة سفير– الرياض–.

العمل بها إذا صحّت أسانيدها ولا تفيد إلاّ الظنّ، فكذا الصحيحان، وإنما يفترق الصحيحان وغيرهما، من الكتب في كون ما فيهما صحيحاً لا يحتاج إلى النظر فيه بل يجب العمل به مطلقاً، وما كان في غيرهما لا يعمل به حتى ينظر فيه، وتوجد فيه شروط الصحيح، ولا يلزم من إجماع الأمة على العمل بما فيهما إجماعهم على أنه مقطوع بأنه كلام النبي ﷺ)(١).

ويقول رحمه الله في موضعٍ آخر: (فالذي عليه جماهير المسلمين من الصحابة والتابعين فمن بعدهم من المحدثين والفقهاء وأصحاب الأصول أن خبر الواحد الثقة حجة من حجج الشرع يلزم العمل بها، ويفيد الظن، ولا يفيد العلم.. وذهبت طائفة من أهل الحديث إلى أنه يوجب العلم، وقال بعضهم يوجب العلم الظاهر دون الباطن، وذهب بعض المحدثين إلى أن الآحاد التي في صحيح البخاري أو صحيح مسلم تفيد العلم دون غيرها من الآحاد، وقد قدّمنا هذا القول وإبطاله في الفصول، وهذه الأقاويل سوى قول الجمهور باطلة)(٢).

ويذهب الإمام النووي أنّ الآحاد لا يُعتدّ به في العقائد، فيقول: (واعلم أنّ هذا الاسم(٣)، وردَ في هذا الحديث الصحيح، ولكنّه من أخبار الآحاد..، قال -أي: إمام الحرمين الجويني-: ثم لا يشترط في جواز الإطلاق، ورود ما يقطع به في الشرع ولكن ما يقتضي العمل وإن لم يوجب العلم، فإنّه كاف، إلاّ أنّ الأقيسة الشرعية من مقتضيات العمل ولا يجوز التمسك بهنّ في تسمية الله تعالى ووصفه. هذا كلام إمام الحرمين ومحله من الإتقان والتحقيق بالعلم مطلقاً وبهذا العلم خصوصا معروف بالغاية العليا..، وقد اختلف أهل السنّة في تسمية الله تعالى ووصفه من أوصاف الكمال والجلال والمدح بما لم يرد به الشرع، ولا منعه، فأجازه طائفة ومنعه آخرون، إلا أن يرد به شرع مقطوع به من نص كتاب الله أو سنة متواترة، أو إجماع على إطلاقه،

(١) شرح النووي على مسلم ١/ ١٩.

(٢) شرح النووي على مسلم ١/ ١٣١. ويقول رحمه الله في الردّ على أولئك: (وأمّا من قال: يوجب العلم، فهو مكابرٌ للحسّ، وكيف يحصل العلم واحتمال الغلط والوهم والكذب وغير ذلك متطرق إليه؟!). شرح النووي على مسلم ١/ ١٣١.

(٣) اسم: «جميل»، الذي ورد في حديث: «إنّ الله جميلٌ يحبّ الجمال»، صحيح مسلم بشرح النووي ٢/ ٨٩، باب تحريم الكبر.

فإن ورد خبر واحد فقد اختلفوا فيه، فأجازه طائفة وقالوا: الدعاء به والثناء من باب العمل، وذلك جائزٌ بخبر الواحد، ومنعه آخرون لكونه راجعاً إلى اعتقاد ما يجوز أو يستحيل على الله تعالى وطريق هذا القطع، قال القاضي: والصواب جوازه لاشتماله على العمل)(١).

ويقول إمام الحرمين **الإمام الجويني** رحمه الله: (**فإنّ الآحاد لا يُعصمون عن الزلل، بل يتعرضون لإمكان الخطأ والخطل، فنقلهم لا يقتضي العلمَ بالمخبر عنه قطعاً)(٢).**

ويقولُ أديبُ الدعوة الشيخ **الغزالي** رحمه الله:(ونعود إلى أخبار الآحاد: هل تفيد القطع حقيقة؟ وهل هي في قوّة الحديث المتواتر؟ والإجابة التي نرتضيها: لا.. المتواتر يفيد، أمّا أحاديث الآحاد فيعطي الظنّ العلمي أو العلم الظني، ومجاله الرحب في فروع الشريعة لا في أصولها)(٣). وذلك لأنّ:

١- الفرد قد ينسى أو يُخطِئ، فهو بشر، وقد تفاوتت كلمات الرواة في نقل حادثة واحدة تبعاً لذلك(٤).

٢- في شئون الدنيا نستوثق للحقوق بجعل شهادة رجلين عدلين أو رجل وامرأتين، فكيف نهبط بنصاب الثقة في شئون الدين؟ وإذا كان خبر العدل لا يثبت عشر دنانير فكيف يثبت عقيدة قد تطيح عند جحدها بالرقاب؟(٥)

٣- رأينا من أسباب الخلاف الفقهي أن خبر الواحد ربما لم يصل إلى الأكابر، أو وصل إليهم ثم نسوه، فهل هذه القناة المحدودة تصلح مجرى لنقل العقائد الرئيسية التي يهلك من جهلها؟(٦)

(١) شرح النووي على مسلم ٢/ ٩٠-٩١.

(٢) الغياثي، غياث الأمم في التياث الظلم، الجويني، ص٢٢٤، ت: عبد العظيم الديب، ط٤/ دار المنهاج، السعودية ٢٠١٤م.

(٣) دستور الوحدة الثقافية بين المسلمين، محمد الغزالي، ص٥٣، وما بعدها، ط١/ دار الشروق ١٩٩٧م.

(٤) انظر: دستور الوحدة الثقافية، الغزالي، ص٥٣.

(٥) المرجع السابق، ص٥٧.

(٦) المرجع السابق، ص٥٧. وانظر: نظرية التقريب والتغليب، د. أحمد الريسوني، ص٧٩، ط/ دار الغرب الإسلامي- تونس٢٠٠٩م.

٤- المتواتر مصون كلا وجزءًا، أما أخبار الآحاد فقد تضمنت ما رفضه الأئمة والراسخون في العلم، ككون المعوذتين ليستا من القرآن، أو أن سورة الأحزاب كانت في طول سورة البقرة ثم نسخت، أو أن إرضاع الكبير يحرم كرضاع الصغار، أو أن لحديث الغرانيق أصلا ما، ولو أصلا ضعيفا، أو أن الصائم يتناول البرد ولا يفطر. إن هذه المرويات حبر على ورق عند رجال الإسلام مع ورودها في كتب السنن[١].

قلت: وهناكَ رأيٌ محترم يقول بأنّ الآحاد الذي احتفّ بالقرائن كأحاديث الصحيحين وغيرهما، يوجب العلم، وهناك من قال بأنّ الآحاد إذا صحّ يوجب العلم مطلقاً احتفّ بالقرائن أو لم يحتف[٢].

لكن إذا عارضَ الآحاد ما هو أقوى منه لا يُحتجّ به من غير خلاف، كما تقول قواعد التعارض والترجيح.

ويقول الشيخ جعفر السبحاني: (كيف يمكن أنْ يفيد خبر الواحد العلم النظري مع أن الرواة ليسوا بمعصومين من الخطأ والنسيان، بل وكلما طال السند وتعددت الوسائط يزداد احتمال طروء الخطأ والاشتباه، ومعه كيف يحصل العلم؟

ثم ماذا يراد بالعلم النظري؟ فهل يراد به العلم المنطقي وهو الاعتقاد الجازم المطابق للواقع، فأين هو من خبر الواحد؟! أو يراد به: الاطمئنان. فمثل هذا ليس علما مطلوبا في العقائد فإنّ المطلوب فيها، هو الاعتقاد الجازم الذي لا يحتمل فيه الخلاف؟)[٣].

ويعتمد الشيعةُ على هذه النقطة، ويقولون أنّ كل الروايات المصرّحة بوقوع التحريف،

---

(١) انظر: دستور الوحدة الثقافية، الغزالي ص٥٧. وقد استفاض الغزالي عن خبر الآحاد وعدم إفادته للعلم في عدّة مصنفات منها: كيف نفهم الإسلام، ص١٨٩، ط/ دار الدعوة. والطريق من هنا، ص٥٣، باب«في عالم المرويات»، ط١/ دار البشير ١٩٨٧م. ومشكلات في طريق الحياة الإسلامية، ص١٢١، باب:«النص القرآني ورواية الآحاد»، ط/ دار البشير.

(٢) انظر: تدريب الراوي- السيوطي، ص١٠٢.

(٣) رسائل أصولية، جعفر السبحاني، ص١٩٢، ط/ مؤسسة الإمام الصادق، قم.

هي من قبيل الآحاد[١]، ومن ثمّ فالنصّ القرآنيّ مقدّمٌ عليها لتواتره. علاوة على أنّ مذاهبهم مجمعة على أنّ الآحاد لا يؤخذ به في العقائد[٢].

الردّ الثالث: أنها روايات مخالفة للقرآن

هناك قاعدة حديثية عند السنّة تقول أنه إذا تعارضت الأحاديث الصحيحة قُدّم الأصح على الصحيح. وقُدّم ما رواه البخاري على غيره، ثم ما رواه مسلم، وهكذا في باب التعارض كله يُقدم الأصح على الصحيح، على نحو ما هو معروف لدى أهل الفنّ الأصوليين والمحدثين والفقهاء، فمن باب أولى: تقديم النصّ القرآني على ما سواه[٣].

وهذه القاعدة موجودة أيضاً عند الشيعة وتبلورت عندهم بأنّ كل ما رُوي من آثار أو أخبار، مخالف لكتاب الله عز وجل، لا يُعتدّ به، وهو من قبيل المهمل. فسدّوا باباً واسعاً من الفتن. وهذه القاعدة هي عمدتهم في هذا الباب[٤].

وفي هذا المقام يقول السيد **رسول جعفريان**: (وردت من طرق السنة[٥] والشيعةِ عن

---

(١) يقول رسول جعفريان: (**إن أكثر روايات التحريف روايات ضعيفة ينتهي سندها إلى الضعفاء والذين هم متهمون بالغلوّ وفساد المذهب**). -أكذوبة تحريف القرآن ص٨٠-.

(٢) انظر: بحوث في علم الدراية والرواية، مالك العاملي، ص١٢١، وما بعدها، دار الهادي- النجف.

(٣) يقول الشيخ الدكتور محمد أبو شهبة: (ومما ينبغي أنْ يُعلم أنّ مخالفة المرويّ للقرآن أوْ لما اشتهر من السنّة أو لإجماع العلماء مما يقلل الثقة بالرواية ويجعلها في عداد الروايات الواهية التي لا يحتجّ بها). المدخل لدراسة القرآن ص٢٠٢. ويقول أيضاً: (وهنا قاعدتان ينبغي التنبيه إليهما في ردّ كل رواية تفيد زيادة شيء في القرآن أو نقص منه، وهما: الأولى: كل رواية آحادية لا تُقبل في إثبات شيء من القرآن. الثانية: كل رواية آحادية تخالف المتواتر من القرآن لا تُقبل، ويضرب بها عُرض الحائط). المدخل ص٢٨٨.

(٤) انظر: مبحثاً بعنوان:«روايات العرض وميزانية تعاليم الوحي»، في كتاب:«سلامة القرآن من التحريف»، د.فتح الله المحمدي، ص٤٧.

(٥) ربما يقصد ما جاء في بعض كتب السنّة: من قبيل قول الإمام الطوفي رحمه الله: (الحديث اللين أو الضعيف من جهة الضبط قد يقوى بالشواهد المنفصلة، حتى يبلغ درجة ما يجب العمل به، كالمجهول من الناس إذا وجد مزكيًا صار عدلاً تقبل شهادته وروايته. =

= ثمّ الشاهد قد يكون كتاباً، مثل أن يضعف الحديث، لكن يوافقه ظاهر آية أو عموم فيقوى بها، ويتعاضدان على صيرورتها دليلاً). - رسالة الطوفي في المصلحة، ص٢٣٨، ت: د. مصطفى زيد، ط٥/ دار اليسر ٢٠١١م.-.

وله أصْلٌ أيضاً عند علماء الحديث، يقول السيوطي رحمه الله: (قال بعضهم: يُحكم للحديث بالصحّة إذا تلقّاه الناس بالقبول، وإن لم يكن له إسناد صحيح. وقال أبو الحسن بن الحصار في تقريب المدارك على موطأ مالك: قد يعلم الفقيه صحة الحديث إذا لم يكن في سنده كذاب بموافقة آية من كتاب الله). - تدريب الراوي للسيوطي ص٤٩-.

ويقول الحافظ ابنُ حجر رحمه الله: (ومما يدخل في قرينة حال المرويّ ما نقل عن الخطيب عن أبي بكر بن الطيب: أنّ من جملة دلائل الوضع أن يكون مخالفاً للعقل بحيث لا يقبل التأويل، ويلتحق به ما يدفعه الحس والمشاهدة، أو يكون منافياً لدلالة الكتاب القطعية). - الباعث الحثيث، أحمد شاكر، ص٦٩، ط/ در العقيدة-.

وعند الطبراني في المعجم الكبير، عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «سئلت اليهود عن موسى فأكثروا فيه وزادوا ونقصوا حتى كفروا وسئلت النصارى عن عيسى فأكثروا فيه وزادوا ونقصوا حتى كفروا وإنه سيفشوا عني أحاديث فما أتاكم من حديثي فاقرأوا كتاب الله واعتبروه فما وافق كتاب الله فأنا قلته وما لم يوافق كتاب الله فلم أقله». - قال الهيثمي في مجمع الزوائد: رواه الطبراني في الكبير وفيه أبو حاضر عبد الملك بن عبد ربه وهو منكر الحديث./ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد- الهيثمي، ١/ ١٧٠ح ٧٨٣- ط/ مكتبة القدسي- القاهرة١٩٩٤م. ونفس الرواية ذكرها صاحب كشف الغطاء، ثم قال: (وقد سُئل شيخنا ابن حجر عن هذا الحديث فقال: إنه جاء من طرق لا تخلو من مقال، وقد جمع طرقه البيهقي في كتاب المدخل). كشف الخفاء- العجلوني- ١/ ٨٦-.

وجاء في كشف الخفاء للعجلوني: («إذا حُدِّثتم عني بحديث يوافق الحَقَ فصدِّقوه وخذوا به حَدَّثْتُ به أو لم أحدِّث». - كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس- إسماعيل بن محمد العجلوني، ١/ ٨٦، ح٢٢٠- الهمزة مع الذال المعجمة، ط/ مكتبة القدسي القاهرة ١٣٥١هـ-.

قال السخاوي: رواه الدارقطني في الإفراد والعقيلي في الضعفاء وأبو جعفر بن البحتري في فوائده عن أبي هريرة مرفوعا، والحديث منكر جدا، وقال العقيلي: ليس له إسناد يصح). - السابق- نفس الموضع-.

قَال ابن عَبد البَرِّ في كتاب (جامع بَيان العلم) «: قال عَبد الرّحمن بن مَهديّ: الزَّنَادقة والخوارِج وَضعوا حَدِيثَ: «مَا أتاكم عنيفًا عرضوه على كتاب الله، فإن وافق كتاب الله فأنا قلته، وإن خالف فلم أقله». قَالَ الحافظ: وهذا لَا يصحّ، وقد عارَضَه قوم، وقالوا: نَحن نعرضه عَلَى كِتَاب الله فوجدناه مخالفًا للكتاب؛ لِأَنا لم نجد فيه: لا يقبل من الحديث إلا ما وافق الكتاب، بل وجدنا فيه الأمر بطاعتِهِ، وتَحذير المخالفة عن أَمرِه حكم عَلَى كُلِّ حَالٍ). -جامع بيان العلم- ابن عبد البر- ٤/ ١٧-. =

النبي ﷺ والأئمة الأطهار روايات كثيرة تحضّ على عرض الخبر على الكتاب وتدعو لقبول الروايات الموافقة له، وردّ ما كانت مخالفة له. منها ما جاء عن النبي ﷺ بقوله: «**تكثر لكم الأحاديث بعدي، فإذا روى لكم عني حديث فاعرضوه على كتاب الله، فما وافق كتاب الله فاقبلوه وما خالف فردوه**». وقوله أيضاً: «**إن على كل حق حقيقة، وعلى كلّ صواب نوراً. فما وافق كتاب الله فخذوه وما خالف كتاب الله فدعوه**». وعن الصادق {ع}: «**كل حديث لا يوافق كتاب الله فهو زخرف**». فإذا كان القرآن هو المعيار لصحّة الأخبار -ومنها الأخبار التي ظاهرها التحريف-، وجب أن يكون سالماً من التحريف والتغيير. وهنا طريقان في الاستدلال: **الأول:** أن القرآن مقدّم على الأخبار وهو الميزان في تصحيحها وهذا يدلّ على سلامة القرآن وعدم تحريفه وإلاّ كان أمرهم بعرض الخبر على الكتاب مع تحريفه غير معقول. **الثاني:** أنّ الذين

= قلت: وهناك زاوية أخرى لفهم الحديث، بغض النظر عن مدى صحته، وهو أنه لا يُفهم منه أنّ كلّ حديثٍ يجب أنْ يُعرض على القرآن، ويجب أن يكون موافقاً له، هذا فهمٌ ضيّقٌ جداً. لكن المقصد الواضح منه أن الحديث الذي يعارضُ بظاهره ظاهر القرآن أو مقصداً من مقاصد الكتاب العزيز، فهو مردود بلا شكّ. لكن ما سوى ذلك من الأحاديث التي لا تعارض القرآن ولا تنافي دلالاته ومضامينه (سواء أتت بجديد أو لم تأت، سواء وافقت القرآن أو لم توافق)، فيُعمل بها، إذا ما توافرت فيها شروط الحديث العاديّة، التي اشترطها علماء المصطلح، لكن ذلك الحديث الذي يُصادم القرآن- وقال العلماء بأنّ من علامات وضع الحديث أن يكون منافياً لدلالة الكتاب القطعية. انظر: الباعث الحثيث لابن كثير ص٦٩-. ولا يمكن تأويله على وجهٍ مقبول فذلك يجب ردّه حتى ولوْ صحّ سنده؛ لأنّ القاعدة أنّ الأصحّ مقدّم على الصحيح، فالمتواتر إذن مقدّم على الآحاد، والقرآن بداهة مقدم على السنة.

وهو ما فهمه الشيخ السبحاني وقرّره بقوله: (إنّ الإمعان في مجموع روايات العرض أنّ القرآن يثبت أنّ الشرط اللازم هو عدم المخالفة، لا وجود الموافقة، وإلاّ لزم ردّ أخبار كثيرة لعدم تعرّض القرآن إليها بالإثبات والنفي، ولا تعلم المخالفة وعدمها إلاّ إذا كان المقيس [القرآن] بعامة سوره وأجزائه موجوداً عندنا، وإلاّ فلا يمكن أن يكون الخبر مخالفاً لما سقط وحرّف). -المناهج التفسيرية في علوم القرآن، الشيخ السبحاني، ص٢١٠-.

وأيضاً الكلام الذي سبق إنما هو في سند الحديث لا في متنه، فالحكم إنما يكون في السند، كما هو مقرر، وكما سبق أن بينا، بيد أنّ مضمون هذا الحديث [ولو لم يصحّ في نفس الأمر] يصحّ أن يكون قاعدة من قواعد الترجيح بين الأدلة، وتقديم بعضها على بعض!.

استدلوا ببعض الروايات على التحريف يُعَدّ استدلالهم هذا مخالفاً للعمل بهذه الروايات، لأنّ بعض الآيات يدلّ صراحة على عدم التحريف، فإذا وجدت رواية ظاهرها التحريف وجب طرحها. كما أمر بهذا النبي ﷺ، والأئمة عليهم السلام)[١].

والسيد رسول جعفريان يريد أن يقرر أمراً مهمّاً جداً هنا: أنّ الشيعة يقولون بعرض كلّ رواية، وعرض كلّ خبر على كتاب الله، فإنْ وافق القرآنَ كان صحيحاً، وإن خالفه أو لم يوافق مقاصده الكلية كان غير ثابتٍ في نفس الأمر.

وهذا المبدأ معمول به عند السنة كذلك، فمن جملة العلل التي يرد الأصوليون بها الحديث أن يكون مخالفا للقرآن الكريم[٢].

إذا ثبت هذا: فإنّ نقل بعض الأخباريين لروايات التحريف، قد يُفهم على أنهم ليسوا مؤمنين بها، بيد أنهم نقلوها لأنّ مهمّتهم جمع الروايات، ونقل الأحاديث، وحشد الآثار، لمجرد النقل والحشد، وليس مهمتهم الغربلة، أو الاستنباط.

ولو قال قائل: بل مهمتهم النقل والغربلة، وبيان الصحيح من السقيم!. سيُقال له: لو سُلّم بهذا، فهو رأي محجوجٌ بوجوب عرضِ كلّ خَبَرٍ على كتاب الله.

وفي ردّ تلك الروايات الموهمة بالتحريف يقول **الفيض الكاشاني** في تفسيره فقال: (وأيضاً قد استفاض عن النبي ﷺ والأئمة عليهم السلام عرض الخبر المرويّ على كتاب الله ليعلم صحته بموافقته له وفساده بمخالفته فإذا كان القرآن الذي بين أيدينا محرفا فما العرض مع أن خبر التحريف مخالف لكتاب الله مكذب له فيجيب رده والحكم بفساده أو تأويله)[٣].

ويقول آيةُ الله **السيّد محمد باقر الحكيم**: (إنّ هذا القسم -أي من الروايات الموهمة- يتنافى

---

(١) أكذوبة تحريف القرآن- ٤١، ٤٢.

(٢) راجع: حاشية ابن عابدين ٣/ ١٣١. ويقول: (لكنه -الحديث- معلول من جهة المعنى بعلة تقتضي عدم ثبوته، عنه ﷺ، وهي مخالفته للقرآن).

(٣) تفسير الصافي ١/ ٤٦.

مع الكتاب نفسه، وقد أمر الأئمة من أهل البيت عليهم السلام، بلزوم عرض أحاديثهم على الكتاب الكريم، وأنّ ما خالف الكتاب يُضرب به عُرْضَ الحائط)[١].

فالتعامل مع مثل هذه النصوص الموهمة للتحريف يتم التعامل معها بطريقتين عند الشيعة الإماميّة، ليس غير، كما يبين الكاشاني:

الأول: الحكم بفسادها وبطلانها، لسندها المتهالك، ولمخالفتها لصريح القرآن.

الثاني: إذا صحّ سندها يتمّ تأويلها تأويلا حسناً تقتضيه سياقات اللغة، ودلالات الألفاظ.

المطلب الثاني: الحركة الأخبارية[٢] وموقفها من التحريف

قامتْ معارك حامية بين الأخباريين والأصوليين الإمامية؛ بسببِ تلك الروايات التي وضعت الشيعة الإمامية في مأزق، وجعلتهم دائماً في موضع الدفاع، كما يجزمون، وأسفرت هذه المعارك التي نشبت بين الفريقين منذ أربعة قرون تقريباً عن انتصار الأصوليين على الأخباريين الذين تقلصت حركتهم اليوم، وانعدم المؤمنون بتوجهاتها إلا نفرٌ قليل. لكن لا ننسى أنّ الإرث الشيعي مليء بتوجهات هذه الحركة الأخبارية التي نشطت وهيمنت على عقول الناس حوالي ثلاثة قرون من الزمن، كما يقولُ الشهيد مرتضى مطهري[٣].

ولكي تتضح أبعاد هذه الحركة، ومدى تأثيرها في الفكر الشيعي الإمامي نقف مع المسائل التالية:

---

(١) علوم القرآن- آية الله العظمى السيد محمد باقر الحكيم، ص١٢٠، ط/ مؤسسة تراث الشهيد الحكيم- النجف ٢٠١٠م.

(٢) الأخبارية -بفتح الهمزة-: نسبة إلى الأخبار، جمع خبر. أمّا الإخبارية -بكسر الهمزة- فهي نسبة إلى المصدر. أخبر إخباراً. وإنما جُعلت هذه الطائفة بالفتح لا بالكسر لأن هذه النسبة من قبيل ما سُمّي به، فصارت تُطلق عندهم على طائفة معلومة معروفة، فلا يصحّ أن نغيرها حتى ولو كان ذلك التغيير صحيحاً لغوياً. كما أخبروني بذلك.

(٣) انظر: نقد الفكر الديني عند الشيخ مرتضى مطهري، ص١٣٩.

= ثمّ الشاهد قد يكون كتاباً، مثل أن يضعف الحديث، لكن يوافقه ظاهر آية أو عموم فيقوى بهما، ويتعاضدان على صيرورتهما دليلاً). - رسالة الطوفي في المصلحة، ص٢٣٨، ت: د. مصطفى زيد، ط٥/ دار اليسر ٢٠١١م.-.

وله أصْلٌ أيضاً عند علماء الحديث، يقول السيوطي رحمه الله: (قال بعضهم: يُحكم للحديث بالصحّة إذا تلقّاه الناس بالقبول، وإن لم يكن له إسناد صحيح. وقال أبو الحسن بن الحصار في تقريب المدارك على موطأ مالك: قد يعلم الفقيه صحة الحديث إذا لم يكن في سنده كذاب بموافقة آية من كتاب الله). - تدريب الراوي للسيوطي ص٤٩-.

ويقول الحافظُ ابنُ حجر رحمه الله: (ومما يدخل في قرينة حال المرويّ ما نقل عن الخطيب عن أبي بكر بن الطيب: أنّ من جملة دلائل الوضع أن يكون مخالفاً للعقل بحيث لا يقبل التأويل، ويلتحق به ما يدفعه الحس والمشاهدة، أو يكون منافياً لدلالة الكتاب القطعية). - الباعث الحثيث، أحمد شاكر، ص٦٩، ط/ در العقيدة-.

وعند الطبراني في المعجم الكبير، عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال:«سئلت اليهود عن موسى فأكثروا فيه وزادوا ونقصوا حتى كفروا وسئلت النصارى عن عيسى فأكثروا فيه وزادوا ونقصوا حتى كفروا وإنه سيفشوا عني أحاديث فما أتاكم من حديثي فاقرأوا كتاب الله واعتبروه فما وافق كتاب الله فأنا قلته وما لم يوافق كتاب الله فلم أقله». - قال الهيثمي في مجمع الزوائد: رواه الطبراني في الكبير وفيه أبو حاضر عبد الملك بن عبد ربه وهو منكر الحديث./ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد- الهيثمي، ١/ ١٧٠ح ٧٨٣- ط/ مكتبة القدسي- القاهرة١٩٩٤م. ونفس الرواية ذكرها صاحب كشف الغطاء، ثم قال: (وقد سُئل شيخنا ابن حجر عن هذا الحديث فقال: إنه جاء من طرق لا تخلو من مقال، وقد جمع طرقه البيهقي في كتاب المدخل). كشف الخفاء- العجلوني- ١/ ٨٦-.

وجاء في كشف الخفاء للعجلوني: («إذا حُدِّثتم عني بحديث يوافق الحقّ فصدِّقوه وخذوا به حَدَّثْتُ به أو لم أحدِّث». - كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس- إسماعيل بن محمد العجلوني، ١/ ٨٦، ح٢٢٠- الهمزة مع الذال المعجمة، ط/ مكتبة القدسي القاهرة ١٣٥١هـ-.

قال السخاوي: رواه الدارقطني في الإفراد والعقيلي في الضعفاء وأبو جعفر بن البحتري في فوائده عن أبي هريرة مرفوعا، والحديث منكر جدا، وقال العقيلي: ليس له إسناد يصح). - السابق- نفس الموضع-.

قَال ابن عَبد البَرِّ في كتاب (جامع بَيان العلم)«: قال عَبد الرّحمن بن مَهديّ: الزَّنَادقة والخوارِج وَضعوا حَدِيثَ: «مَا أتاكم عنيفًا عرضوه على كتاب الله، فإن وافق كتاب الله فأنا قلته، وإن خالف فلم أقله». قَالَ الحافظ: وهذا لَا يصحّ، وقد عارَضَه قوم، وقالوا: نَحن نعرضه علَى كِتاب الله فوجدناه مخالفًا للكتاب؛ لِأَنا لم نجد فيه: لا يقبل من الحديث إلا ما وافق الكتاب، بل وجدنا فيه الأمر بطاعتِه، وتَحذير المخالفة عن أَمرِه حكم عَلَى كُلِّ حَالٍ). -جامع بيان العلم- ابن عبد البر- ٤/ ١٧-. =

النبي ﷺ والأئمة الأطهار روايات كثيرة تحضّ على عرض الخبر على الكتاب وتدعو لقبول الروايات الموافقة له، وردِّ ما كانت مخالفة له. منها ما جاء عن النبي ﷺ بقوله: «**تكثر لكم الأحاديث بعدي، فإذا روى لكم عني حديث فاعرضوه على كتاب الله، فما وافق كتاب الله فاقبلوه وما خالف فردوه**». وقوله أيضاً: «**إن على كل حق حقيقة، وعلى كلّ صواب نوراً. فما وافق كتاب الله فخذوه وما خالف كتاب الله فدعوه**». وعن الصادق {ع}: «**كل حديث لا يوافق كتاب الله فهو زخرف**». فإذا كان القرآن هو المعيار لصحّة الأخبار -ومنها الأخبار التي ظاهرها التحريف-، وجب أن يكون سالماً من التحريف والتغيير. وهنا طريقان في الاستدلال: **الأول:** أن القرآن مقدّم على الأخبار وهو الميزان في تصحيحها وهذا يدلّ على سلامة القرآن وعدم تحريفه وإلاّ كان أمرهم بعرض الخبر على الكتاب مع تحريفه غير معقول. **الثاني:** أنّ الذين

= قلت: وهناك زاوية أخرى لفهم الحديث، بغض النظر عن مدى صحته، وهو أنه لا يُفهم منه أنّ كلّ حديثٍ يجب أنْ يُعرض على القرآن، ويجب أن يكون موافقاً له، هذا فهمٌ ضيِّقٌ جداً. لكن المقصد الواضح منه أن الحديث الذي يعارِضُ بظاهره ظاهر القرآن أو مقصداً من مقاصد الكتاب العزيز، فهو مردود بلا شكّ. لكن ما سوى ذلك من الأحاديث التي لا تعارض القرآن ولا تنافي دلالاته ومضامينه (سواء أتت بجديد أو لم تأت، سواء وافقت القرآن أو لم توافق)، فيُعمل بها، إذا ما توافرت فيها شروط الحديث العاديّة، التي اشترطها علماء المصطلح، لكن ذلك الحديث الذي يُصادم القرآن- وقال العلماء بأنّ من علامات وضع الحديث أن يكون منافياً لدلالة الكتاب القطعية. انظر: الباعث الحثيث لابن كثير ص٦٩-. ولا يمكن تأويله على وجهٍ مقبول فذلك يجب ردّه حتى ولوْ صحّ سنده؛ لأنّ القاعدة أنّ الأصحّ مقدّم على الصحيح، فالمتواتر إذن مقدّم على الآحاد، والقرآن بداهة مقدم على السنة.

وهو ما فهمه الشيخ السبحاني وقرّره بقوله: (إنّ الإمعان في مجموع روايات العرض أنّ القرآن يثبت أنّ الشرط اللازم هو عدم المخالفة، لا وجود الموافقة، وإلاّ لزم ردّ أخبار كثيرة لعدم تعرّض القرآن إليها بالإثبات والنفي، ولا تعلم المخالفة وعدمها إلاّ إذا كان المقيس [القرآن] بعامة سوره وأجزائه موجوداً عندنا، وإلاّ فلا يمكن أن يكون الخبر مخالفاً لما سقط وحرّف). -المناهج التفسيرية في علوم القرآن، الشيخ السبحاني، ص٢١٠-.

وأيضاً الكلام الذي سبق إنما هو في سند الحديث لا في متنه، فالحكم إنما يكون في السند، كما هو مقرر، وكما سبق أن بينا، بيد أنّ مضمون هذا الحديث [ولو لم يصحّ في نفس الأمر] يصحّ أن يكون قاعدة من قواعد الترجيح بين الأدلة، وتقديم بعضها على بعض!.

استدلوا ببعض الروايات على التحريف يُعَدّ استدلالهم هذا مخالفاً للعمل بهذه الروايات، لأنّ بعض الآيات يدلّ صراحة على عدم التحريف، فإذا وجدت رواية ظاهرها التحريف وجب طرحها. كما أمر بهذا النبي ﷺ، والأئمة عليهم السلام)[1].

والسيد رسول جعفريان يريد أن يقرر أمراً مهمّاً جداً هنا: أنّ الشيعة يقولون بعرض كلّ رواية، وعرض كلّ خبر على كتاب الله، فإنْ وافق القرآنَ كان صحيحاً، وإن خالفه أو لم يوافق مقاصده الكلية كان غير ثابتٍ في نفس الأمر.

وهذا المبدأ معمول به عند السنة كذلك، فمن جملة العلل التي يرد الأصوليون بها الحديث أن يكون مخالفا للقرآن الكريم[2].

إذا ثبت هذا: فإنّ نقل بعض الأخباريين لروايات التحريف، قد يُفهم على أنهم ليسوا مؤمنين بها، بيد أنهم نقلوها لأنّ مهمّتهم جمع الروايات، ونقل الأحاديث، وحشد الآثار، لمجرد النقل والحشد، وليس مهمتهم الغربلة، أو الاستنباط.

ولو قال قائل: بل مهمتهم النقل والغربلة، وبيان الصحيح من السقيم!. سيُقال له: لو سُلّم بهذا، فهو رأي محجوجٌ بوجوب عرضِ كلّ خَبَرٍ على كتاب الله.

وفي ردّ تلك الروايات الموهمة بالتحريف يقول **الفيض الكاشاني** في تفسيره فقال: (وأيضاً قد استفاض عن النبي ﷺ والأئمة عليهم السلام عرض الخبر المرويّ على كتاب الله ليعلم صحته بموافقته له وفساده بمخالفته فإذا كان القرآن الذي بين أيدينا محرفا فما العرض مع أن خبر التحريف مخالف لكتاب الله مكذب له فيجيب رده والحكم بفساده أو تأويله)[3].

ويقول آيةُ الله **السيّد محمد باقر الحكيم**: (إنّ هذا القسم –أي من الروايات الموهمة– يتنافى

(١) أكذوبة تحريف القرآن– ٤١، ٤٢.

(٢) راجع: حاشية ابن عابدين ٣/ ١٣١. ويقول: (لكنه –الحديث– معلول من جهة المعنى بعلة تقتضي عدم ثبوته، عنه ﷺ، وهي مخالفته للقرآن).

(٣) تفسير الصافي ١/ ٤٦.

مع الكتاب نفسه، وقد أمر الأئمة من أهل البيت عليهم السلام، بلزوم عرض أحاديثهم على الكتاب الكريم، وأنّ ما خالف الكتاب يُضرب به عُرْضَ الحائط)[1].

فالتعامل مع مثل هذه النصوص الموهمة للتحريف يتم التعامل معها بطريقتين عند الشيعة الإماميّة، ليس غير، كما يبين الكاشاني:

الأول: الحكم بفسادها وبطلانها، لسندها المتهالك، ولمخالفتها لصريح القرآن.

الثاني: إذا صحّ سندها يتمّ تأويلها تأويلا حسناً تقتضيه سياقات اللغة، ودلالات الألفاظ.

المطلب الثاني: الحركة الأخبارية[2] وموقفها من التحريف

قامتْ معاركُ حامية بين الأخباريين والأصوليين الإمامية؛ بسببِ تلك الروايات التي وضعت الشيعة الإمامية في مأزق، وجعلتهم دائماً في موضع الدفاع، كما يجزمون، وأسفرت هذه المعارك التي نشبت بين الفريقين منذ أربعة قرون تقريباً عن انتصار الأصوليين على الأخباريين الذين تقلصت حركتهم اليوم، وانعدم المؤمنون بتوجهاتها إلا نفرٌ قليل. لكن لا ننسى أنّ الإرث الشيعي مليء بتوجهات هذه الحركة الأخبارية التي نشطت وهيمنت على عقول الناس حوالي ثلاثة قرون من الزمن، كما يقولُ الشهيد مرتضى مطهري[3].

ولكي تتضح أبعاد هذه الحركة، ومدى تأثيرها في الفكر الشيعي الإمامي نقف مع المسائل التالية:

(١) علوم القرآن– آية الله العظمى السيد محمد باقر الحكيم، ص١٢٠، ط/ مؤسسة تراث الشهيد الحكيم– النجف ٢٠١٠م.

(٢) الأخبارية –بفتح الهمزة–: نسبة إلى الأخبار، جمع خبر. أمّا الإخبارية –بكسر الهمزة– فهي نسبة إلى المصدر. أخبر إخباراً. وإنما جُعلت هذه الطائفة بالفتح لا بالكسر لأن هذه النسبة من قبيل ما سُمّي به، فصارت تُطلق عندهم على طائفة معلومة معروفة، فلا يصحّ أن نغيرها حتى ولو كان ذلك التغيير صحيحاً لغوياً. كما أخبروني بذلك.

(٣) انظر: نقد الفكر الديني عند الشيخ مرتضى مطهري، ص١٣٩.

أولا: كيف ومتى ظهرت الحركة الأخبارية فيما يرى الإماميّة؟

نشأت الحركة الأخبارية أواخر القرن العاشر وأوائل القرن الحادي عشر الهجري[1]، يقول الشهيد مطهري: (ظهر بين الشيعة اتجاه كان أشدّ من المذهبين الظاهري والحنبلي سطحية وجموداً، وهو الاتجاه الإخباري، وهو اتجاهٌ يعتبر فاجعة أليمة في عالم التشيع لم يزل بعض آثارها باقيا حتى الآن)[2].

ويقول في كتاب آخر: (لم تمرّ على هذه الحركة أكثر من ثلاثة أو أربعة قرون. وأول من أطلق هذا الكلام، يسمى ملاّ أمين استرابادي[3]، الذي كان يقيم لسنوات طويلة في مكّة والمدينة -ولا يوضح التاريخ بالطبع اتصالات وعلاقات هذا الشخص في تلك الفترة-، ورغم أنه كان شيعياً إلا أنه هاجم وبشدة كبار علماء الشيعة كالشيخ الطوسي والعلامة الحلي، وقد شدد هجومه على العلاّمة الحلي الذي كان يقول: إنّ الأخبار الموجودة بأيدينا حالياً ليست جميعها معتبرة، فقسم الأخبار من حيث الأسانيد إلى: الأخبار الصحيحة، والأخبار الموثّقة، والأخبار الحسنة، والأخبار الضعيفة. فالأخبار الصحيحة هي التي يكون جميع رواتها من الثقات الشيعة[4]، والأخبار الحسنة

(١) انظر: تاريخ وتطور الفقه والأصول في حوزة النجف الأشرف العلمية، السيد محمد جعفر الحكيم، ص١٨٧، ط٤/ النجف ٢٠١٠م.

(٢) الثورة والدولة، الشهيد مرتضى مطهري، ص٣٨٧، ط١/ دار الإرشاد- بيروت ٢٠٠٩م.

(٣) والجدير بالذكر أن هذا الأسترآبادي قد زعم أن التأييد الإلهي هو الذي هداه إلى تلك (الحقائق!) التي توصل إليها والتي لم يصل إليها أحد قبله، يقول في مقدمة كتابه: «الفوائد المدنية»: (وأنت إذا أحطت خبراً بما في كتابنا هذا تجد فيه حقائق خلت منها كتب الأولين والآخرين، من الحكام والفقهاء والمتكلمين، والأصوليين، وهي نموذج مما أعطاني ربي عزّ وجلّ). الثورة والدولة، مطهري ص٣٨٨.

(٤) قلت: وفي هذا الاشتراط -أعنى شرط أن يكون الراوي شيعياً- خطأ منهجي، ومخالفٌ لأبجديات القواعد الحديثية، لأن القواعد الحديثية من المفترض أن جلها قواعد عقلية لا يختلف عليها اثنان. وهو تمييز وعنصريةٌ أيضاً من إخواننا الشيعة أودّ أن يقوموا بمراجعات جديّة وجريئة فيه وفي علم المصطلح لديهم. فأهل السنة قد رووا عن الشيعة، وأخذوا منهم ونقلوا عنهم، بل إن الكتب الستة المعتمدة لدينا قد روت عنهم، فكيف يرفضون هم الرواية عن السنة؟!. يجب أن يكون المعيار هو إسلام الراوي مضافا إليه الصدق والعدالة والضبط، لا الانتماء والطائفية.

هي التي يتصف ناقلوها بالصدق إلا أنه لم يثبت أن جميع رواتها كانوا ثقاة وصادقين، والأخبار الضعيفة هي التي ثبت أن رواتها أو أحد رواتها على الأقل كان منحرفاً. وقد دوّن التاريخ إلى حدّ ما أحوال الرواة -وبالطبع هناك بعض المجهولين-. وتكون النتيجة أن الأحاديث والأخبار الموجودة عندنا ليست جميعها معتبرة. فعلينا أن نبحث عن رواة كل حديث)[1].

فهذا التوجه الأخباري حاول استبعاد أصول الفقه بالكُليّة، بدعوى عدم احتياج الفقيه إليه، في مقام الاستنباط، أو لكونه من مبتدعات أهل السنة، وقد تبلورت هذه الأفكار على يد المحدث الشيخ محمد أمين الأسترابادي المتوفى بمكّة سنة ١٠٣٣هـ[2]، وإلاّ فالأخباريون الأوائل لم يكن هذا الطرح حاضراً في أذهانهم. وقد شن حملة شعواء على الأصول والأصوليين، وزيف مسلك الاجتهاد المبني على القواعد الأصولية، وزعم أن طريقة أهل البيت عليهم السلام، وأصحابه تخالف هذا المسلك، كما يقول أستاذنا الدكتور محمد الدسوقي[3].

فالمدرسة الأصولية -وهي المدرسة الأصيلة والأمّ والسائدة لدى جمهرة الإمامية- عملت في إطار مجموعة من القواعد المنطقية والضوابط العقلية لقبول الأخبار، فليس كل خبرٍ يُروى يكون مقبولاً، يجب العمل به. لكن الحركة الأخبارية ارتأت أن الخبر ما دام قد رُوي فيجب العمل به، وهذا توسّعٌ مرفوض، لا يرتضيه منصفٌ ذو منطق، خاصّة إذا كان الأمر متعلقا بالعقائد والتشريع. والسواد الأعظم من الإمامية في موكب الحركة الأصولية، بل يمكن القول أن تلك الحركة الأخبارية قد خفت صوتها، وكادت تختفي. فهي حركة مُستهجنة ومرفوضة، ومنبوذة من أبناء الإمامية الاثنا عشرية أنفسهم[4].

(١) نقد الفكر الديني ١٤٠.

(٢) انظر: تاريخ وتطور الفقه والأصول، السيد محمد جعفر الحكيم، ص١٨٧.

(٣) انظر: مدخل لعلم الأصول، أستاذنا الدكتور محمد السيد الدسوقي ص١٤٣.

(٤) ومنبوذة خاصة من الحوزة العلمية في إيران (تلامذة الشهيد مطهري والطباطبائي) ولبنان (تلامذة حسين فضل الله)، والعراق (الحيدري وتلامذته)، أمّا مرجعية السيد محمد سعيد الحكيم فقد لمستُ فيهم ميلاً وعاطفة تجاه أعلام الاتجاه الأخباري المنحرف.

وقامتْ الشيعةُ الإمامية الاثنا عشرية ممثلة في المدرسة الأصولية بتنقيح وتشذيب كتب الحديث لدى الطائفة الإمامية. يقول الدكتور عبد الرسول الغفار: (إنّ علماءنا ومنذ أكثر من عشرة قرون اهتمّوا بموارد أصول الفقه، كمًّا، ومنذ أكثر من سبعة قرون حرصوا أشد الحرص في تمحيص روايات الكتب الأربعة، وفرز السقيم منها والدخيل أو الضعيف، وتركوا العمل بها، واقتصروا على الصحيح، وما عمل به الأصحاب من الحسن أو الموثّق أو الضعيف المنجبر بأمارات أخرى)[1].

يثبت من هنا أن الإمامية لم يرتضوا تلك الأخطاء الفكرية والمذهبية التي أراد الأخباريون توريطهم فيها، في أمْرِ الروايات. والأمرُ المستقرّ الآن عند الإمامية ومراجعهم الدينية المعتمدة، وحوزاتهم العلمية المعترف بها التي يأتيها الناس من كلّ صوب وحدب، هو نبذ مذهب الأخباريين، بل ونقده وتمحيصه، والنظر إليه على أنّه حركة فكرية شاذّة، لا تنتمي للخطّ الإمامي العام، واعتناق التوجه الأصولي الذي هو سائد اليوم لديهم وهو لبّ اللباب، كما ذكرنا آنفاً من أقوالهم، وسيأتي المزيد.

هذا هو الإنصاف العلمي الذي نلقى الله به، فقد اطلعت على كتبهم، وفي مكتباتهم، وفي بلادهم، وقابلت مشايخهم ومراجعهم الدينية، وأجريت حوارات معهم، وقررت ما أملاه عليّ ضميري، وما اقتضاه المنهج العلمي، والرسالة الأكاديمية بغضّ النظر عن توجهاتٍ أخرى كثيرة لهم لا أرتضيها، لكنها ليست محلّ البحث هنا، وبغضّ النظر عن انتمائنا واعتزازنا بسنيتنا.

بواعث الحركة الأخبارية

يحصر أستاذنا الدكتور محمد السيد الدسوقي بواعث النزعة الأخبارية فيما يلي:

١- (أن علم الأصول والاشتغال به من وجهة نظر الأخباريين يؤدي بالنتيجة إلى الابتعاد عن كثير من أحاديث أهل البيت المنسوبة إليهم.

---

(١) الكليني وخصومه، د. عبد الرسول الغفار، ص٥٥، ط١/ دار المحجة البيضاء- بيروت ١٩٩٥م.

٢- كانت نظرة جماعة الأخباريين إلى علم الأصول على أنه حصيلة المذهب السني[1]، لزعمهم سبْق أولئك تاريخيا إلى البحث في أصول الفقه، والتصنيف فيه، ومن ثم يكون علم

---

(١) تكلم السيد محمد جعفر الحكيم على هذه المسألة في كتابه:«تاريخ وتطور الفقه والأصول»، ص١٨٨، وزعم أنّ الأئمة المعصومين هم أول من اخترعوا علم أصول الفقه، وأنّ ما اشتُهر أن الشافعي هو أول من كتب فيه، لا صحة له، وأن أهل السنة عيالٌ على المعصومين في هذا العلم!. ونرى أنّ ذلك مجرد تبرير غير علمي، كي يُقنع هؤلاء بالأصول، وكان الأجدر به، أن يقرر بأن الأصول قواعد عقلية بدهية، لا يختلف العقلاء فيها، بغض النظر عن نشأتها، أو بزوغها، علاوةً أن حقائق التاريخ لا تسعفه في هذا المقام.
«وهنا لنا أن نسأل: هل يحقّ لأحد أن يجتهد مع القول بوجود الأئمة المعصومين الذين يتلقون علمهم من الله تعالى؟! ولهذا ينتسب الاجتهاد وما يخضع له من أصول إلى وقت الغيبة الصغرى ثم الكبرى وقد وقعت الأولى في القرن الرابع الهجري أي بعد الشافعي بأكثر من قرن». (بإفادة شيخنا العلاّمة الدكتور مدكور).
يقول إمام الحرمين رحمه الله: (الذي ذهب إليه ذوو التحقيق أنّا لا نعد منكري القياس من علماء الأمة، وحملة الشريعة، فإنهم مباهتون أولا على عنادهم فيما ثبت استفاضة وتواتراً ومن لم يزعه التواتر ولم يحتفل بمخالفته، لم يوثق بقوله ومذهبه، فهؤلاء ملتحقون بالعوام، وكيف يدعون مجتهدين ولا اجتهاد عندهم؟ وإنّما غاية التصرف التردد على ظواهر الألفاظ). البرهان ٢/ ٨١٩، ط٢/ دار الأنصار بالقاهرة تحقيق عبد العظيم الديب. وقد أقرّ بعض علماء الإماميّة بأسبقية السنّة في التصانيف الأصولية. انظر: رسائل أصولية، جعفر السبحاني، ص٢١٣، ط/ مؤسسة الإمام الصادق- قم.
وقال الأستاذ أحمد الكاتب في كتابه:«تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه»: (وكان الاجتهاد محرما في الفكر الإمامي الذي كان يحصر العمليات التشريعية الجديدة في الأئمة المعصومين. ولذلك فقد كانت المدرسة الإمامية القديمة أخبارية تحرم الاجتهاد خارج النصوص، وظلت هكذا إلى فترة طويلة بعد الغيبة. وكان منتهى العمل الاجتهادي يدور داخل النصوص والترجيح فيما بينها ومعرفة العام والخاص والمطلق والمقيد وما شابه. وكانت فتاوى العلماء كعلي بن بابويه الصدوق مجرد نصوص روايات معتبرة لديهم. ولكن بعد القول بغيبة الإمام الثاني عشر ومرور مدة طويلة على انقطاع الاتصال بمصدر العلم الإلهي وحدوث مسائل جديدة تستوجب الإجابة عليها، بدأ موقف الإمامية من الاجتهاد يتطور، ويتغير، واضطروا لفتح باب الاجتهاد، والقول بجواز القياس. وكان أول من قال بذلك في أواسط القرن الرابع هو الحسن بن عقيل العماني المعاصر للكليني. ثم جاء الشيخ المفيد في بداية القرن الخامس الهجري ليمارس الاجتهاد مع تلميذيه السيد المرتضى والشيخ الطوسي ويؤسسوا بذلك المدرسة الأصولية التي شقت طريقها في الحياة منذ ذلك الحين). ص٧٧، ط١/ مكتبة النافذة بالقاهرة، تقديم: د. محمد عمارة.

الأصول من نتاج العقلية المعادية لمذهب أهل البيت، وأنه لم ينشأ علم الأصول عند الشيعة إلا بعد الغيبة، فيكون هذا العلم من المحدثات.

٣- وبما أن العقل له دور مهم في معظم مباحث الأصول، وابتناء أكثر أسسه على قواعده، ودعاة النزعة الأخبارية يعتقدون أن العقل لا دخل له في مسائل الشريعة وأن الطريق الوحيد إليها هو الشرع والسماع عن الصادقين، عليهم السلام)(١).

ثانياً: أسس الاختلاف بين الأخباريين والأصوليين

طائفةُ الأخباريين لم يعدّها جمهور الأصوليين من الشيعة الإمامية، من جمهور الإمامية، بل صنّفوها كطائفة مستقلة لها معالمها، ورجالها، وكتبها. وأخرج الجمهورُ من الأصوليين الأخباريةَ من التشيع الإمامي، وعدّوهم فرقة مارقة، لا تنتمي لمدرسة آل البيت. فيقول السيد علي الموسوي الدارابي: (ومن الفرق التي خلطت عقائدها بعقائد الشيعة الفرقتان البائدتان: الأخبارية والغُلاة، وهما اللتان تناولتا موضوع تحريف القرآن. فينبغي ألاّ تعدّ هاتان الفرقتان – ولا سيما الغلاة، أو أي فرقة ضالّة أخرى تتخذ اسم الشيعة ذريعة لمآربها- من المذهب الشيعي الأصيل، لأنّ مبادئها تناقض مبادئ الشيعة تناقضاً حادًّا، فلا ينبغي عدّها من الشيعة)(٢).

ولذلك فالاختلافات بين جمهور الشيعة [الأصوليين] والأخبارية، يمكن أن نحدد معالمها في النقاط التالية:

---

(١) مدخل لعلم الأصول، أستاذنا الدكتور: محمد السيد الدسوقي، ص١٤٣- ١٤٤. ومن هذا الكلام نقول: إذن هم يرفضون القواعد والأصول الفقهية.

(٢) نصوص في علوم القرآن ٤/ ٢٣. وإحقاقا للحق: هذا الكلام موجود ومنتشر في الكتب، لكن وبعد الاحتكاك العلمي المباشر بهم وبرجالاتهم الكبار، يمكن القول بأنّ مدرسة الإصلاحيين هي من ذهبت هذا المذهب، وإلاّ فبقية الأصوليين المحافظين -وإن لم يقولوا بالتحريف أو بما قالته الأخبارية المحدثة-، يحترمون الأخبارية ويثنون على أعلامهم. هذا الثناء والتقدير ظهر في (حوار مع السيد عز الدين الحكيم أحد علماء ومجتهدي الحوزة بالنجف، في منزله يوم ٢٠ فبراير ٢٠١٤م). لكن المدرسة الإيرانية (حوزة قم ومشهد) يبالغون في الحطّ على الأخبارية ويُخرجونها من جمهور الإمامية. انظر: نصوص في علوم القرآن ٤/ ٢٤.

١- إنكار حجّية العقل والاجتهاد:

الأخباريون لا يرتضون إعمال العقل، ولا يودّون استخدامه وعدّه من مصادر المعرفة في الشريعة. ويؤمنون بأنّ المصدر الوحيد لاستقاء الشريعة وأحكامها وفهم مسائلها هو الآيات والروايات، سواء في الأصول العقائدية، أم في الأحكام الفقهية الفرعية. ويرون إمكانية الاستعانة بالعقل في الانتفاع الصوري فقط والروايات فقط، لا لاستنباط الأحكام الشرعية بوساطته(١).

أي أنّ الأخباريين «نصوصيون»، أقرب إلى فرقة الظاهرية(٢) التي نشأت في الحقل السنّي، واستُهجنت في بادئ الأمر، ثم طوّرت من أطروحاتها، حتى لاقت قبولاً عند كثير من علماء السنّة. فالأخباريون إذن ينكرون القياس والاجتهاد بكلّ صوره وكافّة أشكاله(٣).

ولذلك يقوم الأخباريون بقبول كل الروايات، ويصححونها كلها. ويعملون بظاهرها ولا يقبلون أيّ رفض أو ردّ لها.

يقول **محمد أمين الاسترابادي**: (من الوجوه الدالة على صحة أحاديث الكتب الأربعة – مثلا – باصطلاح قدمائنا: إنا نقطع قطعا عاديا بأن جمعا كثيرا من ثقات أصحاب أئمتنا – ومنهم الجماعة الذين أجمعت العصابة **على أنهم لم ينقلوا إلا الصحيح باصطلاح القدماء** – صرفوا أعمارهم في مدة تزيد على ثلاثمائة سنة في أخذ الأحكام عنهم (عليهم السلام) وتأليف ما يسمعونه منهم (عليهم السلام) وعرض المؤلفات عليهم (عليهم السلام) ثم التابعون لهم تبعوهم في طريقتهم واستمر هذا المعنى إلى زمن الأئمة الثلاثة)(٤).

---

(١) انظر: نصوص في علوم القرآن ٤/ ٢٤. وتاريخ وتطور الفقه والأصول، السيد محمد جعفر الحكيم، ص١٩٤.

(٢) الظاهرية مذهب يدعو إلى الوقوف عند ظاهر الألفاظ التي وردت من الشارع، دون بحث أو تأمل في عللها ومقاصدها، ودون إمعان أو اهتمام بالقرائن والظروف التي أحاطت بالألفاظ حين ورودها. راجع: تاريخ الفقه الإسلامي، والمذاهب الفقهية، [الجزء الخاص بمذهب أهل الظاهر] ص٨١، د. عبد المجيد محمود، ط١/ دار الهداية ٢٠١١م.

(٣) (موقع: الأخباريون): http://ekhbarion.com/vb/showthread.php?t=٧٤٢٩.

(٤) الفوائد المدنية والشواهد المكية، محمد أمين الاسترابادي، ص٣٧١، ط/ النجف.

وهذا ما رفضه الأصوليون من الإماميّة، وفي هؤلاء الأخباريين يقولُ **مرتضى مطهري** رحمه الله: (فنحن نؤمن بمبدأي الاجتهاد والتقليد، ونعتقد بأنّ على المسلم إمّا أن يكون مجتهداً في الشريعة وإمّا أن يقلد –أي يتبع– مجتهداً آخر، ونؤمن بأن التقليد هنا أمر صحيح. أمّا الأخباريون فقد كانوا يرفضون منهج الاجتهاد والتقليد. كانوا يقولون: إنّ الاجتهاد والتقليد بدعة. ولو سألناهم: إذن كيف على الناس أن يتصرفوا؟ لأجابوا: بالرجوع مباشرة إلى الأخبار المرويّة والموجودة عندنا واستلهام أحكام الشريعة منها. أمّا المجتهدون فكانوا يقفون في الجانب المخالف للأخباريين وكان لهم منطقهم الصائب، حيث يقولون: إنّ استنباط المسائل الدينية يحتاج إلى التخصص، فالإنسان ينبغي أن يكون متعلما بدرجة تؤهله لاستنباط الرأي الصائب في أمور الشريعة، فكما أنّ ممارسة الطب تستلزم دراسة علم الطب والتخصص فيه، كذلك الإفتاء يحتاج إلى العلم. أمّا الأخباريون فكانوا يزعمون بأنّ العملية لا تحتاج إلى أية دراسة علمية، وأنّ الاجتهاد مأخوذ من أهل السنة)[١].

هذا العنصر من أهمّ معالم المدرسة أو الحركة الأخبارية، ذكره السيد مطهري وهو أحد كبار الإمامية المحدثين، وذكره السيد محمد جعفر الحكيم، وكل من تناول الحركة الأخبارية، وهو مَعْلم له أثره في قضية الاستنباط، وقضية النصّ القرآني ومدى صيانته وقدسيته؛ لأن هذه العقلية ستصطدم بروايات تحتاج إلى إمعان نظر، أو تأويل، أو رؤية مقاصدية، فتقف أمامها هذه العقلية متحيّرة فتقبلها كما هي، وهذه العقلية تُشبه المدرسة الظاهرية التي ظهرت عندنا وكان لها أئمتها الكبار، كما قلنا، إلا أنها سرعان ما خفتت، بفعل علماء الأمة، وبيانهم السديد، بل إنّ الأخبارية أشدّ غلوًّا وتطرفاً وجنوحاً من الظاهرية السنية، لأنها فقط لم تقف عند النصوص، بل راحت تقدّم الأحاديث والآثار على النصّ القرآني ذاته، حتى ألغت العمل بالنصّ القرآني.

وقال صدر المتألهين (١٠٥٠هـ) في هذه الثلة أيضاً: (وقد ابتلينا بجماعة غاربي الفهم، تعمش عيونهم عن أنوار الحكمة وأسرارها، وتكلّ بصائرهم كأبصار الخفافيش عن أضواء

(١) نقد الفكر الديني– الشهيد مطهري– ١٤٠. وهم إنّما قالوا ذلك لأن كل الروايات الحديثية عندهم صحيحة، لا تقبل الردّ، ومن ثمّ فلا حاجة إلى اجتهاد أو إعمال عقل.

المعرفة وآثارها، يرون التعمق في الأمور الربانية، والتدبر في الآيات السُّبحانية بدعة، ومخالفة أوضاع جماهير الخلق من الهمج الرعاع ضلالة وخدعة، المتشابه عندهم الواجب والممكن، والقديم والحديث، لم يتعدّ نظرهم عن طور الأجسام ومساميرها، ولم يرتق فكرهم عن هذه الهياكل المظلمة ودياجيرها..)[١].

٢- إنكار علمي الدراية والرجال:

قال الأخباريون بأنّ كتب الروايات –سيما الكتب الأربعة– صادرة من إمامٍ معصوم، لا محالة، فليس لأحدٍ أن يقدح في صحتها، أو يُشكك في نسبتها، ومن ثمّ فلا حاجة إلى علم الرجال، أو علم الدراية[٢].

وقد ردّ الأصوليون عليهم، فيقول الشهيد مطهري: (وقد استغلّ بعض الدجالين هذه الحالة ودسّوا في الروايات ما شاؤوا من الأكاذيب دون أن يواجهوا أيّة معارضة من الأخباريين.. وسبب هذا الموقف جلب العار علينا حقاً، ولولا معارضة المجتهدين لهذا التيار لكان يثير المتاعب للمسلمين حتى يومنا هذا)[٣].

وتدلّ هذه الأقوال على سَخَط علماء الشيعة وضيق صدرهم بهذا التيار الأحمق الذي كان سبباً في إشاعة صورةٍ سيئة عن الشيعة والتشيّع، الإمامي، مما جعلَ علماء الشيعة ينفرون –كل حين–؛ ليصدوا عن أنفسهم الاتهامات، ويبرؤوا ساحاتهم من دنس هذا التيار وإفكه!.

يقول أستاذنا الدكتور محمد السيد الدسوقي: (إن ما أثارته النزعة الأخبارية من آراء كانت صدمة للتطور الملحوظ الذي بلغ مستوى لا بأس به في عصر صاحب المعالم، وقد اشتد الصراع والمعارضة بين دعاة هذه النزعة وعلماء الأصول، إنه صراع بين أهل الأثر وأهل الرأي، أو بين أهل النقل في مقابل أهل العقل، أو أهل التقليد في مقابل أهل التجديد، وقد استمر هذا

(١) الأسفار ١: ٥–٦، ط/ إيران.

(٢) انظر: الفوائد المدنية، الاسترابادي، ص١٧٣.

(٣) نقد الفكر الديني ص١٤٢.

الصراع نحو قرنين، وأضحت تلك البرهة فترة ركود الأصول، وتألق نجم الأخبارية، ومن سوء الحظ أن النزاع لم يقتصر على نطاق المحافل العلمية، بل تسرب إلى الأوساط العامة والمجتمعات، فأريقت دماء طاهرة من جراء ذلك، وقتل فيها الشيخ أبو أحمد الشريف محمد بن عبد النبي المحدث النيسابوري المعروف بمرزا محمد الأخباري [ت: ١٢٣٣هـ]، لما تجاهر بذم الأصوليين قاطبة، والنيل منهم، فلقى حتفه، عند هجوم العامة عليه)(١).

وقد حصل بينهما ردود ومنازعات لدرجة التكفير والإفتاء بتحريم صلاة الأخباري خلف الأصولي والعكس(٢).

٣- عدمُ حجية ظواهر القرآن:

يؤمن الأخباريون بأنه لا يجوز لأحدٍ أن يستنبط من القرآن إلا المعصوم، ولا يجوز فهم القرآن إلا للمعصوم، فيترتب على ذلك أن ظاهر ألفاظ القرآن ليس بحجة لغير المعصوم. والمعصومون يُؤخذ فهمهم لظاهر القرآن عن طريق الرجوع إلى الروايات المنسوبة إليهم(٣).

ويسأل **الاسترابادي** سؤالا في ذلك ويُجيب عليه: (**كيف عملكم معاشر الأخباريين في ظواهر الآيات القرآنية؟** نحن نوجب الفحص عن أحوالها بالرجوع إلى كلام العترة الطاهرة (عليهم السلام) فإذا ظفرنا بالمقصود وعلمنا حقيقة الحال عملنا بها، وإلا أوجبنا التوقف والتثبت، ولا نجوز التمسك بها تمسكت به العامة: من أنه (صلى الله عليه وآله) لم يخص أحدا بتعليم كل ما جاء به وبتعليم تفسير القرآن وما جاء به من نسخ أو قيد أو تأويل أو تخصيص بل أظهر كل ما جاء به عند أصحابه وتوفرت الدواعي على أخذه ونشره ولم تقع بعده (صلى الله عليه وآله) فتنة أوجبت إخفاء بعضه، ومن أنه لولا ذلك لزم تأخير البيان عن وقت الحاجة

(١) مدخل لعلم الأصول ص١٤٤.

(٢) انظر: مسائل الاعتقاد عند الشيعة الاثني عشرية، د. زكريا النداف، ١/ ٤٠ هامش.

(٣) انظر: المدخل إلى الشريعة الإسلامية، عباس كاشف الغطاء، ص١١١، ط/ النجف الأشرف ٢٠١٣م.

وللزم الإغراء بالجهل، وذلك لما علم من المذهب ضرورة: من أنه (صلى الله عليه وآله) أودع كل ما جاء به عند العترة الطاهرة (عليهم السلام) وأمر الناس بسؤالهم والرد - أي الرجوع - إليهم، وأي بيان أقوى من ذلك؟)(١).

وفي الردّ على هذا وتفنيده يقول الشهيد مطهري: (اعتبر الأخباريون طبق هذا الرأي التدبر في القرآن حراماً، وهم جعلوا الحديث مقياساً للقرآن، بدل أن يجعلوا القرآن مقياساً للحديث)(٢).

ويقول في كتابٍ آخر: (فبالنسبة إلى الكتاب قال الاسترابادي: إننا لا يحق لنا أن نرجع إلى القرآن بأنفسنا مباشرة، إذ إن للأئمة المعصومين وحدهم الحقّ في الرجوع إلى القرآن، أما نحن فعلينا بالرجوع إلى الحديث، وإننا لا يجوز لنا أن نفسر القرآن أو نؤوله ولكننا نستطيع أن نرجع إلى الآيات التي يوجد حديث يبينها، والآية التي لا يفسرها حديث لا يمكن العمل بها، ولكي يلغي الاسترابادي سندية القرآن استعان بموضوع تحريف القرآن)(٣).

ويقول الشهيد مطهري في موضعٍ آخر: (أمّا بالنسبة للقرآن، فكيف يمكن إقصاؤه من الحجيّة والاستدلال لإثبات الحجيّة للأخبار وحدها؟ بالطبع لم يكن بالإمكان لأن القرآن هو كتاب الله، إذن قالوا: إنّ القرآن أرفع مرتبة من أن يفهمه البشر العاديون. بل لا يحقّ لأحد غير الأئمة أن يفهم القرآن، فالقرآن نزل لكي يفهمه الأئمة فقط، وعلينا أن نبحث عن الأحكام في الأخبار المروية عنهم. لذلك قالوا إنّ ظواهر القرآن ليست حجة، فإذا جاء في القرآن مثلا: ﴿إِنَّمَا ٱلۡخَمۡرُ وَٱلۡمَيۡسِرُ وَٱلۡأَنصَابُ وَٱلۡأَزۡلَٰمُ رِجۡسٞ مِّنۡ عَمَلِ ٱلشَّيۡطَٰنِ فَٱجۡتَنِبُوهُ﴾ [المائدة: ٩٠]. لا يحقّ لنا أن نستدلّ بهذه الآية على حرمة الخمر والقمار، بل علينا أن نبحث عن حكم الحرمة في الأخبار وقالوا: أساساً لسنا نحن المخاطبين بالقرآن. وهكذا أقصوا القرآن عن الناس وعن الاعتبار والحجيّة؛

(١) الفوائد المدنية، ص٣٣٧.

(٢) رسالة بالفارسية بعنوان: «آشنائي با فلسفه ى اسلامى» ص١١٧، أي التعرف على الفلسفة الإسلامية، نقلا عن: نصوص في علوم القرآن ٤/ ٢٦.

(٣) الثورة والدولة ص٣٨٨.

وذلك لكي يتمّ التركيز تماماً على الأخبار فقط، وينتهي دور الاجتهاد، حيث إن الاجتهاد يعني: استخدام الفكر، والاستدلال يعني: أن نبحث عن حكم ما في القرآن، ثم في الأخبار بعد تمييز الصحيح منها عن غير الصحيح، ثم نلجأ إلى العقل؛ لتفهم العلاقة بين ما يقوله القرآن وما تقوله الأخبار، ثم البحث فيما إذا كان هناك إجماع بين الفقهاء في المسألة أم لا؟ ولكن الأخباريين رفضوا كل هذه المراحل)[١].

(١) نقد الفكر الديني ص١٤٣. ويقول السيد كمال الحيدري: (لا ريب في ضرورة الرجوع إلى الروايات المروية عن الرسول ﷺ، وأهل البيت، فتلك ضرورة دينية ملزمة، وضرورة معرفية لفهم الدين، والوقوف على تفاصيله، وهذا أمر واضح لا نقاش فيه عند المدرستين معاً؛ ولكن هذا الرجوع الضروري لا يصح فيه إلغاء القرآن، بمعنى الاكتفاء بالرواية دون الآية، فإنّ الروايات موقوفة على القرآن ومتعلقة به، لأنّها بيانٌ وتفصيلٌ له، فإذا ما طالعنا نصوصاً تفصيلية فلابد من جذرها القرآني؛ ليكون دليلا على صحة التفصيل، وبذلك سيكون عندنا أصل قرآني شاخص نحدد من خلاله صحّة وواقعية ذلك الكمّ الهائل من الروايات، ومن ثمّ العمل به؛ وهذه هي الفكرة الأساسية لإسلام القرآن الذي ندعو إليه)، اهـ. نشرة على الفيس بوك/ للسيد كمال الحيدري يوم الأربعاء ٥ مارس ٢٠١٤م.
https://www.facebook.com/alhaydarii/photos/a.٤٥٤٠٢١٥٢٤٦٢٨٩١٤.١٠٣١٧٠.٣٩٦٠٨٩٩٢٣٧ ٥٥٤٠٨/٧٣٧٥٨٨٣٠٩٦٠٥٥٦٦/? type=١& theater
وقد نقلتُ هذه العبارات عن السيّد كمال الحيدري لفائدتها من عدة وجوه: **أولا/** لأنها تدلّ على ديمومة ذلك التوجّه الذي يريد إقصاء القرآن من الحياة العامّة لإخواننا الإمامية، مما دفع السيد الحيدري للردّ عليه على صفحته العامّة. **ثانيا/** لأن ذلك يدلّ على خلفيات وأبعاد الطائفة الإمامية، ومدى تعلقها بالنصّ القرآني، وأنّ مسألة حجيّة ظواهر القرآن، ليست مسلمة لديهم، بل ثمة مثبتون، ونفاة، ولا زال وطيس المعركة دائراً بين الفريقين. **ثالثا/** السيد الحيدري من كبار الإمامية في العالم الإسلامي، بيد أنّه مغضوبٌ عليه من الحوزة النجفية بسبب أطروحاته الإصلاحية، والجريئة في ميزان مدرسة الأصوليين الإمامية، وهذا يدلّ على بُعد مهمّ، وهو أن ثمّة بوادر تحالف أو تعاطف من مجتهدي وأصوليّ الحوزة النجفية مع مدرسة الأخباريين، وهو ما لمستُه بنفسي، في مقابل صدود وعَنت ضد الإصلاحيين أمثال السيد حسين فضل الله، والشهيد مطهري، والسيد الحيدري. يدلّ على ذلك أيضاً انتباذهم عن الثقافة القرآنية، فرجال الدين في النجف لا ينشغلون لا بحفظ القرآن، ولا بتدارس علومه وتفسيراته، ويعدون ذلك من النقائص ولو لم يُصرحوا بذلك، الأمر الذي تداركته الحوزة في قم، منذ زمن الطباطبائي وحتى اليوم!.

وقد أفرد السيد الخوئي مبحثاً في تفسيره في الكلام عن حجّية ظواهر القرآن. وشنّ هجوماً على القائلين بعدم حجيتها[١]. وردّ غير واحد من الشيعة على هذا الطرح[٢].

وحاولَ بعضُ العلماء أن يجد مخرجاً بالتأويل أو إيجاد نصّ لبعضهم فيه تصريح مغاير لما اشتُهر عن هؤلاء [الأخبارية] من القول بعدم حجيّة ظواهر القرآن؛ حتى يتمّ الإجماع على سلامة القرآن ظاهراً وباطناً، وتبقى حجيته مصونة لكلّ مجتهد توافرت فيه شروط الاجتهاد. فيقول الشيخ محمد هادي معرفة: (نعم، نُسب إلى جماعة الأخباريين في عصر متأخر ذهابهم إلى رفض حجيّة-الكتاب، فلا يصحّ الاستناد إليه ولا استنباط الأحكام منه، وهي نسبة غير صحيحة على إطلاقها، إذْ لم يذهب إلى هذا المذهب الغريب أحد من الفقهاء، لا في القديم ولا في الحديث، ولا لمسنا في شيء من استناداتهم الفقهية ما يشي بذلك، بل الأمر بالعكس. ولعلّ فيما فرط من بعض المتطرفين منهم بصدد المغالاة بشأن أهل البيت -وموضعهم القريب من القرآن المجيد-، بعض تعابير أوجبت هذا الوهم، ومع ذلك فإنّ له تأويلاً، وليس على ظاهره المريب. قال المولى محمد أمين الأستر آبادي[٣] [ت: ١٠٣٣هـ]: {الصواب عندي مذهب قدمائنا الأخباريين وطريقتهم. أمّا مذهبهم فهو أنّ كلّ ما يحتاج إليه الأمة إلى يوم القيامة، عليه دلالة قطعية من قبله تعالى، حتى أرش الخدش. وأنّ كثيراً مما جاء به النبي ﷺ، من الأحكام، ومما يتعلق بكتاب الله وسنة نبيه، من نسخ وتقييد وتخصيص وتأويل، مخزون عند العترة الطاهرة، وأنّ القرآن في الأكثر ورد على وجه التعمية بالنسبة إلى أذهان الرعيّة[٤]، وكذلك كثير من السنن

(١) راجع: البيان في تفسير القرآن، للسيد الخوئي، ص٢٦٥ وما بعدها.
(٢) انظر: دفاع عن القرآن الكريم، الشيخ محمد جاسم الماجدي، ص١٢٦، ط/ مؤسسة الأعلمي، بيروت.
(٣) هذا النصّ مضمونه عند الاسترابادي في الفوائد المدنية: ص٣٣٥، بعنوان:«كل ما ليس بيقيني حتى الظني شبهة»، وما بعده من مباحث.
(٤) يقول الشيخ هادي معرفة: أي على وجه الإجمال والإبهام من غير بيان التفصيل، وذكر القيود والشرائط، فإنّها خافية على أذهان العامّة غير المطلعين على الشرح والتبيين، الذي جاء في كلام رسول الله ﷺ.
التفسير والمفسرون، محمد هادي معرفة، ١/ ٧٩، هامش، ط/ الجامعة الرضوية للعلوم الإسلامية، مشهد، إيران.

النبوية. وأنّه لا سبيل لنا فيها لا نعلمه من الأحكام النظرية[١] الشرعية، أصلية كانت أو فرعية، إلا السماع من الصادقين عليهم السلام، وأنه لا يجوز استنباط الأحكام النظرية من ظواهر الكتاب، ولا ظواهر السنن النبوية، ما لم يعلم أحوالها من جهة أهل الذكر عليهم السلام، بل يجب التوقف والاحتياط فيهما)[٢].

يريد الشيخ معرفة أن يستدل بهذا الكلام على أنه لا يوجد لدى الأخباريين (ما يشي بترك كتاب الله وإبعاده عن مجال الفقه والاستنباط. نعم، سوى عدم إفراده في الاستناد، ولزوم مقارنته بالمأثور من صحاح الأحاديث الصادرة عن أئمة أهل البيت عليهم السلام)[٣].

وهذا تأويلٌ لا نقبله في هذا السياق؛ ذلك لأنّ نظريّة الأخباريين مشهورة في الروايات والأحاديث الواردة عن أئمة أهل البيت، فالشيخ معرفة يتحدث عن الصحاح فقط، ويتناسى أن الأخباريين يعدونها كلها صحيحة، وأن كلّ الروايات الموهمة تحريفا صحيحة!. وكذلك الأحكام النظرية يجوز شرعا وعقلا أن يستنبطها كل مجتهد توافرت فيه شروط النظر، في حين أن الأخباريين يقصرون النظر على الأئمة فقط، دون غيرهم، وهو مخالف لنظرية الشيعة الإمامية من استمرارية الاجتهاد، ووجود مجتهدين في كل عصر بغضّ النظر عن اجتهادهم في نفس الأمر أم تقليدهم للقدماء من غير تجديد[٤]!. وهو مخالف لكلام الشيخ هادي معرفة نفسه في كتابه: «صيانة القرآن من التحريف»[٥].

---

(١) مقصوده من الأحكام النظرية: المسائل غير الضرورية التي هي بحاجة إلى اجتهاد وإعمال نظر. المرجع السابق- نفس الصفحة- هامش.

(٢) التفسير والمفسرون، محمد هادي معرفة ١/ ٧٩- ٨٠، والتمهيد في علوم القرآن ٩/ ٧٩.

(٣) التفسير والمفسرون، محمد هادي معرفة، ١/ ٨٠، والتمهيد في علوم القرآن ٩/ ٧٩.

(٤) علماء المذهب في كلّ عصر لم يستطيعوا أنْ يقيموا صلاة الجمعة -بمعنى: يفتوا بوجوب إقامتها-؛ لأنها لا تقوم إلا بوجود الإمام المنتظر ولم يفعل ذلك إلا الإمام الخميني حسب كلامه في ولاية الفقيه. (بإفادة أستاذنا الدكتور مذكور).

(٥) انظر: صيانة القرآن من التحريف، ص١٧١.

والخلاصة أنّ الأسترآبادي اعترف وأتباعه بدليل واحد من الأدلة الأربعة لاستنباط الأحكام عند الفقهاء، أي: أنه أنكر الكتاب والإجماع والعقل، وقبل بالسنة فقط[١].

٤- قولهم بتحريف القرآن: وهو ما سنقف عنده في المسألة التالية.

وبهذا يبدو أنّ المذهب الأخباري فرقة مختلفة لها عقائدها، ومشاربها، الخاصّة، التي لا تمتّ للتشيع الإمامي بصلة.

وتبرأ علماء الشيعة المجتهدون من مسالكهم تلك، وهاجموا فرقة الأخبارية، وانتبذوا بها عن نطاق التشيع، واعتبروا مواقفها ومعتقداتها قد (جلبت العار علينا حقاً)[٢]، وتأهبوا للرد عليهم في سبيل إبراز أوجه الخلاف بين جمهور الإمامية الجعفرية وبين هذه الفرقة التي انتحلت سمت التشيع، وراحت تزج به في متاهات الضلال والتُرّهات، (ولولا معارضة المجتهدين، لهذا التيار لكان يثير المتاعب للمسلمين حتى يومنا هذا)[٣].

لكن بعض علماء الإمامية فرّق بين الحركة الأخبارية في مرحلتين، فهناك أخبارية متقدمة، وهي التي اشتغلت بالحديث، ولم تزعم التحريف، وأخبارية متأخرة، وهي التي زعمت التحريف[٤].

ثالثاً: الأخباريون وتحريف القرآن

إن التوجه الأخباري كان قابلا لكلّ ما يُروى بأيّ سند عن الأئمة، ويعلل ملا اميني استرابادي ذلك بقوله: (إنّ العلاّمة[٥] شتت الروايات بعمله هذا[٦]، إلى مجموعات مختلفة

---

(١) انظر: الثورة والدولة، مطهري، ص٣٨٨.

(٢) نقد الفكر الديني، الشهيد مطهري، ص١٤٢.

(٣) السابق- نفس الصفحة.

(٤) مقابلة مع السيد محمد باقر السيستاني في النجف، يوم الخميس ٢٠ فبراير ٢٠١٤.

(٥) يقصد الحلي.

(٦) يقصد: تقسيم الروايات إلى صحيح وحسن وموثق وضعيف.

وأسقط منها من دائرة العمل، إن ما وصلنا من روايات قد ثبتت صحتها جميعاً، إذْ لو قلنا بأنّ رواية ما ضعيفة فإننا نكون بذلك قد وجهنا إهانة للإمام الصادق مثلاً، فهل بالإمكان أن تنقل عن الإمام الصادق رواية وهي ضعيفة؟ ولا سيما الروايات المنقولة في الكتب الأربعة، أي [الكافي] للشيخ الكليني، و[التهذيب] و[الاستبصار] للشيخ الطوسي، و[من لا يحضره الفقيه] للشيخ الصدوق، فالرواية الموجودة في هذه الكتب لا تقبل النقاش من حيث صحتها)[١].

ولم تكتف الحركة الأخبارية بقبولها كل الروايات، غثها وسمينها، صحيحها وسقيمها، فحسب، بل تعنتت وتطرفت أكثر فأنكرت حجية ثلاثة من الأدلة الأربعة/ مصادر التشريع الإسلامي: الكتاب والسنة والعقل والإجماع، عند الإمامية، فقبلوا السنة وتركوا غيرها من مصادر التشريع. والطامة الكبرى أنهم أنكروا حجية الإجماع بزعم أن القرآن أرفع مرتبة من أن يفهمه البشر العاديون، ولا يمكن لأحد غير الأئمة أن يفهم القرآن، فالأئمة فقط هم من يفهمونه ثم نفهمه نحن عن طريق الأخبار المرويّة عنهم. ومن هنا نشأت هذه النظرية الفاحشة التي اشتُهرت ولا زالت تلتصق بالإمامية حتى يومنا هذا، **وهي أنه لا يفهم القرآن إلا الأئمة!** وهذا تحريفٌ -وأيّ تحريف- للقرآن الكريم، فالقرآن الذي جاءنا متواتراً مقطوعا بصحته، نتركه ونذهب لفهم الأئمة!.

ومن أجل ذلك قد قبلوا روايات الطعن في القرآن، ولم يلتفتوا إلى إثبات تواتر القرآن أو عدم تواتره؛ لأن القضية لا تعنيهم فما دام الأئمة هم المكلفين بفهمه، فسيّان: وجود القرآن كعدمه، صونه كتحريفه، نحن غير مخاطبين بالنظر فيه، بل الأئمة فقط هم من يقفون على معانيه ثم نعرفها نحن عن طريق رواياتهم!.

أرأيت خبَلاً في التاريخ العلمي لأيّ أمة من الأمم مثل خبل هؤلاء، وشذوذهم الفكري والخُلُقي.

إذن المشكلة في الحالة الإمامية ليست في رواية الأحاديث الضعيفة أو الموضوعة، فرواية

(١) انظر: الفوائد المدنية، ص١٣٦، بعنوان: «نقد دعاوى العلامة الحلي»، وانظر: نقد الفكر الديني ص١٤٠.

الأحاديث لا مشكلة فيها في ذاتها ما دامت توضع على المحكّ العلمي الدقيق، والضوابط المنهجية الصارمة للقبول والرفض، والروايةُ كذلك لا تعني دائماً أنّ المصنِّف موافقٌ لما رواه[١]! بل مهمته الحشد والرصد، والجمع في أكثر الأحيان. لكن المشكلة الحقيقية تتأتى من أولئك المتهوكين المأفونين الذين يخترعون فلسفة وأفكاراً واتجاهات تحيّر العقول، وتنبذ المنهجية العلمية، وترمي القواعد المنطقية للبحث العلمي من وراء الظهر. هؤلاء يوصفون بالحمق والسذاجة والجهل، ولا يُردّ عليهم، ولا يُلتفت إليهم، فليس كل من شذّ نشدُّ الجهود إليه، ونعكف على الرد على مقالاته، اللهم إلاّ إذا كان قد بنى رأيه على مقدمات علمية سليمة، لا على عُنجهية، وسراب، ونتائج خاطئة من اللامقدمات.

وهذه الحركة بأفعالها الحمقاء قد وضعتْ الحوزات الشيعية، وآيات الإمامية في موقفٍ صعب أمام هذه التُّرهات التي تتبناها، والأطروحات التي تؤمن بها، وتنشرها، فحاول الإمامية الدفاع المستميت عن موقفهم وإثبات عدم قولهم بالتحريف، لكن يبدو أنّ ما أفسدته هذه الحركة، وما تركته من تراكمات في ذهن الجماهير، وما رسمته من أراجيف في العقل الجمعي للأمة صار هو المعتمد، وهو الصورة التي تتبادر إلى المخيلة عندما يطلق مصطلح التحريف أو موقف الإمامية من القرآن، مع أنّ القومَ بذلوا جهوداً كبيرة، في سبيل صدّ هذه الافتراءات، ورد تلك الشبهات!

وتمادى الأخباريون في طريقهم هذا، مما جعل جمهور الشيعة الإمامية يصفون هذه الأراجيف بالمهزلة التي مارسها الأخباريون[٢]، وأخرجوهم من دائرة الاعتداد بالرأي، فقولهم من الأقوال الشاذّة، التي لا يُنظر إليها، ولا يُعتمد عليها عند جمهور الإمامية[٣].

وممن تولى كبر هذه المهزلة نعمة الله الجزائري[٤] [١٠٥٠ - ١١١٢هـ]، الذي يعتبرونه

(١) لكنّها أيضاً تُشعر بالموافقة، والإقرار.

(٢) انظر: صيانة القرآن ص١٧٢.

(٣) انظر: صيانة القرآن ص١٧٢.

(٤) في كتابه: «الأنوار النعمانية»، ١/ ٩٧، ١/ ٢٧٧، ٢/ ٣٥٧، ط/ مؤسسة الأعلمي- بيروت.

نابغتهم[1]، فهو الذي تحمّس لهذه الفكرة وأسّس بنيانها، (على قواعد الاسترسال، والانطلاق مع شوارد الأخبار، وغرائب الآثار)[2].

ثمّ تلقف كلامه ولهج به، رائدهم المحدّث النوري [١٢٥٤ - ١٣٢٠هـ]، في كتابه: «فصل الخطاب»، (الذي حاول فيه نقض دلائل الكتاب، ونفي حجيته القاطعة، الثابتة عند أهل الصواب)[3].

وهؤلاء الأخباريون كانوا سبباً في صورةٍ سيئة عمّت في الوسط السني، عن الإمامية!. بل لقد راج الأمر واختلط عند بعض العُلماء والمفكّرين، والباحثين، فلم يُفرّقوا بين علماء الأخباريين وجمهور الإمامية من المجتهدين والأصوليين.

فها هو الدكتور محمد عمارة ينقل عن الجزائري اعتقاده في مفارقة الشيعة لأهل السنة والجماعة حتى في الألوهية والنبوة!! فيقول: (قد يستغرب البعض استخدام محبّ الدين الخطيب مصطلح دين الشيعة، بدلا من مذهب الشيعة، أو فرقة الشيعة، لكن الذين خبروا حقيقة عقائد الشيعة الإمامية يدركون دقّة هذا الاصطلاح، بل ويعرفون أنّ علماء الشيعة أنفسهم لا ينكرون ذلك، وإنّ منهم لمن جاهر باستخدامه، فشيخ الطائفة نعمة الله الجزائري [١٢١٢هـ[4]- ١٧٩٧م] يعلن في كتابه: «الأنوار النعمانية» مفارقة الشيعة لأهل السنة والجماعة حتى في الألوهية والنبوة! فيقول: «إننا لم نجتمع معهم -أي أهل السنة والجماعة الذين يمثلون أكثر من ٩٠٪ من المسلمين- على إله ولا نبي، ولا على إمام، وذلك أنهم يقولون: (إنّ ربهم هو الذي كان محمد نبيه، وخليفته أبو بكر)، ونحن لا نقول بهذا الربّ ولا بذلك النبي، بل نقول: إنّ الربّ الذي خليفته أبو بكر ليس ربنا، ولا ذلك النبي نبينا»[5]. فأنت ترى أنّه لم يفرق هنا بين الأخباريين والأصوليين.

---

(١) صيانة القرآن من التحريف، ١٧٢.

(٢) السابق- نفس الصفحة.

(٣) السابق- نفس الصفحة.

(٤) حدد تاريخ وفاته سنة ١٢١٢، في حين أن هادي معرفة حدد تاريخ وفاته ١١١٢

(٥) مقدمة د. محمد عمارة لكتاب: الخطوط العريضة لدين الشيعة، محب الخطيب، ص٨، ط/ الأزهر.

وهذه الأقوال يجعلها الدكتور عمارة سبباً في قولهم بالتحريف لمّا لم يجدوا لها سنداً ولا أثرا في القرآن والسنة[1]. ثمّ ساق بعض الروايات في الكافي وغيره من كتب الحديث التي ذكرناها سابقاً ووقفنا معها.

والدكتور نفسه عمارة يفرق بين الأخباريين والأصوليين المجتهدين، في مقدمته لكتاب الشهيد مطهري: «نقد الفكر الديني»[2].

ويقصر د.عمارة القول بوقوع التحريف على الأخباريين فقط، في كتاب آخر فيقول بعد أنْ ساق نصوصاً تفيد التحريف عن كبار القوم: (صحيح أنّ فقهاء الشيعة ومراجعهم المتأخرين، الذين اجتهدوا فراجعوا هذا الذي شاع في آثار علمائهم الإخباريين، قد أكدوا على عصمة القرآن الكريم عن التغيير والتحريف والتبديل -ثم نقل كلام العلامة الطباطبائي، والسيد الخوئي-)[3].

رابعاً: وقفةٌ مع روايات الكافي للكليني

كتاب الكافي للكليني من أهمّ كتب الرواية والأخبار لدى الإمامية، بل هو أهمّ كتاب على الإطلاق[4].

وكتاب الكافي هو رابع أربعة من كتب الحديث المعتمدة عند الشيعة الإمامية في الرواية والحديث، وهذه الكتب الأربعة هي: [الكافي] للشيخ الكليني، و[التهذيب] و[الاستبصار] للشيخ الطوسي، و[من لا يحضره الفقيه] للشيخ الصدوق. وأهمّها هو كتابُ الكافي، وشروحه. ونقف هنا وقفة مع روايات الكافي التي تصرح أو تومئ بالتحريف، ولنعرف كيف تعامل الإماميّة معها؟ وكيف يوجهونها؟

---

(١) مقدمة الخطوط العريضة- د. عمارة- ص١٣.

(٢) انظر: مقدمة عمارة لنقد الفكر الديني ص(ز).

(٣) حقائق وشبهات حول معنى النسخ في القرآن الكريم، د. محمد عمارة، ص٤٣، ط١/ دار السلام ٢٠١٠م.

(٤) انظر: الكليني وخصومه، د. عبد الرسول الغفار، ص٧، ط/ دار المحجة البيضاء ١٩٩٥م.

الكافي وروايات التحريف (من وجهة نظر إماميّة)

روى الكليني في الكافي عّدة روايات أثارت جدلاً كبيراً، وفهم البعضُ منها إقراره للتحريف، وتلك الروايات تقع في نظر الشيعة الإمامية تحت قواعد القبول والرفض، وليس معنى أنّ الكليني هو الذي رواها أن تُقبل على صورتها، اللهم إلا إذا وُجد لها مخرجٌ من التأويل المستساغ، أو الفهم المحترم. ونقف مع العقل الشيعي، والمنهجية الإمامية في رؤيتهم لتلك الروايات، كيف ينظرون إليها؟ كيف يفهمونها؟ وهل نظرتهم لتلك الروايات تتفق مع شروط الاستنباط وقواعد الأصول، ودلالات اللغة؟. وهذا ما سنحاول أن نتلمسه من خلال عرض بعض الروايات:

١ - عن علي بن الحكم عن هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إنّ القرآن الذي جاء به جبرائيل عليه السلام، إلى محمد ﷺ سبعة آلاف آية»[١]. انتهى.

قال المحقق لكتاب الكافي[٢]: (قد اشتُهر اليوم بين الناس أنّ القرآن ستة آلاف وستمائة وست وستون آية، وروى الطبرسيّ –رضوان الله عليه في المجمع– عن النبي ﷺ أنّ القرآن ستة آلاف ومائتان وثلاث وستون آية؟ ولعلّ الاختلاف من قبل تحديد الآيات)؛ اه.

٢ - عن محمد بن يحي عن أحمد بن محمد عن ابن محبوب عن عمرو بن أبي المقدام عن جابر قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: «ما ادعى أحدٌ من الناس أنّه جمع القرآن كله كما أُنزل إلاّ كذّاب، وما جمعه وحفظه كما نزّله الله تعالى إلاّ علي بن أبي طالب عليه السلام، والأئمة من بعده عليهم السلام»[٣].

٣- وهناك عّدة روايات تتحدث عن مصحف فاطمة منقولة عن رجال من أهل البيت[٤].

---

(١) باب النوادر من الكافي ٢/ ٦٣٤.

(٢) هامش رقم ٣ من ص٦٣٤ من الجزء الثاني.

(٣) أصول الكافي ١/ ٢٨، ح١.

(٤) انظر: أصول الكافي ١/ ٢٣٨، ١/ ٢٤١، ١/ ٢٤٠، الباب ٤٠ الرواية ١ و ٢ و ٥.

قلت: وعلماءُ الإمامية ومراجعهم الدينية لم يُقرّوا تلك الروايات، بل قاموا بالردّ عليها، وهو ما يهمنا، إذ لو كانوا قد أقرّوها واعترفوا بها، لكُنّا حسبناهم من المحرّفين للكلم عن مواضعه، أمّا ردودهم عليها فقد جعلت هذه الروايات مجرد حشد ورصد وجمع للروايات ثم يقوم العلماء بالتمحيص والتدقيق، والاستنباط وإعمال العقل والنظر، وفهمها في سياقها، أو ردّها بالكليّة.

ويمكننا حصر ردود الشيعة عن الإمام الكليني في الكافي، في النقاط التالية، كما صرّحت كتبهم، وزعمت مراجعهم:

١ - الكليني وإن روى تلك الأخبار إلاّ أنه لا يؤمن بها ولا يُصدّقها، فليس كل ما يُروى يُقبل، فضلا عن أن يُعمل به.

٢ - كانت مهمّة الكليني كرجل حديث أن يجمع الأحاديث والأخبار والآثار كمرحلة أولى، ثم تأتي مرحلة الغربلة والتمحيص، ولها رجالها[١]، وهو ما حَدَث فعلا مع كتابه، فقام

---

(١) مهمّة كثير من المحدّثين حشد الروايات، تارة، والحكم بصحتها أو ضعفها تارة أخرى، أمّا الاستنباط منها فليس داخلا في مهامّه، إلا إذا كان فقيهاً، فيستنبط باعتبار كونه فقيها لا باعتبار كونه محدّثاً. انظر: الحاوي للفتاوي، السيوطي، ٢/ ٢٧٧. وفصّل العلامة شيخ مشايخنا عبد الفتاح أبو غدّة هذه المسألة في كتابه:«الرفع والتكميل في الجرح والتعديل»، فقال بعدما ساق مجموعة من أعاجيبهم الفقهية، ونوادرهم وشواذهم: (وسبب صدور هذه الأخطاء من أولئك الحفاظ الكبار: عدم تمكنهم من الدراية؟ والذي جمع بين الرواية والدراية قليل جداً). هامش ص٣٢٢ وما بعدها، ط٧/ دار السلام٢٠٠٠م. وألمح إلى ذلك الإمام الحافظ ابن الجوزي رحمه الله في كتابه:«صيد الخاطر»، في عدّة مواضع: ص٣٢٧، ص٣٣٢، ص٣٦٣. وقال رحمه الله بعدما شنّع على المحدثين ولعهم بحشد الروايات وعلو الأسانيد، قال: (ولما تشاغل بالطرق مثل يحى بن معين، فاته من الفقه كثير، حتى إنّه سُئل عن الحائض، أيجوز أن تغسل الموتى؟ فلم يعلم! حتى جاء أبو ثور فقال: يجوز؛ لأنّ عائشة رضي الله عنها، قالت: كنتُ أرجّل رأس رسول الله ﷺ، وأنا حائض. فيحى أعلم بالحديث منه، ولكنّه لم يتشاغل بفهمه، فأنا أنهى أهل الحديث أن يشغلهم بكثرة الطرق). صيد الخاطر، ابن الجوزي، ص٣٢٧، ط/ نهضة مصر ٢٠٠٧م. ت: الشيخ محمد الغزالي.
ويقول الإمام الزركشي: (لا يُقبل من المحدثين ما يتعلق بالأحكام،لأنّه يحتاج إلى جمعٍ، وترتيب، وتخصيص، وتعميم، وهم لا يهتدون إليه). البحر المحيط ٤/ ٥٨٧، ط/ دار الكتبي بالقاهرة ٢٠٠٥م. فالمحدّث ينظر =

العلماءُ بشرحه، تارةً وتلخيصه، أخرى، وبيان الصحيح والضعيف، ثم مرحلة الفهم والاستنباط ولها رجالها من الأصوليين والفقهاء، والمقاصديين، ولم تكن مهمته تأسيس مذهب، أو بيان موقف علمي، أو رأي فقهيّ. ويعضد هذا ما نقله الكليني نفسه في الكافي من روايات كثيرة تُنزّه القرآن عن المطاعن، وتذبّ عنه التحريف، وتنفي عنه النقص والزيادة[1].

= في النسبة والثبوت ويستعمل أدوات وآليات ربما لا يعتد بها الفقيه، لعدم ملائمتها لمقصوده؛ لكن الفقيه يدور عمله حول الاستعمال الفعلي للنصّ، وصلاحية النصّ للاستنباط منه. وألمح إلى ذلك الملا علي القاري، بقوله: (هذا، والمحدث لا يُسأل عن اللفظ، وإلاّ فقلّما يوجد حديث ذكروا أنّه لا أصل له أو موضوع إلا ويوجد له معنى في الكتاب والسنّة). المصنوع ص١٧٢. قال الشيخ أسامة الأزهري: (ومراده أنّ مقصود المحدث الثبوت، هذا مجال عمله الذي من أجله تطلب بحوثه وجهوده، فهو يحكم على اللفظ من الألفاظ هل قاله النبي ﷺ أو لم يقله، فإنْ جزم بأنّه لم يقله، كان جائزاً عند غيره أن يستعمله رغم حكم المحدث بوضعه، لما أنّ ذلك النصّ معنىً فُهم إجمالاً من الشرع، أو أنّه موافق لمعنى آية، أو عمل به السلف، أو نحو ذلك). إحياء علوم الحديث، د. أسامة الأزهري، ص١٨٠. وانظر: نكت الزركشي على ابن الصلاح ٢/ ٣١٦، ط/ دار أضواء السلف، الرياض ١٩٩٨م. وانظر كذلك: الأجوبة الفاضلة- اللكنوي- تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة- ص٣٤، وفيه قول الإمام اللكنوي: (فإن الله تعالى خلق لكل فنٍّ رجالاً وجعل لكل مقام مقالاً، ويلزمُ علينا أن ننزلهم منازلهم، ونضعهم بمراتبهم، فأجلّة الفقهاء إذا كانوا عارين من تنقيد الأحاديث: لا نُسلم الرواياتِ التي ذكروها من غير سند ولا مستند إلا بتحقيق المحدثين. ونقَلة الأحاديث إذا كانوا عارين عن الفقاهة: لا نقبل كلامهم في الفقه ككلام الفقهاء المعتبرين. وقس على هذا صاحبَ كل فنّ بكلِّ فنّ). وقال ص٣١: (فمن المحدثين من ليس لهم حظ إلا روايةُ الأحاديث ونقلُها من دون التفقه والوصولِ إلى سرّها. ومن الفقهاء: من ليس لهم حظّ إلا ضبطُ المسائل الفقهية من دون المهارة في الروايات الحديثية. فالواجب أن نُنْزلَ كلاً منهم في منازلهم، ونقف عند مراتبهم). قال العلامة عبد الفتاح أبو غدة تعقيباً على هذا الكلام: (هذه النقول لو شدّ طالب العلم الرَّحلَ إليها شهراً كاملاً لكان ذلك جديراً بها، فإنّها لباب الحقّ، ومحض النصح والصدق). الأجوبة الفاضلة- ص٣٤. وقد وقفت للإمام العزّ بن عبد السلام على مقولة مهمّة في ذلك الجانب، فقال: (ويُقَدّمُ في كلّ حكمٍ خاص: الأعرفُ به، الأقومُ بمصالحه، ولا يضرّه الجهلُ بأحكام غيره. فيُقَدَّمُ في الجرحِ والتعديل، والقسمةِ والتقويم: الأعرفُ بمصالحها وأحكامها. وكذلك الحكمُ في البَياعات والمناكحات. ويُقدَّمُ في الحكمِ: الأعرفُ بأحكام الشرع، الأقدرُ على القيام بمصلحته، الأعرفُ بالحُجَجِ التي يُبنى عليها القضاء، كالأقارير والبيّنات). القواعد في اختصار المقاصد/ القواعد الصغرى، ص٨٣، ط/ دار الفكر- دمشق ١٩٩٦م.

(١) راجع: الكافي ٢/ ٥٩٩ ح٣، ١/ ٦٣٠ ح١٢، ١/ ٦٣١ح١٥.

يقول **السيد علي الموسوي الدارابي**: (لا ريب أنّ بعض محدثي الشيعة الكبار، كالمحدث الكليني وأمثاله، نقلوا بعض الروايات التي يُستشفّ منها معنى التحريف، فأضحوا غرضاً لسهام بعض الكتاب المتعصبين، حتى اتهموا بالكفر والإلحاد! وهذا لعمري حكم جائر، لا يجوز أن يوجّه إليهم أبداً، لأنهم كانوا رواة فحسب، وروايتهم للحديث لا تدلّ على القول به، كما جاء في الأمثال: «ناقل الكفر ليس بكافر». وإن كان الأمر كما يقولون فينبغي أن توجّه تهمة تحريف القرآن إلى جميع محدّثي الجمهور[1] أيضاً، ومنهم أصحاب الصحاح؛ لأنهم سبقوا محدثي الشيعة في نقل روايات التحريف[2]، ثمّ إنّ هذه الروايات يمكن أن تأوّل[3]، بغض النظر عن سندها. وعلى هذا كما لا ينبغي أن يتهم علماء السنة ومحدثوهم بتحريف القرآن لنقل روايات التحريف فقط، وكان من المتوقع أن يتعاملوا كذلك مع محدثي الشيعة وعلمائهم؛ لأنهم ناقلون لا قائلون، وبين الرّأي والنقل فرق بيّن)[4].

٣- لم يتطرق الكُليني لتصحيح الأحاديث وتضعيفها، فهو مجرد جامع للروايات، وقد بيّن ذلك أمير محمد القزويني فقال: (فإنّ كتاب الكافي كغيره من كتب الأحاديث فيه الصحيح والضعيف، والجيد والقوي، والمقبول والمطروح، والشاذ والمعمول، فلا يصح الاحتجاج بظاهر كل ما فيه مما يتنافى مع القرآن أو السنة القطعية أو دليل العقل السليم، لأن غاية مؤلفي تلك الكتب جمع ما روي فيها من غير جرح ولا تعديل، لذلك لا يجوز لغير العارفين بأسانيد الأحاديث أن يعولوا على كل ما ورد فيها، ويحتجوا به على المؤمنين)[5].

٤- أنّ كتاب الكافي أصولا وفروعاً كتابٌ جامعٌ للأخبار والروايات وأحاديث أهل

(١) يقصد السنة.

(٢) وهذا زعمٌ مرفوض، يعوزه الدليل، وكلام إنشائي في مقامٍ خطير، لا يُقبل علميا ومنهجيّا، وهو كذبٌ وافتراء في نفس الأمر، وسوف نقف عليه بالتفصيل أثناء الكلام عن موقف السنّة من دعوى التحريف.

(٣) هكذا في الأصل. وصوابها: تؤول.

(٤) موسوعة نصوص في علوم القرآن ٤/ ٢٣، ط/ مشهد، إيران.

(٥) محاورة عقائدية ص٣٠.

البيت عليهم السلام، فهو موسوعة حديثية ليس إلاّ، وليس من المعقول أن يودع المصنف فيه آراءه الفقهية، فضلا عن فتاواه في الأمور العقائدية.

٥- إثبات القرآن من قبيل العقائد، بل هو أصل العقيدة ومنبعها، ومنه تُستقى، وهو حاكمٌ على الروايات وليس العكس، وهو متواتر وهي كلها من قبيل الآحاد، والآحاد لا يُنظر إليها في العقائد.

٦- للكليني منهج خاص به في الكافي، يتمثل في تقسيم الكتاب الواحد إلى أبواب عديدة، وتحت كل باب جملة من الأخبار والآثار، وجعل المصنِّف ترتيب هذه الأخبار حسب مراتب صحتها، ووثاقتها، فالروايات الأولى من الباب تحتلّ صدارة الصحة، في حين أن روايات آخر الباب لا تخلو من نقاش، إما لضعف السند، أو لعدم موافقة المتن لعقائد المذهب، وإجماع فحوله، وهذا لا يعني أن هذا مطرد في كل باب وكل كتاب، بل هذا هو الأعمّ الأغلب، وإلاّ فيُنظر في كلّ رواية وكل خبر على حدة، هل توافرت فيه الشروط أو لا؟ هل يُقبل أو لا يُقبل[١]؟.

٧- أفرد الكليني الروايات الشاذة والنادرة في أبواب خاصّة، بعنوان: (باب نادر)، أو (باب النوادر)، أو (بدون عنوان)، وهذا مطرد تقريباً في كلّ أبواب الكافي. وما وردَ من روايات في الكافي يُفهم منها تحريف القرآن هي من هذا النوع (باب النوادر)[٢].

٨- لم يزعم الكليني أنّ كلّ الذي رواه صحيحٌ أو معتبر، ولم يصرح بذلك، بل قال في المقدمة: (ويرجع إليه المسترشد، **ويأخذ منه** ما يريد من علم الدين، والعمل به بالآثار الصحيحة عن الصادقين عليهم السلام، والسنن القائمة التي عليها العمل..)[٣].

وقد ظنّ النوري الطبرسي ومن تبعه أنّ مجرد ذكر الرواية دليل على عقيدة المصنّف

(١) الكليني وخصومه، د. عبد الرسول عبد الغفار، ص١٨.
(٢) السابق، نفس الموضع.
(٣) مقدمة الكافي ١/ ٨.

بمقتضاها، فقال: (وهو -أي القول بالتحريف- مذهب الكليني، على ما نسبه إليه جماعة لنقله الأخبار الكثيرة الصريحة! في هذا المعنى، في كتاب الحجة خصوصا في باب النكت والنتف من التنزيل، وفي الروضة. من غير تعرض لردّها أو تأويلها، كما استظهر شارح الوافية من الباب الذي عقده لبيان أنّه لم يجمع القرآن كلّه إلا الأئمة عليهم السلام، فإنّ الظاهر من طريقته أنّه إنّما يعقد الباب لما يرتضيه)[١].

يقول الشيخ هادي معرفة: (غالبية الروايات التي أشار إليها -النوري-، إنّما أوردها الكليني إيراداً من غير التزام بصحتها. وقد صرّح العلاّمة المجلسي -في الشرح- بضعف إسنادها في الأكثر. هذا فضلا عن عدم دلالتها على التحريف ولا الإشارة إليه. بل لها معانٍ غيره)[٢].

فالكليني نفسه لم يدع الناس لأخذ كل ما فيه بل يأخذ الإنسان منه من علم الدين، وبما لا يعارض السنن القائمة التي عليها العمل، والعقائد الصارمة التي لا تقبل التشكيك أو الافتراء.

فقد يكون في نقله للخبر أو أن تكون الرواية من حيث السند لا إشكال فيها، لكن العملَ بها غير متحقق، لذا أحال على السنن القائمة التي عليها العمل[٣]، وهو ما بيّناه سابقاً من قول تصحيح العلماء للأسانيد لا لمتن الحديث.

ويقول أحد الإمامية مدافعاً عن روايات الكليني: (فحال الكليني رضوان الله تعالى عليه كحال النسائي في سننه وابن ماجة في سننه والطبراني في معاجمه وعبد الرزاق في مصنفه وابن أبي شيبة في مصنفه، فهؤلاء لم يقوموا بتصحيح وتضعيف الأحاديث التي أوردوها في كتبهم، فهل يصح القول أنهم يعتقدون بصحّة كل ما أوردوه في كتبهم لأنهم لم يبينوا حال الأحاديث من حيث الضعف؟)[٤].

(١) فصل الخطاب، النوري الطبرسي، ص٢٥، المقدمة الثالثة، الطبعة الحجرية.
(٢) صيانة القرآن من التحريف- هادي معرفة- ص٩٥.
(٣) انظر: الكليني وخصومه ص ١٩.
(٤) فصل الخطاب في تحريف كتاب رب الأرباب، محمد زكريا اللامردي، ص٨٠، ط١/ مؤسسة النجف الأشرف- ألمانيا ٢٠٠٧م.

والخلاصة: إنّ مجرد نقل الحديث لا يدلّ في رأي الإماميّة عن عقيدة ناقله، ما لم يصرّح بصحّة ما يرويه. وإذا ثَبَت هذا فليس من المقبول أن ينسب النوري الطبرسي التحريف إلى رجالات الإماميّة المُحدّثين الذين رووا روايات التحريف محلّ الإشكال، ويُعضد قوله بنقلهم، ويُقوّي على ما يظنّ نظريته برواياتهم!.

وهو ما رفضه علماء الشيعة المحققين والمجتهدين، **فالشيخ هادي معرفة** يردّ على هذا الزعم بقوله: (من سفه القول أن يُنسب إلى جماعة ما لم يقولوه وإنّما نقلوه نقلاً؟ ومجرد نقل الحديث لا ينمّ عن عقيدة ناقله ما لم يتعهد صحة ما يرويه والتزامه به، وهكذا نسبوا إلى جماعة من أعاظم أهل الحديث [كالكليني والقمي والعياشي] أنهم ذهبوا إلى القول بالتحريف، بحجّة أنهم أوردوا في كتبهم أحاديث قد تستدعي –حسب زعم الناسب– وقوع تغيير في الكتاب العزيز. وهي نسبة جاهلة لا تعتمد على أساس، وترفضه ضرورة فنّ التحقيق. وللسيد الشهرستاني الكبير –الميرزا محمد حسين الحائري [ت: ١٣١٥هـ] كان من أجلّة علماء عصره وصاحب فنون– برهان لطيف في تزييف هكذا مزعومات باطلة، ذكره في رسالة وضعها دحضاً لشبهة القائل بالتحريف، نورده هنا مع شيء من تفصيل وتوضيح حسب المناسبة. قال: إنّما تستقيم نسبة عقيدة التحريف إلى هؤلاء الأجلّاء إذا ما تجمعت هناك مقدمات أربع ضرورية: **أولاها: تعهّد** صاحب الكتاب بصحّة ما يرويه على الإطلاق تعهداً صريحاً وشاملاً. **ثانيتها:** ظهور تلكم الأحاديث في التحريف ظهوراً بيّناً بحيث لا يحتمل تأويلاً أو محامل أخر معتمدة على شواهد من عقل أو نقل متواتر. **ثالثتها:** عدم وجود معارض لها بحيث يترجح عليها حسب نظر صاحب الكتاب. **رابعتها:** حجيّة خبر الواحد عند صاحب الكتاب، كما هو حجة عند الأخباريين، في مسائل الأصول والفروع على سواء. فإذا ما توفرت المقدمات الأربع صحّت نسبة التحريف إلى أرباب تلكم الكتب المشتملة على زوايات التحريف كما زعموا)[١].

ومن أجلِ ذلك رفض علماء الشيعة الإمامية ما ينسبه النوري إلى الكليني من القول

(١) صيانة القرآن من التحريف، هادي معرفة، ص٩٣.

بالتحريف استناداً إلى إيراده في الكافي روايات قد تستدعي (تحريف الكتاب دلالة تبعية لا ذاتية)[١].

وهكذا فهناك إقرارٌ من علماء الشيعة بعدمِ صحّة كلّ الأحاديث التي رواها الكُليني، فبعضها مقبولٌ وبعضها مرفوض، وإقرار بأنّ كلّ ما روي في جانب التحريف غير مقبول، وهذا ما يعنينا فليس مهمتنا أن نحاكم الكُليني أو كتابه، في ذاته، ولكن المهم أن نعرف مدى قبولهم لتلك الروايات، ومدى إقرارهم لها.

المطلب الثالث: كيفيةُ تعامل جمهور الإمامية مع روايات التحريف وتوجيهها

أولا: ردّها والحكم بتهافتها

تكلمنا فيما سبق عن الحركة الأخبارية والحركة الأصولية، وأيّهما المعتمد لدى شيعة اليوم والأمس، وأقربهم قبولاً لدى كبار علمائهم، وأشدهم أثراً في الحوزات العلمية القائمة. وأيضاً حاولنا الوقوف عند كتاب من أشهر الكتب التي روت أخبار التحريف، وحاولنا أن نعرف كيف يتعامل الشيعة الإمامية مع هذا الكتاب ورواياته، والآن نريد أنْ نحدد القواعد العامّة، والنظريات الكليّة التي يتعامل بها العقل الإمامي مع الروايات عموماً، سواء كانت في الكافي أو في غيره، سواء اعتنقها الأخباريون أم لا، وهذه مسائل مهمّة، لأنها كالقاعدة العامّة الكليّة التي يتمّ التعامل بها مع أي رواية أو خبر تخالف تلك القاعدة أو النظرية الكليّة.

كيف يتعامل العقل الشيعي مع مرويات التحريف عموماً سواء في الكافي أو في غيره؟ وماذا يفهم العالم الشيعي منها وماذا يستنبط؟ وهل وضعَ قواعد عامّة تكون ميزاناً لهذه الروايات بغض النظر عن قلتها أو كثرتها؟ هذا ما نحاول أن نقف عليه:

لقد نقلنا آنفاً عن السيد محمد باقر الحكيم قوله: (إنّ هذا القسم –أي من الروايات الموهمة– يتنافى مع الكتاب نفسه، وقد أمر الأئمة من أهل البيت عليهم السلام، بلزوم عرض أحاديثهم على الكتاب الكريم، وأنّ ما خالف الكتاب يُضرب به عُرْضَ الحائط)[٢].

(١) صيانة القرآن من التحريف ص٩٤.

(٢) علوم القرآن- آية الله العظمى السيد محمد باقر الحكيم، ص١٢٠، ط/ مؤسسة تراث الشهيد الحكيم- النجف ٢٠١٠م.

وعن الكاشاني قوله: (وأيضاً قد استفاض عن النبي ﷺ والأئمة عليهم السلام عرض الخبر المرويّ على كتاب الله ليعلم صحته بموافقته له وفساده بمخالفته فإذا كان القرآن الذي بين أيدينا محرفا فما العرض مع أن خبر التحريف مخالف لكتاب الله مكذب له فيجب رده والحكم بفساده أو تأويله)[1].

فالتعامل مع روايات التحريف يكون بأحد طريقين:

الطريق الأول: الحكم بفسادها وبطلانها، لسندها المتهالك، ولمخالفتها لصريح القرآن.

الطريق الثاني: إذا صحّ سندها يتمّ تأويلها تأويلا حسناً تقتضيه سياقات اللغة، ودلالات الألفاظ.

والطريق الأول: يشمل مناقشة أسانيد تلك الروايات وطُرقها، **يقول السيد محمد باقر الحكيم:** (فإنّ كثيراً منها قد تمّ أخذه من كتاب أحمد بن محمد السياري، الذي تمّ الاتفاق بين علماء الرجال على فساد مذهبه وانحرافه[2]، وكتاب علي بن أحمد الكوفي الذي رماه الرجال بالكذب. وبعض هذه الروايات وإنْ كان صحيح السند إلاّ أنه لا يشكل قيمة كبيرة، وإن كان مجموع هذه الروايات وإنْ كان صحيح السند إلاّ أنه لا يشكل قيمة كبيرة، وإن كان مجموع هذه الروايات قد يوجب حصول الاطمئنان كما يقول السيد الخوئي بصدور بعضها عن الإمام عليه السلام)[3].

---

(١) تفسير الصافي ١/ ٤٦.

(٢) يقول رسول جعفريان: (إنّ أكثر روايات التحريف روايات ضعيفة ينتهي إسنادها إلى الضعفاء، والذين هم متهمون بالغلو وفساد المذهب. فقسم كبير من هذه الروايات ينتهي إلى أحمد بن محمد السياري. يقول الشيخ ميرزا مهدي البروجردي: عددتُ روايات التحريف، فرأيت أن أكثر من ١٨٨ منها ينتهي إلى السياري، ولكنا عددنا هذه الروايت فرأينا أنها أكثر من ثلاثمائة حديث عنه). أكذوبة تحريف القرآن، ص٨٠. ويقول علماء الحديث عنه: (ضعيف الحديث فاسد المذهب)، (ضعيف، متهالك غال منحرف). السابق ص٨١.

(٣) علوم القرآن- محمد باقر الحكيم- ص١١٦.

ولا يستنكف علماءُ الشيعة أن يردوا روايات ويحكموا بوضعها وتهافتها إذا خالفت العقائد الثابتة، أو كانت مدخلا للقول بالتحريف، حتى ولو كانت في أصحّ كتبهم: الكافي[1].

وتلك التي يدعو الخوئي للاطمئنان بصدور بعضها عن الإمام بسبب صحة الأسانيد لبعضها أو كثرة الطرق، لا تؤخذ على ظاهرها بل تأتي المرحلة الثانية وهي مرحلة تأويلها.

ثانياً: تأويل الروايات الصحيحة

وتنقسم هذه المرحلة إلى أقسام أربعة[2]، ويمكن تلخيصها كالآتي:

القسم الأول: نصوص مصرحة بوقوع التحريف

وتكون باستعمال لفظ «التحريف»، ووصف القرآن الحكيم به. مثل:

١- عن أبي ذر قال: لّما نزلت هذه الآية: ﴿ يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ﴾ [آل عمران: ١٠٦]. قال رسولُ الله ﷺ: «**ترد أمتي عليّ يوم القيامة على خمس رايات..**»، ثم ذكر أنّ رسول الله ﷺ يسأل الرايات عمّا فعلوا بالثقلين فتقول الرواية الأولى: «**أما الأكبر فحرفناه ونبذناه وراء ظهورنا، وأمّا الأصغر فعاديناه وأبغضناه وظلمناه**». وتقول الرواية الثانية: «**أما الأكبر فحرفناه ومزقناه وخالفناه، وأما الأصغر فعاديناه وقاتلناه**»[3].

٢- عن جابر الجعفي عن أبي جعفر عليه السلام قال: دعا رسول الله ﷺ بمنى فقال: «**أيها الناس إني تارك فيكم الثقلين ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا، كتاب الله وعترتي والكعبة والبيت الحرام**»، ثم قال أبو جعفر عليه السلام: (**أمّا كتاب الله فحرفوا، وأما الكعبة فهدموا، وأما العترة فقتلوا، وكل ودائع الله قد نبذوا ومنها قد تبرؤوا**)[4].

---

(١) انظر: نقد الفكر الديني عن الشيخ مرتضى مطهري ص١٤١، وانظر: لطائف المنة في بيان حقيقة الخلاف بين الشيعة والسنة، تاج الدين الهلالي [مفتي استراليا]، ص٣٤، د.ت.

(٢) انظر: علوم القرآن، محمد باقر الحكيم ص١١٦.

(٣) بحار الأنوار، المجلسي، ٣٧/ ٣٤٦، وانظر: علوم القرآن لمحمد باقر الحكيم ص١١٦.

(٤) بحار الأنوار، ٢٣/ ١٤١.

٣- قال علي بن سويد: كتبت إلى أبي موسى عليه السلام وهو في الحبس كتاباً..، إلى أن ذكر جوابه عليه السلام بتمامه، وفيه قوله عليه السلام: «**اؤتمنوا على كتاب الله فحرفوه وبدلوه**»[1].

٤-عن عبد الأعلى قال: «قال أبو عبد الله عليه السلام: **أصحابُ العربية يحرفون كلام الله عزّ وجل عن مواضعه**»[2].

يقول السيّد الخوئي في شأن هذه الرواية ونحوها، المُصرّحة بالتحريف: (إنّ الظاهر من الرواية تفسير التحريف باختلاف القرّاء، وإعمال اجتهاداتهم في القراءات. ومرجعُ ذلك إلى الاختلاف في كيفية القراءة مع التحفظ على جوهر القرآن وأصله، فهذه الرواية لا مساس لها بمسألة التحريف بالمعنى المتنازع فيه)[3].

ويقول السيد باقر الحكيم: (ولا دلالة في هذه الروايات –المصرحة بالتحريف- جميعها على وقوع التحريف في القرآن الكريم بمعنى الزيادة والنقيصة، وإنما تدل على وقوع التحريف فيه بمعنى حمل بعض ألفاظه على **غير معانيها المقصودة لله** سبحانه، ومن ثمّ تحريفها عن أهدافها ومقصودها)[4]. فالسيّد باقر الحكيم يذهب إلى القول بأنّها من التحريف المعنويّ، ولا يستفاد منها وقوع زيادة أو نقصان.

ولا نريد أنْ نقيم المعارك حول مدى صلاحية هذا التأويل أو ذاك، ومدى صلاحية فهم النصّ؛ لأننا لو حاكمناهم فبقواعدنا ومناهجنا، وهم لا يلتزمون بها ولا يتحاكمون إليها. لكننا نريد أن نتفق في الملامح العامّة والخطوط العريضة، هل يؤمن الإمامية بظاهر تلك الروايات التي تفيد التحريف؟ والجواب: أنهم لا يؤمنون بها، بل يقومون بتأويلها، حتى ولو كان تأويلهم بعيداً متعسفا، أو ببطلانها حتى ولو كان سندها صحيحا على شرط المصنّف. وبناء على ذلك سوف

(١) بحار الأنوار: ٢/ ٨٢.

(٢) انظر: البيان للخوئي ٢٢٨، ولم أعثر عليه فيما بين يدي من مصادر على حد بحثي.

(٣) البيان في تفسير القرآن ص٢٢٩.

(٤) علوم القرآن ص١١٦.

نحكم عليهم، هل يؤمنون بثبوت القرآن أم لا؟! ولا نريد أن نلزمهم بتلك الروايات طالما أنهم لم يلتزموا بها، ويسعون لنبذها أو تأويلها.

ويقول د. فتح الله المحمدي حول هذا النوع من الروايات [المُصرّح فيها بوقوع التحريف]: (يتبين من مضامين الروايات والقرائن والشواهد التي فيها، أنّ لفظ التحريف في نوع تلك الروايات بمعنيين: أحدهما: حمل الآيات على غير معانيها وهو التحريف المعنوي، والآخر بمعنى اختلاف القراءات، وواضح أنّ التحريف بهذين المعنيين بعيد عن محلّ النزاع الذي هو التحريف بمعنى النقص أو الزيادة في القرآن)[1].

وفي مثل هذا النوع من الروايات يقول **السيد الخوئي** أيضاً: (فهي ظاهرة في الدلالة على أنّ المراد بالتحريف حمل الآيات على **غير معانيها** الذي يلازم إنكار فضل أهل البيت عليهم السلام، ونصب العداوة لهم وقتالهم. ويشهد لذلك صريحاً نسبة التحريف إلى مقاتلي أبي عبد الله عليه السلام في الخطبة المتقدمة، ورواية الكافي عن الإمام الباقر عليه السلام حيث قال عليه السلام: «وكان من نبذهم الكتاب أنهم أقاموا حروفه وحرّفوا حدوده»)[2].

ويقول العلاّمة محمد هادي معرفة: (إن التحريف في اللغة وفي مصطلح الشرع [في الكتاب والسنة] يراد به التحريف المعنوي، أي تفسيره بغير الوجه المعبّر عنه بالتأويل الباطل وهو المراد في هذه الروايات، ويشهد لذلك ما ورد عن الإمام الباقر عليه السلام في تقسيم القارئين للقرآن: «ورجل قرأ القرآن فحفظ حروفه وضيع حدوده»، فجاء استعمال التضييع موضع التحريف، وتضييع حدود القرآن هو تركها وعدم العمل وفقها، كما كان المراد من تحريفها: عدم وضعها في مواضعها، لأنّه مأخوذ من الحرف بمعنى الجانب)[3].

وقد استنبط هذا المعنى وفهم نفس الفهم لتلك الروايات المصرحة بالتحريف جملة

(١) سلامة القرآن من التحريف- د. فتح الله المحمدي- ص٧٢.

(٢) البيان ص٢٢٩. ويذهب د. فتح الله المحمدي أن هذا النوع بمعنى اختلاف القراءات وليس من قبيل الزيادة أو النقصان. انظر: سلامة القرآن من التحريف ص٧٢، ص٧٤.

(٣) صيانة القرآن عن التحريف، العلاّمة محمد هادي معرفة، ص٢٥٩.

آخرون من العلماء والفقهاء الإمامية –على نحو ما قال د. فتح الله المحمدي[(١)]– منهم: العلاّمة الشيخ محمد جواد البلاغي[(٢)]، والشيخ عبد الحسين الأميني[(٣)]، والشيخ محمد هادي الميلاني[(٤)].

القسم الثاني: ذكر أسماء أئمة أهل البيت

هناك روايات تدلّ على أنّ القرآن قد أورد **أسماء بعض أئمة أهل البيت**، وأخرى تتحدث عن خلافتهم وإمامتهم بشكل صريح. ومنها:

١ – عن الحسن عليه السلام: «**ولايةُ علي بن أبي طالب مكتوبة في جميع صحف الأنبياء، ولن يبعث الله رسولاً إلا بنبوة محمد وولاية وصيّه صلى الله عليهما وآلهما**»[(٥)].

٢ – رواية العياشي عن الصادق عليه السلام: «**لو قرئ القرآنُ كما نزل لألفيتنا فيه مسمّين**»[(٦)].

٣ – رواية الكافي والعياشي عن الأصبغ بن نباتة قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: «**القرآنُ نزل على أربعة أرباع: ربع فينا وربع في عدونا، وربع سنن وأمثال، وربع فرائض وأحكام ولنا كرائم القرآن**»[(٧)].

وحاول علماءُ الإمامية أن يخرجوا من مأزق هذه الروايات، فقالوا بأنها لا تدلّ على التحريف في ألفاظ القرآن، ولكن يُراد بها ذكر السمات والنعوت الدالّة على فضيلة الاختصاص بحيث لا يبقى غبار عند ذي حجى[(٨)]، وهو تأويل متعسّف جدًّا، كما ترى.

---

(١) سلامة القرآن من التحريف ص٧٤.

(٢) آلاء الرحمن في تفسير القرآن ١/ ٢٦.

(٣) الغدير ٣/ ١٠١.

(٤) نقلا عن: سلامة القرآن من التحريف – د. فتح الله المحمدي – ص٣٢.

(٥) الكافي ١/ ٤٣٧، رقم ٦.

(٦) تفسير العياشي ١/ ١٣، رقم ٤.

(٧) السابق ١/ ٩، والكافي ٢/ ٦٢٧.

(٨) انظر: سلامة القرآن من التحريف – د. فتح الله المحمدي – ص٨٢.

ودللوا على ذلك بما رواه الكُليني بإسناده عن أبي بصير قال: «سألتُ أبا عبد الله عن قوله تعالى: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ﴾ [النساء: ٥٩]، قال: نزلت في علي والحسن والحسين، قلت: إنّ الناس يقولون: فما باله لم يسمّ عليًا وأهل بيته في كتاب الله! قال عليه السلام: قولوا لهم: إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله نزلت عليه الصلاة، ولم يسمّ لها ثلاثاً ولا أربعاً، حتى كان رسول الله صلى الله عليه وآله الذي فسّر لهم ذلك»[(١)].

يقول **السيّد الخوئي** مُعقّبًا على تلك الرواية: (هذه الرواية الصحيحة حاكمة على جميع تلك الروايات وموضّحة للمراد منها: أي أنّ ذكرهم عليهم السلام في الكتاب إنّما كان بالنعوت والأوصاف، لا بالتسمية المتعارفة)[(٢)].

ويردّ **الإمام الخميني** على من يستدلّ بهذه الروايات في القول بالتحريف فيقول: (لو كان الأمر كذلك أي كون الكتاب الإلهي مشحوناً بذكر أهل البيت وفضلهم وذكر أمير المؤمنين وإثبات وصايته وإمامته بالتسمية، فلم لم يحتج بواحد من تلك الآيات النازلة والبراهين القاطعة من الكتاب الإلهي أمير المؤمنين وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام، وسلمان وأبو ذر والمقداد وعمّار وسائر الأصحاب الذين كانوا لا يزالون يحتجون على خلافته عليه السلام. ولِمَ تشبث عليه السلام بالأحاديث النبوية والقرآن بين أظهرهم)[(٣)].

ويُمكن أنْ نحصر اتجاهات الردّ [التي مارسها علماء الشيعة] على هذه النوعية من الروايات في أربع نقاط:

الأولى: قالوا: إنّ بعض التنزيل ليس من القرآن الكريم، وإنما هو مما أوحي إلى النبيّ ﷺ مما هو ليس من قبيل القرآن، بل أوحي إليه على سبيل التفسير لبعض الآيات القرآنية، لا جزءً من القرآن نفسه[(٤)].

---

(١) الكافي ١/ ٢٨٦.

(٢) البيان في تفسير القرآن – الخوئي – ص٢٣١.

(٣) أنوار الهداية – الخميني – ص٨٣.

(٤) انظر: البيان للخوئي ص٢٢٥، وعلوم القرآن للسيد محمد باقر الحكيم ص١١٧، وتفسير آية الله حسين فضل الله ١٣/ ١٤٥.

ولا ننسى في هذا المقام أن نُذكّر أنها روايات آحاد، لا تفيد في العقائد، وهي أيضاً إذا عُرضت على القرآن خالفته، فإمّا نبذها والحكم بفسادها، وإمّا تأويلها تأويلاً لائقا[1].

الثانية: رفض هذه الروايات إن لم يمكن تأويلها وتفسيرها بطريقة تنسجم مع القول بصيانة القرآن من التحريف، لأن القرآن هو الأصل. وذلك لسببين:

أ) مخالفةُ هذه الروايات لصريح القرآن، وقد وردت نصوص كثيرة عن أهل البيت تدل على ضرورة عرض أخبار أهل البيت على القرآن الكريم، قبل الأخذ بمضمونها، مثل قول الصادق عليه السلام: «الوقوف عند الشبهة خير من اقتحام الهلكة، إنّ على كل حق حقيقة، وعلى كل صواب نوراً فما وافق كتاب الله فخذوه، وما خالف كتاب الله فدعوه»[2].

ب) مخالفة هذه الروايات للأدلة المتعددة الأخرى والثابتة، مثل: جمع القرآن، وتدوينه، وكتابته في عهد النبي والصحابة من بعده، وحفظ الصحابة له كتابة وشفاهةً، وما أشبه.

الثالثة: هناك نصوص صريحة، وقرائن تاريخية تدل على عدم ورود أسماء أئمة أهل البيت في القرآن بشكل صريح. يقول **السيد محمد باقر الحكيم:** (ومن هذه القرائن: حديث الغدير[3]،

---

(١) والأولى أن نرفضها ونبين ضعف الكتب التي جاءت فيها، فلا تكون مصادر للاعتقاد أصلاً، لأنّنا لو حكمنا بالضعف على روايات التحريف، وهي كذلك في نفس الأمر، فقد تكون روايات العقائد ضعيفة في نفس الأمر، والعقائد لا تثبت بالظنّ.

(٢) الوسائل ٨/ ٨٦ ح٣٥.

(٣) حديث الغدير هو: «من كنتُ مولاه فعليّ مولاه، أنت مني بمنزلة هارون من موسى، إلاّ أنّه لا نبيّ بعدي»، سنن ابن ماجة، باب فضل عليّ بن أبي طالب، ١/ ٤٥، وسنن النسائي، باب فضائل علي رضي الله عنه، ٧/ ٣٠٩، ومصنف بن أبي شيبة، باب فضائل عليّ بن أبي طالب ٦/ ٣٦٦، ومسند أحمد، باب فضائل علي عليه السلام ٢/ ٥٧٢، مستدرك الحاكم، باب مناقب أمير المؤمنين عليّ رضي الله عنه، ٣/ ١١٨، وقال: على شرط الشيخين، وصححه الذهبي. وهو موجود بألفاظ أخرى عند مسلم، شرح مسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل عليّ بن أبي طالب، ١٥/ ١٧٩، وفيه: «أذكركم الله في أهل بيتي»، باب من فضائل عليّ بن أبي طالب. لكن الشيعة يستدلون بمجمل هذه الروايات على اختلاف ألفاظها، بالنصّ على أمير =

حيث نعرف منه أنّ الظروف التي أحاطت بقضيّة الغدير تنفي أن يكون هناك تصريح من القرآن باسم علي عليه السلام، وإلاّ فلماذا يحتاج النبي ﷺ إلى تأكيد بيعة علي عليه السلام، وحشد هذا الجمع الكبير من المسلمين من أجل ذلك؟ بل لماذا يخشى الرسول الناس في إظهار هذه البيعة إذا كان قد صرّح القرآن بتسميته ومدحه؟ الأمر الذي أدى إلى أن يؤكد القرآن الكريم عصمة الله له من الناس في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَتَهُۥۚ وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾ [المائدة: ٦٧]. ومن هذه القرائن أيضاً: إنّ التاريخ لم يحدثنا أنّ علياً أو أحداً من أصحابه احتجّ لإمامته بذكر القرآن لاسمه، مع أنهم احتجوا على ذلك بأدلة مختلفة، ولا يمكن أن نتصور إهمال هذا الدليل لو كان موجوداً. ومن هذه القرائن: هذا النصّ الذي يتحدث عن عدم وجود اسم علي عليه السلام في القرآن: «عن أبي بصير قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ..﴾ [النساء: ٥٩]. فقال: نزلت في علي بن أبي طالب والحسن والحسين عليهم السلام، فقلت له: إنّ الناس يقولون: فما له لم يسمّ علياً وأهل بيته عليهم السلام في كتاب الله؟ قال: فقال: قولوا لهم: إنّ رسول الله ﷺ نزلت عليه الصلاة ولم يسم الله لهم ثلاثا وأربعا حتى كان رسول الله ﷺ هو الذي فسّر ذلك لهم، ونزلت عليهم الزكاة ولم يسمّ لهم من كل أربعين درهماً درهم..»[1]. وهذا الحديثُ يكون مبينا للمعنى المراد من الأحاديث التي ساقتها الشبهة، ومقدّما عليها؛ لأنه يقف منها موقفَ المفسر، وينظر إلى موضوعها، ويوضّح عدم ذكر القرآن لأسماء الأئمة صريحاً)[2].

الرابعة: قالوا إنّ لهذه الروايات أصلاً عند أهل السنة، فما رواه الكليني بسنده عن أبي الحسن عليه السلام قال: «ولاية علي بن أبي طالب مكتوبة في جميع صحف الأنبياء، ولن يبعث الله رسولاً إلا بنبوة محمد وولاية وصيّه، صلى الله عليهما وآلهما»، له أصلٌ في كتب السنة، فقد

= المؤمنين عليّ، رضي الله عنه. قلتُ: ولا دلالة قطعية فيها على النصّ على أمير المؤمنين عليّ كرم الله وجهه. ولم يحتج عليّ ولا غيره من الصحابة بهذا الحديث على أحقيته بالخلافة في موطن الخلاف!.

(١) الكافي ١/ ٢٨٦.

(٢) علوم القرآن- السيد محمد باقر الحكيم- ص١١٩.

رواه الحاكم الحسكاني بسنده عن عبد الله بن مسعود، قال: قال النبي ﷺ: «يا عبد الله أتاني الملك فقال: يا محمد ﴿وَسْئَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَآ﴾ [الزخرف: ٤٥] على ما بعثوا؟ قلتُ: على ما بعثوا؟ قال: على ولايتك وولاية علي بن أبي طالب»[١]. ورواه أيضاً الحاكم صاحب المستدرك، في كتابه: «معرفة علوم الحديث»[٢].

وهكذا رواه عنه ابن عساكر في ترجمة أمير المؤمنين من تاريخ مدينة دمشق. ورواه الخوارزمي في «مناقب أمير المؤمنين»، والثعلبي في تفسير الآية الكريمة من تفسيره[٣].

وهكذا حاولوا أن يُعضدوا رواياتهم بروايات من كتب السنّة، بغضّ النظر هل هي صحيحة أو ضعيفة؟!. وهذا تأكيد للفكرة بأيّ طريق وبأيّ سبيل، وهذا غير مقبول منهجيًّا.

فيقول د. فتح الله المحمدي: (وعلى أي حال فلو لاحظنا الروايات التفسيرية عند الفريقين بشكل جيد لاتضح لنا أنّ نزول كثير من الآيات وتأويلها إنّما هو في عترة النبي ﷺ وبالأخصّ أمير المؤمنين عليه السلام، وهذه النكتة ليست بخافية على أهل التحقيق، فعلى سبيل المثال: أخرج ابن عساكر عن ابن عباس، قال: «**ما نزل في أحد من كتاب الله تعالى ما نزل في عليّ**»[٤]. وأخرج الطبراني وابن أبي حاتم عن ابن عبّاس قال: «**ما أنزل الله يا أيها الذين آمنوا إلاّ وعليّ أميرها وشريفها، ولقد عاتب الله أصحاب محمّد في غير مكان وما ذكر عليًّا إلاّ بخير**»[٥])[٦].

---

(١) شواهد التنزيل ٢/ ٢٢٢. ط/ مجمع إحياء الثقافة الإسلامية- قم ١٤١١هـ.

(٢) معرفة علوم الحديث، آخر النوع (٢٤)، ص٩٦، ت: د. السيد المعظم حسين، ط/المدينة المنورة ١٣٩٧هـ.
قال الحاكم: تفرد به عليّ بن جابر، عن محمد بن خالد، عن محمد بن فضيل، ولم نكتبه إلا عن ابن مُظَفَّر، وهو عندنا حافظ ثقة مأمون.
قلتُ: والحديث ليس موجوداً في أيّ كتاب من كتب السنّة الصحاح، بل لم يروه الحاكم نفسه في مستدركه وذكره في نوع الغريب في معرفة علوم الحديث. فهو حديثٌ ضعيف، ولم يتابع عليه.

(٣) انظر: سلامة القرآن من التحريف، د. فتح الله المحمدي، ص٨٠.

(٤) تاريخ دمشق، ٢/ ٤٢٨، ترجمة أمير المؤمنين عليّ.

(٥) المعجم الكبير ١١/ ٢٦٤، رقم ١١٦٨٧.

(٦) انظر: سلامة القرآن من التحريف- د. فتح الله المحمدي- ص٨٠.

وهكذا حاول رجال الإماميّة أن يبرهنوا على صحّة موقفهم بتلك الروايات والأقوال الواردة في كتب السنة، وبأنهم لم يقصدوا ذكر الأسماء حقيقة، بل بالنعوت والصفات.

القسم الثالث: روايات تدل على الزيادة والنقصان

وهناك روايات تدلّ على وقوع زيادة ونقصان (مجتمعين) في القرآن، وتدلّ على أنّ جمع القرآن شهد وضع بعض الكلمات الغريبة من القرآن مكان بعض الكلمات الأخرى. مثل:

١- عن حريز عن أبي عبد الله عليه السلام قال: **﴿صراط من أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين﴾**[١].

٢- عن هشام بن سالم قال: سألتُ أبا عبد الله عليه السلام عن قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحًا وَءَالَ إِبْرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمْرَٰنَ..﴾ [آل عمران: ٣٣]. قال: «هو آل إبراهيم وآل محمّد على العالمين، فوضعوا اسماً مكان اسم».

كيف يقف العقل الشيعي الإمامي أمام هذا النوع من الروايات؟ يمكننا القول أنّهم قد وضعوا قواعد عامّة يسيرون عليها للخروج من حرج تلك الروايات، وهي القول بفساد الرواية، أو تأويلها كما بيّنا من قبل. وهنا يردون على هذا القسم بردين:

---

(١) وروى هذا الحديث بسنده ابن أبي داود في كتابه: «المصاحف» ص٢٨٤، في مصحف عمر بن الخطاب، ورواه أبو عبيد القاسم بن سلام بسنده عن الأعمش، في: «فضائل القرآن» ص٢٣٢، وأورده ابن كثير في تفسيره ١/ ٢٨، وقال: هذا إسناده صحيح، وكذلك حكي عن أبي بن كعب أنه قرأ كذلك، وهو محمولٌ على أنّه صدر منهما على وجه التفسير؛ انتهى. قلتُ: استعمل ابنُ كثير التأويل أمام تلك الرواية الموهمة بالتحريف، وعلى الرغم أنه تأويل متعسف وبعيد، لأن ابن أبي قرأها في الصلاة، والصلاةُ لا يُقرأ فيها سوى القرآن، لكن لا ننسى أنه خبر آحاد، ولا يفيد هنا في العقائد، وإنْ لم يمكن تأويله فيجب ردّه. وسنزيد هذا وضوحاً في موقف أهل السنة من التحريف بعد قليل. وذهب بعض الباحثين إلى نسخها، فيقول د. محب الدين واعظ: (يستشكل حملها على التفسير لأنه قرأها في الصلاة، ولا تصح الصلاة إلا بالقرآن،، فيحمل على أنها من الأحرف التي نسخت). (انظر: هامش المصاحف لابن أبي داود ص٢٨٦، ط٢/ دار البشائر ٢٠٠٢م). كذا قال! ولا دليل على أنّها نُسخت، والأفضل أن نقول بأنها من روايات الآحاد التي لا يُعتد بها في العقائد. وذكرتُ هذه الرواية هنا لتعلم أنّ الروايات ليست حجة على الكتاب نفسه، ولا يُمكن أن تُتهم فئة بالقول بالتحريف لمجرد وجود روايات دالّة على ذلك!.

أ ـ أنّ هذا القسم يتنافى ويتناقض مع القرآن نفسه، وقد أمر الأئمة بلزوم عرض الروايات على القرآن وأنّ ما خالف القرآن يُضرب به عُرض الحائط.

ب ـ إجماعُ أُمّة الإسلام بكل طوائفها[1] على عدم وقوع التحريف في الكتاب العزيز، بالزيادة، علاوة على وجود نصوص كثيرة تدل على عدم وجود مثل هذا التحريف.

القسم الرابع: روايات تدلّ على النقص في القرآن

وهناك روايات تدلّ على أنّ القرآن اكتنفه النقصان فقط؛ مثل رواية الكُليني في الكافي عن أحمد بن محمد بن أبي النصر قال: «دفع إليّ أبو الحسن عليه السلام، مصحفاً، وقال: لا تنظر فيه. ففتحته وقرأت فيه: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا..﴾، فوجدتُ فيه اسم سبعين رجلاً من قريش بأسمائهم وأسماء آبائهم. قال: فبعثَ إليّ: ابعث إليّ بالمصحف»[2].

قلتُ: ولا دليل في هذه الرواية أنّ ذلك المصحف يحوي قرآناً فحسب، فربّما كان ما فيه من قبيل تفسير القرآن، وفهم صاحبه للآيات، ولذلك منعه من فتحه، كي لا يختلط عليه الأمر، ويظنّ التفسير قرآناً، وهو ما سنفرده في المبحث التالي: «مصاحف الشيعة».

يقول **السيد باقر الحكيم**: (ويناقش هذا القسم بأنّ الزيادة الموجودة في مصحف أبي الحسن عليه السلام، أو غيره تحمل على ما سبقت الإشارة إليه من أنّها في مقام تفسير بعض الآيات؛ وفي المورد الذي لا يمكن أن يتمّ فيه مثل هذا الحمل والتفسير، لابد من طرح الرواية تمسكاً بالكتاب الكريم، الذي أمرنا أهل البيت عليهم السلام، بعرض أحاديثهم عليه قبل الأخذ بمضمونها)[3].

وهذه الروايات التي تفيد النقص في القرآن تتفرع إلى عدّة فروع[4]:

(١) شذوذ بعض الحمقى لا يخرم الإجماع.
(٢) الكافي ٢/ ٦٣٢ ح١٦.
(٣) علوم القرآن- محمد باقر الحكيم- ص١٢٠.
(٤) انظر: سلامة القرآن من التحريف، د. فتح الله المحمدي، ص٨٤.

الفرع الأول: فرعٌ يدلُّ صراحة على أنّه شرح وتفسير للآية. ومثاله:

١- ما رواه الكُليني بسنده إلى أمير المؤمنين عليّ عليه السلام أنه قرأ: ﴿وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ﴾ [البقرة: ٢٠٥]، وعقّبها بقوله: «بظلمه وسوء سريرته»[1]. فقد فسّر كيفية الإهلاك بسوء سريرته وظلمه، لا بشيء آخر.

٢- روى الكليني بسنده عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام في قوله تعالى: ﴿وَإِن تَلْوُوا أَوْ تُعْرِضُوا﴾، قال: وإن تلووا الأمر وتُعرضوا عمّا أُمرتم به ﴿فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ [النساء: ١٣٥][2].

الفرع الثاني: روايات ورَدَ فيها ألفاظ: «التنزيل»، «التأويل»، ونحوهما. ومثاله:

١- روى الكليني بسنده إلى محمد بن خالد عن الإمام الصادق عليه السلام أنّه قرأ: ﴿**وكنتم على شفا حفرة من النار فأنقذكم منها -بمحمد**﴾، قال: «هكذا والله نزل بها جبرائيل على محمد عليه السلام»[3].

٢- روى الكليني بسنده عن الإمام الباقر عليه السلام في قوله تعالى: ﴿فَأَبَىٰ أَكْثَرُ النَّاسِ﴾ [الإسراء: ٨٩]، قال: «بولاية عليّ»، ثم تلا: ﴿إِلَّا كُفُورًا﴾، ثمّ قال عليه السلام: «هكذا نزل جبرائيل بهذه الآية».

٣- وروى الكليني أيضاً بسنده عن عمار الساباطي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال تعالى بشأن عليّ عليه السلام: ﴿أمّن هو قانت آناء الليل ساجداً وقائماً يحذر الآخرة ويرجو رحمة ربه قل هل يستوي الذين يعلمون -أن محمداً رسول الله- والذين لا يعلمون -أنّ محمداً رسول الله وأنه ساحر كذاب- إنما يتذكر أولوا الألباب﴾، ثمّ قال أبو عبد الله عليه السلام: «هذا تأويلٌ يا عمّار»[4].

(١) الكافي ٨/ ٢٨٩، رقم ٤٣٥.
(٢) الرواية في الكافي ١/ ٤٢١ رقم ٤٥.
(٣) الكافي ٨/ ١٨٢، رقم ٢٠٨. وهم يستدلون هنا بأحاديث ضعيفة، فالسند هنا منقطع، فكيف ينسب الإمام الصادق شيئاً إلى النبي ﷺ؟!
(٤) الكافي ٨/ ٢٠٤- ٢٠٥، رقم ٢٤٦.

يقول د. فتح الله المحمدي: (فهذه الأحاديث وأمثالها لا دلالة فيها على أنّ هذه الزيادات كانت من القرآن وقد أسقطت منه بالتحريف بل الصحيح أن تلك الزيادات جاءت بعنوان التأويل وما يؤول إليه الكلام أو بعنوان التنزيل من الله شرحاً للمراد ولا يلزم كلّ ما نزل من الله أن يكون من الوحي القرآني[1]، وقد مضى تحقيقه فراجع)[2]. ونقل المحمدي عن ابن طاووس قوله: «كان اللفظ المنزل في ذلك على النبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم بعضه قرآناً وبعضه تأويل»)[3].

ولا ننسى أنّ هذه من روايات الآحاد –وبعضها منقطع وضعيف–، فإنْ صحّت وكان لها تأويل وتفسير مناسب فتُقبل، وإلاّ فلا. فالآحاد لا يؤخذ به ولا يُعتدّ به في العقائد، علاوة على أنّ القرآن كله متواتر، فيثبت أنّ تلك الزيادات ليست من قبيل القرآن، بل من قبيل التفسير والشرح، إنْ صحّت، وهي في جلّها لا تصح.

الفرع الثالث: روايات لبيان أبرز المصاديق وأكملها، ومثاله: ما رواه الكليني[4]، قرأ رجل عند أبي عبد الله عليه السلام: ﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ [التوبة: ١٠٥]، فقال: «ليس هكذا هي، إنّما هي: والمأمونون، فنحن المأمونون»[5].

ويُعلّق د. المحمدي على هذا بقوله: (فقوله: «ليست هكذا هي» –على فرض صدور

(١) لابد من إثبات أنها أحاديث مسندة إلى النبيّ ﷺ حتى تُقبل، ثم بعد ذلك يُبحث عن تأويلها تأويلاً مناسباً، أمّا أنْ يُتعامل مع المنقطع والضعيف كأحاديث صحيحة، في مرتبة المُنّزل من عند الله، فهذا خبَلٌ، وأيّ خبل! أهذا كله من أجل أن لا نحكم بضعفها وبطلانها، حتى ولو ورَدَت في كتبِ الروايات لديهم، أو نُسبت إلى الصادق أو غيره؟! يجبُ أن نحافظ على قداسة النصّ القرآنيّ وننبذ ما سواه، وما عارضه، ولا كرامة.

(٢) سلامة القرآن من التحريف ص٨٥.

(٣) سلامة القرآن من التحريف ص٨٦. التنزيل من الله شرحاً للمراد عن طريق الوحي لا إشكال فيه عند السنّة كذلك، ويكون حينئذ من قبيل السنّة أي: أنّ الوحي ينزل على الرسول ﷺ بالمراد. أمّا إذا أُريد التنزيل من الله عن طريق الوحي لغير النبيّ فهو كذب وكفر بحقيقة الوحي. انظر: المدخل لدراسة القرآن، أبو شهبة، ص٦٨.

(٤) بإسناد مقطوع.

(٥) الكافي ١/ ٤٢٤، رقم ٦٢.

الرواية–، أي لا يذهب وهمك إلى إرادة عموم المؤمنين وإنما هم المؤمنون الكاملون المراد بهم المسؤولون خاصة)[1].

ويقول المجلسي في شرح الرواية: (أي ليس المراد بالمؤمنين هنا ما يقابل الكافر ليشمل كلّ مؤمن، بل المراد بهم الكمّل من المؤمنين وهم المأمونون عن الخطأ المعصومون عن الزلل وهم الأئمة عليهم السلام)[2].

الفرع الرابع: روايات وردت في مقام تحديد الآيات القرآنية، ومثاله: ما رواه الكليني بسند عن هشام بن سالم [أو هارون بن مسلم كما في نسخ أخرى] عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «إنّ القرآنَ الذي جاءَ به جبرائيل إلى محمّد صلى الله عليه وآله سبعة عشر ألف آية»[3].

وجاءت الرواية في نسخ أخرى من الكافي ذُكر فيها: «سبعة آلاف»، فقد أخرج المحدث الفيض الكاشاني شارح الكافي، الحديث المذكور هكذا: «إنّ القرآن الذي جاء به جبرائيل إلى محمّد صلى الله عليه وآله وسلّم سبعة آلاف آية»[4]، ورواه أيضاً في هامش تفسيره عن الكافي بلفظ «سبعة آلاف»[5].

وعلماء الشيعة يعتبرون هذه الروايات سيقت في مقام بيان الكثرة والتقريب لا تحقيق العدد لأن عدد آي القرآن بين الستة والسبعة آلاف، ويرون أنّه لا يمكن الالتزام بما يقتضيه هذا الحديث القائل بأن القرآن سبعة عشر ألف آية، والذي يقتضي وقوع التحريف فيه بالنقصان[6]. علاوة على أنّه من أخبار الآحاد فكيف يقضي الآحاد على المتواتر؟ وكيف يُقدّم عليه؟ إنّ إعمال القواعد الحديثية تقتضي أن يُقدم الأصح على الصحيح، ومن ثمّ المتواتر على الآحاد[7].

(١) سلامة القرآن من التحريف ص٨٦.

(٢) مرآة العقول ٥/ ٧٩.

(٣) الكافي ٢/ ٦٣٤، رقم ٢٨.

(٤) الوافي ١/ ٢٧٤، ونسخة الكافي التي كتب عليها الكاشاني شرحه هي من جملة نسخ الكافي المعتمدة.

(٥) تفسير الصافي للفيض الكاشاني ١/ ٤٩.

(٦) انظر: سلامة القرآن من التحريف ص٨٧.

(٧) قلتُ: هناك طريق واحد للتعامل مع هذه الروايات المخرّفة، هو ردّها والحكم بتهافتها وبطلانها، فلا يليق أن =

خلاصة القول فيما سبق

يمكننا القول أنّ مدار التعامل مع الروايات السابقة وفروعها، على أمرين: **إمّا التأويل، وإمّا البطلان.**

ويقول علماء الشيعة بأنّ هذا الكلام –عن التحريف– إنّما هو كلام نظريّ محض، لا علاقة له بالواقع العملي، ولم ينسحب في أيّ فترة من فترات التاريخ على حياةِ الأُمّة وحياةِ الناس[1]. وهو ما عبّر عنه العلاّمة حسين **فضل الله** بقوله: (وعلى ضوء ذلك نلاحظ أنّ أيّ فريق يتحدث عن مثل هذه التحريفات زيادة أو نقصاناً، لم يستطع مسّ النصّ القرآني وسلامته على مستوى الواقع في حياة الناس، فلم يحدث في شرق البلاد الإسلامية أو غربها أن وجدت ولو نسخة واحدة، تحملُ أيّة زيادة أو نقصان في الكلمات المنسوبة إلى النصّ القرآني، مما يدلّ على عبثية هذا النوع من النقل أو الاعتقاد وعدم قدرته على النفاذ إلى واقع المسلمين، فقد بقي ذاك الادعاء مجرد رواية في هذا الكتاب أو ذاك، ككثير من الروايات التي تتناقلها الكتب دون إحداث أيّ تأثير إيجابي في المسيرة الفكرية والعملية العامّة)[2].

المطلب الرابع: مصاحف الشيعة

أولاً: حقيقةُ مُصحف عليّ

عليّ كرّم الله وجهه والقرآن

كان الإمام علي كرم الله وجهه من كبار حفظة كتاب الله، وكُتّابه، وأهل السنة لا يشكّكون في ذلك، فمكانةُ عليّ عندنا أشهر من أن تُشهر، وأكثر من أن تُحصر، ولا تحتاج إلى إثبات، فهي من البدهيات والمسلّمات.

= نقبلها من أجل أن لا نتهم راويها بالكذب، أو مصنّف الكتاب بالحشد الأعمى! فالقرآن أحقّ بالقدسية والصيانة.

(١) الكلام النظري إمّا أن يكون في ذاته صحيحاً أو غير صحيح. وكان ينبغي الحكم بردّ هذه الروايات من غير تعسف في التأويل، ولا تكلّف في إيجاد المخارج.

(٢) تفسير القرآن للسيد حسين فضل الله المسمي من وحي القرآن، ١٣/ ١٤٥، ط٢/ دار الملاك ١٩٩٨م.

بل أقرّ علماء الشيعةِ أنفسهم بذلك، فها هو السيد علي الميلاني يقوم بتأليف كتاب «نفحات الأزهار»، وهو كتاب يثبت عددا من الأحاديث الواردة في العترة الطاهرة من مصادر غير الشيعة[1].

وقد روى علماء السنّة روايات كثيرة تفيد مكانة عليّ رضي الله عنه، وحرصه على القرآن، وجمعه في الصدور والسطور[2].

فالروايات من الجانبين إذن مجمعة على مكانة عليّ من القرآن، وأنّه كان من حفظته وكتّابه، ومفسّريه.

فلنا الحقّ أن نتعجب هنا من بعض كُتّاب الشيعةِ الذين يرمون السنّة بالتربّص بعليّ وعدم الإقرار بفضله في جانب القرآن، فضلا عن جوانب الشريعة الأخرى، وهم أنفسهم من يجمعون مواطن مدحه من كتب السنّة!.

مصحف عليّ في روايات الشيعة

ومن روايات الشيعة التي أشارت إليه ما يلي:

١ – روى الكُليني بسنده عن حماد بن عثمان قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: تظهر الزنادقة في سنة ثمان وعشرين ومئة، وذلك أنّي نظرتُ في مصحف فاطمة. قال: قلت: وما مصحف فاطمة؟ قال: إنّ الله تعالى لمّا قبض نبيه دخل على فاطمة، من وفاته من الحزن ما لا يعلمه إلاّ الله عزّ وجلّ، فأرسل إليها ملكاً يسلي غمها ويحدّثها، فشكت ذلك إلى أمير المؤمنين

---

(١) وذلك على النحو التالي: حديث الثقلين في ٣ مجلدات/ حديث السفينة في مجلد/ حديث النور في مجلد/ حديث الغدير في أربعة مجلدات، حديث مدينة العلم في ثلاثة مجلدات/ حديث الطير في مجلدين/ حديث الولاية في مجلدين/ حديث المنزلة في مجلدين/ حديث التشبيه في مجلد/ الآيات القرآنية النازلة فيهم في مجلد. فيكون المجموع عشرين جزءًا في رصد وتتبع مكانة عليّ وشيعته وأنصاره، وأهل بيت النبي عموماً في روايات أهل السنة.

(٢) انظر: المصاحف: ١/ ١٦٩، والإتقان ١/ ١٨٧.

عليه السلام، فقال: إذا أحسست بذلك وسمعت الصوت فقولي لي، فأعلمته بذلك، فجعل أمير المؤمنين عليه السلام يكتبُ كُلّما سمع، حتى أثبت من ذلك مصحفاً. قال: ثم قال: «أما إنّه ليس فيه شيء من الحلال والحرام، ولكن فيه علم ما يكون»[1].

٢- وروى بسنده عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إنّ فاطمة مكثت بعد رسول الله ﷺ خمسة وسبعين يوماً، وكان دخلها حزن شديد على أبيها، وكان يأتيها جبرائيل[2] فيحسن عزاءها على أبيها، ويطيب نفسها، ويخبرها عن أبيها ومكانه، ويخبرها بما يكون بعدها في ذريتها، وكان عليّ عليه السلام، يكتب ذلك»[3].

٣- وقد ذكر د. فتح الله المحمدي مواضع من كتب الشيعة التي ذُكر فيها مصحف الإمام علي، فقال: (فمن كتب الخاصة التي أشارت إليه: [كتاب سليم بن قيس][4]، و[الكافي][5]، لثقة الإسلام أبي جعفر الكليني. ففي الكافي: «أخرجه -أي المصحف- عليّ عليه السلام إلى الناس حين فرغ منه وكتبه فقال لهم: هذا كتاب الله عز وجل كما أُنزل على محمد صلى الله عليه وآله..»[6].

---

(١) أصول الكافي ١/ ٢٤٠، باب ٤٠، رواية ٢. وهنا لا ينقضي العجب: هل ينزل الوحي على غير الأنبياء؟ إنّ مثل هذه الروايات يجب أن لا يُلتفت إليها، ولا إلى الرجال الذين رووها.

(٢) ونحن لا نقبل مثل هذه الروايات، فجبريل/ الوحي، قد انقطع عن البشر بعد وفاةِ رسول الله ﷺ، وفاطمة الزهراء رضي الله عنها لا تحتاج إلى ذلك كي تتثبت، فهي مبشرّة من النبي نفسه قبل ارتقائه.

(٣) أصول الكافي ١/ ٤٥٨، باب ١١٤، الرواية ١ مولد الزهراء فاطمة.ونحو هذا النصّ موجود في الرواية الخامسة من الباب ٤٠، أصول الكافي ١/ ٢٤١. وهذه نصوص لا يُمكن تسويغها ولا قبولها، فليس لها إلا الردّ، أمّا تأويل مثل هذه النصوص المصّرحة بالتحريف ونزول جبريل بعد النبيّ ﷺ، ضربٌ للإسلام وللوحي، وتلاعب بالدين والشريعة!.

(٤) ص٥٨١، ٥٨٢، ٦٦٠، ٦٦٦، وبمضمونه في التفسير المنسوب إلى القمي ص٧٤٥.

(٥) الكافي، كتاب فضل القرآن ٢/ ٦٣٣، ح ٢٩.

(٦) وأين هذا المصحف الآن؟ كما يتساءل حسين فضل الله؟! ولماذا لم يثبت بالتواتر، وينتشر في الدنيا؟! فإن قالوا: إنّما نقول بأنّها مجرّد تفسيرات في هامش القرآن وأنّه هو هو الموجود بين دفتين المتداول بين الناس! قلنا: لكن الروايات تصرّح بغير ذلك. وإنْ قالوا بظاهر الرواية وإنّ جبريل نزل وأملاه، قلنا: هذا خبَل لا يُردّ على مثله، وكفرٌ بالله وملائكته، ورسله. فلا يبقى إلاّ ردّ الروايات ردًّا أكيداً من غير تأويل، ولا تعنت وتكلّف. انظر: المدخل لدراسة القرآن، أبو شهبة، ص٦٨.

وأيضاً «كتاب التفسير»[1]، للعياشي [ت: ٣١٣هـ]، المعروف بتفسير العياشي، و«الاعتقادات»[2]، لأبي جعفر الصدوق رحمه الله تعالى [ت: ٣٨١هـ] و«مناقب آل أبي طالب»، لابن آشوب [ت:٥٨٨هـ]، فقد أخبر رحمه الله عن مصحف الإمام عليّ عليه السلام من طرق عديدة من الفريقين فلاحظ[3])[4].

وقد ذَكَر السيد الخوئي عدّة روايات وردّ عليها وفنّدها، فقال رحمه الله: (الشبهةُ الثانية: أنّ عليًّا كان له مصحف غير المصحف الموجود، وقد أتى به إلى القوم فلم يقبلوا منه، وأنّ مصحفه عليه السلام كان مشتملاً على أبعاض ليست موجودة في القرآن الذي بأيدينا، ويترتب على ذلك نقص القرآن الموجود عن مصحف أمير المؤمنين عليّ عليه السلام، وهذا هو التحريف الذي وقع الكلام فيه، والروايات الدالّة على ذلك كثيرة:

منها ما روي في احتجاج عليّ عليه السلام على جماعة من المهاجرين والأنصار أنّه قال: «يا طلحة إنّ كل آية أنزلها الله تعالى على محمد ﷺ، عندي بإملاء رسول الله ﷺ، وخطّ يدي، وتأويل[5] كل آية أنزلها الله تعالى على محمّد ﷺ، وكلّ حلال أو حرام، أو حدّ أو حكم، أو شيء تحتاج إليه الأمة إلى يوم القيامة، فهو عندي مكتوب بإملاء رسول الله ﷺ، وخطّ يدي..»[6].

---

(١) تفسير العياشي ٢/ ٣٠٧.

(٢) الاعتقادات ص٩٣.

(٣) قلتُ: هذا المصحف الذي ينسبونه لعليّ رضي الله عنه، والذي يزعمون أنّ جبريل نزل ببعضه على فاطمة، وأنّ عليًّا كتبه ثم خرج وقال للناس:«هذا هو المنزّل على محمّد»، لا نعرفه، ولا نؤمنُ به، وهو قمّة السخرية والاستهزاء بالدين، وبالعقل المسلم، ومصحف عليّ المذكور في كتب السنّة هو القرآن المعروف المتداول بين دفّتين، بيد أنّ الإمام عليّ زاد بهامشه بعض تفسيراته وأقواله الفقهية في فهم النصّ القرآني، مثله مثل غيره من الأصحاب رضوان الله عليهم، في ذلك، وسيأتي في مسألة المصاحف عند السنّة، وهو نفسه ما ذهب إليه رجال الإماميّة كما سيأتي، فتجدهم إذن في مأزق وتضارب من القول!.

(٤) سلامة القرآن من التحريف، د. فتح الله المحمدي، ص٦٤، ط/ دار مشعر، إيران ١٤٢٤هـ.

(٥) وهذه الزيادة تعضد موقف الشيعة من أن الزيادات ليست من القرآن بل من قبيل التفاسير، بالوحي، أو بالرأي.

(٦) مقدمة تفسير البرهان ص٢٧. قال الخوئي: وفي هذه الرواية تصريح بأنّ ما في القرآن الموجود كله قرآن.

ومنها ما في احتجاجه عليه السلام على الزنديق من أنّه: «أتى بالكتاب كاملا مشتملاً على التأويل والتنزيل، والمحكم والمتشابه، والناسخ والمنسوخ، لم يسقط منه حرف ألف ولا لام فلم يقبلوا ذلك»[١].

ومنها ما رواه في الكافي، بإسناده عن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «ما يستطيع أحد أن يدعي أن عنده جميع القرآن كله، ظاهره وباطنه غير الأوصياء»[٢]. وبإسناده عن جابر، قال: «سمعتُ أبا جعفر عليه السلام يقول: ما ادّعى أحد من الناس أنه جمع القرآن كله كما أنزل إلاّ كذاب، وما جمعه وحفظه كما نزّله الله تعالى إلا علي بن أبي طالب والأئمة من بعده»[٣][٤].

وفي الردّ على شُبهة مصحف عليّ المغاير لبقيّة المصاحف، يقول الشيخ جعفر السبحاني: (إنّ الإمعان فيما ذكره اليعقوبي يلاحظ عليه أنّ مصحف عليّ لا يخالف المصحف الموجود في سوره وآياته، وإنّما يختلف في ترتيب السور[٥]، وهذا يثبت أن ترتيب السور كان باجتهاد الصحابة والجامعين، بخلاف وضع الآيات وترتيبها..

ومما يدلّ على أنّ الفرق بين مصحفه وسائر المصاحف كان منحصراً في كيفية ترتيب السور فقط، ما رواه الشيخ المفيد عن أبي جعفر الباقر عليه السلام قال: «إذا قام قائم آل محمّد ﷺ ضرب فساطيط لمن يعلم الناس القرآن، على ما أنزل الله –جل جلاله– فأصعب ما يكون على من حفظه اليوم، لأنّه يخالف فيه التأليف»[٦])[٧].

---

(١) تفسير الصافي، المقدمة السادسة ص١١.

(٢) الوافي ج٢ كتاب الحجة باب ٧٦ ص١٣٠.

(٣) نفس المصدر، نفس الموضع.

(٤) البيان للخوئي ص٢٢٣.

(٥) وهذا غضّ للطرف عن الروايات السابقة المصرّحة بغير ذلك، فتأويل السبحاني تأويل بعيد متعسّف، غير مستند إلى دليل.

(٦) الإرشاد للمفيد ص٣٦٥.

(٧) المناهج التفسيرية في علوم القرآن، جعفر السبحاني، ص١١٦، ط/ مؤسسة الإمام الصادق– قم ١٤٣٢هـ.

وصف مصحف عليّ عند الشيعة

ومن أوصاف مصحف الإمام عليّ عليه السلام، كما يراها علماء الشيعة:

١– ترتيبه الموضوع على ترتيب النزول، الأوّل فالأوّل، ويصف علماء الشيعة هذا الترتيب بالمحكم و(الدقّة الفائقة)[١].

٢– إثبات نصوص الكتاب كما هي من غير تحوير أو تغيير أو أن تشذ منه كلمة أو آية[٢].

٣– إثبات قراءته كما قرأ الرسول ﷺ، حرفاً بحرف.

٤– اشتماله على توضيحات وتفسيرات في هامشه، وذكر المناسبات التي استدعت نزول الآيات والسور، وأمكنة نزولها، والأشخاص التي نزلت فيهم. (كان مصحف الإمام عليّ عليه السلام مشتملاً على كلّ هذه الدقائق، التي أخذها من رسول الله ﷺ، من غير أن ينسى منها شيئاً، أو يشتبه عليه شيءٌ)[٣].

أمد مصحف عليّ

يقول الشيخ هادي معرفة: (روى سليم بن قيس الهلالي عن سلمان الفارسي رضوان الله عليه، قال: لمّا رأى أمير المؤمنين، صلوات الله عليه، غدر الناس به، لزم بيته، وأقبل على القرآن يؤلفه ويجمعه، فلم يخرج من بيته حتى جمعه، وكان في الصحف والشظاظ والأشار والرقاع[٤]. وبعث القوم إليه ليبايع فاعتذر باشتغاله بجمع القرآن، فسكتوا عنه أياماً، حتى جمعه في ثوب واحد، وختمه، ثم خرج إلى الناس. وفي رواية اليعقوبي: حمله على جمل وأتى به إلى القوم، وهم

---

(١) التمهيد في علوم القرآن ١/ ٢٩٥.

(٢) والمصحف الإمام كذلك، فتخصيص مصحف عليّ بهذا غير مقبول.

(٣) التمهيد في علوم القرآن، محمد هادي معرفة، ١/ ٢٩٥– ٢٩٦.

(٤) الصحف: جمع صحيفة، وهي الورقة من كتاب أو قرطاس، والشظاظ: خشبة محددة، ويجمع على أشظة، والأشار خشبة أو صفحة أو عظمة مرققة مصقولة، والرقاع جمع رقعة، وهي القطعة من الورق يكتب عليها.

مجتمعون حول أبي بكر في المسجد، وخاطبهم قائلاً: إنّي لم أزل منذ قبض رسول الله ﷺ مشغولاً بغسله وتجهيزه، ثم بالقرآن حتى جمعته كله في هذا الثوب الواحد، ولم ينزل الله على نبيه، آية من القرآن إلا وقد جمعتها، وليس منه آية وقد أقرأنيها رسول الله ﷺ وعلمني تأويلها. لئلا تقولوا غداً إنّا كنا عن هذا غافلين!. فقام إليه رجل من كبار القوم (وفي رواية أبي ذر[1]: فنظر فيه فلان وإذا فيه أشياء)، فقال يا علي: اردده فلا حجة لنا فيه، ما أغنانا بما معنا من القرآن، عمّا تدعونا إليه، فدخل عليّ عليه السلام بيته)[2].

(وقال ابن النديم بأنّ هذا المصحف احتفظ به الإمامُ عليّ وتوارثه بنو الحسن من بعده. وقال الشيعة بأن مصحفه يتوارثه الأوصياء من الأئمة من بعده، واحداً بعد واحد لا يرونه لأحد)[3]!.

وهنا ملاحظات:

١-لا نُسلّم بصحة تلك الروايات، لعدم انتشارها، ولأنّ كثيراً من علماء الشيعة أنفسهم لم يستدلوا بها. وهي روايات آحاد وضعيفة وموضوعة ولو صحّ بعضها، فلا يمكن أن تعارض الدليل الأقوى.

٢- وعلى فرض صحّته، فالإمام عليّ عكف ليكتب مصحفه الخاص، ويلملم أوراقه المبعثرة، بدليل أنّه لم يخرج من بيته، فقد كانت كتابته لمصحفه الخاص في عهد النبي ﷺ في أوراق ورقاع وما أشبه، ولما مات الرسول أراد أن يجمع عمله في مصحف واحد بين دفتين، ليحفظ هوامشه التفسيرية وتوضيحاته الفقهية، كي لا تضيع سدى ومعظمها ربما تشربها بملازمة النبي ﷺ. ولّما ذهب بمصحفه الخاص إلى الصحابة ذكّره أحدهم بأنّ الدولة تمتلك مصحفًا رسميا خاصًا بها، وهو المصحف الإمام، الذي كتبته اللجنة المشكلة في عهد النبي ﷺ، فلا داعي لمصحف الإمام عليّ، أي أنّ الصحابة لم ينتقصوا من عمله، بل أقروه بيد أنه تحصيل حاصل

---

(١) الاحتجاج للطبرسي ١/ ٢٢٥.

(٢) التمهيد في علوم القرآن ١/ ٢٩٨.

(٣) انظر: بحار الأنوار ٩٢/ ٤٢ ح١. والتمهيد في علوم القرآن ١/ ٢٩٨.

ومجرد استنساخ للنسخة الرسمية، علاوة على توضيحاته القرآنية، وتفسيراته، ونحو ذلك، وهي خاصّة به وغير ملزمة للأمة.

٣- وهنا لفتة: في قوله: «لما رأى أمير المؤمنين غدر الناس به»، هل كل الناس غدروا به؟ ولماذا لم يذكر لهم أنّه معصومٌ أو منصوصٌ على إمامته في مناط الاختلاف، وموطن الفرقة، واكتفى بلزوم بيته؟! وهذا دليل على بطلان مذهبهم، ورواياتهم.

٤- قولهم بأنّ مصحفه يتوارثه الأوصياء من الأئمة من بعده لا دليل عليه من كتاب أو سنّة، ولا يوجد كتابٌ حقيقي يُنسب للإمام عليّ، ومصحفه الخاص الذي كتبه في عهد النبي ﷺ، وبعد وفاته، لا دليل على بقائه بعد توحيد المصاحف في عهد عثمان رضي الله عنه، وبإقرار وموافقة من أمير المؤمنين عليّ نفسه. ويبدو أنّ عليًّا أراد أن يوحّد الأمة على مصحف في وقت مبكر جدا، ثم تدارك عثمان هذا في عهده، ووافق أمير المؤمنين عليّ، كرم الله وجهه، لأنه تذكر مشروعه بالأمس.

٥- ما الذي يمنع الأوصياء أن يُخرجوا مصحف الإمام إلى الناس؟ فالإمام نفسه لم يمتنع عن ذلك، بل ذهب بمصحفه إلى الدولة كي تقر ما فيه! وهل الهداية والتبليغ يقتضيان منع الناس من دستورهم السماوي، أم تبليغه ونشره، وإذاعته؟!

٦- قولهم بوجود مصحف سرّي مع هؤلاء الأوصياء يوهم بتحريف القرآن الذي بين أيدينا، وهو ما يقومون بنفيه أيضاً، وهنا تناقض ملحوظ.

٧- هنا تناقض واضح في كتبهم وأقوال علمائهم، فتارة يقولون بجمع القرآن الموجود الآن بين دفتين، في عهد النبي ﷺ، ثم في نفس الوقت يقبلون روايات مصحف عليّ رضي الله عنه، وتارة يقولون بأنّ المراد بالمصحف التفسيرات والشروح والرؤى الفقهية والتفسيرية، وفي نفس الوقت يقبلون روايات تناقض هذا وتصرح بنزول جبريل على فاطمة، وكتابة عليّ خلفه، ويعملون على تأويلها تأويلا متهافتاً، وكان الأحرى ردّها ردًّا تامًّا، فالقرآن أحقّ بالاحترام من تلك الكتب التي تروي مثل هذه الترهات.

توجيهات الشيعة لمسألة مصحف عليّ

ويمكننا حصر توجيهات الشيعة على شُبهةِ وجود مصحف خاص لعليّ مغاير لما سواه في النقاط التالية:

١- وجود مصحف لأمير المؤمنين علي كرم الله وجهه، يغاير المصحف الإمام في ترتيب السور، هو حقيقة لا ينبغي الشكّ فيها[1]. «وتسالم العلماء الأعلام[2] على وجوده أغنانا عن التكلف لإثباته»[3].

٢- مصحف الإمام عليّ لا يخالف مضمونه مضمون المصحف الإمام: مصحف اللجنة الرسمية، بيد أنه يخالفه في ترتيب السور فحسب[4].

٣- إنْ صحَّ اشتمال مصحف الإمام عليّ على زيادات ليست في القرآن الموجود، فلا دلالة في ذلك على أنّ هذه الزيادات كانت من القرآن، وأنها أسقطت منه بالتحريف، بل الصواب أن تلك الزيادات «كانت تفسيراً بعنوان التأويل، وما يؤول إليه الكلام، أو بعنوان التنزيل[5] من الله شرحاً للمراد»[6].

---

(١) انظر: البيان للخوئي ص٢٢٣، وأكذوبة تحريف القرآن، لرسول جعفريان ص١٠٢.

(٢) ليس الخلاف على وجود مصحف للإمام عليّ، وإنّما الخلافُ على مضمونه، وقوله هنا:«وتسالم العلماء الأعلام..»، خداعٌ وإيهام للقارئ، لأنّ السنّة لم يقولوا بمصحف عليّ بتلك الهيئة التي وصفته بها الروايات السابقة، فهو عند السنّة نفس القرآن، وبهامشه بعض آراء وأقوال الإمام الفقهية والتفسيرية، أمّا نزوله من قبل جبريل، بعد وفاة النبي، ومن ثم الحكم عليها بأنها زيادات تفسيرية من عند الله، فلا نقبله ولا نؤمن به، ولا يمكن أن تثبت عقيدتنا بهذا الخبل المنهجي والمعارفي. فهي روايات موضوعة في نظرنا وغير قابلة للتأويل أصلاً، ومن ثمّ يجب ردّها.

(٣) البيان للخوئي ص٢٢٣.

(٤) انظر: سلامة القرآن من التحريف، د. فتح الله المحمدي، ص ٦٧. وهذا الكلام جميل في ذاته، ولكن الروايات السابقة مُصرّحة بخلاف ذلك.

(٥) يستدلّ علماء الشيعةِ بلفظ التنزيل على أنّه كان يحتوي على علم وتفسير للآيات، فيقول د. فتح الله المحمدي: (فما قاله ابن سيرين فيه:«كتبه على تَنزيله»، مع التنبيه إلى أنّ اصطلاح«التنزيل»، عند القدماء؛ كان بهذا المعنى، فذلك المصحف يشتمل على حقائق شرح وتفسير مراد الله عزّ وجل). سلامة القرآن من التحريف، د. فتح الله المحمدي، ص٧١.

(٦) راجع: البيان للخوئي ٢٢٣. وهنا نقول: الله لا يشرح لأحد شرحاً خاصّاً، ففي كتابه كفاية، وإنّما رسول الله ﷺ هو الذي يشرح، ويبين، ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤]. ولو سلّمنا جَدَلاً بأنّ الله يشرح مراده، فلا يكون ذلك إلاّ في حياة النبي ﷺ، أمّا أن ينزل الوحي على أحد – =

يقول العلامة الطباطبائي في حاشيته على الكافي[1]: (قوله عليه السلام: «إنّ عنده جميع القرآن كله» هذه الجملة، وإنْ كانت ظاهرة في لفظ القرآن المشعرة بوقوع التحريف فيه، لكن تقييدها بقوله: «ظاهره وباطنه»، يفيد أنّ المراد هو العلم بجميع القرآن من حيث معانيه الظاهرة على الفهم العادي ومعانيه المستبطنة على الفهم العادي وكذا قوله في الرواية السابقة: «وما جمعه وحفظه..الخ»، حيث قيد الجمع بالحفظ، فافهم)[2].

ونفس التوجه يذهب إليه أحد علماء الشيعة الآخرين وهو د. فتح الله المحمدي، فيقول: (فذلك المصحف يشتمل على حقائق شرح وتفسير مراد الله عزّ وجلّ، وفيه كنزٌ عظيم من العلم وهذا ما أكدته الروايات كقوله: «لو أُصيب ذلك الكتاب لكان فيه علمٌ»)[3].

ولا مانع عقلا أو شرعاً من قبول هذا التوجيه إذا اتفقنا على أنّ مصحف علي لم يكن مخالفاً للمصحف الإمام في شيء من مضمونه. وربما تُفهم رواية الإمام مسلم في صحيحه من هذه الزاوية، أعني زاوية الزيادة التفسيرية لكتاب الله بمعنى أنّ عليًّا هو الذي كتب بهامش المصحف بعض أقواله وفهمه للنصّ القرآني. فقد روى مسلم في صحيحه بسنده عن الأعمش عن إبراهيم التيميِّ عن أبيه قال: خطَبَنَا عليٌّ بن أبي طالب فقال: «من زعم أنّ عندنا شيئاً نقرؤه إلاّ كتاب الله وهذه الصحيفة [قال: وصحيفة معلّقة في قراب سيفه]، فقد كذب، فيها أسنان الإبل وأشياء من الجراحات..الحديث»[4]. وهذا يدل على أن مجموعة من الناس كانوا حتى في

= كائنا من كان- بعد وفاته ﷺ، فهذا لا يمكن قبوله عقلا ولا شرعاً، لأن الوحي لا ينزل إلا على الأنبياء، ولا نصدقهم بمحض الادعاء بل لابد من معجزات، تُثبت ذلك، أمّا نزول الوحي بالتبعية لأنّ فاطمة هي بنت النبيّ ﷺ، فهو قول يندرج تحت الإطار العقائدي، فيحكم عليه المتكلّمون وفقهاء العقيدة بالكفر أو الفسق، وما أشبه.

(١) في تعليقه على خبر:«ما يستطيع أحدٌ أن يدّعي أن عنده جميع القرآن كله ظاهره وباطنه غير الأوصياء». الكافي ١/ ٢٢٨.

(٢) حاشية الطباطبائي على الكافي ١/ ٢٢٨.

(٣) سلامة القرآن من التحريف ص٧٢.

(٤) صحيح مسلم بشرح النووي ٩/ ١٤٣، باب فضل المدينة.

عهد عليّ كرم الله وجهه، وربما في عهد أحد من الخلفاء قبله، يزعمون أنّ عليًّا امتلك قرآناً خاصًّا به، وانتشر ذلك الفحش الفكري حتى خرج عليٌّ بنفسه ينفي ذلك الدغل وهذا الدَّخل.

قال **النووي**: (هذا تصريحٌ من عليّ رضي الله عنه بإبطال ما تزعمه الرافضة والشيعةُ ويخترعونه من قولهم إنّ علياً رضي الله عنه، أوصى إليه النبي ﷺ، بأمورٍ كثيرة من أسرار العلم، وقواعد الدين، وكنوز الشريعة، وأنّه ﷺ خصّ أهل البيت بما لم يطلع عليه غيرهم، وهذه دعاوى باطلة، واختراعات فاسدة، لا أصل لها، ويكفي في إبطالها، قول عليّ رضي الله عنه هذا)[1].

ومن هذه الرواية نفهم أنّ الغلوّ موجود منذ عهد عليّ رضي الله عنه، وأنه قام بالإنكار بنفسه على هؤلاء الغُلاة، الذين لا يتبعون المبادئ والمناهج، وإنّما تشبثوا في الأشخاص والأفراد يقدسونهم من دون الله!. وهؤلاء هم من قصدهم الإمام النووي رحمه الله. ومن هذه الرواية أيضاً نفهم أنّ صحيفة عليّ كان بها شيئاً من العلم الكثير، وفيها أمور كثيرة عنه ﷺ، وعلوم جمّة[2]، ربّما تكون تلك هي الزيادات والتفسيرات، والتأويلات التي تارة تلقاها من النبي ﷺ، وتارة أخرى كتبها باجتهاده، وفهمه للنصّ المقدس، واستنبطها من كتاب الله عزّ وجلّ، وهو لا شكّ الصحابي الكبير، الذي لازم النبي ﷺ، في كلّ سكناته، وحركاته، فهو الأدرى بالتفسير، وبمضامين الكتاب الحكيم.

أمّا القول أنّ هناك كتباً منسوبة إلى الإمام علي رضي الله عنه يعرف فيها ما يحدث في العالم إلى يوم القيامة، فغير صحيح، وغير ثابت، ولا أصل له[3].

---

(١) شرح النووي على مسلم ٩/ ١٤٣.
ويقولُ رحمه الله في موضعٍ آخر: (وأمّا قوله:«قاتلهم الله»، فأشار بذلك إلى ما أدخلته الروافض والشيعة في علم عليّ رضي الله عنه، وحديثه، وتقولوه عليه، من الأباطيل وأضافوه إليه من الروايات، والأقاويل المفتعلة، والمختلقة، وخلطوه بالحقّ، فلم يتميز ما هو صحيح عنه مما اختلقوه، وأما قوله:«قاتلهم الله»، فقال القاضي: معناه: لعنهم الله، وقيل: باعدهم الله. قال: وهؤلاء استوجبوا عنده ذلك لشناعة ما أتوه، كما فعله كثر منهم، وإلاّ فلعنة المسلم غير جائزة). شرح النووي على مسلم ١/ ٨٢.

(٢) انظر: كتابة السنة في عهدي النبي والصحابة، د. رفعت فوزي، ص١١.

(٣) انظر: موسوعة أحسن الكلام في الفتاوى والأحكام، الشيخ عطية صقر، ١/ ١٧١.

ويُبين الإمام الخوئي المراد من مصحف عليّ، ويحاول أن يستخرج أصل الخلط بين وجود مصحف للإمام عليّ في ذاته، وبين مغايرة ذلك المصحف للمصحف الأم المعروف الذي تدين به الأمة الإسلامية، فيقول رحمه الله: (إن هذه الشبهة –وجود مصحف للإمام عليّ– مبتنية على أن يراد من لفظي التأويل والتنزيل ما اصطلح عليه المتأخرون من إطلاق لفظ التنزيل على ما نزل قرآناً، وإطلاق لفظ التأويل على بيان المراد من اللفظ، حملاً له على خلاف ظاهره[1]، إلاّ أن هذين الإطلاقين من الاصطلاحات المحدثة، وليس لهما في اللغة عين ولا أثر ليحمل عليهما هذان اللفظان –التنزيل والتأويل–، متى وردا في الروايات المأثورة عن أهل البيت عليهم السلام. وإنّما التأويل في اللغة مصدر مزيد فيه، وأصله الأول بمعنى الرجوع، ومنه قولهم: [أول الحكَم إلى أهله أي ردّه إليهم]. وقد يستعمل التأويل ويراد منه العاقبة، وما يؤول إليه الأمر، وعلى ذلك جرت الآيات الكريمة: ﴿وَيُعَلِّمُكَ مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِ﴾ [يوسف: ٦] و ﴿نَبِّئْنَا بِتَأْوِيلِهِۦ﴾ [يوسف: ٣٦] و ﴿هَٰذَا تَأْوِيلُ رُءْيَٰىَ﴾ [يوسف: ١٠٠] و ﴿ذَٰلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا﴾ [الكهف: ٨٢]. وغير ذلك من مواد استعمال هذا اللفظ في القرآن الكريم، وعلى ذلك فالمراد بتأويل القرآن ما يرجع إليه الكلام، وما هو عاقبته، سواء أكان ذلك ظاهراً يفهمه العارف باللغة، أم كان خفيا لا يعرفه إلا الراسخون في العلم. وأمّا التنزيل فهو أيضاً مصدر مزيد فيه، وأصله النزول، وقد يستعمل ويراد به ما نزل، ومن هذا القبيل إطلاقه على القرآن في آيات كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ * فِى كِتَٰبٍ مَّكْنُونٍ * لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ * تَنزِيلٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الواقعة: ٧٧-٨٠]. وعلى ما ذكرنا فليس كل ما نزل من الله وحياً يلزم أن يكون من القرآن)[2].

وهذه العبارة التي ختم بها الخوئي كلامَه في غاية الأهميّة، لأنّ كثيراً من الشيعةِ تلقفوها ولهجوا بها، وتاريخها قديم في التراث الشيعي، فقد ذهبَ كثيرٌ من علماء الشيعة أنّ ما وُجد في المصحف من زيادات هي من جنس الأحاديث القدسية، فيقول الشيخ أبو جعفر الصدوق:

---

(١) قال أستاذنا الدكتور عبد الحميد مدكور: (وهذا هو التأويل السائد عند المتكلمين).

(٢) البيان للخوئي ٢٢٤.

(وقد نزل من الوحي الذي ليس بقرآن، وكان أمير المؤمنين عليّ عليه السلام، جمعه فلمّا جاء به قال هذا كتاب ربكم كما أنزل على نبيكم لم يزد فيه حرف ولم ينقص منه حرف)[1].

وأوّل من رسم هذه النظرية[2]، الشيخ المفيد، فقال: (وحذف [من المصحف الموجود] ما كان مثبتاً في مصحف أمير المؤمنين عليه السلام من تأويله وتفسير معانيه على حقيقة تنزيله وذلك كان ثابتاً وإنْ لم يكن من جملة كلام الله تعالى الذي هو القرآن المعجز)[3].

ومقتضى هذه النظرية أنّ الخلاف بين مصحف عليّ ومصحف اللجنة الرسمية لا ينحصر في الترتيب للسور فقط، بل يتعداه إلى فروعٍ أخرى، لكن هذه الفروع لا تؤثر على أصل الكتاب العزيز، باتفاقهم جميعاً.

يقول **الشيخ رسول جعفريان**: (وكذا عن ابن سيرين على ما حكى عنه ابن أبي أشتة: «إنّ عليًا كتب في مصحفه الناسخ والمنسوخ»، وكذا عن ابن سيرين: «تطلبت ذلك الكتاب وكتبت فيه إلى المدينة فلم أقدر عليه»، وكذا عن ابن سيرين: «ولو أُصيب ذلك الكتاب لكان فيه العلم»[4]. فهل كان ابن سيرين يعتقد بأنّ مصحف عليّ رضي الله عنه، فيه بعض الآيات التي ليست في المصاحف الأخرى؟ لا بل هذه الإضافات ما هي إلاّ تأويلات وتنزيلات، وهذا عينُ

---

(١) الاعتقادات ٩٢. والأحاديث القدسية نزلت على النبي ﷺ، وحده، والوحي لم ينزل على غيره. فالقياس هنا فاسد إن أرادوا نزول الوحي على عليّ أو فاطمة.

(٢) يقول د. فتح الله المحمدي بأنّ أول من ابتكر هذه النظرية هو الشيخ المفيد عميد الطائفة. انظر: سلامة القرآن من التحريف ص٦٩.

(٣) أوائل المقالات ومذاهب المختارات- الشيخ المفيد- ص٩٣. ويجب استبعاد كل قول يصرّح أو يلمّح إلى أيّ زيادة في لفظ القرآن، أو تميز مصحفه بأيّ نوع من أنواع التمييز، أمّا شرح بعض الكلمات أو تفسير بعض الآيات فهذا موجود لديه ولدى غيره من علماء الصحابة وفقهائهم، لكن النصّ القرآني واحد محفوظ، لا يأتيه الباطل (والزيادة والنقص من الباطل) من بين يديه ولا من خلفه. -بإفادة أستاذنا الدكتور عبد الحميد مذكور-.

(٤) لم يخبرنا الشيخ رسول جعفريان أين قال ابن سيرين هذا الكلام؟ ولم أجده فيما تحت يدي من مراجع. لكنْ وعلى فرض صحة نسبتها جدَلاً فلا تخرج عما ذُكر منذ قليل من كلام الإمام النووي.

ما صرّح به الإمام رضي الله عنه نفسه، إذ قال: «ولقد جئتهم بالكتاب مشتملاً على التنزيل والتأويل»)[1].

قلتُ: هذا مذهب الشيعةِ في مصحف عليّ رضي الله عنه، ومدارهم فيه على أمرين:

الأول: الإقرار بوجود مصحف للإمام لكنه متفق مع المصحف الإمام لا مخالف له./ لكن تبقى مشكلة الروايات المصرّحة بخلاف ذلك، فكثيرٌ منها لم يُحكم بتضعيفها، بل قاموا بتأويلها تأويلاً متعسّفاً، وهي إذن نقطة الخلاف بيننا. وفي رأينا أنّ ردّها ردًّا صريحاً هو الحلّ الأمثل، والأجدر باحترام قدسية النصّ القرآني، لا سيما وهم يقولون بتقديم المتواتر على الآحاد، فمن باب أولى ردّ الضعيف إذا شكّك في النصّ القرآني، وكان مثار شبهة وقلاقل.

الثاني: أن الزيادات التي فيه من قبيل التفسير إما عن طريق الوحي وأخذه الإمام عليّ من فم النبي ﷺ، وإمّا عن طريق تلقي الإمام للنصّ القرآني بنفسه./ وهنا نقول: إذا كان من فم النبي ﷺ، فنقبله بشرط أن يثبت بسند صحيح، أمّا إذا كان عن طريق تلقي الإمام للنص القرآني مباشرة من الوحي، فلا نقبله، وهو مردود.

وهذه هي الخُلاصة التي وجدتُ د. **فتح الله المحمدي** يُثبّتها ويلهج بها، ويُركّز عليها، فيقول: (عالجنا قضيّة هذا المصحف وبشكل مفصل في موضعين وخرجنا بنتائج أثبتنا من خلالها الأمور التالية:

أولاً: إنّ أصل وجود هذا المصحف أمر ثابت وفقاً لمستندات الطرفين: السنة[2]، والشيعة، ومصادرهما.

ثانياً: إنّ التفاوت الحاصل ما بين مصحف الإمام عليّ عليه السلام والمصاحف الموجودة بين أيدينا إنما يكمن في ترتيب السور وشرح الآيات وتفسيرها.

---

(١) أكذوبة تحريف القرآن- رسول جعفريان- ١٠٢. وهنا نجد اضطرابا وتناقضا حقيقيا عند الإمامية: فكيف يتفق القول بأنّه وحيٌ من الله، مع القول بأنّه اجتهاد بشري من الإمام عليّ في تفسيره لبعض الآيات.

(٢) لا خلاف بيننا في وجود المصحف، لكن الخلاف في المضمون، والكلام هنا موهم بأننا نقبل بتلك الروايات، المحرّفة.

ثالثاً: إنّ الزيادة الواقعة في مصحف الإمام عليّ عليه السلام إنّما هي من نوع التفسير والتأويل ليس إلاّ.

رابعاً: إنّ الشبهات والاتهامات التي أثارها ويثيرها الآخرون حول هذا المصحف ليست سوى جهل أو عناد)[1].

ومع أنّ كثيراً من علماء الشيعة أثبتوا هذا المصحف ويقولون بأنّه لا يخالف المصحف الإمام سوى في الترتيب، فقد وُجد من علمائهم الكبار من يُشكك في وجود هذا المصحف.

يقول السيد محمد باقر الحكيم بعدما عَرَضَ أهمّ أدلة المثبتين للمصحف تحت عنوان: «الردّ على شبهة»: (وعلى أساس هذا التفسير العام للموقف تتضح كثيرٌ من الجوانب الأخرى حيث يمكن أن تحمل الروايات التي أشارت لها الشبهة على معنى ينسجم مع هذا الموقف أيضاً، كما فعل العلامة الطباطبائي في بعض هذه الروايات. وإضافة إلى ذلك: نجد بعض هذه الروايات ضعيفة السند، لا يصحّ الاحتجاج أو الاعتماد عليها في مقابل ثبوت النصّ القرآني)[2].

ثانياً: السنة ومصحف عليّ

مصحف علي في كتب السنة

قال السيوطي في الإتقان: (لكن أخرج أيضاً –يقصد: ابن أبي داود– من طريق ابن سيرين قال: قال عليٌّ لمّا مات رسول الله ﷺ، آليتُ ألاّ آخذ عليّ ردائي إلاّ لصلاة جمعة، حتى أجمع القرآن. فجمعه. قال ابن حجر: هذا الأثر ضعيف لانقطاعه، وبتقدير صحته، فمراده بجمعه حفظُه في صدره، وما تقدّم من رواية عبد خير عنه أصحّ، فهو المعتمد. قلت –والقائل السيوطي–: قد وردَ من طريقٍ آخر أخرجه ابن الضُّرَيس في فضائله بسنده عن عكرمة، قال: لمّا

(١) سلامة القرآن من التحريف ص١٠٤.

(٢) علوم القرآن، آية الله السيد محمد باقر الحكيم، ص١١٥، ط/ مؤسسة تراث الشهيد- النجف- العراق٢٠١٠م.

كان بعد بيعة أبي بكر، قعد عليٌّ بن أبي طالب في بيته، فقيل لأبي بكر: قد كره بيعتَك، فأرسل إليه، فقال: أكرِهْتَ بيعتي؟ قال: لا والله، قال: ما أقعدك عني؟ قال: رأيتُ كتاب الله يزادُ فيه، فحدّثت نفسي ألاّ ألبس ردائي إلاّ لصلاة حتى أجمعه، قال له أبو بكر: فإنك نعم ما رأيت. قال محمد بن سيرين: فقلت لعكرمة: ألّفوه كما أُنزل الأول فالأول، قال: لو اجتمعت الإنس والجن على أن يؤلفوه ذلك التأليف ما استطاعوا)[1].

قلتُ: ولا مانع أن يكون عليٌّ قد جمع القرآن، فهو أحد الذين جمعوه، ومكانته أشهر من أن تشهر، وفضائله أكثر من أن تحصر، فربما كان له مصحف خاص به على عهد رسول الله ﷺ، فيشارك في عمل لجنة الوحي/ اللجنة الرسمية لكتابة القرآن، ثمّ يكتبُ مصحفاً خاصًّا به، كما فعل بعض الصحابة، وسبق أن بينّا ذلك، فلمّا فارقَ النبيّ ﷺ الدنيا، عكفَ عليٌّ عَلَى إحكامه وترتيبه، لا على كتابته من جديد.

وفهم بعض الروايات يقتضي أن نغوص في المرحلة الزمنية، وفي أبعاد الموقف، وخلفيات الحكاية، التي ربما لا تذكرها نصوص الروايات وظواهر الأخبار في كثير من الأحيان، فالرواية تذكر لنا الشاهد المراد تطبيقه، أمّا كيف تمّ وسياقاته، وخلفياته، وأبعاده، فلا.

ويقول السيوطي رحمه الله: (جمع القرآن على ضربين: أحدهما تأليف السور كتقديم السبع الطوال وتعقيبها بالمئين، فهذا هو الذي تولته الصحابة، وأمّا الجمع الآخر وهو جمع الآيات في السور، فهو توقيفي تولاّه النبي ﷺ، كما أخبر به جبريل عن أمر ربه ومما استُدلّ به لذلك اختلاف مصاحف السلف في ترتيب السور، فمنهم من رتبها على النزول، وهو **مصحف عليّ**، كان أوله: اقرأ، ثم المدثر، ثم ن، ثم المزمل، ثم تبت، ثم التكوير، وهكذا إلى آخر المكّي والمدنيّ، وكان أول مصحف ابن مسعود البقرة، ثم النساء، ثم آل عمران، على اختلاف شديد، وكذا مصحف أُبيّ وغيره)[2].

فأنت ترى أنّ لكلّ صحابيّ مصحفاً خاصاً به، كتبه ورتّبه بطريقته الخاصّة، يخالف

(١) الإتقان في علوم القرآن- ١/ ١٨٧.

(٢) الإتقان ١/ ١٩٧.

المصحف الإمام/ مصحف اللجنة الرسمية، وأيضاً ذكر ذلك ابن أبي داود في كتابه: «المصاحف»[١]، وأفرد باباً حول اختلاف مصاحف الصحابة.

وألمح إلى ذلك د. فتح الله المحمدي، فقال: (ومن كتب أهل السنة -أي التي أشارت إلى وجود مصحف لعليّ[٢]-، «الطبقات الكبرى»[٣] لمحمد بن سعد [ت:٢٣٠هـ]، و«الفضائل» لابن الضريس[٤] [ت:٢٩٤هـ]، و«كتاب المصاحف»[٥] لابن أبي داود [ت:٣١٦هـ] و«كتاب الفهرست» للنديم، عن أحمد بن جعفر بن محمد المنادي، المعروف بابن المنادي، [ت: ٣٣٢هـ]، و«المصاحف» لابن أشتة[٦] [ت:٣٦٠هـ]، و«حلية الأولياء»[٧]، و«الأربعين»[٨]، لأبي نعيم الأصبهاني [ت: ٤٣٠هـ]، و«الاستيعاب في معرفة الأصحاب»[٩] لابن عبد البرّ [ت: ٤٦٣هـ]، والذي رواه بطريقين، و«شواهد التنزيل» للحاكم الحسكاني من أعلام القرن الخامس، فقد أورد خبر المصحف بعدّة أسانيد[١٠]، و«مفاتيح الأسرار ومصابيح الأنوار»[١١]، لعبد الكريم الشهرستاني [ت: ٥٤٨هـ]،

---

(١) المصاحف ١/ ٢٨٣.

(٢) ليس الخلاف على وجود مصحف للإمام عليّ لكن الخلاف على مضمونه، وهل فيه زيادة أو نقصان أو لا؟! والإماميّة كما ترى وإنْ قالوا بعدم وجود زيادة أو نقصان لكن الروايات مصرحة بغير ذلك، وقاموا بالتعسف في تأويلها، والتكلف في توجيهها. أمّا السنّة فمصحف عليّ كمصحف غيره من الصحابة، لا زيادات فيه ولا نقصان، سوى تفسيراته الخاصّة به في الهامش إنْ وُجدت، ولا ننسى هنا أن نذكر أن الإمام عليّ ارتضى ما قام به عثمان، ومن جملة ما قام به عثمان تحريق المصاحف الأخرى.

(٣) الطبقات الكبرى ٢/ ٣٣٨.

(٤) نقلا عن الإتقان ١/ ٥٨.

(٥) كتاب المصاحف ص١٦. قلت: هكذا عزا د. فتح الله إلى المصاحف، لكن الطبعة التي بين يديّ ذُكر فيها مصحف الإمام علي ١/ ٢٩٠، ط/ دار البشائر.

(٦) نقلا عن الإتقان ١/ ٥٨.

(٧) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ١/ ٦٧.

(٨) نقلا عن مناقب آل أبي طالب ٢/ ٥٠.

(٩) الاستيعاب، القسم الثالث، ص٩٧٤.

(١٠) شواهد التنزيل ١/ ٣٦-٣٨.

(١١) مفاتيح الأسرار ومصابيح الأنوار ١/ ١٢١، وقد فصل القول في مصحف الإمام علي عليه السلام.

و«المناقب»[١]، للموفق خطيب خوارزم [ت: ٥٦٨هـ]، و«التسهيل في علوم التنزيل»[٢]، لابن جزي الكلبي [ت: ٧٤١هـ]، و..)[٣].

إذن لموضوع مصحف عليّ أصل عند أهل السنة -ولو كانت رواية ضعيفة-، لكن المشكلة ليست في هل له مصحف أم لا؟ لأنّ كثيراً من الصحابة كانت لهم مصاحف! المشكلة هل هذا المصحف يخالف مصاحف الصحابة الآخرين -كما تصرح بعض روايات الإماميّة التي نقلناها آنفاً-، ويناقض المصحف الرسمي للأمة؟ أمْ أنّ ما ورَدَ في هذا المصحف هو من قبيل تفسير الإمام عليّ للقرآن -إن صحّت الروايات في ذلك-، ومن قبيل رؤيته للكتاب العزيز، كما يقول السنّة، والشيعة الذين أوّلوا الروايات[٤]؟!

أقوال علماء السنة في مضمون مصحف علي

١- قال السيوطي رحمه الله: (ومنهم من رتبها -أي السور- على النزول، وهو مصحف عليّ، كان أوّله اقرأ، ثم المدثر، ثم ن، ثم المزمل، ثم تبت..)[٥].

٢- وقال ابن سعد: (فزعموا أنّه -عليّ- كتبه على تنزيله، وقال محمد بن سيرين: فلو أُصيب ذلك الكتاب لكان فيه علم)[٦].

٣- ونقَلَ السيوطي عن ابن أشتة قوله: (كتب في مصحفه الناسخ والمنسوخ)[٧].

---

(١) المناقب ص٩٤، رقم ٩٣.

(٢) نقلا عن علوم القرآن عند المفسرين ١/ ٣٥١.

(٣) سلامة القرآن من التحريف، د. فتح الله المحمدي، ص٦٥، ط/ دار مشعر، إيران ١٤٢٤هـ.

(٤) لا مشكلة في وجود تفسير بمصحف الإمام عليّ، أو غيره، بشرط أن يكون متميزاً، وبشرط ألا يوهم أنّه قرآن، أو أن يُقال إنّ التفسير وحي!.

(٥) الإتقان ١/ ١٩٧.

(٦) الطبقات الكبرى ٢/ ٣٣٨.

(٧) الإتقان ١/ ٥٨. قلت: لا يكون هذا إلاّ بتوقيف أيضاً، لأن الرسول ﷺ، كان يعارض القرآن على جبريل، وكان يقرأ عليهم القرآن، وإذا كان يحدد موضع الآية من السورة، فترتيب السور أيسر. وهذه روايات آحاد، لا تثبت بها أمثال هذه الأمور. وإنّما ذكرتها هنا لتعرف أنّنا نقول بوجود مصحف للإمام عليّ رضي الله عنه، =

ولم أجد أحداً من علماء السنة نقل أن مصحف عليّ خالف المصحف الإمام في شيء من مضمونه، فكل ما ورد حول الترتيب ليس أكثر.

ومما تقدم نقول: يتضح أنّ وجود مصحف للإمام عليّ لا شكّ فيه، ومُسلّمٌ به، بيد أنّ اعتبار ما في هذا المصحف مخالف لغيره من المصاحف، فهذا ما لم يقم دليل معتبر عليه، وما جاء فيه إمّا أن يُؤول بأنه من قبيل التفسير –والتفسير إمّا عن طريق الوحي للنبي ﷺ، أو الاجتهاد من الإمام عليّ– كما نقلنا عن جمهرة من علمائهم، وإمّا أنْ يُردّ لتهافته وسقوط سنده، ومتنه، أي نعود بذلك إلى القاعدة الكليّة التي وضعوها.

بين التنظير والمثال

هناك من العلماء من حاول أن يُثبت صدق مذهب الشيعةِ في أنّ مصحف عليّ لا يخالف مصحف اللجنة الرسمية، سوى في الترتيب –وأنه لا يوجد مصحفٌ مغاير لمصحف اللجنة–، بالواقع والإجماع العملي، فيقولون: أين ذلك المصحف المزعوم؟ أين هو من مكتبات الشيعةِ ومساجدهم وحوزاتهم، ورجالهم، وتاريخهم، وبلادهم، في المشرق والمغرب؟ لا وجود له على الإطلاق. إنّ الواقع العمليّ يُثبت أنه لا وجود مصحف لعليّ مخالف لغيره من المصاحف.

يقول السيّد حسين فضل الله: (وفي الواقع إنّ أي مسلم مخلص يستطيع أن يعرف كذب مثل هذه الإثارة، من خلال ملاحظة واقعية وهي أنه لو فتش في شرق الأرض وغربها على نسخة واحدة من مصحف فاطمة –أو مصحف علي–، لم يجدها، لعدم وجود المصحف أساساً في كلّ الأوساط حتى بطريقة خفيّة، كما أنّ أحداً لا يعتقد بوجوده)(١).

واستدلّ المرجع الديني السيد الحكيم بالإجماع العملي أيضاً على حجية القرآن وثبوته، وعدم تحريفه(٢). ووجدتُ نفس هذا الاستدلال في كتاب له فيقول: (أجمع المسلمون من الشيعة

= كغيره من الصحابة الكثيرين ممن كانت لهم مصاحف [انظر: المصاحف لابن أبي داود ١/ ٢٨٣] وكان مضمونه هو نفس مضمون المصحف الإمام، وكان يكتب بهامشه تفسيراته وأقواله، ليس إلاّ.

(١) من وحي القرآن ١٣/ ١٤٦.

(٢) حوار مع المرجع الديني آية الله السيد محمد سعيد الحكيم في مكتبه بالنجف يوم ٢٥ فبراير ٢٠١٤م.

والسنة عملاً على أن ما بين دفتي المصحف هو تمام القرآن الشريف. كما يشهد بذلك المصاحف المنتشرة في جميع بلاد الإسلام، والمتداولة بين المسلمين قاطبة. وهم يرون ختم القرآن إنما يكون بختم تلك المصاحف، وبقراءة تمام ما فيها. كما يرون أن قراءة كل سورة إنما تكون بقراءة السورة المرسومة في تلك المصاحف، لا يزيدون عليها كلمة، ولا ينقصون منها كلمة. وذلك واضح من سيرتهم، ومن كلام فقهائهم)(١).

مصحف فاطمة

ويندرج مصحف فاطمة ضمن ما ذكرناه آنفاً في عموم الروايات المثبتة للتحريف، ومجملها، وقد نقلنا بعض الروايات المثبتة لما يُسمّى مصحف فاطمة.

وتنحصر ردودهم في مصحف فاطمة بنفس الردود التي نقلناها آنفاً عنهم، فإما يؤولون الروايات الواردة فيه، ويقولون **إنّ المراد هو التفسير والشرح، وإمّا يحكمون ببطلانها وتهافتها**(٢).

فما قيل في مصحف عليّ يُقال في مصحف فاطمة، من تأويلات وتفسيرات، وأنكروا أن يكون عندهم مصحفٌ باسم فاطمة يختلف مضمونه عن المصحف الإمام، مع أنّ من جملة الروايات التي ذكرناها آنفا ما يُثبت ذلك، بيد أنهم يقومون بردّها أو تأويلها تأويلا متعسّفاً.

وهذا المعنى قاله العلاّمة السيد محمد حسين فضل الله: (يتحدث بعض الناس عن وجود كتاب اسمه «مصحف الزهراء» انطلاقاً من بعض الأحاديث المأثورة عن أهل البيت عليهم السلام، التي قد توحي لدى هذا البعض بأنّه يمثل قرآناً آخر، أو شيئاً من القرآن، فمن خلال ما جاء في مضمون بعضها: «إنّه ثلاثة أمثال قرآنكم»، «وما فيه حرف من القرآن». وفي بعض الروايات كما ورد عن الإمام جعفر الصادق «عندي الجفر الأبيض.. ومصحف فاطمة.. أما والله ما فيه حرف من القرآن ولكنه إملاء رسول الله وخط علي»، مما يوحي بأنّه ليس مصحفاً كبقية المصاحف لجهة ما

---

(١) في رحاب العقيدة، السيد محمد سعيد الحكيم، ١/ ١٢٩، ط٨/ مؤسسة الحكمة- النجف ٢٠١٢م. (إهداء من المؤلف للباحث).

(٢) راجع: سلامة القرآن من التحريف، د. فتح الله المحمدي، ٩٣ وما بعدها.

توحيه كلمة المصحف، ولكنّه كتاب حديث يشتمل على أحكام الشرع، ونحوها مما أملاه رسول الله ﷺ على عليّ عليه السلام، وفي بعض الأحاديث أنّ فيه وصيّة فاطمة. ولعلّ الملاحظ في مثل هذا الموضوع الذي يثير مثل هذه الضجّة لدى كثير من الكتاب، أن يتحرك ضمن خطة إعلامية تستهدف تسجيل نقطة سلبية ضد بعض المذاهب الإسلامية، دون نقد أو تمحيص، وفي الواقع إنّ أي مسلم مخلص يستطيع أن يعرف كذب مثل هذه الإثارة، من خلال ملاحظة واقعية، وهي أنّه لو فتش في شرق الأرض وغربها على نسخة واحدة من مصحف فاطمة لم يجدها، لعدم وجود المصحف أساساً في كل الأوساط حتى بطريقة خفيّة، كما أنّ أحداً لا يعتقد بوجوده)[١].

وهي كلها أحاديث آحاد لا تثبت بها عقيدة عند جمهور الإمامية وجمهور السنّة كذلك، ولو طبّقنا قواعد الترجيح، لرُدّت هذه الروايات من أول وهلة، لأنّ القرآن ثابت ومتواتر، وهي تخالفه، فيُقدّم عليها.

أقوال علماء السنة في دعاوى التحريف والمصاحف عند الإمامية

إذا كان هناك مصحف خاص للشيعة، فأين هو ذلك المصحف؟! المنهجيةُ العلمية تقتضي أن نمتنع عن التصديق بوجود هذا المصحف، لأنه لا دليل قطعي الدلالة قطعي الثبوت على وجوده، ومن ثمّ لجأ فقهاء السنّة إلى الدفاع عن القرآن وقداسة نصوصه بإنكار كل ما من شأنه تعكير صفو هذه المسلمات.

وقد التفتَ لذلك كبارُ علماء أهل السنة:

١- فيقول الشيخ رحمة الله الهندي الدهلوي: (القرآن المجيد عند جمهور الشيعة الإمامية الاثني عشرية محفوظ عن التغيير والتبديل، ومن قال منهم بوقوع النقصان فيه فقول مردود غير مقبول عندهم)[٢]؛ اهـ.

(١) تفسير آية الله السيد محمد حسين فضل الله المسمى: من وحي القرآن، ١٣/١٤٦، ط٢/ دار الملاك ١٩٩٨م.
لكنّ هنا سؤالا مهما جدا، هو: إننا لو فتشنا الأرض كلها لما وجدنا إنجيلا لعيسى فعل يعني ذلك أنه لا يوجد إنجيل أصلي لعيسى عليه السلام؟! فعدم العلم لا يعني العلم بالعدم.

(٢) إظهار الحق، ٢/٢٠٦.

٢- ويقول الشيخ محمد المدني رحمه الله: (وأما الإمامية يعتقدون نقص القرآن فمعاذ الله، وإنما هي روايات رويت في كتبهم، كما روي مثلها في كتبنا، وأهل التحقيق من الفريقين قد زيفوها، وبينوا بطلانها، وليس في الشيعة الإمامية أو الزيدية من يعتقد ذلك)[١]؛ اهـ.

٣- ويقول العلاّمة الدكتور محمد عبد الله دراز: (ومهما يكن من أمر، فإنّ هذا المصحف هو الوحيد المتداول في العالم الإسلامي، بما فيه فرق الشيعة، منذ ثلاثة عشر قرنا من الزمان. ونذكر هنا رأي الشيعة الإمامية –أهم فرق الشيعة–، كما ورد بكتاب أبي جعفر الأم: «إنّ اعتقادنا في جملة القرآن الذي أوحى به الله تعالى إلى نبيه ﷺ، هو كل ما تحتويه دفتا المصحف المتداول بين الناس لا أكثر، وعدد السور المتعارف عليه بين المسلمين هو ١١٤ سورة، أما عندنا فسورتا الضحى والشرح تكونان سورة واحدة، وكذلك سورتا الفيل وقريش، وأيضاً سورتا الأنفال والتوبة. أمّا من ينسب إلينا الاعتقاد في أنّ القرآن أكثر من هذا فهو كاذب»)[٢].

٤- ويقول الشيخ محمد الغزالي رحمه الله: (سمعت من هؤلاء من يقول في مجلس علم: إن للشيعة قرآناً آخر يزيد عن قرآننا المعروف، فقلت له: أين هذا القرآن؟ ولماذا لم يطلع الإنس والجن علي نسخة منه خلال هذا الدهر الطويل؟ لماذا يساق هذا الافتراء؟ فلماذا هذا الكذب علي الناس وعلي الوحي)[٣]؛ اهـ.

ومما سبق يبدو أن علماء الأمة قاطبة –المعتدّ بقولهم– قد أجمعوا على أن ما بين الدفتين من المصحف كله قرآن لا ينقص ولا يزيد. وأنه محفوظ من التبديل والتغيير، ومن إدخال ما ليس منه عليه.

(١) مجلة رسالة الإسلام الصادرة عن دار التقريب في القاهرة، عدد ٤٤.

(٢) المدخل إلى القرآن، د. محمد عبد الله دراز، ص٤١، ط٣/ دار القلم- الكويت، ٢٠٠٣م.

(٣) دفاع عن العقيدة ضد مطاعن المستشرقين، محمد الغزالي، ٦٦.

المبحث الثاني

السنة ودعوى التحريف

المطلب الأول: دعوى اللحن في القرآن

أولاً: روايات اللحن

هناك روايات كثيرة توهم التحريف بالنقص من الكتاب العزيز، ونسوق بعضها هنا، ونقف مع توجيهها، والعمدة في هذا الباب ما أخرجه ابن أبي داود في المصاحف بسنده عن قتادة أنّ عثمان رضي الله عنه لما رفع إليه المصحف قال: «**إنّ فيه لحناً وستقيمه العرب بألسنتها**»[1].

وهذا الخبر ونحوه، تناوله علماء الإسلام قديماً وحديثاً، كي لا يكون سبباً في تشويش الثقة في النصّ القرآني.

وهذا الحديث يوجّه بما يلي:

١ – هذا حديث ضعيف، والأحاديث الضعيفة لا يُعمل بها، فضلا عن الاستدلال بها في مقامِ العقائد.

٢ – أنّ ما حدثَ في عهد عثمان ليس كتابة للقرآن، بل الكثرة من استنساخ ما كُتب في عهد أبي بكر، ودرء ما سواه وتحريقه، وجمع الناس على حرفٍ واحد، كي لا يستمر الشقاق والتنازع والاختلاف.

٣– أنّه لم يردْ عن أيّ أحد من الصحابة أو التابعين ما يُعضد هذا المعنى، من أي طريق آخر، ولم نجد لهذه الفكرة انتشاراً، ولا رواجاً، ولا أصحاباً. ولو أنّها حقٌّ في نفس الأمر واستقرت كظاهرة تاريخية لتواترت من كل سلسلة وسند!.

---

(١) المصاحف لابن أبي داود، ١/ ٢٢٩، ح١٠٤ وما بعده. ط٢/ البشائر بيروت ٢٠٠٢م. قال المحقق: إسناده منقطع. هامش ١/ ٢٢٩.

٤ –لم يرو هذا الحديث إمامٌ من أئمة الفنّ الحديثي، أصحاب المصنفات والجوامع والصحاح والمسانيد التي التزمت الصحّة، مع كثرة ترحالهم، وتعدد مشايخهم، ومكانتهم في هذا العلم! ولو أنّهم شمّوا فيه رائحة الصحّة ما ترددوا في روايته. فهو لم يصحّ عن عثمان[1].

٥ – وعلى فرض صحته، فالمراد به لحن التلاوة دون الرسم –فيكون المراد بالقرآن أو المصحف: المتلو والمقروء، لا القرآن نفسه–؛ لأن رسم المصحف وكتابته وجمعه قد تمّ واستقرّ في عهد النبي ﷺ، ونُسخ مرارًا في عهد أبي بكر ثم عثمان. فليس من المعقول أنْ يكون فيه لحن وقد أشرف النبي ﷺ بنفسه على كتابته ومعارضته، وضمّت اللجنة الرسمية لكتابته عدداً محترماً من الصحابة، وتابعهم النبي إشرافاً بنفسه، وكان العمل لا يخرج إلاّ بعد عرضه مرة أخرى على الجناب النبوي كما سبق أن بينّا.

٦ – أمّا من جانب الرسم فلم يكن هناك مانع من تصويبه في عهد أكابر الصحابة رضوان الله عليهم، فما الذي منعهم؟ ولا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة! ثم إن القرآن كُتب في عهد النبي وبإشراف منه ومقابلة كما بينّا، آنفاً.

قال الداني: (فإنْ قال قائل: فما تقول في الخبر الذي رويتموه عن يحيى بن يعمر وعكرمة مولى ابن عباس عن عثمان رضي الله عنه، أنّ المصاحف لما نسخت عرضت عليه فوجد فيها حروفاً من اللحن، فقال: اتركوها فإنّ العرب ستقيمها أو ستعربها بلسانها، إذْ ظاهره يدلّ على خطأ في الرسم! قلت: هذا الخبر عندنا لا يقوم بمثله حجّة، ولا يصحّ به دليل على جهتين: إحداهما: أنّه مع تخليط في إسناده واضطراب في ألفاظه مرسل؛ لأنّ ابن يعمر وعكرمة لم يسمعا من عثمان شيئاً ولا رأياه، وأيضاً فإنّ ظاهر ألفاظه ينفي وروده عن عثمان رضي الله عنه لما فيه من الطعن عليه مع محلّه من الدين ومكانه من الإسلام وشدة اجتهاده في بذل النصيحة، واهتمامه بما فيه الصلاح للأمة، فغير ممكن، أن يتولى لهم جمع المصحف مع سائر الصحابة الأخيار الأتقياء الأبرار نظراً لهم ليرتفع الاختلاف في القرآن بينهم، ثم يترك لهم فيه مع ذلك لحناً وخطأ يتولى

---

(١) اللآلئ الحسان في علوم القرآن، د. موسى شاهين لاشين، ص٨٢، ط١/ دار الشروق ٢٠٠٢م.

تغييره من يأتي بعده، ممن لا شكّ أنه يدرك مداه ولا يبلغ غايته ولا غاية من شاهده، هذا ما لا يجوز لقائل أن يقوله ولا يحل لأحد أن يعتقده. فإنْ قال قائل: فما وجه ذلك عندك لو صحّ عن عثمان رضي الله عنه؟ وجهه أن يكون عثمان رضي الله عنه أراد باللحن المذكور فيه التلاوة دون الرسم، إذ كان كثير منه لو تلي على حال رسمه لا نقلبت بذلك معنى التلاوة وتغيرت ألفاظها، ألا ترى قوله: «أو لأاذبحنه» و «لأاوضعوا» و «من نبأى المرسلين» و «سأوريكم» و «الربوا»، وشبهه مما زيدت فيه الألف والياء والواو، في رسمه، لو تلاه تال لا معرفة له بحقيقة الرسم على حال صورته في الخطّ لصيّر الإيجاب نفياً ولزاد في اللفظ ما ليس فيه ولا من أصله، فأتى من اللحن بما لا خفاء به على من سمعه، مع كون رسم ذلك كذلك جائزاً مستعملاً، فاعلم أن عثمان رضي الله عنه إذ وقف على ذلك أن من فاته تمييز ذلك وعزبت معرفته عنه ممن يأتي بعده سيأخذ ذلك عن العرب، إذْ هم الذين نزل القرآن بلغتهم فيعرفوه بحقيقة تلاوته ويدلونه على صواب رسمه، فهذا وجهه عندي)(١).

وقال الإمام **ابن تيمية** رحمه الله: (هذا خبرٌ باطل لا يصحّ من وجوهٍ: **أحدها**: أنّ الصحابة رضي الله عنهم كانوا يتسارعون إلى إنكار أدنى المنكرات، فكيف يقرون اللحن في القرآن، مع أنّه لا كلفة في إزالته!.

والثاني: أن العرب كانت تستقبح اللحن غاية الاستقباح في الكلام، فكيف لا يستقبحون بقاءه في المصحف.

والثالث: أن الاحتجاج بأن العرب ستقيمه بألسنتها غير مستقيم؛ لأنّ المصحف الكريم يقف عليه العربي والعجمي.

والرابع: أنّه قد ثبت في الصحيح أنّ زيد بن ثابت أراد أن يكتب التابوت بالهاء، على لغة الأنصار، فمنعوه من ذلك، ورفعوه إلى عثمان، رضي الله عنهم، وأمرهم أن يكتبوه بالتاء، على لغة قريش، ولما بلغ عمر رضي الله عنه أن ابن مسعود رضي الله عنه قرأ: «عتّى حين»، على لغة هذيل

---

(١) المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار، أبو عمرو الداني، ص١١٩-١٢٠، تحقيق: محمد أحمد دهان، تصوير ١٤٠٣هجري، عن الطبعة الأولى ١٩٤٠م.

أنكر ذلك عليه، وقال: «أقرئ الناس بلغة قريش، فإنّ الله تعالى إنما أنزله بلغتهم، ولم يُنزله بلغة هذيل». نقله ابن هشام عنه بتلخيص، ثم نقل عن المهدوي في شرح الهداية: «وما روي عن عائشة رضي الله عنها، من قولها: «إنّ في القرآن لحناً ستقيمه العرب بألسنتها»، لم يصحّ، ولم يوجد في القرآن العظيم حرف واحد إلا وله وجه صحيح في العربية»)(١).

ثانياً: فهم السياق

وعندما نُمعن النظر فيما ورد في شأن اللحن، نعرف أنّها أخطاء قرّاء، ناتجة عن جهل بالقرآن. فالقرآن ليس حديثاً يُروى تتعدد فيه الأقوال حول مدى صحته أو ضعفه، بل القرآن كان يُقرأ آناء الليل وأطراف النهار، في الصلاة، والقيام، وحلقات العلم، وأماكن تحفيظه في المساجد والمعاهد، وكان دستوراً للأمة وللجماهير، يستدلون به، ويقومون عليه. ومحلاً للاستنباط الفقهي بين الفقهاء والعلماء، والأصوليين والمتكلمين، وليس بخافٍ أنّه لو كان فيه لحنٌ في نفس الأمر ما انفرد به واحد أو اثنين، بل لذاع وانتشر، بين الصحابة والتابعين، وهو ما لم يحدث.

لقد قرأ الحسن: ﴿مَا تَلَوْتُهُۥ عَلَيْكُمْ وَلَآ أَدْرَىٰكُم بِهِۦ﴾ [يونس: ١٦]. بالهمز، فتوهم، وإنما هو من دريتُ بكذا وكذا(٢). وقرأ: ﴿**وما تنزلت به الشياطون**﴾ [الشعراء: ٢١٠]، توهم أنه جمع بالواو والنون(٣).

وقد وردَ من أمثال هذه النوعية من اللحن أمثلة كثيرة، ذكرها ابن قتيبة في: «تأويل مشكل القرآن»، والمفسرون في تفاسيرهم، ويلاحظ على هذه النقولات عدة أمور:

١- أنّها غير معروفة السند، فقد ذكرها المفسرون هكذا من غير سند، ومن أسند منهم فبسند منقطع أو فيه اضطراب، كما سبق أن بينا.

---

(١) انظر: شرح شذور الذهب ص٥٠، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، وهامش: المصاحف لابن أبي داود ١/ ٢٣١، ط/ البشائر- بيروت- تحقيق: د. محب الدين واعظ.

(٢) تأويل مشكل القرآن، الإمام أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، ص١١٢، ط/ مكتبة دار التراث٢٠٠٦م. ت: السيد صقر.

(٣) تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، ص١١٢.

٢- وعلى افتراض صحّة السند فهي روايات آحاد لا ترقى للتشكيك في القرآن، وهو عقيدة المسلمين الأولى.

٣- ثم هي من قبيل القراءة الخاطئة أو الاجتهاد الخاطئ للحسن أو لغيره من التابعين لو صحّت النسبة، فكلام الحسن وغيره ليس بحجة في الفقه، ولا يُعتد بشذوذهم الفقهي، فكيف يُعتدّ بشذوذهم العقدي؟!

٤- هذه أقوال شاذّة تُرد على صاحبها، وقراءات لا محلّ لها لا تُقبل الصلاة بها، أيًّا كان قائلها.

٥- هذه الروايات لو صحّت فإنّما تدلّ على أنّ بعض هؤلاء إنّما كان يقرأ من حفظه، فينسى، أو يسمع كلاماً لصحابي ولا يفهم مقصده، مع طول الزمن، فيُخطئ. وأيضاً لأن المصحف وإن كان قد كُتب واستقرّ منذ العهد النبوي إلا أنه لم تكن النقاط أو الحركات قد دخلت على الحروف، مما جعل بعض من لا يحسن الحفظ، أو بعض ممن توهم، يزعم ذلك اللحن، ويصر عليه، نسياناً أو خطأ[1].

٦- ويقول العلاّمة أبو شهبة: (الغرض من كتابة المصاحف في عهد عثمان رضي الله عنه على حرف قريش أن تكون مرجعاً عاماً يرجع إليه المسلمون عند الاختلاف في حروف القرآن وقراءاته، وإذا كان الأمر كذلك فكيف يكل تصحيحها إليهم، إنّ هذا إنْ صحّ فسيصل بنا إلى الدور المحال؛ إذ تكون صحة قراءتهم متوقفة على القراءة وفق المصاحف التي كتبها عثمان، وصحة المصاحف وسلامتها من اللحن متوقفة على صحة قراءتهم، وهذا ما ننزه عنه أي عاقل فضلا عن عثمان رضي الله عنه)[2].

٧- ويقول أيضاً: (ومما ينبغي أنْ يُعلم أنّ مخالفة المرويّ للقرآن أو لما اشتهر من السنّة أو

---

(١) راجع: المدخل، أبو شهبة، ص٣٦٣.

(٢) المدخل، أبو شهبة، ص٣٦٢.

لإجماع العلماء، مما يقلل الثقة بالرواية ويجعلها في عداد الروايات الواهية التي لا يحتج بها)[1]. وهذه القاعدة تنسحب لتشمل كلّ نقاط دعاوى وشبهات التحريف عند السنّة.

ويردّ الإمام الرازي على مثل هذه الروايات بقوله: (وأمّا قوله: ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [النساء: ١٦٢][2]، ففيه أقوال، ثم روى الحديث عن عثمان وعائشة ثم قال: واعلم أنّ هذا بعيد؛ **لأنّ هذا المصحف منقول بالنقل المتواتر** عن رسول الله ﷺ فكيف يمكن ثبوت اللحن فيه؟)[3].

يقول **العلاّمة الزرقاني** رحمه الله: (ونُجيب على هذه الشبهة أولاً بأنّ ما جاء في هاتين الروايتين ضعيف الإسناد، وأنّ فيهما اضطراباً وانقطاعاً، وعلى فرض صحة ما ذكر، يمكن أن نؤوله بما يتفق والصحيح المتواتر عن عثمان في نسخ المصاحف وجمع القرآن، ومن نهاية التثبت والدقة والضبط. وذلك بأن يراد بكلمة: «لحناً» في الروايتين المذكورتين قراءة ولغة، والمعنى: أنّ

---

(١) المدخل لدراسة القرآن، ص٢٠٢.

(٢) نصّ الآية: ﴿لَّـٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ ۚ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ۚ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ أُو۟لَـٰٓئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾. ويقول العلاّمة أبو شهبة في هذه الآية: (إنّ هذه الرواية إن صحّت فابن جبير لم يرد باللحن الخطأ، وإنما أراد اللغة، وهو أحد معاني اللحن كما في القاموس، وغيره من كتب اللغة. ولو كان يريد باللحن الخطأ لما قرأ به، وكيف يقرأ بحرف يرى أنه خطأ؟ وقد قرئت هذه الكلمة بقراءتين سبعيتين، قرأ الجمهور بالنصب، وقرأ غير الجمهور بالرفع،«والمقيمون الصلاة»، أما الرفع فظاهر، إذ هو معطوف على ما قبله، وأما النصب فوجهه النصب على المدح لبيان فضلا الصلاة ومنزلتها من شرائع الدين، ولهذا الأسلوب شواهد كثيرة في لغة العرب، وقد عقد سيبويه له في الكتاب بابًا فقال:«هذا باب ما ينتصب على التعظيم»). المدخل ص٣٦٤. ويقول الزمخشري في الكشاف ١/ ٣٩٧: (ولا يلتفت إلى ما زعموا من وقوعه لحناً في خط المصحف وربما التفت إليه من لم ينظر في الكتاب -أي: كتاب سيبويه-، ولم يعرف مذاهب العرب وما لهم في النصب على الاختصاص من الافتنان، وغبي عليه أن السابقين الأولين الذين مثلهم في التوراة والإنجيل كانوا أبعد همّة في الغيرة على الإسلام، وذب المطاعن عنه، من أن يتركوا في كتاب الله ثلمة ليسدها من بعدهم، وخرقاً يرفوه من يلحق بهم). اهـ.

(٣) التفسير الكبير، الرازي، ١١/ ١٠٥.

في القرآن ورسم مصحفه وجهاً في القراءة لا تلين به ألسنة العرب جميعا، ولكنها لا تلبث أن تلين به ألسنتهم جميعاً بالمران وكثرة تلاوة القرآن بهذا الوجه، وقد ضرب بعض أجلاء العلماء لذلك مثلا كلمة: «الصراط» بالصاد المبدلة من السين، فتقرأ العرب بالصاد عملاً بالرسم، وبالسين عملاً بالأصل)[١].

وقال الرازي أيضاً في آية: ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾: (منهم من ترك هذه القراءة، وهذه القراءات لا يجوز تصحيحها، **لأنها منقولة بطريق الآحاد**)[٢].

وقل مثل ذلك في كلّ روايات اللحن، فالذي يعنينا في هذا المقام هو التركيز على القواعد الكلية التي يتمّ التعامل بها مع مثل هذه الروايات، ومعرفة كيف نَظَر إليها كبار العلماء، وكيف تعاملوا معها، لا رصد وتتبع كل الروايات في هذا المبحث[٣].

ثالثا: روايات الإبدال

وقد ورد في بعض الروايات إبدال آيات الرحمة بمثلها، وآيات العذاب بمثلها، وقد ورد هنا قول النبيّ ﷺ: «**كلها شاف كاف، ما لم تختم آية عذاب برحمة، أو آية رحمة بعذاب، نحو قولك: تعال، وأقبل وهلم، وأسرع وعجل**»[٤].

---

(١) مناهل العرفان، ١/ ٣٢٥.

(٢) التفسير الكبير ٢٢/ ٧٤، وهنا يركز الرازي على شرطية التواتر لقبول القراءة. **ويقول الزرقاني**: (إن هذه الروايات مهما يكن سندها صحيحاً فإنها مخالفة للمتواتر القاطع، ومعارض القاطع ساقط مردود، فلا يلتفت إليها، ولا يعمل بها). مناهل العرفان ١/ ٣٢٩.

(٣) انظر: المدخل، أبو شهبة، ص٢٠٠.

(٤) مسند أحمد، ٣٤/ ١٤٧، ح٢٠٥١٥، والحديث بسنده عن أبي بكرة. قال شعيب الأرنؤوط: (صحيح لغيره، دون قوله في آخره: «نحو قولك: تعال، وأقبل، وهلم... إلخ»، وهذا إسناد ضعيف لضعف علي بن زيد- وهو ابن جدعان-، وباقي رجاله ثقات رجال الشيخين غير حماد بن سلمة فمن رجال مسلم.
وأخرجه الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٣١١٨)، وابن عبد البر في «التمهيد» ٨/ ٢٩٠ من طريق عفان بن مسلم، به. وقد سلف مرفوعاً برقم (٢٠٤٢٥).
قوله: «نحو قولك: تعال وأقبل...» قال السندي: هو تفسير للحروف السبعة، بأن يقرأ موضع حرف مرادِفَه وما =

ومثل هذه الرواية ما رواه الحاكم بسنده عن أبي الدرداء قال: «**قَرَأَ رَجُلٌ عِنْدَهُ {إِنَّ شَجَرَةَ الزَّقُّومِ طَعَامُ الْأَثِيمِ} [الدخان: ٤٤] فَقَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ: «قُلْ طَعَامُ الْأَثِيمِ» فَقَالَ الرَّجُلُ: طَعَامُ الْيَتِيمِ. فَقَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ قُلْ: «طَعَامُ الْفَاجِرِ» هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ**»[١].

وفي الردّ على مثل هذا النوع من الروايات، يقول العلاّمة **محمد أبو شهبة**: (إنّ هذه الروايات مهما بلغت من الجودة في الإسناد، على حسب ما زعم السيوطي، فهي مردودة لمخالفتها لما جاء به القرآن من أنّه لا يجوز إبدال كلمة بأخرى، ولمخالفتها لما أجمع عليه العلماء، وأجمعت عليه الأمة، من أنّه لا يجوز وضع فاصلة ولا رأس آية مكان أخرى؛ لأنّ موافقة أواخر الآيات لصدورها من أسرار إعجاز القرآن الكريم، وهذا النظام الكريم الذي جاء في المصاحف قد أجمع عليه العلماء، وثبت بالتواتر المفيد للقطع واليقين، فلا تعارضه رواية آحادية مهما بلغت أسانيدها من الصحة أو من الحسن، أو الجودة، لأنّ الآحادي لا يعارض التواتر ولا يقوى على مناهضته.

وعلى فرض تسليم ثبوت هذه الروايات قد تأول العلماء هذه الأحاديث على غير ظاهرها؛ لوجود الصارف لها، وهو ما قدمناه من الإجماع على عدم جواز ذلك. ومما ينبغي أن يُعلم أنّ مخالفة المروي للقرآن، أو لما اشتهر من السنة، أو لإجماع العلماء مما يقلل الثقة بالرواية ويجعلها في عداد الروايات الواهية التي لا يحتج بها)[٢].

= يفيد معناه. قلنا: وهذا الحرف «نحو قولك...» لم يرد بإسناد صحيح مرفوعاً، وقد روي عن ابن مسعود موقوفاً من قوله: إني سمعت القراء فوجدتهم متقاربين، فاقرؤوا كما عُلِّمْتُم، وإياكم والتنطع، فإنما هو كقول أحدكم: هلُمَّ وتعال. أخرجه الطبري في مقدمة «تفسيره» ١/ ٢٢، والطبراني في «الكبير» (٨٦٨٠)، وإسناده صحيح) انتهى.

(١) الحاكم في المستدرك: ٢/ ٤٨٩، ح٣٦٨٤، وصححه، وأقره الذهبي. ورواه أبو يوسف في الآثار- كتاب السهو، ١/ ٤٤. وعبد الرزاق في مصنفه، باب تعاهد القرآن، ٣/ ٣٦٤.

(٢) المدخل لدراسة القرآن، ص٢٠٠.

ويقول الشيخ موسى شاهين لاشين: (والأولى ردّ هذه الروايات من أساسها، لأن ما جاءت به تخالف الأمر المجمع عليه)[١].

قلت: وهذه الروايات يُردّ عليها بالنقاط التالية:

١- أنّها روايات آحاد لا ترقى لمناهضة القرآن.

٢- أنّها مهما بلغت من مراتب الصحة فينبغي تأويلها تأويلاً حسناً يليق بمقام القرآن، وتوجيهها توجيهاً يتسق مع سياق اللغة، وضوابط الشرع.

٣- على فرض ثبوتها فربما يُقصد بها: السماح لحديثي العهد بالإسلام، أو من لم يعرفوا لغة قريش، أن يجتهدوا في قدر المستطاع، حتى تتحسن لغاتهم، وتستقر ألسنتهم، وينتشر القرآن بينهم، بكثرة الممارسة والدربة. وهو ما ألمح إليه الشيخ أبو شهبة، فقال: (وقد استمر الأمر على هذا حتى كثر فيهم من يقرأ ويكتب، وعادت لغاتهم إلى لسان رسول الله ﷺ، وهو لسان قريش، ولا سيما بعد أن صارت لقريش السيادة الدينية والدنيوية معاً، وقدروا على النطق بلغة قريش، التي هي أعذب اللغات وأسهلها وأطوعها للألسنة، فلم يسعهم أن يقرأوا بخلافها، ولا سيما وقد زالت الضرورة وأصبحت التوسعة في القراءة بالأحرف السبعة مثار اختلاف وتنازع)[٢].

المطلب الثاني: قرآنيةُ البسملة

اختلفَ علماء السنّة في البسملة هل هي من القرآن أم لا؟ فقال بعض الخصوم[٣] بأنّ هذا الاختلاف دليلٌ على قول السنّة بالتحريف.

---

(١) اللآلئ الحسان، ص١١٥.

(٢) المدخل لدراسة القرآن ص١٧٧. وقال السيوطيّ في الإتقان ١/ ١٥٩: «قال الطحاوي: إنّما كان ذلك رخصة لما كان يتعسّر على كثير منهم التلاوة بلفظ واحد لعدم علمهم بالكتابة والضبط وإتقان الحفظ ثم نُسخ بزوال العذر وتيسر الكتابة والحفظ». ونحو ذلك قال د. عبد الصبور شاهين في: «تاريخ القرآن»، وقرره هناك تقريراً مهمّاً، فانظره ص٥٥.

(٣) راجع: تفسير سورة الحمد، محمد باقر الحكيم، ١٣٩. وسلامة القرآن من التحريف، د. فتح الله المحمدي، ١١٠ وما بعدها.

وهناك أقوال متعددة في هذا المقام للجواب عن هذا السؤال، أهمها ثلاثة هي:

الأول: إنّ «البسملة» جزء من الفاتحة ومن كلّ سورة أخرى من القرآن باستثناء سورة «براءة».

الثاني: إنّ البسملة ليست جزءاً من القرآن الكريم، باستثناء «البسملة» الواردة في سورة النمل.

الثالث: التفصيل بين سورة الفاتحة، وغيرها من السور، فالبسملة جزء من سورة الفاتحة بالخصوص، وأمّا في غيرها فليست جزء منها باستثناء سورة النمل أيضاً[١].

ونقف مع هذه المسألة بشيء من التفصيل عند الشيعة والسنّة لتتضح حقيقتها:

أولا: أدلّة القائلين بقرآنيتها

ذهبَ الإماميّة[٢]، والشافعية والحنابلة، إلى أنّ البسملة من القرآن، وهي آيةٌ من بداية كلّ سورة من القرآن الكريم، سوى سورة «براءة».

أدلّة الإماميّة

وهناك أدلة خاصّة بالإمامية فقط وهي (الإجماع)، وأدلّة مشتركة بين الجانبين وهي (الروايات).

أولاً: الإجماع

والإجماع هنا أي إجماع علماء الإمامية على أنّ البسملةَ جزءٌ من الفاتحة ومن كلّ سورة عدا «براءة». فإذا كان الإجماع بهذه الحيثية هو حجّة عند الشيعة الإمامية، (باعتباره يولد اليقين

---

(١) انظر: تفسير سورة الحمد، آية الله السيد محمد باقر الحكيم، ص١٣٩، ط/ المجمع العالمي لأهل البيت.

(٢) يقول السيد عبد الله شُبَّر: (والبسملة آية من الفاتحة ومن كلّ سورة بإجماعنا ونصوصنا). تفسير القرآن الكريم- السيد عبد الله شبر- ص٥٠.

عندهم بصحة مضمونه عندما يكون كاشفا عن رأي المعصوم، وكلّ أداة إثبات تكشف عن رأي المعصوم عليه السلام تكون دليلا لأتباع هذا المذهب)[1].

لكن كيف يكون هذا النوع من الإجماع حجة؟

كي يصلوا إلى هذه الحجّية قالوا بإضافة فكرتين إلى الإجماع، وهما:

الفكرة لأولى: أنّ عليًّا عليه السلام هو إمام المسلمين، وهو أعلم المسلمين بالقرآن وعلوم الشريعة، وهو أول من أسس علم التفسير، وأحد كتاب الوحي الأساسيين!.

قال السيد محمد باقر الحكيم: (فإذا أُضيفت هذه الفكرة إلى الإجماع فسيكون حينئذ إجماع علماء الإمامية كاشفاً عن رأي أهل البيت عليهم السلام في أنّ البسملة هي جزء من الفاتحة ومن كلّ سورة، عدا براءة. ورأي أهل البيت باعتبار وجود الإمام علي عليه السلام فيهم، يمكن أن يكون دليلا لكلّ المسلمين على أنّ البسملة جزءٌ من القرآن الكريم، باعتبار أنّ عليًّا عليه السلام هو أعلم الناس بالقرآن –بإجماع المسلمين أنفسهم[2]– فإذا ثبت قول عليّ عليه السلام في ذلك ثَبَت النصّ القرآني)[3].

وهذا الكلام متهافتٌ جدًّا، أعجب أن ينطق به عالمٌ كبير له مكانته في مقام السيد باقر الحكيم، إلاّ أن يكون جهلاً بالواقع السنّي وبفقهه ومدارسه الأصولية والمقاصدية، وإمّا أن يكون تضليلاً للعقل الشيعي، وإيهام العوام هناك أنّنا نلزم أهل السنّة بأقوالنا! وهذا موجود ومتكاثر هناك في كثير من المسائل، لا يستوعبها بحثنا هنا.

ونرد على هذه الفكرة في نقاط:

١ -نُسلّم بأنّ عليًّا إمام من أئمة الإسلام، ولكنّ الإمامة لا تنحصر فيه وحده كما أراد المؤلف، بل يدخل فيها عدد كبير من الصحابة الكبار. وقد عاصر الإمامُ عليّ كرم الله وجهه كبار

(١) تفسير سورة الحمد، محمد باقر الحكيم، ص١٤٠.

(٢) لم يذكر لنا السيد الحكيم، من أين له استيفاء هذا الإجماع؟ أو من الذي نقله؟

(٣) تفسير سورة الحمد ص١٤١.

الصحابة، وعقدوا مجالس علم، واستجدت مسائل، وحدثت مشكلات، وكان الجميع يدلي برأيه، فلم نجد أحدهم يقدم رأي الإمام عليّ عليه السلام لأنّه الأعلم! بل تارة يأخذون برأيه وتارة برأي غيره. وتارة يقلده التابعون ويجلسون في حلقه، وتارة يتعلمون من غيره، ويلازمون سواه! ولا ضير في الإسلام من تعدد الآراء، وتباين الرُّؤَى، ما دام في إطار الفهم المنضبط، والمُسوّر بأسوار الشريعة، ومقاصدها. وهذا الواقع التاريخي لا يُمكن أن نتجاهله في ظلّ الحديث عن روايات واردة عن الأفضلية، لا يمكن أن نفهمها بعيداً عن السياق التاريخي والبيئة المحيطة بها، وكيف تناولها الناس حينئذ!.

٢ -لم يبين لنا السيد باقر الحكيم ذلك السند المتصل الذي يقول بأن الإمام عليًّا عليه السلام هو أوّل من أسس علم التفسير! هذا لا يوجد عندنا! وليس هذا موضع إجماع أو اتفاق، ولو وُجد فهل ذلك مدعاة ليكون كلامه حجة؟ بالطبع كلامه محترمٌ وينظر إليه الفقهاء، لكن هناك فارقٌ بين الحجّة أي التي لا يمكن ردّها وبين أن يصير قوله شاهداً وتابعاً مهمًّا في مناط الاستنباط. وقد فصّل ذلك الأصوليون في حكم قول الصحابي، وعليٌّ عليه السلام صحابيٌّ من الصحابة، ومن أفضلهم، بيد أن الأفضلية لا تعني العصمة ولا القداسة في الرأي الديني، أو الدنيوي.

٣- وكذلك ساق الكلام الإنشائي الذي لم يعضّد بدليل على أن عليًّا هو أعلم الناس بالقرآن بل وزعم إجماع المسلمين، وربما قصد طائفته الإمامية، إلا أنه يقول ذلك في إطار إلزام أهل السنّة بذلك، فيصير مقصده هو إجماع أهل السنّة، ولم أقف على أحد من علماء السنّة نقل الإجماع على ذلك!.

الفكرة الثانية: وهي فكرة أعمّ من دائرة ذات الإمام عليّ عليه السلام، يقول السيد الحكيم: (وهي علاقة الملازمة، بين قول أهل البيت عليهم السلام، والقرآن الكريم التي ثبتت في حديث الثقلين المتواتر بين المسلمين[1]، ولا يوجد هناك شكّ في تواتره، عن رسول الله ﷺ.

(١) الحديث ليس متواتراً عند السنّة.

فالإجماع القائل: بأنّ البسملة جزءٌ من القرآن الكريم يكشف عن رأي أهل البيت عليهم السلام، وأهل البيت لا يفترقون عن الحق والقرآن، إذن لابد أن تكون البسملة جزءًا من القرآن)[١].

وفي الردّ على هذه الفكرة:

١- هذا الحديث -حديث الثقلين- يستدلون به في كل المحافل، وفي أبواب عقدية وفقهية، ولا دلالة فيه أبداً، على ما يزعمون. ولم يفهم منه الصحابةُ الكرام ذلك، بل ولم يستدل به عليّ كرم الله وجهه أو أحد من ولديه في موطن الخلاف الفقهي، أو العقدي.

٢- لم يزعم أحدٌ عندنا تواتر حديث الثقلين، ولو زعم ذلك أحد فهو مردود في نفس الأمر، بل قام بعض العلماء بتضعيفه، فكيف يزعم الإجماع على تواتره[٢].

٣- هذا الاستدلال يؤدي إلى إلزام أهل السنّة بالفقه الإمامي كله، وليس بالبسملة فقط، وهو ما لم يقله أحدٌ من الإمامية أنفسهم!.

ثانياً: الروايات (عند الشيعة)

وهي الروايات التي تؤكد أنّ البسملة جزء من سورة الفاتحة، ومن كل سورة، في القرآن سوى براءة.

أولاً: روايات كتب الشيعة: استدلّ الشيعةُ الإماميّة ببعض الروايات الواردة في مصنفاتهم الحديثية[٣]، ومنها:

١- عن أمير المؤمنين عليّ عليه السلام أنّه قال: «بسم الله الرحمن الرحيم آية من فاتحة الكتاب، وهي سبع آيات تمامها بسم الله الرحمن الرحيم»[٤].

---

(١) تفسير سورة الحمد، آية الله السيد محمد باقر الحكيم، ص١٤١.

(٢) انظر: مع الاثنى عشرية في الأصول والفروع- علي أحمد السالوس- ص١١٩- ط/ دار الثقافة- قطر٢٠٠٨م.

(٣) انظر: رسالة أسرار البسملة، السيد محمد مهدي بن السيد الموسوي التنكابني، ضمن موسوعة تراث الشيعة القرآني، ٤/ ٣١٧، ط/ قم- إيران.

(٤) وسائل الشيعة ٢/ ٧٤٩، ح٩، ط/ طهران.

٢- روى الكليني بسنده عن معاوية بن عمار قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام، إذا قمت للصلاة اقرأ بسم الله الرحمن الرحيم، في فاتحة الكتاب؟ قال: نعم»[١].

٣- قال أبو عبد الله عليه السلام: «ما أنزل الله من السماء كتاباً إلا وفاتحته بسم الله الرحمن الرحيم، وإنما كان يعرف انقضاء السورة بنزول بسم الله الرحمن الرحيم ابتداءً للأخرى»[٢].

روايات السنة

استدلّ القائلون بقرآنيتها من الشيعة والسنّة بروايات السنّة الواردة في إثبات قرآنيةِ البسملة. ومن هذه الروايات:

١- روى الحاكم بسنده عن سعيد ابن جبير عن ابن عباس قال: «كان المسلمون لا يعلمون انقضاء السورة حتى تنزل: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾. فإذا نزلت علموا أنّ السورة قد انقضتْ»[٣].

٢- وأخرج الحاكم أيضاً من وجه آخر عن سعيد عن ابن عباس أنّ النبي ﷺ كان إذا جاءه جبريل فقرأ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾، علم أنها سورة[٤].

---

(١) فروع الكافي ١/ ٨٦، ط/ طهران.

(٢) تفسير العياشي، ١/ ١٩، ح٥، ط/ طهران. وهذا الحديث ورد بألفاظ مغايرة في كتب السنة، يقول السيوطي في الإتقان: (روى أبو داود والحاكم والبيهقي والبزار من طريق سعيد ابن جبير، عن ابن عباس قال: كان النبي ﷺ لا يعرف فصل السور حتى تنزل عليه: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾. زاد البزار: فإذا نزلت عرفت أن السورة قد ختمت واستقبلت، أو ابتُدئت سورة أخرى». الإتقان للسيوطي ١/ ٢٣٨، ط/ دار الحديث. وسيأتي بعد قليل.

(٣) قال السيوطي في الإتقان ١/ ٢٣٨: (إسناده على شرط الشيخين). والحديث في المستدرك: ١/ ٣٥٦. وقال الحاكم: (صحيح على شرطهما ولم يخرجاه، وأقره الذهبي).

(٤) قال السيوطي رحمه الله في الإتقان ١/ ٢٣٨: (إسناده صحيح). والحديث في المستدرك: ٢/ ٦٦٨. وقال الحاكم: (هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه). ونفس مضمون الحديث موجود عند الإماميّة. قال الإمام الصادق عليه السلام:«كان يعرف انقضاء السورة بنزول بسم الله الرحمن الرحيم ابتداء لأخرى». تفسير العياشي ١/ ١٩،ح٥.

٣- وأخرج البيهقي بسنده عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقرأ في الصلاة ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾، وإذا ختم السورة قرأها، ويقول: «**ما كتبت في المصحف إلا لتُقرأ**»[(١)]، وهذا أثر عن ابن عمر.

٤- وأخرجه البيهقي أيضاً في السنن الكبرى بسنده عن ابن عمر: «أنّه كان إذا افتتح الصلاة كبّر، ثمّ قرأ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ * الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾، فإذا فرغ قرأ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾، قال: وكان يقول: لم كُتبت في المصحف إن لم تقرأ؟»[(٢)]. وفي رواية: «إنْ لم أقرأ؟»[(٣)].

٥- وأخرج الإمام مسلم بسنده عن أنس قال: بينا رسول الله ﷺ ذات يوم بين أظهرنا إذا أغفى إغفاءة، ثم رفع رأسه مبتسماً فقال: «أنزلت عليّ آنفاً سورة، فقرأ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ * إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾..»[(٤)].

٦- أخرج الدراقطني عن ابن عمر، قال: «**صليت خلف النبي ﷺ وأبي بكر وعمر فكانوا يجهرون ببسم الله الرحمن الرحيم**»[(٥)].

٧- رُوى أنّ معاوية قدم المدينة فصلى بالناس ولم يقرأ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾، ولم يكبر حتى إذا خفض وإذا رفع، فناداه المهاجرون والأنصار حين سلّم: يا معاوية أسرقت صلاتك؟ أين بسم الله الرحمن الرحيم، وأين التكبير؟ فلمّا صلى بعد ذلك قرأ: بسم الله الرحمن الرحيم، لأمّ القرآن، والسورة التي بعدها وكبّر حين يهوى ساجداً[(٦)].

---

(١) رواه البيهقي في شعب الإيمان: فصل في ابتداء السورة بالتسمية ٤/ ٢٣، ح٢١٣٢، ط١/ مكتبة الرشد بالرياض٢٠٠٣م.

(٢) السنن الكبرى للبيهقي ٢/ ٦٥، ح٢٣٨٢، باب الدليل على أن ما جمعته مصاحف الصحابة كله قرآن وبسم الله الرحمن الرحيم في فواتح السور سوى سورة براءة من جملته، ط٣/ دار الكتب العلمية٢٠٠٣م.

(٣) السنن الصغرى للبيهقي ١/ ١٥٢، باب الجهر بها في صلاة يجهر فيها بالقراءة، ح٣٩٣، ط/ ١/ جامعة الدراسات الإسلامية- كراتشي- باكستان١٩٨٩م. وفي الحديث دليلٌ على جمع القرآن في عهد النبيّ ﷺ وكتابته، وأنّ الكتابة كانت وقتئذ هي الأصل الذي يرجع إليه الأصحاب رضوان الله عليهم، كما سبق أن بينا.

(٤) صحيح مسلم ٤/ ١١٢، باب حجة من قال إن البسملة آية من أول كل سورة سوى براءة.

(٥) الدر المنثور- السيوطي، ١/ ٨، ط/ بيروت.

(٦) الدر المنثور ١/ ٧. والمستدرك للحاكم ١/ ٣٥٧، ح٨٥١، قال الحاكم: (على شرط مسلم)، وأقرّه الذهبي.

يقول السيد باقر الحكيم: (ومع أنّ المناقشة ممكنة في بعض مداليل هذه الروايات إلاّ أننا عندما نضمّ مجموع الروايات بعضها إلى بعض يمكن أن يحصل الوثوق بجزئية البسملة للفاتحة ولكلّ السور الأخرى عدا «براءة»)[(١)].

الرسم القرآني

ومن الأدلة على قرآنيتها كذلك: ظاهرة الرسم القرآني فهي دليل على قرآنية البسملة في كلّ السور عدا براءة، فمن خلال الرجوع إلى تاريخ الرسم القرآني نلاحظ أن البسملة كُتبت في المصحف منذ بداية جمعه وتدوينه وحتى الآن. بل إنها كُتبت في مصاحف الصحابة الخاصّة بهم، التي كُتبت بعيداً عن عمل اللجنة الرسمية.

وحديث ابن عمر السابق: «**لم كُتبت في المصحف إن لم تقرأ؟**»، دليل على وجودها في المصحف منذ الصدر الأول. وكلامه أشبه بالردّ على صوتٍ زعم وقتئذ عدم قرآنيتها، فتصدى له ابن عمر رضي الله عنهما بهذا الحديث.

وثبوت اللفظ في المصحف دليلٌ على قرآنيته، كما سيأتي من كلام السيوطي في قرآنية المعوذتين[(٢)]. وهو ما فصّله العلاّمة المُحدّث الشيخ **أحمد شاكر** رحمه الله، فقال: (ولا خلاف بين أحد من أهل النقل وأهل العلم في أنّ جميع المصاحف الأمهات التي كتبها عثمان بن عفان وأقرها الصحابة جميعاً دون ما عداها[(٣)]: كتبت فيها **البسملة** في أول كل سورة؛ سوى سورة براءة، وأنّ الصحابة رضوان الله عليهم **إذْ** جمعوا القرآن في المصاحف جردوه من كل شيء غيره)[(٤)].

---

(١) تفسير سورة الحمد ص١٤٤.

(٢) انظر: الإتقان، السيوطي، ١/ ٢٣٧. والمصاحف ١/ ٣٨٨، ومناهل العرفان ١/ ٣٠٥.

(٣) كلام شاكر يؤكد ما سبق ونوهنا عليه: أنّ إجماعاً من الصحابة قد انعقد على مصحف عثمان، وأنهم ارتضوا نبذ ما سواه، لانتفاء العمل المؤسسي فيها، علاوة على أنّها لم تكن مصاحف كاملة كما سبق وبينا بل مجموعة من السور، وعليها تفسيرات في الهوامش، وما أشبه. وأيضاً تلك المصاحف كانت ملكاً لهؤلاء الصحابة وهم أنفسهم من ارتضى عمل عثمان رضي الله عنه.

(٤) الإنصاف فيما جاء في البسملة من الاختلاف، العلامة أحمد شاكر، ص١٢٣. وانظر: دراسات قرآنية، محمد أبو شهبة، ص١٤٣.

ويقول رحمه الله: (وقراءة من قرأ بإسقاطها في الوصل بين السور غير صحيحة أيضاً، لأنها فقدت أهمّ شرط من شروط صحة القراءة، أو هو الشرط الأساسي في صحتها، وهو: موافقة رسم المصحف، وظهر أنّ الحقّ الذي لا يتطرق إليه الشكّ ولا يستطيع مجادل أن ينازع فيه: أنها آية في كلّ موضع كتبت فيه في المصحف)[١].

سيرةُ المسلمين

والاستدلال بسيرة المسلمين، أي سيرتهم في قراءة القرآن الكريم، ومن المعروف أن القرآن قد تم جمعه وصيانته بطريقين:

الأول: الكتابة والرسم، وبها تمت صيانة القرآن ونقله نقلا متواتراً إلى يومنا هذا، وفي هذه الطريقة وجدنا ذكر البسملة في افتتاح كل سورة سوى «براءة».

الثاني: الحفظ في الصدور، جيلا بعد جيل، ووجدنا هنا أيضاً حفظاً للبسملة وذكراً لها. فالمسلمون في الصدر الأول كانوا يقرؤونها كبقية الآيات ومن ثمّ فهذا دليل كاشفٌ عن ما هو كائن في نفس الأمر في عهد النبي ﷺ.

توجيه رواية أنس

وقد تعارض مع الروايات السابقة رواية أنس بن مالك رضي الله عنه: «**صليت مع رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان فلم أسمع أحداً منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم**»[٢].

---

(١) السابق ص١٢٤. ونصرَ ذلك أيضاً العالم الشيعي محمد باقر الحكيم، يقول: (وعندما أُدخلت على الرسم القرآني بعض التعديلات كالنقطة والحركات وأسماء السور وتجزئة القرآن إلى أجزاء وأحزاب وأرباع الأحزاب، نراها أُدخلت بشكل يدلّ على أنها خارجة عن أصل القرآن الكريم، من قبيل التزامهم بكتابة هذه الإضافات بلون يختلف عن لون الآيات القرآنية أو كتابتها على الهامش، أو فصل أسماء السور عن النصّ القرآني، وهكذا.. ولكننا نجد أن البسملة كانت تعامل معاملة بقية الآيات تماما فيما يتعلق برسمها، وتدوينها في المصحف، وهذا يكشف عن أن المسلمين الذين كتبوا القرآن في البداية كانوا ينظرون إليها على أنها جزء من القرآن الكريم، وبهذا استدل بعض العلماء في الفقه على أنها جزء من الفاتحة ومن كل سورة). - تفسير سورة الحمد ١٤٥ -.

(٢) المستدرك للحاكم: ١/ ٣٥٨، كتاب فضائل القرآن.

وهذه الرواية معارضة بما رُوى عن أنس نفسه: «**كانت قراءة النبي ﷺ مدًّا، ثمّ قرأ: ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ يمدّ الرحمن ويمدّ الرحيم**»[١].

وبما رُوى عنه أيضاً: «**سمعتُ رسول الله ﷺ يجهر بـ** ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾»[٢].

ورواية أنس قد تُفهم في سياق ما رواه هو أيضاً: «**أنّ النبيّ ﷺ، وأبا بكر وعمر وعثمان، كانوا لا يجهرون** بـ ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾»[٣]. فهناك فارق بين سماعها جهراً، وبين عدم النطق بها، وقد التفت السيد الخوئي إلى نفس هذا التوجيه[٤].

ورواية أنس مردودة بهذه الأجوبة:

- معارضتها بالروايات الأخرى المتكاثرة عدداً ومعنًى، بل ووصلت لدرجة (التواتر المعنوي)[٥].

- مخالفتها لما هو مشهور بين المسلمين من قراءتها في الصلاة، حتى إنّ معاوية تركها في الصلاة فقال له المسلمون: «أسرقت أم نسيت؟»، كما تقدم في الحديث.

- مخالفتها لما رُوى عن أنس نفسه[٦].

ثانياً: القائلون بإنكار البسملة

وهم المالكية والأحناف، وبعض الفقهاء من التابعين وغيرهم. ومن أدلتهم هنا:

١- أنّ القرآن لا يثبت إلا بالتواتر، وأنّ كل ما هو من القرآن يجب أن يكون متواتراً في

---

(١) المستدرك للحاكم: ١/ ٣٥٨، ح٨٥٢.

(٢) المستدرك للحاكم ١/ ٣٥٨، ح٨٥٣، قال الحاكم: (رواة هذا الحديث عن آخرهم ثقات). وأقرّه الذهبي.

(٣) مسند أحمد ٢٠/ ٢١٩، ح١٢٨٤٥، ط١/ مؤسسة الرسالة. والسنن الكبرى للبيهقي ٢/ ٧٦ ح٢٤٢١، باب من قال لا يجهر بها.

(٤) انظر: البيان في تفسير القرآن، السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي، ص٥١٧.

(٥) الإتقان في علوم القرآن للسيوطي ١/ ٢٣٩.

(٦) انظر: البيان في تفسير القرآن، للخوئي، ص٤٤٤.

أصله وأجزائه، ومحله ووضعه وترتيبه[١]. (وقد بنى المالكيّةُ وغيرهم ممن قال بإنكار البسملة قولَهم على هذا الأصل وقرروا بأنها لم تتواتر في أوائل السور، وما لم يتواتر فليس بقرآن)[٢].

قال السيوطي ردًّا على هذا الادعاء: (وأُجيب من قبلنا بمنع كونها لم تتواتر، فربّ متواتر عند قوم دون آخرين، وفي وقت دون آخر، **ويكفي في تواترها إثباتها في مصاحف الصحابة، فمن بعدهم بخطّ المصحف**[٣]، مع منعهم أن يُكتب في المصحف ما ليس منه، كأسماء السور، وآمين، والأعشار، فلو لم تكن قرآناً لما استجازوا إثباتها بخطّه من غير تمييز؛ لأنّ ذلك يحمل على اعتقادها، فيكونوا مغررين بالمسلمين، حاملين لهم على اعتقاد ما ليس بقرآن قرآناً، وهذا مما لا يجوز اعتقاده في الصحابة)[٤].

وردّ الإماميّة على هذه النقطة بالآتي:

- أن قرآنية البسملة مما تواتر عن أهل البيت، ولا فرق في التواتر بين أن يكون عن النبي ﷺ، وبين كونه عن أهل البيت، بعد أن ثبت وجوب اتباعهم[٥].

- مخالفة البعض لا يضرّ بالتواتر عن المجموع[٦].

- (أنه قد تواتر أن النبي ﷺ قرأ البسملة حينما يقرأ سورة من القرآن وهو في مقام البيان، ولم يبين أنها ليست منه، وهذا يدل دلالة قطعية على أن البسملة من القرآن. نعم لا يثبت بهذا أنها

---

(١) انظر: الإتقان للسيوطي ١/ ٢٣٦.

(٢) الإتقان في علوم القرآن، السيوطي، ١/ ٢٣٦.

(٣) وقد فصّلنا هذه المسألة في مسألة:«الكتابة ونظرية التوثيق»، وعبارة السيوطي هنا تعضد ما قلناه هناك بأنّ الكتابة والنقل الكتابي التواتري يُغني عن النقل الشفهي المتواتر، بل الكتابةُ أوثق، وأجدى، كما سبق وبينّا.
ومما يعضد قول السيوطي هنا قول ابن كثير في تفسيره ١/ ٣٣، ط/ المكتبة التوفيقة: (افتتح بها الصحابة كتاب الله).

(٤) الإتقان للسيوطي ١/ ٢٣٧.

(٥) انظر: البيان للخوئي ص٤٤٦. قلت: ولم يثبت لدينا وجوب اتباعهم، بل تدخل أقوالهم في مبحث:«قول الصحابي، ومدى حجيته»، ويسير على أقوالهم ما يسري على باقي الصحابة الكرام.

(٦) انظر: البيان للخوئي ص٤٤٦.

جزء من السورة. ويكفي لإثباته ما تقدم من الروايات، فضلا عما سواها من الأخبار الكثيرة المرويّة من الطريقين. والجزئيةُ تثبت بخبر الواحد الصحيح، ولا دليل على لزوم التواتر فيها أيضاً)[١].

٢- قالوا بأنّها رُبّما أثبتت للفصل بين السور!.

وأُجيب: (بأنّ هذا فيه تغرير، ولا يجوز ارتكابه لمجرد الفصل؛ ولو كانت له لكتبت بين براءة والأنفال)[٢].

الاختلاف لفظي بين الفريقين

وقد فهم الأستاذ الإمام محمد عبده وتلميذه السيد رشيد رضا هذه المسألة من زاوية مهمّة، وبفهمٍ محترم. فقد ذهبا إلى أن البسملة من القرآن بإجماع المسلمين، وأنها جزء آية من سورة النمل، وأن الخلاف إنما هو فقط في مكانها في سائر السور[٣].

يقول السيد رشيد رضا رحمه الله: (أجمع المسلمون على أن البسملة من القرآن وأنها جزء آية من سورة النمل. واختلفوا في مكانها في سائر السور، فذهب إلى أنها آية في كل سورة علماء السلف، من أهل مكة فقهائهم وقرائهم ومنهم ابن كثير، وأهل الكوفة ومنهم عاصم والكسائي من القراء، وبعض الصحابة والتابعين من أهل المدينة، والشافعي في الجديد وأتباعه، والثوري وأحمد في أحد قوليه، والإمامية، ومن المروي عنهم ذلك من علماء الصحابة: علي وابن عباس وابن عمر وأبو هريرة، ومن علماء التابعين سعيد ابن جبير وعطاء والزهري، وابن المبارك، وأقوى حججهم في ذلك: إجماع الصحابة ومن بعدهم على إثباتها في المصحف، أول كل سورة، سوى سورة براءة، مع الأمر بتجريد القرآن مما ليس منه، ولذلك لم يكتبوا آمين في آخر الفاتحة. - ثم ساق الأحاديث المدللة على ذلك، وقد ذكرناها آنفاً ثم قال:- وذهب مالك وغيره من علماء

---

(١) البيان للخوئي ص٤٤٦. وعبارته هذه تعضد ما ننقله عن السيد رشيد رضا بعد قليل.

(٢) الإتقان للسيوطي ١/ ٢٣٧.

(٣) انظر: تفسير الفاتحة وجزء عم، للأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده، ص٣١، ط/ الهيئة العامة لقصور الثقافة ٢٠٠٧م.

المدينة، والأوزاعي وغيره من علماء الشام وأبو عمرو ويعقوب من علماء البصرة إلى أنها آية مفردة أنزلت لبيان رءوس السور والفصل بينها، وعليه الحنفية، وقال حمزة من قراء الكوفة وروى عن أحمد: إنها آية من الفاتحة دون غيرها [أي أنها آية من الفاتحة، دون غيرها من السور، فهي آية مفردة في افتتاحية باقي السور لا جزء من السورة]، وثمّة أقوال أخرى شاذّة)[١].

والخُلاصةُ أنّه لا خلاف بين المسلمين قاطبةً سنّة وشيعةً على قرآنية البسملة، ولكن الخلاف كله حول: هل هي آيةٌ مستقلّة في صدر كلّ سورة، أو أنها جزءٌ من السورة، وآية من آياتها؟!. وهذا لا يضرّ الثبوت القرآني في شيء، لأنّه مجرد خلاف لفظي، وبحث ناتج عن الترف العقلي المحض.

ويمكن أن ندلل أيضاً بأن الخلاف لفظيٌ من أقوال الفقهاء بمسألة الجهر بالبسملة في الصلاة:

فذهب الشافعية وأحمد في رواية –خلاف المشهور عنه– إلى الجهر بالبسملة في الصلاة الجهرية[٢]، وذلك للأحاديث التي وردت في الجهر بالبسملة، وقد قدمنا بعضها.

وذهب أكثر أهل العلم ومنهم الحنفية والحنابلة[٣]، إلى أنه لا يسن الجهر بالبسملة في الصلاة. ومما أجاب به الحنفية عن أحاديث الجهر بالبسملة وعدم الأخذ بها عموم البلوى بها[٤]. أي لو كانت ثابتة لانتشرت وتواترت ولم تكن أحاديث آحاد[٥].

فهذا الخلاف ربما يفيد أنّ الاختلاف إنّما هو في الجهر بها، وفي هل هي آية من كل سورة، أم آية بذاتها؟ وليس الاختلاف في قرآنيتها أو عدم قرآنيتها.

---

(١) تفسير القرآن الحكيم/ المسمى تفسير المنار، محمد رشيد رضا، ١/ ٥٦، ط/ المكتبة التوفيقية.

(٢) انظر: مغني المحتاج ١/ ١٥٧، ط/ البابي الحلبي ١٩٥٨م.

(٣) انظر: بدائع الصنائع ٢/ ٥٣٧، والمغني ٢/ ١٤٩.

(٤) انظر: أصول السرخسي ١/ ٣٦٩، وتخريج الفروع على الأصول للزنجاني ص٦٦، ط٥/ مؤسسة الرسالة.

(٥) انظر: مبحث عموم البلوى، كتاب: «موجبات تغير الفتوى في عصرنا»، القرضاوي، وحجية خبر الآحاد فيما تعم به البلوى، دراسة حديثية أصولية فقهية، د. عبد الرزاق خليفة الشايجي، د. عبد الرؤوف محمد الكمالي، ص٥٧، ط١/ دار ابن حزم ٢٠٠٠م.

المطلب الثالث: قرآنية المعوذتين

أولاً: النسبة إلى ابن مسعود

من الشبهات التي اعترت القول بثبوت النصّ القرآني وتوثيقه ما زعمه البعض من إنكار عبد الله بن مسعود لقرآنية المعوذتين!.

واعتمدوا على حديث رواه الإمام أحمد من حديث زر بن حبيش قال: «**قلت لأبي بن كعب: إنّ أخاك يحكّهما [المعوذتين] من المصحف، فلم ينكر. قيل لسفيان: ابن مسعود؟ قال: نعم، وليسا في مصحف ابن مسعود، كما يرى رسول الله ﷺ، يعوّذ بهما الحسن والحسين، ولم يسمعه يقرؤهما في شيء من صلاته، فظنّ أنهما عُوذتان، وأصرّ على ظنّه وتحقق الباقون كونهما من القرآن، فأودعوهما إيّاه**»[١].

ونلاحظ في هذا الحديث أنّ الأمرَ لم يكن مشتهراً حتى في زمان ابن مسعود أو بُعيده، بدليل أنّ زر بن حبيش يسأل استفهاماً أو استنكاراً، بدليل قوله: «**فلم يُنكر**»!. وبدليل قول القائل لسفيان بتعجب: ابن مسعود!! قال: نعم. ولو كان مشتهراً متداولاً ما تعجب.

وليس في هذا الحديث ولا في غيره تصريحٌ من ابن مسعود نفسه أنّ المعوذتين ليستا من القرآن!. وهناك فارق بين الحكّ من المصحف، وبين إنكار القرآنية بالكُلّيّة.

وهذا الحديث لم يثبت بطريقٍ قطعي عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، ولعلّ هذا ما

---

(١) مسند الإمام أحمد ٥/ ١٣٠، برقم: ٢١٢٢٠، وبرقم ٢١٢٢١، وحسّنه الشيخ شعيب، في تحقيقه للمسند ٣٥/ ١١٣. ومسند أبي داود الطيالسي ١/ ٧٣، رقم ٥٤١. والشافعي: في السنن المأثورة ١/ ١٦٨، والأم ٧/ ١٨٩، ومسند الحميدي ١/ ١٨٥، رقم ٣٧٤. والمعجم الأوسط للطبراني ٢/ ٢٧، رقم ١١٢١، و ٤/ ٣٣٢، رقم ٤٣٥١. والسنن الكبرى للبيهقي، كتاب الصلاة، جماع أبواب القراءة، باب في المعوذتين ٢/ ٣٩٤ رقم ٣٨٥١، وفي شعب الإيمان ٢/ ٥١٠ رقم ٢٥٥٨. ورواه البخاري لكنه لم يذكر: «يحكهما من المصحف»: كتاب التفسير، باب تفسير سورة قل أعوذ برب الفلق، ٤/ ١٩٠٤، رقم ٤٦٩٢. قال الهيثمي: (قلت: هو في الصحيح، خلا حكهما من المصحف، رواه أحمد والطبراني، ورجال أحمد رجال الصحيح) مجمع الزوائد ٧/ ١٤٩. وقال الشيخ شعيب الأرنؤوط: إسناده صحيح على شرط الشيخين.

جعل السيوطي رحمه الله يقول: (ومن المشكل على هذا الأصل –تواتر القرآن– ما ذكره الإمام فخر الدين، قال: **نُقل في بعض الكتب القديمة** أنّ ابن مسعود، كان ينكر كون سورة الفاتحة والمعوذتين من القرآن)[١].

قلت: ونصّ الإمام الرازي هو: (نقل في الكتب القديمة أن ابن مسعود كان ينكر كون سورة الفاتحة من القرآن، وكان ينكر كون المعوذتين من القرآن، واعلم أن هذا في غاية الصعوبة، لأنا إن قلنا إن النقل المتواتر كان حاصلا في عصر الصحابة بكون سورة الفاتحة من القرآن فحينئذ كان ابن مسعود عالما بذلك فإنكاره يوجب الكفر أو نقصان العقل، وإن قلنا إن النقل المتواتر في هذا المعنى ما كان حاصلا في ذلك الزمان فهذا يقتضي أن يقال إن نقل القرآن ليس بمتواتر في الأصل وذلك يخرج القرآن عن كونه حجة يقينية، والأغلب على الظن أن نقل هذا المذهب عن ابن مسعود نقل كاذب باطل، وبه يحصل الخلاص عن هذه العقدة)[٢]. فلك أن تتأمل قوله: (نُقل في بعض الكتب القديمة).

ولو كان الأمرُ مشتهراً أو ثابتاً بسندٍ صحيحٍ لما عزا فخر الدين الرازي إلى الكتب القديمة، ونقل السيوطي –نقل إقرارٍ– عنه كذلك. ويعضد ذلك أنّ البخاري ترك زيادة الحكّ من المصحف، مع أنه روى الحديث.

ومشكلة هذه النسبة إلى ابن مسعود:

١– لو قلنا: إنّ النقل المتواتر كان حاصلاً في عصر الصحابة بكون ذلك من القرآن، **فإنكاره يوجب الكفر.**

٢– وإن قلنا: لم يكن حاصلاً في ذلك الزمان، فيلزم أنّ القرآن ليس بمتواتر في الأصل[٣].

---

(١) الإتقان للسيوطي ١/ ٢٣٩.

(٢) تفسير الرازي ١/ ١٩٠. ط/ دار إحياء التراث العربي– بيروت.

(٣) انظر: الإتقان للسيوطي ١/ ٢٣٩.

ثانياً: التشكيك في النسبة إلى ابن مسعود

١– قال الفخر الرازي في الجواب على هذا الإشكال: (وإلاّ غلبَ على الظنّ أنّ نقل هذا المذهب عن ابن مسعود **نقلٌ باطل**، وبه يحصل الخلاص عن هذه العقدة)[١].

٢– وكذلك شكّك القاضي أبو بكر الباقلاني في تلك النسبة فقال: (لم يصحّ عنه أنّها ليست من القرآن، ولا **حُفظ عنه**. إنّما حكّها وأسقطها من مصحفه إنكاراً لكتابتها، لا جحداً لكونها قرآناً؛ لأنّه كانت السنّة عنده ألاّ يكتب في المصحف إلاّ ما أمر النبي ﷺ بإثباته فيه، ولم يجده كتب ذلك ولا سمعه أمَر به)[٢].

٣– وقال النووي: (أجمع المسلمون على أنّ المعوذتين والفاتحة من القرآن، وأنّ من جحد شيئاً منها كفر، وما نقل عن ابن مسعود باطل ليس بصحيح)[٣].

٤– وقال ابن حزم: (هذا كذب على ابن مسعود وموضوع، وإنّما صحّ عنه قراءة عاصم عن زرّ[٤] عنه، وفيها المعوّذتان والفاتحة)[٥].

٥– وقال العلاّمة أبو شهبة: (والجواب: أنّ هذه الروايات غير صحيحة، وأغلب الظنّ أنها مدسوسة على ابن مسعود)[٦].

قلت: وعلاوةً على التشكيك في نسبة هذا إلى ابن مسعود **يُمكن أن نلاحظ الآتي:**

---

(١) تفسير الرازي ١/ ١٩٠. والإتقان للسيوطي ١/ ٢٣٩.

(٢) الانتصار للقرآن، للباقلاني، ١/ ٦١، ط/ ابن حزم بيروت، الإتقان للسيوطي ١/ ٢٤٠.

(٣) الإتقان للسيوطي ١/ ٢٤٠.

(٤) زر: بكسر أوله، وتشديد الراء، هو ابن حبيش بمهملة وموحدة، ومعجمة مصغر ابن حباشة، بضم المهملة بعدها موحدة، ثم معجمة. الأسدي الكوفي أبو مريم، ثقة جليل، مخضرم، مات سنة ٨٢، وهو ابن مئة وسبع وعشرين. [تقريب التهذيب ٢١٥، خلاصة تذهيب تهذيب الكمال ص١٣٠].

(٥) الإتقان للسيوطي ١/ ٢٤٠.

(٦) المدخل– أبو شهبة، ص٢٨٦.

١ – قواعد التعارض والترجيح تقتضي عدم الالتفات إلى مثل هذا الحديث، لأنّه آحاد، والآحاد لا يردّ ما هو أقوى منه، ولا يُقدَّم عليه[١].

٢ – اتفاق مصاحف الصحابة على كتابتها[٢]، وذلك ما نقلناه عن السيوطي آنفاً في قرآنية البسملة. ونقلها في مصاحف الصحابة أكبر دليل على تواترها.

٣ – لم يُصرّح ابن مسعود بأنها ليستا من القرآن، بل كل ما فعله على فرض الصحة، هو عدم الكتابة في مصحفه الخاص. وهو ما التفت إليه العلاّمة **النووي** رحمه الله فقال: (قال: ويحتمل ما روى من إسقاط المعوذتين من مصحف ابن مسعود أنّه اعتقد أنه لا يلزمه كتب كل القرآن، وكتب ما سواهما، وتركهما لشهرتهما عنده، وعند الناس)[٣]. فهناك فارق بين إسقاطهما من المصحف الخاص به، وبين دعوة الأمة إلى حذفهما من المصاحف؛ فالمصحف الخاص به لم يشترط على نفسه أن يكتب فيه كل ما هو قرآن. وكان يُدخل فيه التفاسير والفقه على هامشه، فهذا لأنه مصحفه الخاص. وليس كالمصحف الإمام في مهمته ووظيفته الموجهة للأمة كلها، ومن ثم فلن تُشوش الأمة بمصحفه الخاص، لكن لو قال للمسلمين: احذفوا المعوذتين من القرآن، فهذا شيءٌ آخر! بل إنّ تلامذة عبد الله بن مسعود المقربين منه والملازمين له فقها وإفادة لم ينشروا ذلك عنه، ولم يحتفظوا بنسخة من مصحفه ذلك، ولم يستنسخوا لأنفسهم نسخة منه، ولو كان مصحفه مخالفاً في مضمونه لمصاحف الأمصار والمصحف الإمام لفعلوا ذلك بلا شكّ. ولوَجدنا أمراً خطيراً ينتهكُ ما فعله عثمان رضي الله عنه في أمر المصحف: كُنّا سنجدُ أن أتباع ابن مسعود وتلامذته لا يقرئون إلاّ من مصحف أستاذهم ابن مسعود، ويستنسخون منه، ويحتفظون به، وكذلك تلامذة وأتباع الإمام عليّ كرم الله وجهه، وكذلك كل المدارس الفقهية والعلمية التي أسسها الصحابة في الأمصار! فما فائدة ما فعله عثمان إذن؟! وهذا لم يحدث ولا توجد أي دلالات تاريخية على حدوثه، فليس معنى ذلك إلاّ كذب تلك الرواية.

---

(١) المدخل – أبو شهبة، ص٢٨٧.

(٢) تفسير ابن كثير: ٨/ ٤١٧، ط/ المكتبة التوفيقية.

(٣) شرح النووي على مسلم ٦/ ١٠٩.

٤ – لم يثبت أنّ ابن مسعود اعترض على المصحف الإمام أو وصفه بالزيادة والنقصان، ولم يثبت أنّ الصحابي الجليل اعترض على عمل اللجان الرسمية في عهد أبي بكر وعثمان. وهذا يدلّ على أنّه كان يقصد المصحف الخاص به.

٥ – أسس ابن مسعود مدرسة علمية، فقهية وقرآنية، وله تلامذته بالمئات من التابعين، الذين لازموه وتلقّوا عنه العلوم، وسألوه في الحضر والسفر، ودوّنوا أقواله، ورصدوا أفعاله، ولو صحّت تلك النسبة إليه بهذه الكيفية لطار الأمر وذاع، وانتشر في ربوع الدولة الإسلامية، وليس مجرد رواية آحاد، لكنّهم لم يبالوا لأنهم عرفوا أن الصحابي الجليل إنّما قصد مصحفه الخاص به، ومن حقّه أن يكتب فيه ما شاء، ويثبت ما يشاء، ويحذف ما يشاء، لأنّه مصحف غير رسمي، بمعنى أنّه ليس بحجة على الأمة، وليس بفرض على الجماهير، بيد أنّه مصحف خاص، لكتابة الخواطر في هامشه، وما يعتري الإنسان من مدارك للآيات، وفهم للعبارات والنصوص.

٦ – عدم وجود ما يُسمى بمصحف ابن مسعود، ولو كان مخالفاً حقًّا للمصحف الإمام لاحتفظ به تلامذته، وواظبتْ عليه مدرسته التي أنشأها وأسسها، وصار لها روّادٌ وأتباعٌ وتلاميذ.

٧ – كيف نصوّب تلك الرواية وقد ثَبَت بالروايات الصحيحة التي تكاد تصل لدرجة التواتر المعنوي، قراءة عاصم عن زر عن ابن مسعود، وفيها المعوذتان. فهل نصدق طريق الرواية؟ أم طريق القرّاء والنقل الشفهي المعتبر؟!

٨ – يقول **ابن كثير** محاولا إيجاد مخرج لهذه النسبة: (وهذا مشهورٌ عند كثير من القراء والفقهاء أن ابن مسعود كان لا يكتب المعوذتين في مصحفه، فلعله لم يسمعهما من النبي ﷺ، ولم يتواتر عنده، ثم لعله قد رجع عن قوله ذلك، إلى قول الجماعة؛ فإنّ الصحابة رضي الله عنهم، أثبتوها في مصاحف الأئمة، ونفذوها إلى سائر الآفاق كذلك، ولله الحمد والمنّة)[١].

قلتُ: هكذا نرى الإمام الحافظ ابن كثير يبرر رجوع ابن مسعود عن قوله بسبب كتابة

---

(١) تفسير ابن كثير ٨/ ٤١٧.

المصاحف على أعين من الصحابة –وهو منهم– وإرسالها إلى المدن والأقاليم، من غير نكير، أو معارضة ظاهرة من ابن مسعود، مع علمه أنّ مصحفه بعد إرسال تلك المصاحف إلى الأمصار لا معنى له، ولا من التزكية والانتشار والقبول. ولو كان مصحفه مخالفاً لما عليه الأئمة لذاع اعتراضه واشتهرت مناهضته.

٩- قد يكون الإسناد مُركّباً أو معلولاً، وهل هناك علّة خفيّة في المتن أكبر من مخالفة الثابت المعلوم المتواتر، ومناقضة إجماع المسلمين، ومخالفة القرآن؟! إذا لم تكن هذه علّة في الحديث تستوجب ردّه فما هي العلّة إذن[1]؟! ولذا نجدُ نحارير الأمة من أمثال الباقلاني والرازي والنووي، والسيوطي يرفضون الحديث.

يقول الإمام العلم أبو بكر الباقلاني: (فإنْ قيل: لولا أن كلامه معجز لم يشتبه على ابن مسعود الفصل بين المُعَوّذتين وبين غيرهما من القرآن؟ وكذلك لم يشتبه دعاء القنوت في أنه هل هو من القرآن أم لا؟ قيل: هذا من تخليط الملحدين؛ لأن عندنا أن الصحابة لم يخفَ عليهم ما هو من القرآن. ولا يجوز أن يخفى عليهم القرآن من غيره: وعدد السور عندهم محفوظ مضبوط. وقد يجوز أن يكون شذ عن مصحفه، لا لأنه نفاه من القرآن، بل عوّل على حفظه الكلّ إياه. على أن الذي يروونه خبر واحد، لا يسكن إليه في مثل هذا، ولا يعمل عليه. ولو كان قد أنكر السورتين على ما ادعوا، لكانت الصحابة تناظره على ذلك، وكان يظهر وينتشر؛ فقد تناظروا في أقل من هذا، وهذا أمر يوجب التكفير والتضليل، فكيف يجوز أن يقع التخفيف فيه؟ وقد علمنا إجماعهم على ما جمعوه في المصحف، فكيف يُقدح بمثل هذه الحكايات الشاذّة المولّدة في الإجماع المقرر، والاتفاق المعروف؟!

---

(١) راجع: كتاب«رد الحديث من جهة المتن» د. معتز الخطيب، الفصل الثالث:«مقاييس رد الحديث عند الأصوليين»، تقديم: العلاّمة القرضاوي، ط/ الشبكة العربية للأبحاث والنشر ٢٠١١م. قال ابن حجر: (ومن جُملة دلائل الوضع أن يكون الحديث مخالفاً للعقل بحيث لا يقبل التأويل، أو يكون منافياً لدلالة الكتاب القطعية». الباعث الحثيث ص٩٦. فالأولى إذن أن يُردّ حين يطعن في الكتاب نفسه لا في الدلالة فقط.

ويجوز أن يكون الناقل اشتبه عليه؛ لأنه خالف في النظم والترتيب، فلم يثبتها في آخر القرآن، والاختلاف بينهم في موضع الإثبات غير الكلام في الأصل، ألا ترى أنهم قد اختلفوا في أول ما نزل من القرآن!)[1].

وقد ردّ الباقلاني –في موضعٍ آخر– ما روى عن ابن مسعود في ذلك ردًّا طويلاً مقنعاً، ومن قوله في ذلك: (أمّا دعوى من ادّعى أنّ ابن مسعود أنكر أن تكون المعوذتان قرآناً منزلاً وجحد ذلك، فإنّها دعوى تدلّ على جهل من ظنّ صحتها، وغباوته، وشدّة بعده عن التحصيل، وعلى بُهت من عرف حال المعوذتين وحال عبد الله وسائر الصحابة؛ لأنّ كل عاقل سليم الحسّ يعلم أنّ عبد الله لم يجحدهما ولا أنكرهما، ولا دفع أن يكون النبي تلاهما على الأمة، وخبر أنهما منزلتان من عند الله وأنه أمر بأن يقولهما على ما قيل له أولهما، وكيف يمكن ابن مسعود أو غيره من الصحابة جحد ذلك وإنكاره، وذلك مما قد أعلنه الرسول وأظهره، وتلاه وكرره، وصلى به، وجهر به في قراءته، وخبر أنّه من أفضل ما أنزل عليه، وكشف عن ذلك وأبانه)[2].

قال ابن حجر: (وهذا تأويل حسن، إلاّ أنّ الرواية الصحيحة الصرَيحة التي ذكرتها تدفع ذلك، حيث جاء فيها: ويقول إنها ليستا من كتاب الله، نعم؛ يمكن حمل لفظ كتاب الله على المصحف، فيتمشى التأويل المذكور)[3].

ولو سلّما جدلاً بصحّة الرواية فإن الإمام الباقلاني يردّ على مثل هذا بقوله: (واعلموا رحمكم الله أنه ليس المعتبرُ في العلم بصحة النقل والقطع على ثبوته بأن لا يُخالف فيه مخالف، وإنما

---

(١) إعجاز القرآن، أبو بكر الباقلاني، تحقيق: السيد صقر، ص٢٩١، ط/ دار المعارف.

(٢) انظر: تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة، هامش ص٩٨.

(٣) فتح الباري، ابن حجر، ٨/ ٥٧١. قال الشيخ هادي معرفة: (هذا التأويل الأخير أيضاً لا يلتئم مع قوله:«لا تخلطوا القرآن ما ليس منه»). –التمهيد في علوم القرآن ١/ ٣١٥–. وقد يكونُ هذا الخطاب موجّها لكُتّاب الوحي في اللجنة الرسمية، أو ربما لم يبلغ ابن مسعود هذا الخطاب، وقام بخلط القرآن بغيره. وهذا هو ما أكّده الشيخ هادي معرفة نفسه في موضع آخر بقوله: (ربما كان ابن مسعود يزيد في لفظ النصّ زيادات تفسيرية، كانت أشبه بتعليقات إيضاحيّة أدرجت ضمن النصّ الأصلي). –التمهيد ١/ ٣١٩–.

المعتبرُ في ذلك مجيئه عن قومٍ بهم يثبت التواتر وتقوم الحجةُ، سواء اتُّفق على نقله أو اختلف فيه، ولذلك لم يجب الإحفال بخلاف السمنية في صحة الأخبار، وقولهم إنه لا يُعلم بها شيءٌ أصلاً، ولم يجب أن يبطل النقل، أو يُشك في صحته بعد ظهوره واستفاضته. وعدم الخلاف عليه إذا حدث خلافٌ في صحته لم يكن من قبله. ولغير ذلك من الأمور، وإذا كان ذلك كذلك سقط ما فصّلوا به بين الأمرين. فإن قال قائلٌ، ولو صرنا إلى أننا لا ندري أيضاً أن هذا هو مصحف عثمان والجماعة على وجهه وتأليفه أم لا، ما الذي كان يمنعنا ويصدُّنا عن ذلك؟ قيل له: يمنع منه أن فيه جحداً للضرورات، وأن قائل ذلك صائرٌ بمثابة من جحد وجودَ عثمانَ في العالم، وأن يكون كان له مصحفا جمع الناس عليه، ومنعم من غيره، وأن يكون ولي الخلافة، وقُتل بالمدينة، إلى غير ذلك من الجهالات، فإن نقل مصحفه بمثابة نقل وجوده وخلافته وقتله»[1].

وعلى كلّ حال فلو كانت هذه الرواية ثابتة في نفس الأمر لانتشرت وأُذيعت، واشتُهرت ولَثبتت من طرق عدّة، لا بطريق الآحاد.

وفذلكةُ القول أننا لا نقبلُ بهذه الروايات على ظاهرها هذا، ولا يمكن أن نقدم على المتواتر رواية آحاد لا نعرف هل أخطأ الراوي أو نسي، أو غفل، أو تُكلّم فيه من حيث الضبط، أو لا؟!

وباستخدام قواعد ترجيح النصوص عند تعارضها وجب علينا أنْ نقدم القرآن الثابت المتواتر، على هذه الرواية الموضوعة!.

والخلاف نظريٌّ بين المثبت لرواية ابن مسعود، وبين المنكر لها، فالذي أثبتها لا يقرها ولا يؤمن بمضمونها بل يذهب لتأويلها، لعله قصد كذا، لعلّ جزء من الرواية لم يصل إلينا، لعلّ جانباً من السياق لم يُرو! والفريق الآخر يردّها بكُليتها لمخالفتها لما هو أقوى منها، وشذوذها عن السياق القرآني، وعمّا اجتمعت عليه الأُمّة، ومخالفتها لعمل الفقهاء في كل عصر، ومصر، وهذا كاف في ردّ الرواية.

---

(١) الانتصار للقرآن، الباقلاني ١/ ٩٧، ط/ دار ابن حزم، ٢٠٠١م.

المطلب الرابع: دعوى التحريف في سورة الأحزاب

روى النسائي وغيره بسنده عن زر، قال: **«قال لي أُبيّ بن كعب: كأيِّن تقرأ سورة الأحزاب؟ أو كأيّن تَعُدُّها؟ قال: قلت له ثلاثاً وسبعين آية! فقال: قطُّ لقد رأيتها وإنّها لتعادلُ سورة البقرة، ولقد قرأنا فيها قرأنا فيها الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة نكالاً من الله والله عزيز حكيم»**[1].

وفي الردّ على تلك الرواية نقول:

١- هذه الرواية ضعّفها بعض العلماء، أي أنها في نفس الأمر تحتمل الصحة، وتحتمل الضعف، وهي إلى الضعف أقرب، فكيف نقيم عقيدتنا، ونُثبت قرآننا بمثل تلك الروايات الشاذّة.

٢- هذه الرواية تدور على عاصم بن بهدلة -ابن أبي النجود-، وقد تفرّد بهذا المتن، وتفرده غير معتبر، لسوء حفظه، وهو من أوهامه.

٣-لم تثبت الرواية من أيّ طريق صحيح آخر معتبر، يعتد به عند الحفاظ وأولي الشأن من أهل الحديث.

٤-ولو كانت سورة الأحزاب كما جاء هنا في الرواية لانتشر الأمر، وذاع صيته، واشتهر بين الناس والفقهاء والقراء، وليس فقط مجرد رواية ضعيفة.

---

(١) السنن الكبرى للنسائي: كتاب الرجم- باب نسخ الجلد عن الثيب- ٤/ ٢٧١، رقم ٧١٥٠، وزوائد مسند أحمد ٥/ ١٣٢، رقم ٢١٢٤٥. وابن حبان في صحيحه- كتاب المغازي والسير، باب سورة الأحزاب موارد الظمآن، ١/ ٤٣٥. وقال الهيثمي: في إسناده عاصم بن أبي النجود وقد ضعف. والطبراني في المعجم الأوسط ٤/ ٣٢٣، رقم ٤٣٥٢، والحاكم في المستدرك- كتاب التفسير، ٢/ ٤٥٠، وكتاب الحدود، ٤/ ٤٠٠، وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه. قلت: وابن أبي النجود اسمه عاصم بن بهدلة وهو ضعيف، مختلف في توثيقه بين مجرح له ومعدل. فكان سيء الحفظ، حتى عند من عدله، وله أوهام. (ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٤/ ١٣، تهذيب التهذيب ٥/ ٣٥).

٥- ولو ثبتت تلك الزيادة لوردت في مصحف أُبي ونُشرت عنه وهو منفيّ بالواقع.

٦- ولو ثبتت أيضاً لنقلها بعض القراء، وهو أيضا منفي بالواقع، فلم تُنقل لا بين دفتي المصاحف، ولا عن طريق أسانيد القراء، بل ولا حتى في القراءات الشاذّة.

٧- لا يمكن أبداً أن نتلاعب في المتواتر القرآني، والمكتوب بين دفتي المصحف بمثل هذه الروايات، التي لم تصل حتى لدرجة الآحاد الصحيح. وقواعد الجرح والتعديل، والجمع بين الأدلة وتقديم بعضها على بعض، وأصحها على صحيحها، تقتضي عدم الالتفات لهذه الرواية.

٨- إنّ هذه الروايات لو صحت فهي آحادية فهي لا يثبت بها قرآن، ولا تعارض القطعي الثابت بالتواتر[١].

أمّا قول من قال بأنّ هذه الآيات نُسخت، فقول لا دليل عليه، وهو مجرّد محاولة لإيجاد مخرج لتلك الرواية الضعيفة. ومكانتها السنديّة لا تستحق تأويلها ولا إيجاد مخرج لها، بل تُلقى وتُهمل، ولا كرامة.

النسخُ بمعنى المحو والإزالة مرفوضٌ ولا يقره عقل سليم، وقد رفضه جمهرةٌ من أهل العلم. ولو سلّمنا بإمكانه فلا يمكن أن يثبت عن طريق خبر الآحاد. ولو سلمنا بثبوته عقلا على مذهب البعض فلا يمكن أن يكون بعد وفاة النبي ﷺ. يقول **حجة الإسلام الإمام الغزالي** رحمه الله: (والمختار جواز ذلك عقلا لو تعبد به، ووقوعه سمعا في زمان رسول الله ﷺ، بدليل قصة قباء، وبدليل أنه كان ينفذ آحاد الولاة إلى الأطراف، وكانوا يبلغون الناسخ والمنسوخ جميعاً، ولكن ذلك ممتنع بعد وفاته، بدليل الإجماع من الصحابة على أن القرآن والمتواتر لا يرفع بخبر الواحد. فلا ذاهب إلى تجويزه من السلف والخلف)[٢].

ولو سلمنا جدلا بصحة الرواية فهي منسوخة عند السنّة ولا يوجد من زعم أنها لم

---

(١) المدخل، أبو شهبة، ص٣٠٢.

(٢) المستصفى- الغزالي: ١/ ١٢٦. وانظر: مفهوم القطع والظن وأثره في الخلاف الأصولي، د. حميد الوافي، ص١٠١، ط٢/ دار السلام- القاهرة٢٠١٣.

تُنسخ! أي أنها نُسخت في عهد النبي ﷺ، ووجوده، ورُتبت السورة في ثوبها الجديد، وهيئتها المستحدثة بعد النسخ في وجود منه ﷺ، ومن ثمّ فلا يمكن اتهام السنّة بأنهم قالوا بالتحريف استناداً إلى تلك الرواية[١].

ولا ننسى هنا أن نقول بأنّ القرآن كله من قبيل المتواتر وهو ما ورد بين دفتي المصحف، وما سواه فليس بقرآن، لعدم تواتره.

يقول **ابن الجزري**: (فما عدا مصحف عثمان –وهو المصحف الموجود الآن بين دفتين- لا يقطع عليه وإنما يجري مجرى الآحاد)[٢].

وقال **الشوكاني**: (لقد اختلف في المنقول آحاداً هل هو قرآن أم لا؟ فقيل: ليس بقرآن؛ لأن القرآن ما تتوفر الدواعي على نقله، فما لم يتواتر فليس بقرآن)[٣].

وفي الردّ على هذه الرواية يقول أديب الدعوة الشيخ العلاّمة **محمد الغزالي** رحمه الله: (وهذا كلامٌ سقيم، فإن الله لا يزال ينزل وحيا يملأ أربعين صفحة ثم ينسخه أو يحذف منه أربعاً وثلاثين ويستبقى ست صفحات وحسب! وهذا هزل ما كان ليُروى)[٤].

ويقول أيضاً رحمه الله: (ورأيت ابن كثير يروي حديثا أن سورة الأحزاب كانت أطول، طول سورة البقرة[٥]، وأنّ النسخ عرض لأكثرها، فبقي منها ما بين أيدينا، قلت: أينزل الله وحيا في نحو ثلاثين صفحة ثم يمحو منه ثلاثا وعشرين صفحة ويدع الباقي؟ إذا لم يكن هذا الكلام علة تقدح في الحديث؛ فما تكون العلة القادحة إذن؟ هذا حديث لا يساوي المداد الذي كتب به)[٦].

---

(١) انظر: التمهيد في علوم القرآن– محمد هادي معرفة، ٨/ ١٤٧.

(٢) النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ١/ ١٣٢، وما بعدها.

(٣) إرشاد الفحول للشوكاني، ١/ ١٢١، ط/ دار السلام ٢٠٠٦م.

(٤) تراثنا الفكري للغزالي، ١٢٨، ودستور الوحدة الثقافية بين المسلمين ٥٧، وكيف نتعامل مع القرآن ٤١.

(٥) تفسير ابن كثير ٣/ ٤٦٦.

(٦) الطريق من هنا- محمد الغزالي- ٥٢، ٥٣.

قلتُ: وما نقلناه منذ قليل في الردّ على رواية ابن مسعود في المعوذتين، ينسحب أيضاً إلى هذه الرواية، ولا داعي للتكرار.

المطلب الخامس: دعوى أكل الداجن لصحائف القرآن

ومن الروايات التي وردت عند السنّة وتوهم بالتحريف، وتلقفها البعض، رواية الإمام أحمد بسنده عن عائشة قالت: **«لقد نزلت آية الرجم والرضاعات العشر، وكانت في ورقة تحت سريري، فلمّا اشتكى رسول الله ﷺ، وتشاغلنا بموته دخلت دويبة لنا –أي شاة– فأكلتها»**[١].

وهذه الرواية لا موقع لها في عالم الروايات الصحيحة، وقد ردّها المحققون من أهل العلم:

١ – يقول **الباقلاني**: (وليس على جديدِ الأرض أجهلُ ممن يظُنّ أن الرسولَ والصحابةَ كانوا جميعا يُهملون أمر القرآن ويعدِلون عن تحفُظه وإحرازِه ويعوِّلون على إثباته في رقعةٍ تُجعَلُ تحتَ سريرِ عائشةَ وحدَها، وفي رقاعٍ ملقاةٍ ممتهَنةٍ حتى دخلَ داجنُ الحى فأكلَها أو الشاةُ ضاع منهم وتفقَت ودرسَ أثرُه وانقطعَ خبره! وما الذي كان تُرى يبعثُ رسولَ الله ﷺ على هذا التفريطِ والعجز والتواني وهو صاحبُ الشريعة والمأمورُ بحفظِه وصيانتِه ونصب الكَتَبَةِ له، ويَحضُرُه خَلْقٌ كثيرٌ متبتلون لهذا الباب ومنصوبون لكتبِ القرآنَ الذي يَنزِل وكتبِ العهودِ والصلح والأمانات وغير ذلك مما نزل ويَحدُثُ بالرسول خاصةً وبه حاجةٌ إلى إثباته)[٢].

٢ – قال **الزيلعي**: (وأمّا ما يحكى أن تلك الزيادة كانت في صحيفة في بيت عائشة فأكلتها الداجن[٣] فمن تأليفات الملاحدة والروافض)[٤].

(١) مسند أحمد ٦/ ٢٦٩، ح٢٦٣٥٩، وسنن ابن ماجة، كتاب النكاح، باب رضاع الكبير: ١/ ٦٢٥، ح١٩٤٣، والبيهقي في السنن والآثار– كتاب الرضاع، باب ما يحرم من الرضاع: ١١/ ٢٦١، ح١٥٤٦٨.

(٢) الانتصار للقرآن، الباقلاني، ص٤١٢، ط/ دار ابن حزم.

(٣) الداجن: بالدال المهملة، الشاة التي تألف البيت ولا تخرج إلى المرعى، وقيل: هي كل ما يألف البيوت مطلقاً، شاة أو طيراً. فتح الباري ٨/ ٤٧٠.

(٤) تخريج الأحاديث والآثار ٣/ ٩٤.

٣– وقال **القرطبي**: (وأمّا ما يُحكى من أن تلك الزيادة كانت في صحيفة في بيت عائشة فأكلتها الداجن فمن تأليف الملاحدة والروافض)[١].

٤ – وقال **الآلوسي**: (أما كون الزيادة كانت في صحيفة عند عائشة فأكلها الداجن فمن وضع الملاحدة وكذبهم في أن ذلك ضاع بأكل الداجن من غير نس[٢]خ، كذا في الكشاف. **والحقّ أنّ كلّ خبر ظاهره ضياع شيء من القرآن، إمّا موضوع أو مؤول**)[٣].

٥ – وقال الطحاوي في آية الرضاع: (هذا مما لا نعلم أحداً رواه كما ذكرنا، غير عبد الله بن أبي بكر، وهو عندنا وَهْمٌ منه، أعني ما فيه مما حكاه عن عائشة، أن رسول الله ﷺ، توفي وهنّ مما يقرأ من القرآن)[٤].

٦ – وقال النحاس: (فتنازع العلماء في هذا الحديث لما فيه من الإشكال، فمنهم من تركه وهو مالك بن أنس وهو راوي الحديث، وممن تركه أحمد بن حنبل، وأبو ثور..)[٥].

٧– وقال السرخسي: (حديث عائشة لا يكاد يصحّ)[٦].

٨– وقال السيد رشيد رضا: (إنّ الرواية عن عائشة مضطربة، وردّ هذه الرواية عن عائشة لأهون من قبولها مع عدم عمل جمهور من السلف والخلف بها)[٧].

٩– ويقول الشيخ **محمد الغزالي** رحمه الله في الردّ على تلك الرواية: (قال المناوي: هذا أثر شاذ منكر، شديد النكارة؛ لأنّ نسخ التلاوة محال، كما بينته في جزء: «ذوق الحلاوة في نسخ

(١) تفسير القرطبي ١٤/ ١١٣.

(٢) تراثنا الفكري– محمد الغزالي، ص١٤٧.

(٣) روح المعاني للآلوسي، ٢١/ ١٤٢. وانظر: موقف الداعية الكبير الشيخ محمد الغزالي من السنة النبوية، د. شحاتة، ٢/ ٩١٤.

(٤) مشكل الآثار ٣/ ٧–٨، ط/ بيروت ١٤١٥هـ. ت: محمد عبد السلام شاهين.

(٥) الناسخ والمنسوخ ص١٢.

(٦) الأصول للسرخسي، ٢/ ٧٨.

(٧) المنار ٤/ ٤٧٢.

التلاوة»، ثم من المنكر الذي لا يعقل أن تدخل شاة البيت وتأكل ورقة فيها قرآن ولا يعلم أحدٌ. هذا من الباطل المردود قطعا، ولو جوزنا أن تأكل شاة ورقة فيه قرآن منسوخ على رأي من يجيز النسخ لجاز أن تأكل ورقة فيها قرآن غير منسوخ، فترتفع الثقة في القرآن كله، لأنه قد يكون أكل منه شيء، والله يقول: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩])[١].

المطلب السادس: نماذج أخرى

النموذج الأول

رُوى عن علقمة قال: (**قدمنا الشام، فأتانا أبو الدرداء، فقال: أفيكم أحدٌ يقرأ على قراءة عبد الله؟ فقلت: نعم أنا، قال: فكيف سمعت عبد الله يقرأ هذه الآية: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾ [الليل: ١]، قال: سمعته يقرأ: «والليل إذا يغشى والذكر والأنثى». قال: وأنا والله سمعت رسول الله ﷺ يقرؤها؛ ولكنْ هؤلاء يريدون أن أقرأ: وما خلق، فلا أُتابعهم**)[٢].

وفي مناقشة وفهم هذا الحديث نقول:

أولا: بأنّه من قبيل رواية الآحاد التي لا يمكن أن تعارض القطعي المتواتر، والمتفق عليه والمجمع عليه من الأمة المحمدية.

ثانياً: العبرة هنا ليست في صدق أو كذب الحديث، بل هو صدَرَ في نفس الأمر من قائله، وهو صدق لا محالة، أي من حيث النقل، أمّا من حيث المضمون فلا يُقبل ولا ينبغي أنْ يُعمل به.

ثالثا: أنّه ربما يكون من قبيل التفسير والشرح، فظنّ الناقل أنه من قبيل القراءة المقبولة.

---

(١) تراثنا الفكري – الغزالي- ص١٩٧. وانظر: المجلة الدولية للدراسات القرآنية، المملكة المتحدة، دراسة بعنوان:«القرآن الكريم علومه وتاريخ توثيقه»، د. محمد سالم أبو عاصي، ص١٧. العدد الثاني: سبتمبر ٢٠٠٩م.

(٢) البخاري: كتاب المناقب، باب مناقب عبد الله بن مسعود، ٥/ ٢٨، وباب: مناقب عمار وحذيفة، ٥/ ٢٥. وكتاب تفسير القرآن، باب والنهار إذا تجلى، ٦/ ١٧٠. وصحيح مسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب ما يتعلق بالقراءات، ١/ ٥٦٥.

يقول **الإمام أبو بكر ابن العربي** رحمه الله: (قراءة العامة، وصورة المصحف[١]: «وما خلق الذكر والأنثى»، وقد ثبت في الصحيح أن أبا الدرداء وابن مسعود كانا يقرآن: والذكر والأنثى. قال القاضي: هذا مما لا يلتفت إليه بشر، **إنّما المعوّل عليه: ما في المصحف**، فلا تجوز مخالفته لأحد، ثم بعد ذلك يقع النظر فيما يوافق خطّه مما لم يثبت ضبطه، حسبما بيناه في موضعه، فإن القرآن لا يثبت بنقل الواحد، وإنْ كان عدْلاً، وإنّما يثبت بالتواتر الذي يقع به العلم، وينقطع معه العذر، وتقوم به الحجة على الخلق)[٢].

وقال **الإمام النووي** رحمه الله في مناقشة وتأويل هذا الحديث: (وأمّا ابن مسعود فقد رويت عنه روايات كثيرة منها ما ليس بثابت عند أهل النقل، وما ثبت منها مخالفاً لما قلناه فهو محمول على أنه كان **يكتب في مصحفه** بعض الأحكام والتفاسير مما يعتقد أنه ليس بقرآن، وكان لا يعتقد تحريم ذلك، وكان يراه كصحيفة يثبت فيها ما يشاء، وكان رأي عثمان والجماعة منع ذلك لئلا يتطاول الزمان ويظنّ ذلك قرآناً. قال المازريّ: فعادَ الخلاف إلى مسألة فقهية وهي أنه: هل يجوز إلحاق بعض التفاسير في أثناء المصحف؟)[٣].

ونلاحظُ هنا أنّ الإمام النوويّ يتكلم عن كتابة عبد الله بن مسعود لهذه النصوص في مصحفه، أي: في هامش المصحف الخاصّ به، وكأنّه يلفت النظر إلى أنّ حمزة وعاصما يرويان عن عبد الله بن مسعود ما يُوافقُ مذهب الجماهير. فكأنّه جمع بين الفعل (الكتابة) المنقول بالسند وبين القول والنُطق وكيفية الآداء المنقولة بالسند أيضاً، فإذا كانت قراءة عبد الله بن مسعود الواردة بسند صحيح تدلّ على أنه موافق للجماهير، حُمل فعله وصنيعه في المصحف على سبيل الخصوصية، وإباحة كتابة التفاسير والشروح في هامش المصحف، فظنّ الناظر وجزم أنّ هذا مذهب ابن مسعود.

ونفهم أيضاً من كلام أبي بكر ابن العربي والنووي أنّهما جعلا من الثابت في المصحف

---

(١) أي الموجود والمثبت في المصحف.

(٢) أحكام القرآن: ٤/ ١٩٣٠، ط/ عيسى الحلبي.

(٣) شرح النووي على مسلم ٦/ ١٠٩.

حَكَماً ومرجعاً، لما سواه، حتى ولو نُقل بسند صحيح، فالذي يعنينا: أنه لم يثبت في المصحف، كتابة، ومن ثم لم يقره الصحابة، ولم تتلقاه الأمة بالقبول. وهو ما قررناه سابقا: أنّ المكتوب مقدم على كل شيء سواه، لأنّ الكتابة أثبت وأدوم، كما تقرر من قبل، ولأنّ هذا المذهب الذي قرره العلماء يُخرجنا من إشكالات جمّة في هذا الباب ومثيله.

لكن الإمام القرطبي رحمه الله أضاف معنىً آخر، ولم يكتف بعرض المنقول على المصحف ليرده أو ليقوم بتأويله، بل قارن بين الأسانيد الواردة من حيث هي، بغضّ النظر عن ثبوتها أو عدم ثبوتها في نفس الأمر، وبغض النظر عن: هل كان ابن مسعود يثبت ذلك في المصحف، أم كان يقرأ به ويعلمه لتلامذته!.

قال القرطبي رحمه الله بعد ذكر هذا الحديث: (مردود بخلاف الإجماع له، وأن حمزة وعاصماً يرويان عن عبد الله بن مسعود ما عليه جماعة المسلمين، والبناء على سندين يوافقان الإجماع أولى من الأخذ بواحد يخالفه الإجماع والأمة. وما يبنى على رواية واحد إذا حاذاه رواية جماعة تخالفه أخذ برواية الجماعة، وأبطل نقل الواحد لما يجوز عليه من النسيان والإغفال.

ولو صح الحديث عن أبي الدرداء وكان إسناده مقبولا معروفاً ثم كان أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وسائر الصحابة رضي الله عنهم يخالفونه، لكان الحكم: العمل بما روته الجماعة ورفض ما يحكيه الواحد المنفرد الذي يسرع إليه من النسيان ما لا يسرع إلى الجماعة وجميع أهل الملة)(١).

وهنا نجدُ أن القرطبي لم يطعن في نَقَلة الرواية لأنهم ثقات عدولٌ، بيد أنّ الثقة قد ينسى أو يُخطِئ، أو يتوهم، وفارق كبير بين الكذب وبين التوهم أو النسيان، وبهذا المدخل سدّ القرطبيّ باب تكذيب رواية في صحيح البخاريّ رحمه الله، لكنّه سلّم بنسبتها إلى قائليها ورواتها. وبعد هذا الإثبات: تأتي مرحلة التعامل مع الرواية وكيفية النظر إليها، والاستنباط منها، وهنا: حَكَم على الراوي بالنسيان أو الخطأ أو التوهم، كما سبَق أن قررنا، وهذا جمعٌ حسن، ومناقشة

---

(١) تفسير القرطبي ٢٠/ ٨١. وقال الآلوسي: (وأنت تعلم أنّ هذه القراءة شاذّة منقولة آحاداً لا تجوز القراءة بها). روح المعاني ٣٠/ ١٤٧.

جيّدة، لا تخلو من فطنة في الردّ على بعض الأفاكين والملاحدة ممن ينقمون على البخاري، ويطعنون في رواياته من غير علم أو معرفة.

النموذج الثاني

عن ابن عباس رضي الله عنه، قال في تفسير قوله تعالى: ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّىٰ تَسْتَأْنِسُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَىٰ أَهْلِهَا﴾ [النور: ٢٧]: (أخطأ الكاتب، حتى تستأذنوا)(١).

وهذا أيضا إنْ صحّ فيناقش بما يلي:

١- أنه من قبيل روايات الآحاد، التي لا يثبت بها قرآنٌ ولا تقرّ بها عقيدة.

٢- أنّه مخالف للمصحف، فيقدّم ما في المصحف على ما سواه لأنّه المتواتر، والثابتُ يقيناً.

٣- أنّه ربما يُحمل على الشرح والتفسير، لا على أنه قرآنٌ في ذاته.

قال **الزمخشريّ** رحمه الله: (وروي عن ابن عباس وسعيد بن جبير: إنما هو: حتى تستأذنوا، فأخطأ الكاتب، ولا يعول على هذه الرواية)(٢).

وقال **القرطبي** تعقيباً على هذه الرواية: (وهذا غير صحيح عن ابن عباس وعن غيره، **فإنّ مصاحف الإسلام كلها** ثبت فيها: حتى تستأنسوا، وصحّ الإجماع فيها، من لدن عثمان، فهي التي لا يجوز خلافها)(٣).

ومما قاله **العلاّمة الزرقاني** في الردّ على تلك الرواية: (إذا سلّمنا للحاكم أنّ هذا الخبر صحيح عن ابن عباس، فإننا نردّه برغم دعوى هذه الصحة؛ لأنّه معارض للقاطع المتواتر وهو

---

(١) رواه الطبري في تفسيره: ١٨/ ١٠٩. والحاكم في المستدرك: كتاب التفسير، تفسير سورة النور، ٢/ ٤٣٠، وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، وأقره الذهبي.

(٢) الكشاف: ٣/ ٢٣٢. ويقول الإمام الرازي: (اعلم أنّ هذا القول من ابن عباس فيه نظر؛ لأنه يقتضي الطعن في القرآن الذي نقل بالتواتر، ويقتضي صحة القرآن الذي لم ينقل بالتواتر، وفتح هذين البابين يطرق الشكّ إلى كل القرآن وأنّه باطل). التفسير الكبير: ٢٣/ ١٧١.

(٣) تفسير القرطبي: ١٢/ ٢١٤.

قراءة: «تستأنسوا»، والقاعدة: أنّ معارض القاطع ساقط وأنّ الرواية متى خالفت رسم المصحف فهي شاذّة، لا يلتفت إليها، ولا يعوّل عليها)[١].

فكلّ معارض للمصحف فهو من قبيل الشاذّ الذي لا يمكن العمل به، وترك ما تواتر في المصحف.

وأرى أن الراجح هو أنّ الرواية من قبيل التفسير والشرح الذي كان يُكتب بهامش المصاحف للتعليم والإفادة وما أشبه، لو صحّت.

اتجاهات السنّة في التعامل مع روايات التحريف عموماً

يمكننا عن طريق الاستقراء، تحديد محاور أو اتجاهات معينة لكيفية تعامل العلماء والفقهاء والمفسرين مع تلك الروايات التي وردت في كتب الحديث، بمعنى أننا نريد وضع قواعد كُلّية ونقاط مُحدّدة يُحتكم إليها في مثل هذه الروايات، وهي كالتالي:

أولاً: أخبار آحاد

فهذه الروايات أخبار آحاد ولا يمكن أن تثبت قرآنية آية أو نسخها اعتماداً على خبر الواحد، فما بالك إذا كان ضعيفاً؟!

١- قال **الزركشي** في مورد آية الرضاع المزعومة: (حكى القاضي أبو بكر في «الانتصار» عن قوم إنكار هذا الضرب؛ **لأن الأخبار فيه أخبار آحاد، ولا يجوز القطع على إنزال القرآن ونسخه بأخبار آحاد لا حجة فيها**)[٢].

٢- وقال **الشوكاني**: (لقد اختلف في المنقول آحاداً هل هو قرآن أم لا؟ فقيل: ليس بقرآن؛ لأن القرآن ما تتوفر الدواعي على نقله، **فما لم يتواتر فليس بقرآن**)[٣].

---

(١) مناهل العرفان: ١/ ٢٦٨.

(٢) البرهان في علوم القرآن- الزركشي، ٢/ ٣٩. وقال النووي رحمه الله: (ومتى خالفَ خبرُ الآحاد نصّ القرآن أو إجماعاً وَجَب تركُ ظاهره). المجموع شرح المهذب ٤/ ٣٢٢.

(٣) إرشاد الفحول للشوكاني، ١/ ١٢١، ط/ دار السلام ٢٠٠٦م.

٣- وقال **ابن الجزري**: (فما عدا مصحف عثمان -وهو المصحف الموجود الآن بين دفتين- لا يقطع عليه وإنما يجري مجرى الآحاد)[١].

٤- وقال **السيد رشيد رضا**: (إنّ عائشة نقلت آية خمس رضعات معلومات يحرمن، نقل قرآن لا نقل حديث؛ لكن لو صحّ أن ذلك قرآناً يتلى لما بقي علمه خاصاً بعائشة بل كانت الروايات تكثر فيه ويعمل به جماهير الناس، ويحكم به الخلفاء الراشدون وكل ذلك لم يكن)[٢].

٥- وقال الشيخ **أبو شهبة**: (إنّ هذه الروايات آحادية فهي لا يثبت بها قرآن، ولا تعارض القطعي الثابت بالتواتر، وغاية ما تدل عليه لو صحت أنها حديث من أحاديث رسول الله ﷺ، وسنة من سننه، ولا ينافي هذا قول عمر رضي الله عنه: «وكان فيما أنزل عليه»[٣]، فإن جبريل كما ذكرت كان ينزل ببعض السنّة، كما ينزل بالقرآن، وتسميتها آية بالمعنى اللغوي لا الاصطلاحي)[٤].

ويضع أبو شهبة قاعدتين مهمتين في كيفية التعامل مع أمثال تلك الروايات فيقول: (وهنا قاعدتان ينبغي التنبه إليهما في رد كل رواية تفيد زيادة شيء في القرآن، أو نقص شيء منه، وهما:

١- كل رواية آحادية لا تقبل في إثبات شيء من القرآن.

٢- كل رواية آحادية تخالف المتواتر من القرآن لا تقبل، ويضرب بها عرض الحائط)[٥].

---

(١) النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ١/ ١٣٢.

(٢) المنار ٤/ ٤٧١. روى مسلم في صحيحه: (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا قَالَتْ:« كَانَ فِيمَا أُنْزِلَ مِنَ الْقُرْآنِ: عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يُحَرِّمْنَ، ثُمَّ نُسِخْنَ، بِخَمْسٍ مَعْلُومَاتٍ، فَتُوُفِّيَ رَسُولُ الله ﷺ، وَهُنَّ فِيمَا يُقْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ»). صحيح مسلم، كتاب الحج، باب التحريم بخمس رضعات، ٢/ ١٠٧٥. ح١٤٥٢. فهذه رواية آحاد، لا يثبت بها قرآن؛ لأنّ القرآن لا يثبت إلا بالتواتر، ثم هي أيضاً لا تعارض القطعي الثابت بالتواتر، وهو القرآن الذي بين أيدينا اليوم، وغاية ما تدل عليه أنها خبر لا قرآن. راجع/ المدخل، أبو شهبة، ص٢٩٥.

(٣) صحيح البخاري، كتاب الحدود، باب الاعتراف بالزنا، ٨/ ١٦٨، ح٦٨٢٩.

(٤) المدخل، أبو شهبة، ص٣٠٢.

(٥) السابق ص٢٨٨.

ثانياً: نصوص الآيات المزعومة لا تتوافق مع المنظومة القرآنية

الآيات التي زعم البعض أنها منسوخة التلاوة، لا تتوافق مع بقية الآيات القرآنية، من حيث الأسلوب والصياغة، والفصاحة والبلاغة، ولا تتقابل معها في حدّ الإعجاز.

وطبقا لتلك النظرة القائلة بنسخ التلاوة، فإن هذه الآيات كانت مما نزل به الوحي، وهو معدود من القرآن في الأصل، لكنها نسخت بعد ذلك، ولكن عند التأمل فيها ممن له معرفة بأسلوب القرآن وإعجازه البلاغي واللغوي يدرك أنها ليست من قبيل القرآن، في أصل تركيبها، اللهم إلا إذا صيغت بالمعنى، ونُقلت بالمضمون، وهي من هذه الحيثية لا تعد من القرآن[١].

ثالثاً: نسخ القرآن يختص بزمن نزول الوحي

وهذه بدهية لا يُمارَى فيها، أنّ نسخ القرآن مرتبطٌ بوجود النبيّ ﷺ، ونزول الوحي على جنابه الشريف.

وهنا يبرز إشكال مهمّ؛ لأن كلام بعض الرواة يومئ بأنها كانت تتلى حتى بعد وفاة النبي ﷺ. فتقول رواية السيدة عائشة في آية الرضاع: «**فتوفي رسول الله ﷺ، وهنّ مما تقرأ من القرآن**»[٢].

وقد فطن أبو جعفر النحاس إلى هذا الإشكال فقال: (وفي الحديث لفظة شديدة الإشكال، وهو قولها: فتوفي رسول الله ﷺ وهن مما تقرأ في القرآن)[٣].

وأخيراً: فلا يوجد عالم من علماء السنّة، قبل هذه الروايات على ظاهرها، فهي إمّا مردودة للضعف، ولعدم الثبوت، وإمّا مؤولة ومُوجّهة، بما يتلاءم مع سياقات اللغة، وضوابط الشريعة.

---

(١) انظر: مباحث في علوم القرآن لصبحي صالح، ص٢٦٦، وسلامة القرآن من التحريف، د. فتح الله المحمدي ص٢١٦.

(٢) الموطأ للإمام مالك: ٢/ ٦٠٥، كتاب الرضاع.

(٣) الناسخ والمنسوخ ص١٣.

رابعاً: الدواعي التي تدفع لتحريف الكتب السماوية لا يمكن وقوعها في النص القرآني

يقول العلاّمة محمد فريد وجدي: (إذا وقع التحريف في كتاب سماوي، فلا يمكن أن يكون ذلك إلا بواحد من أربعة أسباب، وهي:

الأول: ضياع أصل الكتاب.

الثاني: غلو في الدين، يحمل على تأليه صاحب الدعوة.

الثالث: النص على حصر السلطان الروحي في طائفة معينة.

الرابع: تعمد إفساد الدين بالنقص في كتابه، والزيادة عليه.

أما امتناع السبب الأول، **فإن أصل القرآن كان مكتوبا ومحفوظا في دار النبي ﷺ، وكن مئات من الناس يحفظونه...**)[١].

ونجد أن تلك الأسباب ممتنعة على القرآن، وهي إلى الكتب السابق ألصق. وقد فندها وردّ عليها الأستاذ فريد وجدي بعدما سردها في الموضع السابق[٢].

خامساً: مخالفة هذه الآيات المزعومة لما هو ثابت في المصحف الشريف، المجمع على ثبوته، وتواتره، تواتراً يقينياً، لا ريب فيه، كما سبق ونقلنا مراراً عن الأئمة الأعلام.

ونرى أنّ الراجحَ هو تأويل الروايات التي صحّت في ذلك، بأنها من قبيل الشروح والتفاسير، التي وُضعت على هامش المصاحف بشكلٍ فردي، على سبيل التعليم والتعلم، والإفادة وما أشبه.

---

(١) دراسات عن القرآن، محمد فريد وجدي، ص٦٦. هدية مجلة الأزهر ذو الحجة ١٤٣٥.

(٢) السابق- نفس الموضع.

المطلب السابع: اختلاف مصاحف الصحابة

أولاً: أسباب وجود المصاحف

سبق أن قلنا إنّ ثمة لجنة رسمية كانت توثق وتكتب القرآن في عهد رسول الله ﷺ، وهي لجنة رسمية منبثقة من أمر نبوي مباشر. وكان النبي ﷺ، يتابع بنفسه مراحل العمل، وطريقة الكتابة، فتكتب اللجنة، ثم تقوم بالمعارضة على النبي ﷺ نفسه، وبالمقابلة عليه.

وموازاة لعمل هذه اللجنة كان عمل بعض الصحابة، بمجهودٍ فردي، فقد قام بعضهم بكتابة القرآن كتابة خاصّة به، على غرار ما كان يفعله بعضهم في كتابة الحديث النبوي، لقلّة الأوراق، ومن ثم عدم انتشار عمل اللجنة الرسمية، فالقرآن الذي كان يُكتب من قبل اللجنة الرسمية لم يكن منتشراً بين العامة، بل كان خاصًّا بالدولة، فلم تكن نسخه قد استُنسخت وتكاثرت. هذه المصاحف التي كان يكتبها البعض كانت لا تتمتع بنفس درجة التمحيص التي وجدت في عمل اللجنة الرسمية، من كتابة وعرض ومقابلة، وإشراف نبوي!. علاوة على قيام بعضهم بكتابة تفسيراته، وفقهياته، وفهمه للنصّ والوحي على هامش النصّ القرآني[١]، أو مندرجا بالنصّ، كأي شخص في مرحلة الحفظ يكون له مصحف خاص، به تعليقات خاصة وعلامات خاصّة، به. ومن هنا نشأ ما يُسمى بمصاحف الصحابة، لكن عندما جاء عثمان رضي

(١) روى ابن أبي داود بسنده في المصاحف [١/ ٣٧٧]، عن عبد الله بن رافع مولى أم سلمة أنها قالت له: «اكتب لي مصحفاً، فإذا بلغت هذه الآية فأخبرني: ﴿**حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى**﴾. قال: فلما بلغتها آذنتها فقالت: اكتب: «حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى **وصلاة العصر**». وهو مروي عند الطبري في تفسيره بسنده ٢/ ٣٤٣. ورواه ابن أبي شيبة في المصنف ٢/ ٢٤٤. وله عدة متابعات يصبح حسناً لغيره بها، رواها ابن أبي داود في المصاحف ١/ ٣٧٩. قلت: وهذه الرواية أيضاً دليل على أنهم كانوا يكتبون تفاسيرهم في الهامش أو في الأصل إيماناً منهم أن المصحف الإمام المكتوب بواسطة اللجنة الرسمية محفوظٌ، أما مصاحفهم فهي خاصة بهم، ومن حقهم أن يكتبوا فيها ما شاءوا كي يفهموا الدلالات ويبلغوا المقاصد. يدلك على ذلك أنها أمرت رافع مولاها أن يكتب لها أي: ينسخ لها من المصحف الإمام لا من حفظه، فإذا بلغ آية معينة أخبرها كي تذكره بكتابة تفسير الآية كي لا تنسى معناها الذي علمته ربما بإخبار النبي ﷺ، أو بطريق آخر.

الله عنه وحّد المصاحف على المصحف الإمام الذي كُتب في عهده ﷺ، بإجماع من الصحابة كلهم، وبغير نكير، على العمل نفسه، وإنْ وردَ أنّ هناك مناقشات حول اختيار الأسماء التي قامت بالعمل وعلى رأسهم زيد بن ثابت، فقد كان هذه المناقشات حول اختيار الأسماء، لا العمل ذاته، بل ولا على مدى كفاءتهم للقيام بالعمل، بل كل ما في الأمر أنّ بعض الصحابة ارتأوا أنهم أولى بالقيام بالعمل لكبر سنّهم، وطول ملازمتهم للنبي ﷺ. لكن طبيعة العمل لا تقتضي اختيار الأكفأ، بل ربما يقوم بالمهمّة الكفء، أي اختيار الفاضل مع وجود الأفضل، لأنّ الأمر لم يكن جمعاً جديداً، بل كان استنساخاً لما كُتب من قبل، وتكثيراً لعدد المصاحف كي تُرسل إلى الأمصار، ومن ثمّ جمع الناس على مصحف واحد إمام.

وخلاصة هذا الباب: أنّ هناك لجنة رسمية كانت تجمع القرآن على عهد النبي ﷺ، يُشرف عليها النبي بنفسه، كما وردت الأحاديث الصحيحة. وهناك أشخاصٌ من الصحابة كتبوا القرآن بمفردهم خارج نطاق اللجنة الرسمية، ولم يكن عمل هؤلاء في ضبط واتزان وكفاءة اللجنة الرسمية؛ لأنّ عمل اللجنة الرسمية كان جماعياً ومنهجياً، ومؤسسياً وبإشراف من النبي ﷺ نفسه؛ لكن العمل الفردي من الطبيعي أن يعتريه بعض العوارض البشرية كالنسيان والخطأ والتغيب عن الحضور وما أشبه. فعمل اللجنة الرسمية إذن هو المتواتر لكن العمل الفردي من قبيل الآحاد الذي يعضد عمل اللجنة الرسمية، ويكون كالتابع والشاهد والمفسّر لبعض الألفاظ القرآنية؛ لأن من كتبوا بمفردهم كانوا يُدخلون التفاسير بهامش المصحف[١]، ومن هنا نشأت ظاهرة المصاحف.

ثانياً: ثبوت المصاحف

عندما نقول «مصاحف الصحابة»، فهي ليست مصاحف بالمعنى المتبادر، فلم يثبت عن الصحابة أنّه كانت لهم مصاحف، وإنّما كان لدى بعضهم أوراق أو أجزاء، أو ما يُكتب عليها آنذاك، فيها بعض سور القرآن[٢]، فلم يكن بمقدور أي صحابي بمفرده في ذلك الوقت القيام

(١) انظر: الإتقان للسيوطي ١/ ٢٣٥.

(٢) انظر: دراسة وتحقيق المصاحف لابن أبي داود، د. محب الدين واعظ، ١/ ٢٨٣ هامش. وانظر أيضاً: موقف الداعية الشيخ محمد الغزالي من السنة النبوية، ٢/ ٩٠٥، ط/ دار السلام بالقاهرة ٢٠٠٩م.

بهذا العمل الجلل، نظراً لظروف البيئة المحيطة، وعدم توافر الأجواء والآليات المناسبة للكتابة، والعرض والمقابلة، ونظراً لتغيبهم في كثير من أوقات نزول الوحي، في سفر أو غزوات، أو ما أشبه. فاقتضى أن يكون العمل جماعياً ومنهجياً ومؤسسياً وبإشراف من النبي ﷺ نفسه،كي تُنتفى العوارض البشرية.

قال ابن عبد البرّ: (وأجمع العلماء أن ما في مصحف عثمان بن عفان –وهو الذي بأيدي المسلمين اليوم في أقطار الأرض حيث كانوا– هو القرآن المحفوظ الذي لا يجوز لأحد أن يتجاوزه، ولا تحل الصلاة إلا بما فيه، وإن كان ما روى من القراءات في الآثار عن النبي ﷺ، أو عن أُبيّ أو عن عمر بن الخطاب، أو عائشة أو ابن مسعود أو ابن عباس أو غيرهم من الصحابة مما يخالف مصحف عثمان المذكور لا يقطع بشيء من ذلك على الله عزّ وجل، ولكن ذلك في الأحكام يجري في العمل مجرى خبر الواحد. وإنّما حلّ مصحف عثمان رضي الله عنه هذا المحلّ لإجماع الصحابة وسائر الأُمّة عليه، ولم يجمعوا على ما سواه، وبالله التوفيق. ويبين هذا أنّ منْ دفع شيئاً من مصحف عثمان كفر، ومن دفع ما جاء في هذه الآثار وشبهها من القراءات لم يكفر. ومثل ذلك: من أنكر صلاة من الصلوات الخمس واعتقد أنها ليست واجبة عليه كفر، ومن أنكر أن يكون التسليم من الصلاة، أو قرأ قراءة أم القرآن، أو تكبير الإحرام فرض، لم يكفر، ونوظر، فإنْ بان له فيه الحجّة وإلاّ عذر إذا قام له دليله[1]، وإنْ لم يقم له على ما ادعاه دليل محتمل هجر وبدِّع، فكذلك ما جاء من الآيات المضافات إلى القرآن في الآثار فقف على هذا الأصل)[2].

وأكبر دليل على أنّ مصاحف الصحابة كانت خاصّة بهم يكتبون في هوامشها تفسيراتهم ورؤاهم، ذلك الرضا والإجماع التام من الصحابة على صنيع عثمان رضي الله عنه بتوحيد المصاحف ودرء ما سوى المصحف الإمام، المعتمد من اللجنة الرسمية، درءًا للفتنة، وكبحاً لبوادر الخلاف المتنامية في ذلك الوقت. ولو كان الصحابة ارتأوا أنّ مصاحفهم مغايرة لمصحف

---

(١) ونفس هذا الكلام ينسحب على ما سيأتي في مسألة زواج المتعة، أنه لا يجوز تكفيرهم بإباحته؛ لأن الدليل قام عندهم على إباحته، ولم يثبت النسخ لديهم.

(٢) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ابن عبد البر، ٤/ ٢٧٨، ط٢/ المغرب ١٤٠٢ هجري.

عثمان لاتهموه بتحريف القرآن، لكنه لم يحدث لأن عثمان ما كتب المصحف من جديد بل أتى بالنسخة الرسمية وزاد من نسخها وعددها وأرسلها إلى الأمصار وقننها، واعتمدها بوصف أميراً للدولة وخليفة للمسلمين، وأعلنت الدولة عن نبذ ما سوى تلك النسخة، ومن ثمّ اختفت مع الوقت ظاهرة المصاحف بموت أصحابها، وبقيت معالمها المندثرة، وتفسيرات ألفاظها المطموسة، تنقل إلينا في روايات كروايات الحديث آحاداً لا فائدة من ورائها، سوى شرح كلمات أو تفسير آيات في كثير من الأحايين.

مصير تلك المصاحف

وهذه المصاحف لم تستمر طويلاً، فقد كانت مصاحف خاصّة، كما قلنا، لم تعتمد على مؤسسية في الكتابة، أو منهجية واضحة، وخطة مسبقة، ولم تكن بمعارضة أو مقابلة، أو إشراف من النبي ﷺ نفسه كما هو الحال في المصحف الأم، أو مصحف اللجنة الرسمية المشكلة بوساطة الرسول ﷺ، ولعدم وجود نسخ متكاثرة من النسخة الرسمية للدولة، التي كُتبت بإشراف الرسول، كتبَ البعضُ من تلقاء نفسه، ووضع تفاسيره في لبّ المصحف أو حاشيته، حتى قررت الدولة في عهد عثمان، استنساخ المصاحف، وتوحيد القراءات، وفقا لتلك النسخة الرسمية التي كُتبت في عهد النبي ﷺ، وحرق كل المصاحف الخاصّة، التي بدأت تثير قلاقل للدولة، وتسبب فتناً بين الناس، لاختلافها في بعض الحروف، وتفاوتها في بعض الآيات، لأسباب كثيرة أهمها:

- **أنّ تلك المصاحف لم تكن بإشراف النبي ﷺ بنفسه، بل كانت جهداً خاصًّا لأصحابها.**

- **أنّ تلك المصاحف كانت مصاحف خاصّة**، ومن ثمّ لم يلتزم أصحابها بالمنهج التي كانت تلتزم بها الدولة في المصحف الرسمي، كالحفاظ عليه، والانتباذ به عن التلاعب، أو الزيادة والنقصان، أو إدخال ما ليس منه فيه، وما أشبه، فقام أصحاب هذه المصاحف بكتابة ما يعتريهم من تفسيرات للآية أو إلهامات روحانية، ونحو ذلك[1]، في هامش المصحف الخاص بهم، أو في

---

(١) راجع: المدخل، أبو شهبة، ص٣٠٧.

لُبّه، على افتراض أنهم يدركون ذلك ويعرفونه، لملازمتهم إياه، وعكوفهم عليه، فيمكنهم التفرقة بين ما وضعوه قرآناً، وما وضعوه تفسيراً، وعلى ثقة أيضاً أنه خاصّ بهم، ولن يقع في أيدي أحد من جماهير الأُمّة. ولذلك لم يقل أحد منهم أو يدع لتنصيب مصحفه مصحفاً للأمّة.

وهذه **التفسيرات الخاصّة** كادت أن تُسبب فرقة وفتنة بين عوام الأُمّة، سيما في الأماكن النائية والبعيدة عن مركز الخلافة، وعاصمة الدولة الإسلامية، فاضطرت الدولة إلى التدخل والتفكير في حلّ عملي، وآل المآل إلى استنساخ نسخ عديدة من النسخة الأمّ، وتوزيعها على الأمصار، وحرق كل المصاحف الأخرى، والتي بهوامشها التفسيرات والرؤى الخاصة، والإلهامات الروحانية، وأجمع العالمون وقتئذ على ذلك، من غير نكير، حتى الشيعة الإماميّة يحسبون هذه النقطة لصالح عثمان رضي الله عنه، ويقرون بالإجماع هنا، حتى من أمير المؤمنين عليّ كرم الله وجهه!.

وهنا لمحة لطيفة: إنّ مذاهب الصحابة في الفروع الفقهية، وأقوالهم في مسائل الاجتهاد، وآرائهم في الفتاوى قد بقي واستمرّ وانتقل إلى الجيل الذي بعدهم عبر مجموعة من التلاميذ والأتباع، والأنصار، أو ما عُرف بمدارس فقهاء الصحابة، المدارس العلمية التي تحمل منهجهم وأفكارهم، وطريقة استنباطهم، وفتاويهم، هذه المدارس وقد كانت حريصة كل الحرص على نقل كل ما يتعلق بالصحابي من قول أو فعل[1]، لم تنقل إلى الجيل الذي بعدها مصحف ابن مسعود، أو مصحف فلان أو فلان، ولم تحرص على بقاءه، أو ديمومته، وهذا لا يعني عندنا إلا أن الإجماع قد قام وانعقد، وإن أنكر المرجفون!.

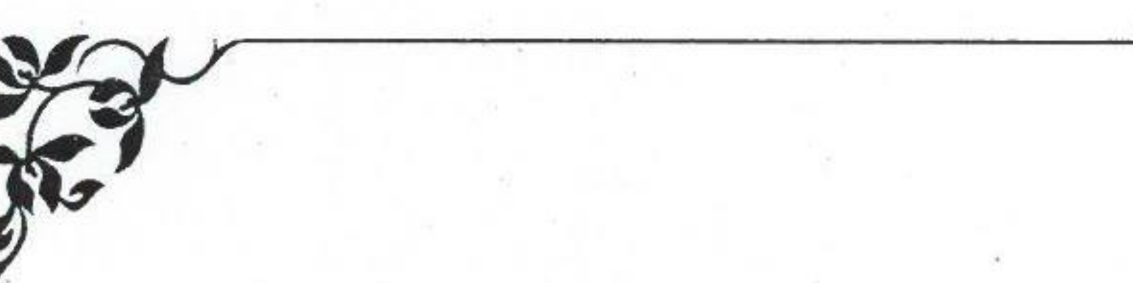
كلمةٌ أخيرة

دافع علماءُ السنّة عن القرآن، ولم يلتفت واحدٌ منهم على مرّ التاريخ إلى أيّ رواية رُويت تقتضي أو توهم تحريفاً، فإمّا رُدّت وحُكم بتهافتها، وإمّا أُولّت، تأويلاً مناسباً. ولم نجد فريقاً من أهل السنّة يذهب بعيداً عن مجرد الرصد والرواية فيؤمن بما يتضمنه بعض الروايات من دعاوى التحريف أو اللحن، على غرار ما وجدنا عند طائفة الأخباريين عند الشيعة!.

(١) راجع: ضحى الإسلام، أحمد أمين، ٢/ ١٨٩، ط٢/ الهيئة المصرية العامة للكتاب.

وإحقاقاً للحقّ، فقد دافع علماء الشيعة عن القرآن، وانتقدوا الأخباريين، ومناصريهم ممن تولوا كبر فاحشة القول بالتحريف، ولم يقفوا عند حدود الدفاع عن روايات الشيعة الموهمة للتحريف فحسب، بل قاموا بالذبّ عن روايات السنّة التي أوهمت تحريفاً بزيادة أو نقصان، دفاعاً جيّداً، ومخلصاً[1].

(١) انظر: سلامة القرآن من التحريف، د. فتح الله المحمدي، ص٢٢٥ وما بعدها.




الفصل الرابع

أثر ثبوت القرآن عند الأمامية في الفروع

وفيه:

- الملامح العامة لتفسير آيات الأحكام عند الشيعة.
- النتائج العامة للدراسة.




الفصل الرابع
أثر ثبوت القرآن عند الإمامية في الفروع

في هذا الفصل نسعى لمعرفة موقفهم من بعض آيات الأحكام، كيف فسّروها؟ وكيف استنبطوا منها؟ ونركّز على عدّة نماذج نفهم من خلالها المعالم الكليّة لمناهجهم التفسيرية والاستنباطية، للخروج بنظرة عامة كلية شاملة في تعاملهم مع النصّ القرآني. وليس غرضُنا هنا الاستيعابَ الكامل، والرصدَ المستوفَّى، وتتبعَ كلِّ الجزئياتِ، بل إنّ الغرضَ دراسةُ بعض النماذج الخاضعة لموقفهم من القرآن، والخروجُ بالملامح الكليّة منها، أمّا الفروع والجزئيات المستنبطة عن طريق قواعدهم الفقهية والأصولية فليست داخلة في بحثنا هنا. وسوف نرتب المباحث هنا غالبا حسب ترتيب ورودها في القرآن الكريم[١].

خلاصة هذا الفصل

هذه المباحث السابقة في الفروع وآيات الأحكام عند الإماميّة هي أبرز وأشهر المسائل الخلافية بين السنة والإماميّة، التي يستند الشيعة فيها على نصوص قرآنية، بغض النظر عن طريقة فهمهم لها، وتوجيههم إياها. وما سوى ذلك من مسائل فقهية فقد تجاوزناها ليس لأنّ الخُلْف فيها سهل يسير، بل لأن القرآن ليس مردّها ولا أساس استنباطها لديهم، بل العقل أو القواعد الأصولية والاجتهادات الفقهية هي أساس الاستنباط، مثل المعاملات والبيوع، والحدود[٢]،

---

(١) تمّ حذف هذا الفصل الأخير، وربما يُطبع لاحقا بصورة منفردة بإذن الله؛ نظراً لأنه خارج عن حدود البحث، فهو تطبيقات فقهية، تبين تعاملهم مع النصّ القرآني فهماً وتطبيقاً. ولذلك فالعنوان الأصلي للرسالة:«ثبوت القرآن بين السنة والشيعة الإمامية وأثره في الفروع»، تم تغييره ليكون:«ثبوت القرآن بين السنة والشيعة الإمامية»، وحذف ما يتعلق بالفروع الفقهية الآن. كي لا يتشتت القارئ وتصل إليه فكرة ثبوت القرآن خالصة من كل شوب، نقية من كل كدر. والله المستعان؛.

(٢) راجع: مسالك الأفهام، للشيخ الكاظمي، أبواب المعاملات، ٣/ ٣٣، وما بعدها، وكتاب الحدود ٤/ ١٩٠ وما بعدها. و: الثورة والدولة، الشهيد مرتضى مطهري، الجهاد وحالاته المشروعة في القرآن ص١٨٩ وما=

ومن ثمّ فليست داخلة في مباحثنا هنا عن أثر موقفهم من القرآن وانسحابه على الفروع وآيات الأحكام. علاوة على أننا لم نقصد الاستيعاب والاستقراء التام لجميع الجزئيات والفروع، بيد أننا أشرنا إلى مسائل مهمة، تتعلق بموقفهم من كتاب الله وبفهم الكتاب العزيز، كي نقف على أبعاد قضية الثبوت عندهم، وكيفية تعاملهم مع النصّ القرآني الثابت، أو إذا شئت فقل: نقف على أبعاد الثبوت عندهم من زاويتين: زاوية الثبوت التاريخية، وزاوية الثبوت العمليّة، هل يعملون بتلك النصوص القرآنية أم لا؟! ويمكن أن نخرج بملامح عامّة لمنهجهم في تفسير وفهم آيات القرآن في النقاط التالية:

الملامح العامة لتفسير آيات الأحكام عند الشيعة

ومما سبق يمكننا أن نذكر أبرز ملامح أو سمات منهج الشيعة في تفسير آيات الأحكام، في النقاط التالية:

١- قام مفسّروا الشيعة بتفسير الآيات في نطاق مذاهبهم الفقهية والعقدية، ولم نرَ حركات تجديدية أو اجتهادية تخرج عن المألوف الشيعي.

٢- نلاحظ هنا أنّ التفاسير الشيعية تعتمد على الأصل العقدي الشيعي، بمعنى أنّ المفسّر يفسّر بخلفيته، وهو يضع في ذهنه أنّه شيعي، ولم نجد من يُفسّر النصّ مجرّداً عن تلك الخلفية إلا ما حدث من السيد حسين فضل الله في كثير الآيات والاجتهادات. ومن المفترض أن يكون المفسرُ محايداً يفسّر النص من حيث هو في نفس الأمر، ويدور معه حيث دار، أمّا أن يفرض صبغته على النصّ فهذا ليس تفسيراً بل هو الهوى بعينه.

٣- نجد تمسّكاً من مفسّري الشيعة بظاهر النص أحياناً وينافحون عنه بحجة أن ظاهر النصّ يؤيدهم، وفي كثير من الأحايين لا يحترمون ظاهر النصّ ويفسرونه بعيداً عن دلالات اللغة وسياق الآيات، مثل تفسيرهم لذي القربى بالإمام المعصوم، كما مرّ آنفاً.

= بعدها، ط١/ دار الإرشاد بيروت ٢٠٠٩م. والمنتخب من القواعد الفقهية، الشيخ عباس كاشف الغطاء، ط/ مؤسسة كاشف الغطاء- النجف ٢٠١٣م. وراجع: المال المثلي والمال القيمي، الشيخ عباس كاشف الغطاء، ط/ مؤسسة كاشف الغطاء- النجف ٢٠١٣م.

٤- لا يعتمد الشيعة على روايات السنّة إلا إذا كانت مؤيدة لمذهبهم فقط، وأما المخالفة لمذهبهم فلا يلتفتون إليها إلا بالنقد والردّ.

٥- مما سبقَ من مباحث في دراسة آيات الأحكام يمكن القول أنّ الأصل عندهم جميعاً الروايات المرويّة عن أئمتهم، وعن أهل البيت، وأنّها مقدمة على القرآن، أو فهم السلف، أو فعل الصحابة. وجمهورهم وإن لم يقل بالتحريف اللفظي، وإن أرادوا لصق تهمة التحريف بالأخباريين فقط إلا أنهم من حيث الممارسة العمليّة لم نجد عندهم حجيّة للقرآن إلا فيما وافق روايات الأئمة، ولم نجد منهم رفضاً لأي نصّ مرويّ عن أئمتهم في تلك المسائل، ولم نجد منهم موافقة لأهل السنّة في أيّ مسألة؟ وهنا مدعاة للسؤال: هل رفضهم لروايات التحريف لأنهم فعلا يضعون الروايات على المحكّ العلمي، وقواعد الجرح والتعديل؟ وإن كان كذلك فلماذا لم نجدهم يردون سوى بعض روايات التحريف، بل إن معظمها قاموا بقبوله مع التأويل المتعسف والتوجيه المتكلف، وكان الأحرى أن يُردّ، ويُلقى به من حيث أتى، ولا عصمة لأحد، في جانب القرآن. أو أنّ مخالفتهم للأخباريين تكمن فقط في مسألة التحريف، والأخذ بظاهر الروايات، ومن ثمّ انهيار المنهجية الشيعية ووضعها في مأزق، وجعلها في صورة المحرف لكتاب الله، فتنهار سمعة المذهب، وتتلاشى عصمة الأئمة عند جمهور المسلمين؟!

٦- لا يلتفت الشيعة إلى فهم الصحابة أو السلف، فهم يأخذون ما رُوى عن أئمتهم فقط. ثم يزعمون أنّ باب الاجتهاد مفتوح عندهم لم يُغلق؟ ولا ندري هنا: كيف لم يُغلق؟ قل هاتوا لنا برهانكم إن كنتم صادقين؟ كم مسألة خالفتم فيها رجال الدين القدامى؟ كم مسألة خالفتم فيها مؤسسي المذهب، وأئمته؟ كم مسألة أفتيتم فيها بمذهب أهل السنّة؟ كم مسألة اجتهدتم فيها وكانت نتيجة الاجتهاد على غير المعروف من قواعد المذهب وفروعه لديكم؟!

النتائج العامّة للدراسة

إنّ الدراسة بكلّ فصولها وأبوابها يمكنُ أن ترشد إلى النتائج التالية:

١. جُمع القرآن كلُّه في عهد النبيّ ﷺ، وبعنايته وإشرافه، وعلى ذلك إجماع المسلمين سنّة وشيعة.

٢. اتفاق الأكثرين من الإمامية على جمع القرآن في عهد النبي ﷺ يُهدر القول القائل بالتحريف عندهم، ويُفقده مصداقيته، وهو ما جعل الأصوليين يبرزونه ويركزون عليه في معركتهم ضد الأخباريين.

٣. ردّ علماءُ الإماميّة الأصوليون على روايات التحريف، وزاعمي التبديل من الأخباريين، وناقشوهم مناقشةً معتبرة، وهي دائرة بين أمرين: إمّا ردّ الروايات لتهافتها وضعفها، وإمّا التأويل بما يتناسب مع دلالات اللغة، ومقاصد الألفاظ.

٤. ردّ علماءُ الإماميّة على من زعمَ القول بالتحريف واستمسك بالروايات الواهية، من أمثال نعمة الله الجزائري، والمحدث النوري الطبرسي، واعتبارهما من الغُلاة، الغير مقبولة أقوالهم في المعتمد من المذهب.

٥. لا يوجد ما يُسمى بمصحف الإمام عليّ عليه السلام، أو مصحف فاطمة رضي الله عنها، ولا أساس لهذه الشبهة، ولا دليل عليها، وقد نفاها الإمامية، وفندوها، ولم يرتضوا بها، وإنْ تمسّك بها بعض الشيعة من الأخباريين، ودلّت عليها ظواهر بعض الروايات.

٦. الواقع العملي يُكذّب ما نُسب إلى الشيعة قاطبة من القول بالتحريف أو بوجود مصحف خاص بهم، فإذا كان هناك مصحفُ خاصٌ بهم، فأين هو؟ ولماذا لم يتعبد به القوم في ديارهم ومساجدهم؟! فالواقع العمليّ المعاصر يُدحض هذه الشبهات، لكن طائفة الأخباريين المتمسكين بظواهر النصوص من الإماميّة كانوا سبباً في هذا الإشكال. ولا يمكن أيضاً التغافل هنا عن جمهرة لا بأس بها من علماء الشيعة رووا روايات التحريف الصريحة، وبعض علمائهم قال قولا صريحاً أيضاً بالتحريف، وهو ما حاول العقلاء منهم توجيهه ومناقشته وتمحيصه.

٧. لا يوجد ما يُسمى بالتحريف عند أهل السنة، وما نُسب إلى ابن مسعود، أو غيره من فقهاء الصحابة حول اختلاف مصاحفهم، أو اضطراب أقوالهم في بعض آيات القرآن، أو ما نُسب إلى عثمان من القول باللحن في القرآن مما ستقيمه ألسنة العرب، فكل ذلك باطلٌ لا أساس له من الصحّة، ولا دليل عليه، وكل ما وردَ في ذلك إمّا روايات باطلة موضوعة، وإمّا روايات آحاد لا تقتضي دلالتها تحريفاً، أو لحناً، ولا يؤخذ بالآحاد في العقائد كما هو معلوم.

٨. حاولنا أن لا نكتفي برصد وتحليل الروايات الموهمة للتحريف عند الجانبين، بل قمنا بوضع ضوابط كليّة، وملامح عامّة، يتم التعامل مع هذه الروايات ومثيلاتها عن طريقها. كي تنحصر الأمور وترجع إلى أساس واحد في الفهم والتعامل والنقد والمناقشة.

٩. القرآن الذي بأيدي المسلمين اليوم، كافة، واحد لا اختلاف فيه، وهو ما يعنينا في هذه الدراسة.

١٠. كثير من أقوالهم الفقهية وفهمهم لآيات الأحكام مبنية على اعتقاداتهم الباطلة –في نظرنا– في الأصل، فقولهم بالعصمة مثلا ينسحب على مسألة الخمس والأنفال والفيء، وهلم جراً، فكأنّ مذهبهم كله عقديّ لا فروع فيه.

١١. يغلبُ على استنباطهم الفقهي، الجانب العقدي، الذي يصبغ منظومة صناعة الفتوى، عند المجتهد الشيعي، فمنه ينطلق، وإليه يردّ الآيات والنصوص، ويلوي عنقها لتوافق مذهبه العقدي، في أغلب الأحايين.

المراجع

المراجع والمصادر

١- الإتحافات السنية بالأحاديث القدسية، المناوي، ط١/ دار ابن كثير.

٢- الإتقان في علوم القرآن، السيوطي، ط/ دار الحديث القاهرة.

٣- الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة، اللكنوي، بعناية: عبد الفتاح أبو غدة، ط/ دار السلام.

٤- أحكام القرآن، أبو بكر ابن العربي، ط١/ دار إحياء الكتب العربية ١٩٥٧م.

٥- إحياء علوم الحديث، أسامة السيد الأزهري، ط١/ الوابل الصيب.

٦- اختلاف الفقهاء، ابن جرير الطبري، ط/ دار الكتب العلمية د.ت.

٧- الاختيار لتعليل المختار، عبد الله بن مودود الموصلي الحنفي، ط/ قاطع المعاهد الأزهرية.

٨- إرشاد الفحول، الشوكاني، ط٢/ دار السلام ٢٠٠٦م.

٩- أسباب النزول، السيوطي، ط/ الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠١٢م.

١٠- أسباب النزول، الواحدي، الهيئة المصرية العامة للكتاب٢٠١٢م.

١١- أسرار البسملة، السيد محمد مهدي بن السيد الموسوي التنكباني، ضمن موسوعة: «تراث الشيعة القرآني»/ ط/ قم- إيران.

١٢- الإسلام دين الإنسانية، آنا ماري شيمل، ط٣/ القاهرة ٢٠٠٧م.

١٣- الإسلام والرجعة، عبد الوهاب تنكباني، ترجمة سعد رستم، ط/بيروت.

١٤- الأشباه والنظائر، السيوطي، ط/ دار السلام بالقاهرة.

١٥- أصول الفقه، محمد أبو النور زهير، ط١/ دار البصائر ٢٠٠٧م، تحقيق: محمد سالم أبو عاصي.

١٦- أصول الفقه، محمد أبو زهرة، ط/ دار الفكر العربي.

١٧- أصول الكافي، الكليني، ط/ دار التعارف، بيروت ١٩٩٨م، تحقيق: محمد جعفر شمس الدين.

١٨- أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثنى عشرية، د. ناصر القفاري، ط/ دار الدعوة الإسكندرية.

١٩- إعجاز القرآن، أبو بكر الباقلاني، تحقيق: السيد صقر، ط/ دار المعارف.

٢٠- الأعمال الكاملة للأستاذ الإمام محمد عبده، بعناية: د. محمد عمارة، ط/ دار الشروق، ٢٠٠٩م/ طبعة خاصة بمكتبة الأسرة.

٢١- أكذوبة تحريف القرآن، رسول جعفريان، ط١/ مكتبة النافذة بالقاهرة، تقديم: د. محمد عمارة.

٢٢- آلاء الرحمن في تفسير القرآن، محمد جواد بلاغي، ط/ إيران.

٢٣- الإلماع، للقاضي عياض، ط/ مكتبة دار التراث ٢٠٠٤م.

٢٤- الانتصار للقرآن، القاضي أبو بكر الباقلاني،، ط/ ابن حزم ٢٠٠١م.

٢٥- الإنصاف في مسائل دام فيها الخلاف، أبو جعفر السبحاني، ط/ مكتبة التوحيد قم، نشر مؤسسة الإمام الصادق.

٢٦- الأنوار النعمانية، نعمة الله الجزائري، ط/ مؤسسة الأعلمي بيروت.

٢٧- أوائل المقالات، دار المفيد بيروت، تحقيق: الزنجاني الخوئي. ١٤١٤ هجري.

٢٨- الباحث الحثيث، أحمد شاكر، ط/ مكتبة العقيدة القاهرة.

٢٩- بحار الأنوار، المجلسي، مؤسسة الوفاء، بيروت ١٩٨٣م.

٣٠- البحر المحيط، الزركشي، ط/ دار الكتبي.

٣١- بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ابن رشد، ط/ الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠٩م.

٣٢- البداية والنهاية، ابن كثير، ط/ دار الحديث بالقاهرة.

٣٣- البرهان في علوم القرآن، الزركشي، ط/ دار التراث.

٣٤- البيان في تفسير القرآن، السيد الخوئي، ط/ أنوار الهدى، فوردين ١٩٨١م.

٣٥- التاج والإكليل لمختصر خليل، المواق المالكي، ط١/ دار الكتب العلمية ١٩٩٤م.

٣٦- تاريخ الفقه الإسلامي، د. عبد المجيد محمود، ط/ دار الهداية ٢٠١١م.

٣٧- تاريخ القرآن، الزنجاني، ط/ الحلبي د.ت.

٣٨- تاريخ القرآن، عبد الصبور شاهين، ط/ دار نهضة مصر.

٣٩- تأريخ القرآن، محمد حسين الصغير، ط/ العراق- النجف.

٤٠- تاريخ المذاهب الإسلامية، محمد أبو زهرة، ط٣/ دار الفكر العربي بالقاهرة.

٤١- تاريخ وتطور الفقه والأصول في حوزة النجف الأشرف العلمية، محمد جعفر الحكيم، ط٤/ النجف ٢٠١٠م.

٤٢- تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، ط/ مكتبة دار التراث، تحقيق: السيد صقر.

٤٣- التبيان في تفسير القرآن، الطوسي، ط/ النجف.

٤٤- التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن، الطاهر الجزائري، تقديم: عبد الفتاح أبو غدة، ط٥/ البشائر بيروت ١٤٣٣ هجري.

٤٥- التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور، ط/ الدار التونسية ١٩٨٤م.

٤٦- تخريج الفروع على الأصول للزنجاني، ط٥/ مؤسسة الرسالة.

٤٧- تدريب الراوي، السيوطي، ط/ دار الحديث بالقاهرة + ط/ مكتبة دار التراث، تحقيق شيخ مشايخنا عبد الوهاب عبد اللطيف.

٤٨- تفسير ابن كثير، ط٢/ دار طيبة ١٩٩٩م.

٤٩- تفسير الطبري، ط١/ مؤسسة الرسالة بيروت. تحقيق: أحمد شاكر.

٥٠- تفسير الظلال، سيد قطب، ط ١٦/ دار الشروق ١٩٩٠م.

٥١- تفسير العياشي، ط/ إيران.

٥٢- تفسير الفاتحة، وجزء عم، الأستاذ الإمام محمد عبده، ط/ الهيئة العامة لقصور الثقافة ٢٠٠٧م.

٥٣- تفسير القرآن الحكيم، السيد رشيد رضا، ط/ المكتبة التوفيقية.

٥٤- تفسير القرآن الكريم، عبد الله شبر، ط١/ دار إحياء التراث العربي بيروت.

٥٥- تفسير القرطبي، ط٢/ دار الكتب المصرية ١٩٦٤م.

٥٦- تفسير القمي، تحقيق، الموسوي الجزائري، ط٢/ بيروت.

٥٧- التفسير الكبير، الرازي، ط٣/ دار إحياء التراث العربي- بيروت.

٥٨- تفسير الكشاف- الزمخشري، ط/ مكتبة مصر د.ت.

٥٩- تفسير سورة الحمد، محمد باقر الحكيم، ط/ المجمع العالمي لأهل البيت.

٦٠- التفسير والمفسرون في ثوبه الجديد، د. عبد الغفور مصطفى، ط/ دار السلام ٢٠٠٧م.

٦١- التفسير والمفسرون، الذهبي، ط/ دار الحديث.

٦٢- التفسير والمفسرون، محمد هادي معرفة، ط/ الجامعة الرضوية للعلوم الإسلامية، مشهد إيران.

٦٣- التفسير والمفسرون، محمد هادي معرفة، ط/ إيران.

٦٤- تقييد العلم، الخطيب البغدادي، ط/ دار الكتب العلمية.

٦٥- تلخيص التمهيد، محمد هادي معرفة، ط/ مؤسسة التمهيد إيران.

٦٦- التمهيد في علوم القرآن، محمد هادي معرفة، ط٣/ مؤسسة التمهيد – قم- إيران ٢٠١١م.

٦٧- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ابن عبد البر، ط٢/ المغرب ١٤٠٢ هجري.

٦٨- تهذيب الأحكام، الطوسي، ط/ بيروت د.ت.

٦٩- تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، حيدر آباد الدكن- الهند ١٣٢٥ هجري.

٧٠- الثورة والدولة، الشهيد مرتضى مطهري، ط١/ دار الإرشاد بيروت ٢٠٠٩م.

٧١- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، الخطيب البغدادي، ط١/ دار الوفاء ٢٠٠٢م.

٧٢- جواب الحافظ المنذري عن أسئلة في الجرح والتعديل، عبد الفتاح أبو غدة، ط٢/ البشائر بيروت.

٧٣- الحاوي للفتاوي، السيوطي، ط/ دار الفكر بيروت.

٧٤- حجية خبر الآحاد فيما تعم به البلوى، د. عبد الرزاق خليفة الشايجي، ط١/ دار ابن حزم بيروت.

٧٥- الحديث والمحدثون، محمد أبو زهو، ط/ دار الفكر العربي.

٧٦- الحركات الباطنية في العالم الإسلامي، د. محمد أحمد الخطيب، ط٢/ دار عالم الكتب- الرياض ١٩٨٦م.

٧٧- حقائق وشبهات حول معنى النسخ في القرآن الكريم، د. محمد عمارة، ط/ دار السلام ٢٠١٠م.

٧٨- الخطوط العريضة لدين الشيعة، محب الدين الخطيب، تحقيق: محمد عمارة، ط/ الأزهر.

٧٩- الخلاف، الشيخ الطوسي، ط/ النجف- العراق.

٨٠- دراسات عن القرآن الكريم، الشيخ محمود شلتوت، والشيخ أمين الخولي، تقديم: د. محمد عمارة، ملحق مجلة الأزهر، ١٤٣٥ هجري.

٨١- دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، محمد مصطفى الأعظمي، ط١/ المكتب الإسلامي ١٩٨٠م.

٨٢- دراسات في العقيدة الإسلامية، د. عبد الحميد مدكور، ط/ مكتبة الهاني. كلية دار العلوم بالقاهرة.

٨٣- دراسات في الفرق المنتسبة إلى الإسلام، د. محمود مزروعة، ط/ القاهرة ٢٠٠٩م.

٨٤- دراسات قرآنية، محمد أبو شهبة، ط/ مكتبة السنة بالقاهرة.

٨٥- دروس في علم الأصول، محمد باقر الصدر، ط/ النجف، العراق.

٨٦- دستور الوحدة الثقافية بين المسلمين، محمد الغزالي، ط١/ دار الشروق ١٩٩٧م.

٨٧- دفاع عن العقيدة ضد مطاعن المستشرقين، محمد الغزالي، ط/ نهضة مصر.

٨٨- دفاع عن القرآن الكريم، محمد جاسم الماجدي، ط/ مؤسسة الأعلمي بيروت.

٨٩- رد الحديث من جهة المتن، د. معتز الخطيب، تقديم: القرضاوي، ط/ الشبكة العربية للأبحاث والنشر ٢٠١١م.

٩٠- رد شبهات حول عصمة النبي، د. عماد الشربيني، ط/ دار الصحيفة.

٩١- رسالة الاثنى عشرية في الرد على الصوفية، محمد بن الحسن الحر العاملي، ط/ دار الكتب العلمية قم إيران.

٩٢- رسائل أصولية، جعفر السبحاني، مؤسسة الإمام الصادق.

٩٣- الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، للإمام اللكنوي بعناية: عبد الفتاح أبو غدة، ط/ دار البشائر بيروت.

٩٤- السبعة من السلف من الصحاح الستة وغيرها من الكتب المعتبرة عند أهل السنة والجماعة، السيد مرتضى الحسيني الفيروز آبادي، منشورات ضياء الفيروز آبادي.

٩٥- سلامة القرآن من التحريف (رسالة صغيرة)، باقر شريف القرشي، ط/ النجف ١٩٩٧م.

٩٦- سلامة القرآن من التحريف، د. فتح الله المحمدي، ط/ إيران.

٩٧- سنن ابن ماجة، دار إحياء الكتب العربية د.ت.

٩٨- سنن الترمذي، ط/ دار الكتب العلمية بيروت د.ت.

٩٩- سنن النسائي، دار الكتب العلمية بيروت ١٩٩١م.

١٠٠- السيرة النبوية، ابن هشام، ط/ الهيئة العامة لقصور الثقافة ٢٠١٢م.

١٠١- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، محمد بن مخلوف، ط/ السلفية.

١٠٢- شرائع الإسلام، المحقق الحلي، ط/ النجف.

١٠٣- الشرح الكبير على الوراقات، العبادي، ط/ مكتبة قرطبة ٢٠٠٧م.

١٠٤- شرح النووي على مسلم، ط/ الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ١٩٩٦م.

١٠٥- شرح الورقات في أصول الفقه، ابن فركاح، ط/ مؤسسة قرطبة ٢٠٠٧م.

١٠٦- شرح شذور الذهب، ابن هشام، ط/ العصرية بيروت.

١٠٧- شرح صحيح البخاري، ابن بطال، ط٢/ مكتبة الرشد السعودية ٢٠٠٣م.

١٠٨- شرح عقائد الصدوق، دار الكتاب الإسلامي، بيروت ١٩٨٣م.

١٠٩- الشيعة والتصحيح، د. موسى الموسوي، ط/ جزيرة الورد القاهرة.

١١٠- صحيح البخاري، ط١/ دار طوق النجاة ١٤٢٢ هجري.

١١١- صفحات من صبر العلماء على شدائد العلم والتحصيل، عبد الفتاح أبو غدة، ط/ البشائر بيروت.

١١٢- صيانة القرآن من التحريف، محمد هادي معرفة، ط/ مؤسسة التمهيد إيران.

١١٣- صيد الخاطر، ابن الجوزي، تحقيق محمد الغزالي، ط/ نهضة مصر.

١١٤- الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع، السخاوي، ط/ دار الحياة بيروت.

١١٥- الطريق من هنا، محمد الغزالي، ط/ البشير.

١١٦- عقائد الشيعة المسمى أصل الشيعة وأصولها، محمد الحسين آل كاشف الغطاء، ط١/ مكتبة النافذة ٢٠٠٦م. تقديم: د. حسن حنفي، والإمام الأكبر محمود شلتوت، والعلامة رشيد رضا.

١١٧- العقل وفهم القرآن، الحارث المحاسبي، حقق نصوصه: حسين القوتلي، ط١/ دار الفكر بيروت ١٩٧١م.

١١٨- علوم القرآن، السيد محمد باقر الحكيم، ط/ النجف.

١١٩- غاية المأمول في شرح ورقات الأصول، الرملي، ط/ مؤسسة قرطبة ٢٠٠٧م.

١٢٠- غياث الأمم في التياث الظلم، الإمام الجويني، ط/ دار المنهاج- جُدّة ٢٠١٤م.

١٢١- فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر، ط/ دار المعرفة بيروت.

١٢٢- فتح القدير، الشوكاني، ط/ دار ابن كثير- بيروت.

١٢٣- فتنة التكفير بين الشيعة والوهابية والصوفية، د. محمد عمارة، ط/ القاهرة ٢٠٠٧م.

١٢٤- الفرق بين الفرق، البغدادي، ط٢/ دار الآفاق الجديدة بيروت ١٩٧٧م.

١٢٥- فروع الكافي، الكليني، بيروت.

١٢٦- فصل الخطاب في تحريف كتاب رب الأرباب، النوري الطبرسي، النسخة الحجرية.

١٢٧- فصل الخطاب في تحريف كتاب رب الأرباب، محمد زكريا اللامردي، ط١/ مؤسسة النجف الأشرف- ألمانيا ٢٠٠٧م.

١٢٨- الفصل في الملل والأهواء والنحل، ابن حزم، ط/ دار الكتب العلمية بيروت.

١٢٩- فقه السيرة، محمد سعيد رمضان البوطي، ط٥/ دار الفكر دمشق ١٤٢٦ هجري.

١٣٠- فقه المقاصد، د. جاسر عودة، ط/ المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

١٣١- فكر الخوارج والشيعة في ميزان أهل السنّة والجماعة، د. علي الصلابي، ط/ مؤسسة اقرأ ٢٠٠٧م.

١٣٢- الفوائد المدنية والشواهد المكية، محمد أمين الاسترابادي، ط/ النجف د.ت.

١٣٣- القواعد الصغرى، العز بن عبد السلام، ط/ دار الفكر دمشق ١٩٩٦م.

١٣٤- القواعد الكبرى، العز بن عبد السلام، ط٤/ دار القلم دمشق ٢٠١٠.

١٣٥- قيمة الزمن عند العلماء، عبد الفتاح أبو غدة، ط/ دار السلام بالقاهرة.

١٣٦- كتاب الطهارة، السيد الخوئي، ط/ دار الهدى ١٤١٠ هجري.

١٣٧- كتابة السنة في عهد النبي ﷺ والصحابة، د. رفعت فوزي، ط١/ دار الوفاء٢٠٠٧م.

١٣٨- كلمة الحق، العلامة أحمد شاكر، ط/ مكتبة السنة ٢٠٠٧م.

١٣٩- الكليني وخصومه، عبد الرسول الغفار، ط/ إيران.

١٤٠- كيف نفهم الإسلام، محمد الغزالي، ط/ مكتبة الدعوة.

١٤١- لسان العرب، جمال الدين بن منظور، ط١/ دار صادر بيروت د.ت.

١٤٢- ليالي بيشاور، السيد محمد الموسوي الشيرازي، مطبوعات رابطة أهل البيت الإسلامية العالمية، النجف د.ت.

١٤٣- المتعة النكاح المنقطع، مرتضى الموسوي، ط/ النجف- العراق.

١٤٤- متى جمع القرآن، السيد محمد الحسيني الشيرازي، ط١/ مركز الرسول الأعظم ١٩٩٨م.

١٤٥- مجمع البيان، الطبرسي، ط/ بيروت.

١٤٦- المحصول في أصول الفقه، الرازي، ط/ دار الكتب العلمية.

١٤٧- مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر الرازي، ط١/ دار السلام ٢٠٠٧م.

١٤٨- المختار من كنوز السنة، العلامة عبد الله دراز، ط/ وزارة الأوقاف.

١٤٩- المختصر النافع في فقه الإمامية، نجم الدين جعفر بن الحسن الحلي، ط٢/ وزارة الأوقاف+ ط٣/ دار الأضواء بيروت ١٩٨٥م.

١٥٠- المدخل إلى الشريعة الإسلامية، د. عباس كاشف الغطاء، ط/ النجف ٢٠١٣م.

١٥١- مدخل إلى القرآن الكريم، محمد عبد الله دراز، ط/ دار القلم الكويت ٢٠٠٣م.

١٥٢- المدخل إلى علوم القرآن الكريم، محمد أبو شهبة، ط/ مكتبة السنة بالقاهرة.

١٥٣- مدخل لعلم الأصول، د. محمد الدسوقي، ط/ رابطة الجامعة- مركز الشيخ صالح جامعة الأزهر.

١٥٤- المدرسة القرآنية، محمد باقر الصدر، ط/ المؤتمر العالمي للشهيد الصدر- النجف.

١٥٥- المرشد الوجيز، أبو شامة، ط/ دار الكتب العلمية ٢٠٠٣م.

١٥٦- مسالك الأفهام إلى آيات الأحكام، الشيخ فاضل الجواد الكاظمي، ط/ المكتبة الرضوية لإحياء التراث.

١٥٧- مسائل الاعتقاد عند الشيعة الاثنا عشرية، محمد زكريا النداف، ط١/ دار السلام ٢٠١١م.

١٥٨- المستدرك للإمام الحاكم، ط/ بيروت. د.ت.

١٥٩- المستصفى، أبو حامد الغزالي، ط١/ دار الكتب العلمية ١٩٩٣م.

١٦٠- مستمسك العروة، محسن الحكيم، ط/ مكتبة الآداب- النجف.

١٦١- المسهم في بيان حال حديث طلب العلم فريضة على كل مسلم، ضمن كتاب: «حصول التفريج بأصول التخريج»، لأحمد بن الصديق الغماري، ط١/ مكتبة طبرية ١٩٩٤م.

١٦٢- مشكلات في طريق الحياة الإسلامية، محمد الغزالي، ط/ نهضة مصر.

١٦٣- المصاحف، ابن أبي داود، ط/ دار البشائر بيروت، تحقيق: د. محب الدين واعظ.

١٦٤- مصادر المعرفة في الفكر الديني والفلسفي، د. عبد الرحمن الزنيدي، ط١/ مكتبة المؤيد والمعهد العالمي للفكر الإسلامي ١٩٩٤م.

١٦٥- المصلحة في التشريع الإسلامي، د. مصطفى زيد، تقديم محمد أبو زهرة، ط٥/ دار اليسر ٢٠١١م.

١٦٦- مع الاثنى عشرية في الأصول والفروع، علي أحمد السالوس، ط/ دار الثقافة قطر ٢٠٠٨م.

١٦٧- معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، ط١/ دار الحديث بالقاهرة.

١٦٨- مغني المحتاج، ط، البابي الحلبي ١٩٥٨م.

١٦٩- المفردات في غريب القرآن، الأصفهاني، ط١/ دار القلم- دمشق.

١٧٠- مقاصد الشريعة في تخصيص النص بالمصلحة، أيمن بن جبرين الأيوبي، ط١/ دار النفائس.

١٧١- مقالات الإسلاميين، أبو الحسن الأشعري، ط١/ المكتبة العصرية ٢٠٠٥م.

١٧٢- مقالات الشيخ الكوثري، ط٢/ دار السلام بالقاهرة ٢٠٠٧م.

١٧٣- مقدمة ابن الصلاح وبهامشه محاسن الاصطلاح للبلقيني، تحقيق وعناية: بنت الشاطئ عائشة عبد الرحمن، ط/ دار المعارف القاهرة د.ت.

١٧٤- مقدمة ابن خلدون، بعناية د: علي عبد الواحد وافي، ط/ الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠٦م.

١٧٥- المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار، أبو عمرو الداني، تحقيق: محمد أحمد الدهان، تصوير ١٤٠٣ هجري، عن الطبعة الأولى ١٩٤٠م.

١٧٦- الملل والنحل، الشهرستاني، ط/ مؤسسة الحلبي د.ت.

١٧٧- من النقل إلى العقل، د. حسن حنفي، ط/ الهيئة العامة للكتاب.

١٧٨- من وحي القرآن، (تفسير السيد حسين فضل الله)، ط/ دار ملاك بيروت.

١٧٩- المناهج التفسيرية في علوم القرآن، السبحاني، ط/ إيران.

١٨٠- مناهل العرفان، الزرقاني، ط/ دار الحديث.

١٨١- المنهج المقترح لفهم المصطلح، للشريف حاتم العوني، ط/ السعودية- دار الهجرة ١٩٩٦م.

١٨٢- منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين عتر، ط٣/ دار الفكر دمشق ١٩٩٧م.

١٨٣- الموافقات، الإمام الشاطبي، تحقيق: عبد الله دراز، ط/ الهيئة المصرية العامة للكتاب.

١٨٤- موجبات تغير الفتوى، القرضاوي، ط/ دار الشروق.

١٨٥- موسوعة الأحاديث القدسية، ط١٠/ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

١٨٦- الميزان في تفسير القرآن، الطباطبائي، ط/ بيروت.

١٨٧- النبأ العظيم، عبد الله دراز، ط/ دار القلم.

١٨٨- نزهة النظر في شرح نخبة الفكر، ابن حجر، تحقيق الرحيلي، ط/ مطبعة سفير الرياض.

١٨٩- النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ط/ دار الصحابة.

١٩٠- نصوص في علوم القرآن، جمع وعناية: السيد علي الموسوي الدارابي، ط/ قم إيران.

١٩١- نظام الطلاق في الإسلام، أحمد شاكر، مكتبة السنة.

١٩٢- نظرات في القرآن، محمد الغزالي، دار نهضة مصر ٢٠١٣م.

١٩٣- نظرية التقريب والتغليب، الريسوني، ط/ دار الغرب الإسلامي.

١٩٤- نقد الفكر الديني، مرتضى مطهري، تصنيف: محمد باقري، تقديم: د. محمد عمارة، ط١/ المعهد العالمي للفكر الإسلامي- فرجينيا أمريكا، ١٤٣٢ هجري.

١٩٥- نكاح المتعة بين المحرمين والزاعمين، د. محمد نجيب عوضين، ط/ القاهرة ٢٠١٢م.

١٩٦- نكت الزركشي على ابن الصلاح، ط/ دار أضواء السلف الرياض ١٩٩٨م.

١٩٧- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، الرملي، ط/ دار الفكر ١٩٨٤م.

١٩٨- النور الساطع في الفقه النافع، علي كاشف الغطاء، ط/ مكتبة الآداب النجف.

١٩٩- هدي الساري مقدمة فتح الباري، ابن حجر، ط/ المنيرية ١٣٤٧ هجري.

٢٠٠- هذه هي الشيعة، باقر شريف القرشي، ط/ ستارة- النجف ٢٠١٠م.

٢٠١- همود داعية، محمد الغزالي، ط/ دار القلم دمشق ١٩٨٧م.

٢٠٢- وثاقة النصّ القرآني من رسول الله إلى أمته، محمد حسن جبريل، ط/ دار الصحابة طنطا.

٢٠٣- الوجيز في أصول الفقه، د. عبد الكريم زيدان، ط٥/ مؤسسة الرسالة ١٩٩٦م.

٢٠٤- الوحي المحمدي، رشيد رضا، ط/ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ٢٠٠٥م.

٢٠٥- وسائل الشيعة، الحر العاملي، ط/ بيروت الرابعة ١٣٩١ هجري.

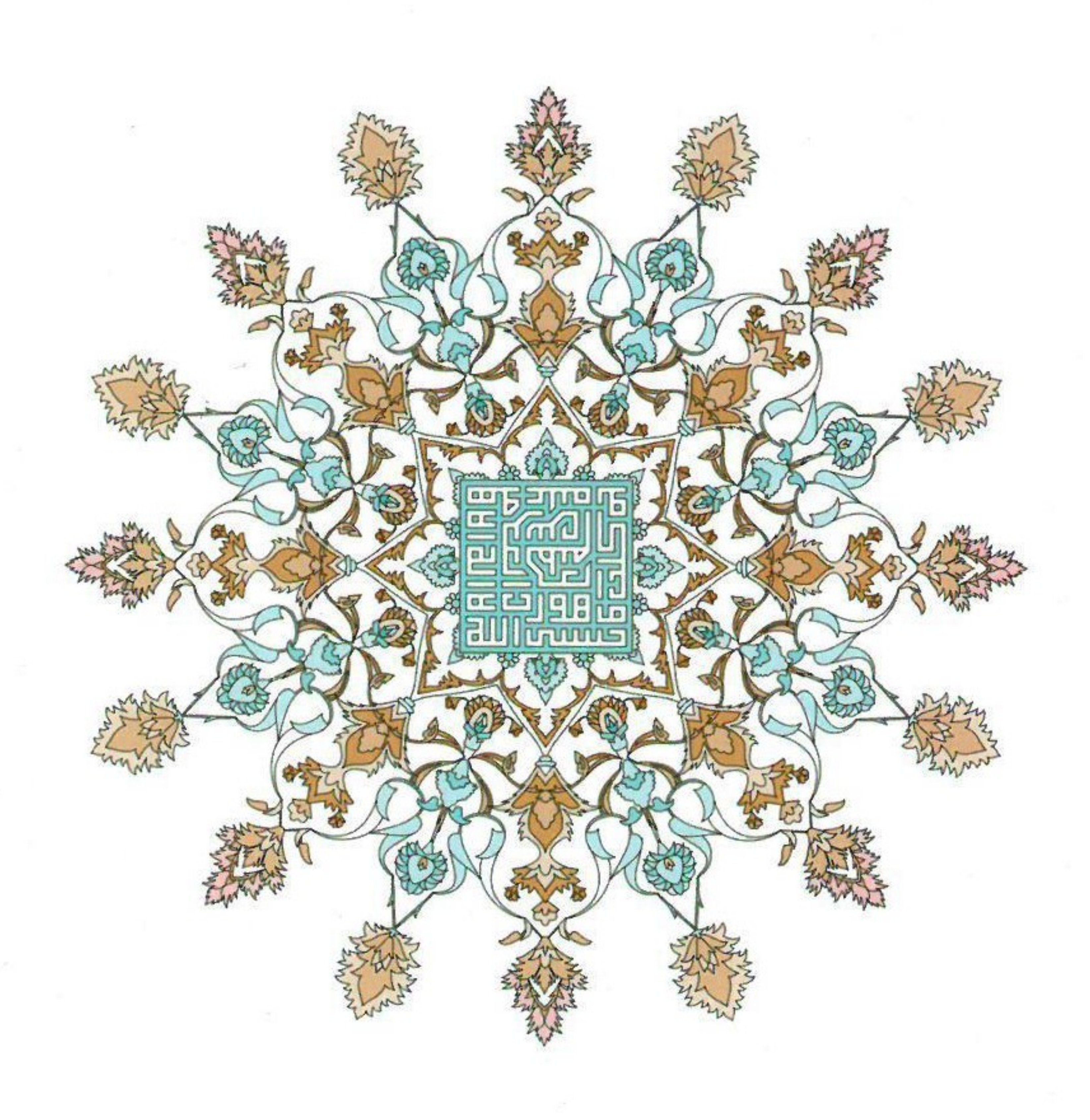
فهرس الموضوعات

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة





دار النور المبين للنشر والتوزيع

عمّان، الأردن، تلفاكس: 0096264615859

Email: darannor@gmail.com
www.darannor.com